الجمهورية التونسية
العدل
ة الاستئناف بتونس
القطب القضائي لمكافحة الإرهاب
دائرة الإتهام
القضية عدد3670

الحمد لله وحده.

قرار دائرة الإتهام

أصدرت دائرة الإتهام بمحكمة الاستئناف بتونس بجلستها المنعقدة بحجرة الشورى يوم **الخميس2024/05/02** برئاسة السيد **جمال بسرور** وعضوية المستشارين السيدين جمال الهمامي و روضة الحفيان بمحضر مساعد الوكيل العام السيد منير البوعزيزي و بمساعدة كاتبة المحكمة الآنسة **عائدة خميلات**.

القرار التالي:

بعد المفاوضة القانونية

وبعد الإطلاع على الفصول 112 و 114 و 116 من مجلة الإجراءات الجزائية

و على البحث الجاري ضد المظنون فيهم:

1. **كمال بن يوسف بن سليمان اللطيف**، تونسي، مولود في 1954/07/04، و ابن الام رقية بشر، متزوج، مدير عام بشركة، قاطن عدد 16 نهج الأبيض المتوسط سيدي بوسعيد، صاحب ب ت و رقم 02821986 .
2. **محمد خيام بن ابراهيم بن مصطفى التركي**، تونسي، مولود في 1965/04/19، ابن الأم ألوديا زروقوزا، متزوج، رئيس مركز دراسات جسور، قاطن عادة 114 شارع 09 افريل القصبة تونس وحاليا نهج 02 مارس 1934 سيدي بوسعيد تونس .

(بحالة إيقاف)

3. **نور الدين بن عبد الله بن سالم البحيري**، تونسي، مولود في 1958/07/10، و ابن سبيكة الشطي، محامي، متزوج، قاطن 04 نهج شارل ديغول تونس، صاحب ب ت و رقم 01044739 .

(موقوف في غيرها)

4. **عصام بن عبد العزيز بن أحمد الشابي**، تونسي، مولود في 1957/12/23، و ابن الأم زكية الجلولي، متزوج، عدل منفذ، قاطن رياض الأندلس برج التركي 02 أريانة، صاحب ب ت و رقم 00547180 .
5. **جوهر بن عز الدين بن محمد الحبيب بن مبارك**، تونسي، مولود في 1968/06/19، و ابن الأم بهية الزواري، مساعد للتعليم العالي، قاطن إقامة مزيانة بلوك س شقة 01 الشرقية 02 أريانة، صاحب ب ت و رقم 05244554 .
6. **غازي بن محمد بن الهادي الشواشي**، تونسي، مولود في 1963/02/05، و ابن الأم آسية النخلي، متزوج، محامي، قاطن عدد 10 نهج الكروم حي الهواء الطلق بن عروس، صاحب ب ت و رقم 02024524 . رضا

بن البشير بن محمد بلحاج، تونسي، مولود في 1962/02/16، و ابن الأم صالحة بالحاج، متزوج، محامي، قاطن نهج الصين سليمان الرياض 30 نابل، صاحب ب ت و رقم 00263071 .

7. عبد الحميد بن القادر بن محمد الجلاصي، تونسي، مولود في 1960/05/16، و ابن الأم مبروكة غليون، متزوج، مهندس متقاعد، قاطن 11 نهج ماسينيسا باردو تونس، صاحب ب ت و رقم 01808827 .

8. حطاب بن فتحي بن حطاب سلامة، تونسي، مولود في 1986/03/10، و ابن الأم سعاد بنت علي العباسي، مدير تجاري بشركة، قاطن 40 شارع ياقوت الحموي سكرة أريانة، صاحب ب ت و رقم 08346525 .

(بدون إيقاف)

9. أحمد نجيب بن عبد العزيز بن أحمد الشابي، تونسي، مولود في 1944/07/30، و ابن الأم زكية الجلولي، محامي شرفي، قاطن 05 شارع فرحات حشاد قمرت العليا تونس، صاحب ب ت و رقم 00308363 .

10. شيماء بنت عدي بن ابراهيم بنهقي، تونسية، مولودة في 1979/12/13، و ابنة الأم فاطمة بوزيدي، متزوجة، صحفية، قاطنة حاليا إقامة الجوهرة بلوك D شقة عدد 03 نهج العراق الكاضمية حي النصر 01 أريانة، صاحبة ب ت و رقم 04701919 .

11. محمد الأزهر بن علي بن احمد العكرمي، تونسي، مولود في 1959/03/06، و ابن الأم مباركة العكرمي، محامي، قاطن تقسيم الريان حدائق المنزه 01 تونس، صصاحب ب ت و رقم 03122353 .

1. شكري بن محمد بن بنعيسى بحرية، تونسي، مولود في 1959/01/11، و ابن الأم زهرة صالح، متزوج، مدير تجاري بشركة، قاطن نهج زين العابدين بن محجوب حمام الأنف ولاية بن عروس، صاحب ب ت و رقم 00182458 .

1. العياشي بن أحمد بن رابح الهمامي، تونسي، مولود في 1959/06/15، و ابن الأم خديجة العرائسي، محامي، متزوج، قاطن 29 نهج 2 مارس بن عروس، صاحب ب ت و رقم 02704007 .

. محمد بن مبروك بن محمد الحامدي، تونسي، مولود في 1971/01/26، و ابن الأم فاطمة البشيري، أستاذ تعليم ثانوي، قاطن 15 شارع مدريد تونس، صاحب ب ت و رقم .

. رياض بن خميس بن عمار الشعيبي، تونسي، مولود في 1969/11/29، و ابن الأم منوبية كليلة، أستاذ، قاطن حاليا نهج اشبيلية عدد 9 العقبة منوبة، صاحب ب ت و رقم 02280529 .

. نور الدين بن أحمد بن يونس بوطار، تونسي، مولود في 1962/09/08، و ابن الأم زهرة بوطار، مدير عام ذاعة موزاييك، قاطن 44 نهج الجنان سكرة أريانة، صاحب ب ت و رقم 03577610 .

. رضا بن علي بن الجيلاني شرف الدين، تونسي، مولود في 1952/07/02، و ابن الأم سالمة العذاري، مدير عام بشركة، قاطن 74 نرجس 02 القنطاوي حمام سوسة، صاحب ب ت و رقم 02934324.

(بحالة سراح)

18. **الصحبي بن مسعود بن سالم عتيق**، تونسي، مولود في 1959/08/14، و ابن الأم حليمة فلاح، قاطن تقسيم اليمامة حدائق المنزه 2 أريانة، متقاعد، صاحب ب ت و رقم 03276288 .

19. **سيد بن محمد بن البوراوي الفرجاني**، تونسي، مولود في 1954/08/25، و ابن الأم حليمة بن عمر، مدير شركة، قاطن 47 شارع الحبيب بورقيبة المرناقية منوبة .

20. **كمال بن البشير بن محمد بن البدوي**، تونسي، مولود في 1965/04/18، و ابن الأم عائشة بن منصور، متقاعد، قاطن 28 نهج الإخلاص حي 2 مارس التضامن أريانة، صاحب ب ت و رقم 00744785.

(موقوف في غيرها)

21. **محمد بن البشير بن محمد البدوي**، تونسي، مولود في 1964/01/30، و ابن الأم عائشة منصور، تاجر، قاطن رقم 28 نهج الاخلاص التضامن، صاحب ب ت و رقم 00336938 .

(بحالة سراح)

22. **علي بن المحجوب بن محمد الحليوي**، تونسي، مولود في 1957/04/26، و ابن الأم آمنة شبشوب، رئيس مجلس إدارة بشركة، قاطن نهج محمد بن كحلة النصر 02، صاحب ت و رقم 00082612 .

23. **حمزة بن محمد رجب بن علي المؤدب**، تونسي، مولود في 1980/04/12، و ابن الأم شدلية بن نصيب، وكيل شركة، قاطن 28نهج منزل تميم حي الطيب المهيري العوينة تونس، صاحب ب ت و رقم 06303754 .

24. **منجي بن صالح بن العربي الذوادي**، تونسي، مولود في 1966/01/25، و ابن الأم يامينة الذوادي، قاطن 03 نهج الحبيب بورقيبة ماطر، صاحب ب ت و رقم 01580576 .

25. **كمال بن سالم بن سعيد القيزاني**، تونسي، مولود في 1968/12/07، و ابن الأم ذهبية الطرابلسي، موظف، قاطن نهج ابن المعتز برج زوارة تونس، صاحب ب ت و رقم 04758450 .

26. **رضا بن محمود بن محمد ادريس**، تونسي، مولود في 1962/04/18، و ابن الأم شافية شقرون، وكيل شركة بالخارج، قاطن عمارة شقرون صفاقس، صاحب ب ت و رقم 01118189 .

27. **مصطفى كمال بن الحاج علي بن محمود النابلي**، تونسي، مولود في 1948/02/10، و ابن الأم فاطمة بن سالم، قاطن إقامة تريبانون نهج بحيرة كنستنس ضفاف البحيرة، صاحب ب ت و رقم 00002260 .

28. **محمد كمال بن حسونة بن عمارة الجندوبي**، تونسي، مولود في 1952/08/08، و ابن الأم آمنة العقربي، قاطن نهج المتنبي حمام الشط حمام الأنف بن عروس، صاحب ب ت و رقم 00345024 .

29. **نور الدين بن حامد بن بلقاسم بن تيشة**، تونسي، مولود في 1973/09/21، و ابن الأم حياة الميلي، متقاعد، قاكن نهج ساقية سدي يوسف إقامة ياسمين المرسى الغربية تونس، صاحب ب ت و رقم 06758077 .

30. **كوثر بنت محمد الكامل بن عمارة الدعاسي**، تو نسية، مولودة في 1988/02/21، و ابنة الأم الفاهمة رحيمي، مساعدة إدارية متعاقدة بشركة، قاطنة 13 نهج الزياتين حي شاكر مقرين بن عروس، صاحبة ب ت و رقم 05476087 .

31. **محمد عبد الرؤوف بن عبد الرحمان بن محمد الوصيف خلف الله**، تونسي، مولود في 1965/05/15، و ابن الأم مبروكة بن خليفة، صحفي، قاطن 19 نهج نواقشوط حمام الشط، صاحب ب ت و رقم 02959011.

32. **عبد المجيد بن عمر بن أحمد الزار**، تونسي، مولود في 1958/04/05، و ابن الأم حبيبة بنت محمد بلقاسم، قاطن 6 نهج المؤازرة حي الخضراء تونس، صاحب ب ت و رقم 04032444 .

33. **تسنيم بنت راشد بن محمد الخريجي**، تونسية، مولودة في 1973/06/15، و ابنة الأم فاطمة الجويني، قاطنة شقة 12 الطابق الأول إقامة برشلونة البحيرة 02، صاحبة ب ت و رقم 09019722 .

34. **نادية بنت الباجي بن الحطاب عكاشة**، تونسية، مولودة في 1981/07/07، و ابنة الأم فاطمة الهمامي، عزباء، مساعدة تعليم عالي، قاطنة عمارة م1 شقة 230 حي الحبيب الزهراء بن عروس، صاحب ب ت و رقم 05444002 .

(بحـــالة فـــرار)

35. **محمد بن ضو بن محمد بنضو**، تونسي، مولود في 1971/03/17، و ابن الأم الشعلاء التايب، قاطن عادة نهج اكرا تطاوين، صاحب ب ت و رقم 05083522 .

36. **أحمد بن محمد نجيب بن أحمد دولة**، تونسي، مولود في 1979/09/19، و ابن الام مبركة بن سعد، عامل بالخارج، قاطن حاليا عدد F11 اقامة طريق الشط القنطاوي سوسة وعادة شارع 07 نوفمبر قصر قفصة، صاحب ب ت و06132983 .

37. **محمد المنصف بن محمد مختار بن عطية**، تونسي، مولود في 1943/08/03، و ابن الأم الزهره كبادو، متقاعد، قاطن 18 نهج المسك المرسى تونس، صاحب ب ت و رقم 00594906 .

38. **المعز بن ميلاد بن علي حسيون**، تونسي، مولود في 1969/11/23، و ابن الأم هناء بن عويشة، متزوج، مساعد قار للتعليم العالي، قاطن إقامة الياسمين مسكن 69 حي الهادي نويرة برج الوزير أريانة، صاحب ب ت و رقم 04158127 .

39. **رضوان بن محمد بن عبد الرحمان ارقاز**، تونسي، مولود في 1965/07/08، و ابن الأم سالمة قرطاس، متزوج، مدير بشركة، قاطن 06 نهج كلثوم ابن عياض الوردية 01 تونس، صاحب ب ت و رقم 01844102

(بحـــــالة ســـــراح)

40. **كمال بن المؤدب بن داود بن النوري العكروت**، تونسي، مولود في 1955/01/01، و ابن الأم زكية بن الحاج علية، قاطن إقامة حدائق قمرت شط نسيم الطريق السياحية قمرت تونس، صاحب ب ت و رقم 00359991 .

(بحـــــالة فـــــرار)

41. **توفيق بن ابراهيم بن مصطفى بوعون**، تونسي، مولود في 1966/09/08، فاطمة الأزعر، موظف، قاطن 32 نهج الدكتور سلييم عمار النصر 2 أريانة، صاحب ب ت و رقم 00338602 .

(بحـــــالة ســـــراح)

42. **سليم بن الطاهر بن المهدي الجبالي**، تونسي، مولود في 1974/03/26، و ابن الأم فضة فضلاوي، مهندس إعلامية، قاطن حي الدير شقة عدد 01 عمارة عدد 10 الكاف.

43. **وليد بن منصف بن وناس البلطي**، تونسي، مولود في 1976/08/02، و ابن الأم صفية بن حميدة، متزوج، وكيل شركة، قاطن إقامة بانوراما حدائق المنزه 01.

(موقـــــوف في غيـــرها)

44. **عبد الكريم بن حسن بن حسين الزبيدي**، تونسي، مولود فـي 1950/06/25، و ابن الأم آمنة قيطرانة، قاطن نهج ابن تيمية حمام سوسة، صاحب ب ت و رقم 03913497 .

45. **رباب بنت نور الدين بن محمد السباعي**، تونسية، مولودة في 1997/04/10، و ابنة الأم شاذلية النفزي، طالبة، قاطنة 7 نهج الجرابة تونس .

(بحـــــالة ســـــراح)

46. **مصطفى بن محمد بن محمد بن أحمد**، تونسي، مولود في 1953/12/30، و ابن الأم تراكي بن أحمد، متقاعد، قاطن حاليا 07 نهج جالطة الكرم الغربي و حاليا حي البجعة الوردية رواد الشط، صاحب ب ت و رقم 00132981.

47. **بشرى بنت محمد بن أحمد بالحاج حميدة**، تونسية، مولودة في 1955/05/19، و ابنة الأم عويشة بن مبارك، محامية، قاطنة 01 ممر سيدي صالح المرسى تونس، صاحبة ب ت و رقم 00663711 .

48. **كريم بن فريدلوران بن محمد القلاتي**، تونسي و فرنسي الجنسية، مولود في 1973/08/01، و ابن الأم ماري اليزابيت برولييت، عامل بالخارج، قاطن بفرنسا، صاحب جواز سفر تونسي رقم Y779280 .

49. **Bernard Henry Livy برنار هنري ليفي**، فرنسي الجنسية، مولود في 1947/08/01، صحفي، صاحب جواز سفر فرنسي رقم 13AL41408 .

50. **رفيق بن أحمد بن عبد الرحمان الشعبوني**، تونسي، مولود في 1973/04/25، و ابن الأم ليليا العيادي، مدير عام بشركة، قاطن نهج 21 نهج جزيرة قرقنة البحيرة 02 تونس، صاحب ب ت و رقم .07254193 .

51. **نجلاء بنت اللطيف بن خليفة اللطيف**، تونسية، مولودة في 1980/12/26، و ابنة الم حبيبة اللطيف، قاطنة اولاد عبد الله النفيضة سوسة، صاحبة ب ت و رقم 08437064.

(بحـــــــالة فـــــــرار)

و كل من عسى ان يكشف عنه البحث

من اجل ارتكاب جرائم: تكوين تنظيم و وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية و العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف و استعمال تراب الجمهورية و تراب دولة أجنبية لانتداب و تدريب شخص و مجموعة من الأشخاص بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية داخل تراب الجمهورية و خارجه و الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر و التحريض بأي وسيلة كانت على ذلك و توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة و إخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية وذلك بقطع النظر عن شرعية أو فساد مصدر هذه الأموال و غسل الأموال من قبل وفاق باستغلال التسهيلات التي خولها خصائص النشاط المهني المرتبطة بالجرائم الإرهابية المذكورة و إفشاء و توفير و نشر معلومات مباشرة و بواسطة بأي وسيلة كانت، لفائدة تنظيم و وفاق إرهابي و لفائدة أشخاص لهم علاقة بالجرائم الإرهابية بقصد المساعدة على ارتكابها و التستر عليها والاستفادة منها و عدم عقاب مرتكبيها و الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني، عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية أو احتمال ارتكابها و كانت كلها جرائم مرتكبة عبر وطنية و تكوين وفاق بقصد الاعتداء على الأملاك و الأشخاص والتآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي و إبداء الرأي لتكوين مؤامرة بقصد ارتكاب أحد الاعتداءات ضد أمن الدولة الداخلي و الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة و ربط اتصالات مع أعوان دولة أجنبية الغرض منها الإضرار بحالة البلاد التونسية من الناحية الدبلوماسية و ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة والمشاركة في ذلك طبق الفصول 1 و 3 و 5 جديد و 10 و 13 جديد و14 و 32 و35 و37 و40 و 92 و93 و94 و95 و96 و 97 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال والمنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في

23 جانفي 2019 و الفصول 32 و 61 مكرر و62 و67 و68 و69 و70 و72 و131 و132 من المجلة الجزائية، و لم يمض على ذلك الأمد القانوني المسقط لحق التتبع.

و بعد الإطلاع على قرار ختم البحث الصادر عن السيد قاضي التحقيق الأول بالمكتب 36 بالمحكمة الابتدائية بتونس–القطب القضائي لمكافحة الإرهاب– تحت عـ 36/6835 ـدد بتاريخ 2024/04/12 والقاضي: بتوفر ما يكفي من الحجج و القرائن على ارتكاب المظنون فيهم:

1. كمال بن يوسف بن سليمان اللطيف.
2. محمد خيام بن ابراهيم بن مصطفى التركي.
3. نور الدين بن عبد الله بن سالم البحيري.
4. عصام بن عبد العزيز بن أحمد الشابي.
5. جوهر بن عز الدين بن محمد الحبيب بن مبارك.
6. غازي بن محمد بن الهادي الشواشي.
7. رضا بن البشير بن محمد بلحاج.
8. عبد الحميد بن القادر بن محمد الجلاصي.
9. حطاب بن فتحي بن حطاب سلامة
10. أحمد نجيب بن عبد العزيز بن أحمد الشابي.
11. شيماء بنت عيسى بن ابراهيم بنهقى.
12. محمد الأزهر بن علي بن احمد العكرمي.
13. شكري بن محمد بن بنعيسى بحرية.
14. العياشي بن أحمد بن رابح الهمامي.
15. محمد بن مبروك بن محمد الحامدي.
16. رياض بن خميس بن عمار الشعيبي.
17. نور الدين بن أحمد بن يونس بوطار.
18. رضا بن علي بن الجيلاني شرف الدين.
19. الصحبي بن مسعود بن سالم عتيق.
20. سيد بن محمد بن البوراوي الفرجاني.
21. كمال بن البشير بن محمد بن البدوي.
22. محمد بن البشير بن محمد البدوي.

23. علي بن المحجوب بن محمد الحليوي.
24. حمزة بن محمد رجب بن علي المؤدب.
25. منجي بن صالح بن العربي الذوادي.
26. كمال بن سالم بن سعيد القيزاني.
27. رضا بن محمود بن محمد ادريس.
28. مصطفى كمال بن الحاج علي بن محمود النابلي.
29. محمد كمال بن حسونة بن عمارة الجندوبي.
30. نور الدين بن حامد بن بلقاسم بن تيشة.
31. كوثر بنت محمد الكامل بن عمارة الدعاسي.
32. محمد عبد الرؤوف بن عبد الرحمان بن محمد الوصيف خلف الله.
33. عبد المجيد بن عمر بن أحمد الزار.
34. تسنيم بنت راشد بن محمد الخريجي.
35. نادية بنت الباجي بن الحطاب عكاشة.
36. كريم بن فريدلوران بن محمد القلاتي.
37. رفيق بن أحمد بن عبد الرحمان الشعبوني.
38. نجلاء بنت اللطيف بن خليفة اللطيف.
39. بشرى بنت محمد بن أحمد بالحاج حميدة
40. Bernard Henry Livy برنار هنري ليفي.

فالأول و الثاني و الثالث لجريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية و التبرع بأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية بعد اعتبار جريمة إخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية المنسوبة لهم من ذلك القبيل طبق الفصول 1 و 13 جديد و 32 و 36 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 ويضاف لهم بمعية التاسع عشر و العشرين جريمة محاولة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان عى مهاجمة بعضهم بعضا

بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي المرتبطة بجرائم إرهابية بعد اعتبار جريمة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة المنسوبة لهم من ذلك القبيل طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 59 و 72 من المجلة الجزائية و من الرابع الى الثاني و العشرين لجريمة الانضمام إلى وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية بعد اعتبار جريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية المنسوبة لهم من ذلك القبيل و الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية أو احتمال ارتكابها على معنى أحكام الفصول 1 و 13 جديد و 32 و 37 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 و يضاف للأول و الثالث و التاسع عشر و العشرين جريمة العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف طبق احكام الفصول 5 جديد و 13 جديد و 14 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 و يضاف للأول جريمة العزم المقترن بعمل تحضيري على توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة طبق احكام الفصول 5 جديد و 13 جديد و 35 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 بعد اعتبار جريمة توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات وذخيرة المنسوبة له من ذلك القبيل و من الأول إلى الثالث عشر بمعية الخامس عشر و من السابع عشر إلى الثاني والعشرين جريمة التآمر على أمن الدولة الداخلي المرتبطة بجرائم إرهابية طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 68 و 72 من المجلة الجزائية و الأول و الثاني و الرابع والخامس و السادس و السابع و التاسع و العاشر و الحادية عشر و الثاني عشر و السابع عشر لجريمة التآمر على أمن الدولة الخارجي المرتبطة بجرائم إرهابية طبق أحكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 61 مكرر و 62 من المجلة الجزائية و الخامس و السادس و الحادية عشر و الثالث عشر لجريمة ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة المرتبطة بجرائم إرهابية طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصل 67 من المجلة الجزائية و الأول و الثاني و الثاني عشر و الثامن عشر لجريمة الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين

أو صحتهم للخطر على معنى أحكام الفصل 14 من القانون الأساسي لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 و من الثالث و العشرين إلى الأربعين جرائم تكوين تنظيم و وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية والعزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف واستعمال تراب الجمهورية و تراب دولة أجنبية لانتداب و تدريب شخص و مجموعة من الأشخاص بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية داخل تراب الجمهورية و خارجه و الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر و التحريض بأي وسيلة كانت على ذلك و توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة و إخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية وذلك بقطع النظر عن شرعية أو فساد مصدر هذه الأموال و غسل الأموال من قبل وفاق باستغلال التسهيلات التي خولها خصائص النشاط المهني المرتبطة بالجرائم الإرهابية المذكورة و إفشاء و توفير و نشر معلومات مباشرة وبواسطة بأي وسيلة كانت، لفائدة تنظيم و وفاق إرهابي و لفائدة أشخاص لهم علاقة بالجرائم الإرهابية بقصد المساعدة على ارتكابها و التستر عليها والاستفادة منها و عدم عقاب مرتكبيها و الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني، عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية أو احتمال ارتكابها و كانت كلها جرائم مرتكبة عبر وطنية و تكوين وفاق بقصد الاعتداء على الأملاك و الأشخاص والتآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي و إبداء الرأي لتكوين مؤامرة بقصد ارتكاب أحد الاعتداءات ضد أمن الدولة الداخلي و الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة و ربط اتصالات مع أعوان دولة أجنبية الغرض منها الإضرار بحالة البلاد التونسية من الناحية الدبلوماسية و ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة طبق الفصول 1 و 3 و 5 جديد و 10 و 13 جديد و14 و 32 و35 و37 و40 و 92 و93 و94 و95 و96 و 97 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح المتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 و الفصول 61 مكرر و 62 67 و68 و69 و70 و72 و131 و132 من المجلة الجزائية و إحالته على الحالة التي هم عليها صحبة ف القضية و المحجوز على انظار دائرة الاتهام بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بمحكمة الاستئناف بتونس رر في شأنهم ما تراه و الحفظ في حقهم مؤقتا فيما زاد عن ذلك لعدم كفاية الحجة كحفظ جميع التهم في حق

كل من محمد بن ضو بن محمد بنضو و أحمد بن محمد نجيب بن أحمد دولة و وليد بن منصف بن وناس البلطي و محمد المنصف بن محمد مختار بن عطية و المعز بن ميلاد بن علي حسيون و رضوان بن محمد بن عبد الرحمان ارقاز و كمال بن المؤدب بن داود بن النوري العكروت ومصطفى بن محمد بن محمد بن أحمد و توفيق بن ابراهيم بن مصطفى بوعون وسليم بن الطاهر بن المهدي الجبالي ورباب بنت نور الدين بن محمد السباعي و **عبد الكريم بن حسن بن حسين الزبيدي** لعدم كفاية الحجة و الحفظ في حق كل من عسى ان يكشف عنه البحث مؤقتا إلى حين التوصل لمعرفة هوية الجاني و رفع تحجير السفر الصادر ضد **أحمد بن محمد نجيب بن أحمد دولة** في قضية الحال مع الإبقاء على قراري منع الظهور في الأماكن العامة و تحجير السفر في حق المظنون فيهم **محمد الأزهر العكرمي** و **شيماء بنهقي** و **العياشي الهمامي** كالإبقاء على قرار منع التداول الإعلامي في حيثيات قضية الحال إلى حين إحالة ملف القضية على المحكمة المختصة للنظر في الأصل.

وعلى مطالب الاستئناف المسجلة من النيابة العمومية و من المتهمين .

وعلى مستندات الدفاع المقدمة من نائبي المتهمين و الرامية الى طلب

1- **رفض تعهد الدائرة بملف قضية الحال اعتبارا لنشر الملف لديها في غضون آجال الطعن في قرار ختم البحث إضافة الى ان ذات الملف موضوع طعن لدى محكمة التعقيب بخصوص القرارات الشكلية المتعلقة برفض مطالب الافراج الصادرة عن الدائرة قبل ختم البحث موضوع التعهد حاليا.**

2- **إبطال قرار ختم البحث لخلوه من إمضاء النيابة العمومية في تاريخ الاطلاع.**

3- **إبطال الإعلام المبلغ إلى المتهم غازي الشواسي و ترتيب الآثار القانونية عليه**

4 - **و نقض قرار ختم البحث والحفظ في حق منوبيهم لتجرد التهم و الإفراج عنهم من سجن إيقافهم.**

وعلى طلبات الادعاء العام الرامية إلى نقض قرار ختم البحث جزئيا وتوجيه التهم على من حفظ في حقه طبق طلبات النيابة العمومية وتأييده فيما زاد على ذلك وتوجيه التهم على جملة المتهمين وإحالتهم على الدائرة الجنائية المختصة بابتدائية تونس لمقاضاتهم طبق ذلك .

طلبات النيـــــــــابة الصغـــــــرى

و على طلبات النيابة العمومية المشار اليها و المنتهية بطلب التصريح بتوفر ما يكفي من الحجج و القرائن على ارتكاب المظنون فيهم:

1. **كمال بن يوسف بن سليمان اللطيف.**
2. **محمد خيام بن ابراهيم بن مصطفى التركي.**
3. **نور الدين بن عبد الله بن سالم البحيري.**
4. **عصام بن عبد العزيز بن أحمد الشابي.**
5. **جوهر بن عز الدين بن محمد الحبيب بن مبارك.**
6. **غازي بن محمد بن الهادي الشواشي.**

7. رضا بن البشير بن محمد بلحاج.

8. عبد الحميد بن القادر بن محمد الجلاصي.

9. حطاب بن فتحي بن حطاب سلامة

10. أحمد نجيب بن عبد العزيز بن أحمد الشابي.

11. شيماء بنت عيسى بن ابراهيم بنهقى.

12. محمد الأزهر بن علي بن احمد العكرمي.

13. شكري بن محمد بن بنعيسى بحرية.

14. العياشي بن أحمد بن رابح الهمامي.

15. محمد بن مبروك بن محمد الحامدي.

16. رياض بن خميس بن عمار الشعيبي.

17. نور الدين بن أحمد بن يونس بوطار.

18. رضا بن علي بن الجيلاني شرف الدين.

19. الصحبي بن مسعود بن سالم عتيق.

20. سيد بن محمد بن البوراوي الفرجاني.

21. كمال بن البشير بن محمد بن البدوي.

22. محمد بن البشير بن محمد البدوي.

23. علي بن المحجوب بن محمد الحليوي.

24. حمزة بن محمد رجب بن علي المؤدب.

25. منجي بن صالح بن العربي الذوادي.

26. كمال بن سالم بن سعيد القيزاني.

27. رضا بن محمود بن محمد ادريس.

28. مصطفى كمال بن الحاج علي بن محمود النابلي.

29. محمد كمال بن حسونة بن عمارة الجندوبي.

30. نور الدين بن حامد بن بلقاسم بن تيشة.

31. كوثر بنت محمد الكامل بن عمارة الدعاسي.

32. محمد عبد الرؤوف بن عبد الرحمان بن محمد الوصيف خلف الله.

33. عبد المجيد بن عمر بن أحمد الزار.

34. تسنيم بنت راشد بن محمد الخريجي.

35. نادية بنت الباجي بن الحطاب عكاشة.

36. كريم بن فريدلوران بن محمد القلاتي.

37. رفيق بن أحمد بن عبد الرحمان الشعبوني.

38. نجلاء بنت اللطيف بن خليفة اللطيف.

39. بشرى بنت محمد بن أحمد بالحاج حميدة

40. Bernard Henry Livy برنار هنري ليفي.

41. عبد الكريم بن حسن بن حسين الزبيدي

42. كمال بن المؤدب بن داود بن النوري العكروت

43. المعز بن ميلاد بن علي حسيون

44. رضوان بن محمد بن عبد الرحمان ارقاز

45. أحمد بن محمد نجيب بن أحمد دولة

46. محمد بن ضو بن محمد بنضو

47. وليد بن منصف بن وناس البلطي

48. محمد المنصف بن محمد مختار بن عطية

49. مصطفى بن محمد بن محمد بن أحمد

50. توفيق بن ابراهيم بن مصطفى بوعون

51. سليم بن الطاهر بن المهدي الجبالي

52. رباب بنت نور الدين بن محمد السباعي

✓ <u>فالأول و الثاني و الثالث لجريمة</u> تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية التبرع بأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية بعد اعتبار جريمة إخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية المنسوبة لهم من ذلك القبيل طبق الفصول 1 ، 13 جديد و 32 و 36 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019

- ✓ **ويضاف لهم بمعية التاسع عشر و العشرين جريمة** محاولة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان عى مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي المرتبطة بجرائم إرهابية بعد اعتبار جريمة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة المنسوبة لهم من ذلك القبيل طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 59 و 72 من المجلة الجزائية.
- ✓ **و من الرابع الى الثاني و العشرين و من الثالث و الأربعين إلى الثاني و الخمسين لجريمة** الانضمام إلى وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية بعد اعتبار جريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية المنسوبة لهم من ذلك القبيل و الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية أو احتمال ارتكابها على معنى أحكام الفصول 1 و 13 جديد و 32 و 37 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019.
- ✓ **و يضاف للأول و الثالث و التاسع عشر و العشرين جريمة** العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف طبق احكام الفصول 5 جديد و 13 جديد و 14 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 .
- ✓ **و يضاف للأول جريمة** العزم المقترن بعمل تحضيري على توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة طبق احكام الفصول 5 جديد و 13 جديد و 35 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 بعد اعتبار جريمة توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات وذخيرة المنسوبة له من ذلك القبيل .
- ✓ **و من الأول إلى الثالث عشر بمعية الخامس عشر و من السابع عشر إلى الثاني والعشرين و من الخامس و الأربعين إلى الثاني و الخمسين جريمة** التآمر على أمن الدولة الداخلي المرتبطة بجرائم إرهابية طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 68 و 72 من المجلة الجزائية .
- ✓ **و الأول و الثاني و الرابع والخامس و السادس و السابع و التاسع و العاشر و الحادية عشر و الثاني عشر و السابع عشر و من الخامس و الأربعين إلى الثاني و الخمسين لجريمة** التآمر على أمن الدولة الخارجي المرتبطة بجرائم إرهابية طبق أحكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 61 مكرر و 62 من المجلة الجزائية.

- ✓ **و الخامس و السادس و الحادية عشر و الثالث عشر لجريمة** ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة المرتبطة بجرائم إرهابية طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصل 67 من المجلة الجزائية .
- ✓ **و الأول و الثاني و الثاني عشر و الثامن عشر لجريمة** الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر على معنى أحكام الفصل 14 من القانون الأساسي لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 .
- ✓ **و من الثالث و العشرين إلى الثاني و الأربعين جرائم** تكوين تنظيم و وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية والعزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف واستعمال تراب الجمهورية و تراب دولة أجنبية لانتداب و تدريب شخص و مجموعة من الأشخاص بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية داخل تراب الجمهورية و خارجه و الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر و التحريض بأي وسيلة كانت على ذلك و توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة و إخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية وذلك بقطع النظر عن شرعية أو فساد مصدر هذه الأموال و غسل الأموال من قبل وفاق باستغلال التسهيلات التي خولها خصائص النشاط المهني المرتبطة بالجرائم الإرهابية المذكورة و إفشاء و توفير و نشر معلومات مباشرة وبواسطة بأي وسيلة كانت، لفائدة تنظيم و وفاق إرهابي و لفائدة أشخاص لهم علاقة بالجرائم الإرهابية بقصد المساعدة على ارتكابها و التستر عليها والاستفادة منها و عدم عقاب مرتكبيها و الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني، عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية أو احتمال ارتكابها و كانت كلها جرائم مرتكبة عبر وطنية و تكوين وفاق بقصد الاعتداء على الأملاك و الأشخاص والتآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي و إبداء الرأي لتكوين مؤامرة بقصد ارتكاب أحد الاعتداءات ضد أمن الدولة الداخلي و الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة و ربط اتصالات مع أعوان دولة أجنبية الغرض منها الإضرار بحالة البلاد التونسية من الناحية الدبلوماسية و ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة طبق الفصول 1 و 3 و 5 جديد و 10 و 13 جديد و14 و 32 و35 و37 و40 و 92 و93 و94 و95 و96 و 97 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق

بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 و الفصول 61 مكرر و 62 و67 و68 و69 و70 و72 و131 و132 من المجلة الجزائية .

- ✓ و إحالته على الحالة التي هم عليها صحبة ملف القضية و المحجوز على انظار دائرة الاتهام بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بمحكمة الاستئناف بتونس لتقرر في شأنهم ما تراه .
- ✓ و الحفظ في حقهم مؤقتا فيما زاد عن ذلك لعدم كفاية الحجة.
- ✓ كالحفظ في حق كل من عسى ان يكشف عنه البحث مؤقتا إلى حين التوصل لمعرفة هوية الجاني.
- ✓ مع الإبقاء على قرارات منع الظهور في الأماكن العامة وتحجير السفر في حق المظنون فيهم **محمد الأزهر العكرمي و شيماء بنهقي و العياشي الهمامي.**
- ✓ و الابقاء على قرار تحجير السفر في حق المظنون فيهما **أحمد دولة و العياشي الهمامي .**
- ✓ و نطلب تحجير السفر و منع الظهور بالأماكن العامة ضد كل من **شكري بحرية و رضون أرقاز و المعز حسيون و رباب السباعي و توفيق بوعون و محمد الحامدي ورياض الشعيبي و نور الدين بوطار و محمد البدوي و محمد بنضو و محمد المنصف بن عطية و مصطفى بن احمد .**
- ✓ كالإبقاء على قرار منع التداول الإعلامي في حيثيات قضية الحال إلى حين إحالة ملف القضية على المحكمة المختصة للنظر في الأصل.

الإجـــراءات

من حيث الشكل:

حيث استأنفت النيابة العمومية و المتهمون قرار ختم البحث وكانت طعونهم مستوفية لكل شروطها الشكلية و اتجه قبولها من هذه الناحية.

وحيث ردا على الدفوعات الشكلية المضمنة بتقارير الدفاع والسالف التعرض اليها :

ففي خصوص عدم إمضاء النيابة العمومية على قرار ختم البحث وان الاعلام بخصوص المتهم غازي الشواشي تم الاعلام بجرائم دون أخرى وإحالة الملف على دائرة الاتهام قبل مضي الاجل القانوني للاستئناف لدى قلم التحقيق اضافة الى الدفع المتعلق برفض التعهد باعتبار انه تم الطعن بالتعقيب في القرارات الشكلية المتعلقة برفض مطالب الافراج فانه بالتثبت في قرار ختم البحث موضع قضية الحال تبين انه يحمل امضاء النيابة العمومية وختمها اثر اطلاعها على القرار وسجلت استئنافها في التاريخ المضمن به .

وبخصوص اعلام المتهم غازي الشواشي بالقرار في بعض الجرائم دون الاخرى ورفض اعلامه بالقرار اصلا فانه يتجه التذكير بان الدفاع اطلع على القرار برمته وسجل الاستئناف في حقه.

وفيما يخص تعهد دائرة الاتهام بملف قضية الحال قبل مضي الأجل القانوني للطعن بالاستئناف فانه تجدر الإشارة إلى أن المشرع اوجب الاعلام بقرار ختم البحث و احالة الملف على دائرة الاتهام بمجرد ختم الابحاث

وهو ماتم على انه يبقى لاطراف القضية كامل الحرية في تحديد موقفها من القرار كل فيما يتعلق به بالطعن او القبول بنتيجته على ان يكون الموقف خاصة ان كان طعنا ان يكون في بحر الاربعة ايام الموالية لتاريخ ختم البحث و يترتب عن مخالفة الاجل بتلقي الطعن من قبل كاتب التحقيق رفض الطعن شكلا وهو ماتم فعلا بقبول مطالب الاستئناف من حيث الشكل طالما رفعت في الاجال القانونية هذا فضلا على ان الاجراء الاداري في احالة الملف لا تأثير له على مستوى تقبل الطعون بالاستئناف من عدمه الامر الذي يتجه معه رد هذا الدفع لعدم جديته.

وحيث بخصوص الدفع المتعلق بارجاء البت في الاصل الى حين البت في الطعن بالتعقيب السابق لتعهد الدائرة في الاصل في **القرارات الشكلية المتعلقة برفض الدائرة الافراج عن المتهمين** فان هذا الدفع غير جدي باعتبار وان الطعن بالتعقيب في القرارات الشكلية لا يغير المركز القانوني للمتهم أيـــــا كان ماله طالما ان الامر لا يتعلق بتضارب في الأحكام .

من حيث الأصل:

الوقـائع:

حيث أنتجت الأبحاث المجراة في القضية حسب محضر الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب رقم 165 بتاريخ 2023/02/12 الذي مفاده أنه وتنفيذا للتعليمات الكتابية الصادرة عن السيد وكيل الجمهورية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب والمضمنة بطي مكتوب الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية عدد 852/ع بتاريخ 2023/02/11 والمضاف أصله لمحضر البحث عدد 103 بتاريخ 2023/02/11 المحرر من ذات الجهة الأمنية المذكورة موضوعه تنفيذ تعليمات وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس عدد 01/2278 بتاريخ 2023/02/10 و التي أجرت الأبحاث الأولية و المعاينات في الغرض ضد ذوي الشبهة **محمد خيام التركي وأحمد دولة ومحمد بنضو ومحمد المنصف بن عطية وأحمد المحيرصي ومحمد صابر الجلاصي وكمال اللطيف وعبد الحميد الجلاصي** و كل من سيكشف عنه البحث على خلفية اعتزامهم التخطيط للإطاحة بالنظام التونسي الحالي و تغييره بالتعاون مع جهات داخلية و أجنبية والتحريض على القيام بأعمال إرهابية وإجرامية تمس من سلامة و أمن التراب الوطني والاعتداء على الممتلكات العامة وتحريض الناس على الاعتداء على بعضهم البعض من خلال العبث بالأمن الغذائي والدعوة لإسقاط النظام القائم بتونس ثم و بموجب تعليمات كتابية للنيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس مؤرخة في 2023/02/12 تم تعهيد الوحدة الوطنية للبحث في الجرائم الإرهابية لمواصلة البحث في الموضوع ثم و بموجب مكاتيب الوحدة المذكورة الموجهة للنيابة العمومية بتاريخ 2023/02/21 عدد 531 و 532 و 533 و 535 تم إضافة المظنون فيهم **عصام الشابي و أحمد نجيب الشابي وشيماء بنهقي و جوهر بن مبارك و رضا بالحاج و غازي الشواشي** إلى قائمة الأشخاص المشمولين بالبحث من أجل نفس تلك الأفعال، فتم تحرير محضر في الغرض أحيل على النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب التي أذنت بفتح بحث تحقيقي كان منطلق قضية الحال.

وحيث قام السيد قاضي التحقيق بجملة من الأعمال الاستقرائية جاء بها ما يلي نصه :

و حيث بسماع الشاهد "XXX" تحقيقا لاحظ أن له صديق تونسي يقطن خارج أرض الوطن و هو رجل أعمال ببلجيكا اتصل به هاتفيا و أثناء حديثهما حول مواضيع شتى أخبره أنه تحصل على بعض المعلومات الأمنية الخطيرة المتعلقة بتآمر بعض التونسيين على الأمن الداخلي للبلاد التونسية بالتنسيق مع بعض العناصر الأجنبية و هم بصدد التخطيط مع بعض الدبلوماسيين بالسفارة التونسية ببلجيكا قصد الإطاحة برئيس الجمهورية و تغيير النظام القائم بالبلاد التونسية، مؤكدا أنه لما استفسر صديقه المذكور عن هوية أولائك الأطراف أكد له أن الذي يتزعم ذلك المخطط هو المظنون فيه **كمال اللطيف** و أن المشرفة على التنسيق بين مختلف الجهات على الميدان بدولة بلجيكا هي المدعوة **نجلاء اللطيف** أو **سلامة** و هي تقدم نفسها على أنها ابنة شقيق المظنون فيه **كمال اللطيف** و تقيم ببلجيكا، كما أعلمه ذلك الشخص أن المجموعة التي ستنفذ تلك المؤامرة والانقلاب تتركب من عناصر أمنية و عسكرية و بعض الخلايا المتواجدة بجهة الكرم الغربي و المرسى التابعة للمظنون فيه **كمال اللطيف** و هو من يمول تلك الخلايا المتركبة أساسا من أصحاب السوابق و المنحرفين، كما ستقوم "حركة النهضة" بتحريك الشارع و بعض الخلايا التابعة لها بجهة سيدي حسين والزهروني و حي التضامن و بعض الأحياء المجاورة و كل ذلك تحت إشراف ابنة **راشد الغنوشي** المدعوة **تسنيم الغنوشي** و المدعو **عبد المجيد الزار** (الرئيس السابق لاتحاد الفلاحين) بمنطقة حي هلال، و بمعارضته بأنه لم يتعرض لذكر الشخصين الأخيرين بمناسبة سماعه الأول لدى الوحدة المختصة، أكد أنه تحصل على تلك المعلومات مؤخرا، و بسؤاله أن كان مصدر تلك المعلومات هو صديقه المذكور، أكد ان صديقه أخبره ان المدعوة **تسنيم الغنوشي** هي من تتولى توزيع الأموال على العناصر المنحرفة بتونس الغربية، مضيفا أنه بعد سماعه الأول وردت عليه معلومات أمنية مفادها ان المدعو **عبد المجيد الزار** هو من يشرف على تمويل بعض العناصر المنحرفة و بعض المنتسبين لحركة النهضة بمنطقة حي هلال باعتباره أصيل تلك المنطقة ويسيطر عليها، كما أعلمه صديقه المذكور بأن تلك المجموعة تخطط لضرب الاستقرار المجتمعي عبر خلق اضطرابات بمسالك توزيع المواد الأولية الغذائية و غيرها من المواد الأساسية كالأدوية لخلق تململ بين مختلف فئات الشعب التونسي و قد أخبره صديقه بتلك المعلومات قبل حوالي 3 أشهر من تاريخ حصول ذلك النقص في المواد الأساسية الذي جد بالبلاد التونسية و هو ما جعله يتأكد من جدية المعلومات التي أخبره بها صديقه و جعل أقواله ذات مصداقية كبيرة بالنسبة إليه، و قد زاد في مصداقية أقواله حصول الإيقافات الأخيرة في صفوف بعض الأشخاص الذين ذكرهم له كمتآمرين مما جعله يتقدم من تلقاء نفسه للتصريح لدى الوحدة التي قامت بتلك الإيقافات بما توصل به من معلومات، مضيفا أن صديقه المذكور أعلمه أن المظنون فيه **كمال اللطيف** يقوم بالتنسيق مع المدعوة **نجلاء** المتواجدة ببلجيكا و التي قامت أواخر سنة 2022 بالاتصال بعدة أطراف خارج التراب التونسي من تونسيين و أجانب و جهات أمنية و دبلوماسية بالسفارة التونسية ببلجيكا و ذلك دون علم السفير التونسي بتلك السفارة، و بسؤاله عن صفات تلك الأطراف داخل السفارة، حقق أنهم من الأمنيين و قد عقدت معهم المدعوة **نجلاء** عدة لقاءات بمقر تلك السفارة للتحضير لعملية الانقلاب، و بمزيد التحرير عليه حقق أن صديقه المذكور اعلمه أن المظنون فيه **كمال اللطيف** له علاقة بشخص يدعى **رفيق الشعبوني** الذي

يعمل في تجارة الأسلحة بالسوق السوداء بفرنسا و له عدة شركات تجارية بدولة مالي وبعض الدول الإفريقية الأخرى و هو يقوم بالتنسيق مع المظنون فيه **كمال اللطيف** و المدعوة **نجلاء** قصد مد العناصر المنحرفة بجهة الكرم الغربي بالأسلحة، مضيفا أن صديقه أن المدعو **رفيق الشعبوني** مدرج بالتفتيش بدولة بلجيكا من اجل تورطه في مد بعض العناصر الإرهابية بالأسلحة باعتباره ينشط في تهريب الأسلحة و له ارتباط وثيق بشخص لبناني يكنى "محمد اللبناني" مختص في تهريب الأسلحة و هو يرجح أن يكون ذلك انطلاقا من الدول الإفريقية و تحديدا مالي باعتبار ان المدعو **رفيق الشعبوني** يملك شركات توريد و تصدير بتلك الدول، و بمزيد التحرير عليه أكد أن صديقه أخبره ان المدعو **رفيق الشعبوني** على علاقة برجل الأعمال التونسي **علي الحليوي** صديق المظنون فيه **كمال اللطيف** و هو مختص في عمليات التهريب عبر الحدود التونسية و مهمته المساعدة في تهريب الأسلحة نحو البلاد التونسية باعتبار أن له عديد العلاقات بإطارات أمنية عليا تساعده على ذلك، مؤكدا أن ذلك الشخص يتدخل في تعيين الإطارات الأمنية بالحدود البحرية التونسية التي تسهل له عمليات التهريب التي يقوم بها عبر السواحل التونسية، مضيفا ان ذلك الشخص يد **كمال اللطيف** في عمليات الرشاوى و شراء ذمم الإطارات الأمنية والمدنية، خاصة و أن هذا الأخير يسيطر على الحدود البحرية بحكم علاقاته، مضيفا ان المظنون فيه **علي الحليوي** استفاد من أموال تابعة لدولة العراق مودعة بالبنك المركزي قام بسحبها بمساعدة من المظنون فيه **كمال اللطيف** خلال سنة 2011، و بمزيد التحرير عليه حقق أن المظنون فيه **كمال اللطيف** قام بالتنسيق مع المدعو **رضا شرف الدين** بخلق اضطراب بمسالك توزيع بعض الأدوية عبر تحويل كميات هامة من الأدوية التي كانت تصنعها الشركة التونسية "SIPHAT" و التي كان سيتم توزيعها على المستشفيات و الصيدليات التونسية إلى حساب المدعو **رضا شرف الدين** والذي يتولى بيعها بأثمان باهظة للمواطن التونسي، و بمزيد التحرير عليه حقق أنه تحصل على معلومات تفيد أن المدعو **الأزهر سطا** كانت تربطه علاقة وطيدة بالمظنون فيه **كمال اللطيف** و قد كان مكلفا من قبل هذا الأخير باستقطاب بعض المنحرفين قصد استعمالهم في تهديد خصومه السياسيين أو الاقتصاديين و قد خلفه في ذلك المظنون فيه **علي الحليوي** للقيام بتلك المهمة، مؤكدا أن المظنون فيه **رضا بالحاج** كان يقوم بالتغطية القانونية لجميع تلك العمليات الإجرامية والتآمرية في قضية الحال، كما كان بحكم منصبه في حزب "نداء تونس" بمعية المدعو **نور الدين بن تيشة** يشرفان على شبكة من المدونين والصحافيين و قد استغلا تلك الشبكة في نشر العديد من الأخبار الزائفة قصد توتير الأوضاع الاجتماعية و شن هجمات إعلامية على شخص رئيس الجمهورية و ذلك بارتباط وتنسيق مع المظنون فيه **كمال اللطيف** و بعض القيادات بحزب "حركة النهضة"، و بمزيد التحرير عليه حقق أن صديقه المذكور أخبره بوجود امرأة تدعى سلوى و تكنى "TATA" أعدت منزلها الكائن بجهة المرسى و إقامة تابعة لها بجهة قمرت قصد عقد اجتماعات سرية بين العديد من الأشخاص رجال أعمال و مديري بنوك و بعض الشخصيات السياسية على غرار **رضا بالحاج وكمال اللطيف** و **محمد خيام التركي** و **نور الدين بن تيشة** و **مصطفى كمال النابلي** و بعض القيادات النقابية على غرار **بوعلي المباركي** و **نور الدين الطبوبي** و غيرهم و تقوم بالتنسيق بين مختلف تلك العناصر قصد عقد صفقات سياسية أو تجارية أو غيرها، مؤكدا أن تلك اللقاءات تكون عادة ثنائية و لا تتكون من عدة أفراد للاحتياط الأمني، مضيفا أن صديقه المتواجد ببلجيكا أخبره المدعو **رضوان**

المصمودي –رئيس مركز دراسات "**الإسلام والديمقراطية**" و هو شخص ذو مرجعية إسلامية و له انتماء لحركة النهضة و كان مرشحا من قبلها لشغل منصب رئيس حكومة و هو حاليا مقيم بأمريكا و له ارتباط بالمظنون فيه **كمال اللطيف** باعتباره جار له بالسكنى– هو الواجهة الإعلامية لحركة النهضة و للشخصيات السياسية التي تنسق معها صلب ما يعرف بـ"جبهة الخلاص" لشن حملات إعلامية ضد رئيس الجمهورية و غيره من الشخصيات الوطنية، مضيفا ان صديقه المذكور أعلمه ان المدعوة **نجلاء** المتواجدة ببلجيكا و تقدم نفسها على أنها ابنة شقيق المظنون فيه **كمال اللطيف** و بتنسيق مع هذا الأخير تقوم بعقد اجتماعات سرية ليلية بلوكسومبروغ مع المظنون فيه **برنار هنري ليفي** أواخر سنة 2022 بمساعدة من المظنون فيه **كريم قلاتي** –و هو صحفي تونسي فرنسي و له علاقة وطيدة ببرنار هنري ليفي و له علاقة مباشرة بالمخابرات الفرنسية التي أرسلته للتفاوض من أجل إطلاق سراح جنود فرنسيين تم احتجازهم بالعراق خلال سنة 2003– و كان محور ذلك اللقاء هو التخطيط للإطاحة برئيس الجمهورية قيس سعيد، مضيفا أن المدعو **كريم قلاتي** و بحكم علاقته بالمخابرات الفرنسية كان على علم مسبق بعمليات الاغتيال التي جدت بتونس و ما يؤكد ذلك تواجده في ربط إعلامي مباشر من أمام متحف باردو تزامن مع العملية الإرهابية التي جدت هناك و قد انطلق ذلك الربط المباشر مع قناة فرانس 24 قبل ثواني من انطلاق العملية الإرهابية و كان ذلك موضوع بحث صلب قضية باردو الإرهابية، مضيفا أن المظنون فيه **كريم القلاتي** له شبكة من المدونين على غرار **سليم الجبالي** (موقوف على ذمة قضية انستالينغو) و **كوثر الدعاس** (متواجدة بأمريكا) و **فادي بن صالح** و **رباب السباعي** (مقربة من رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد و بعض قيادي حركة النهضة على غرار السيد الفرجاني) و له علاقة ببعض المواقع الإخبارية على غرار "بزنس نيوز" و "أخبار تونس لحظة بلحظة" و "المسار الديمقراطي الاجتماعي" و "المارد التونسي لتطهير الداخلية" التي تقوم بنشر الإشاعات لتوتير الأجواء بتونس، مضيفا أن تلك المجموعة مهمتها أيضا استقطاب بعض السياسيين و الأمنيين و القضاة للحصول على معلومات تخص الشأن الداخلي لتونس، كما تولت مجموعة أخرى من بينهم المظنون فيه **كريم قلاتي** و المدون **نزار بهلول** و **مهاب القروي** (الذي يشرف على منظمة "أنا يقظ" و يستغل تلك المنظمة في تشويه القضاء و شن حملات عليه)، و بمزيد التحرير عليه حقق ان صديقه أعلمه أن المظنون فيه **كريم القلاتي** يقوم بتنسيق الاتصال بين دولتي قطر و فرنسا قصد شن حملات ضد الوضع بتونس و بتعهد المدعو **السيد الفرجاني** بمهمة استقطاب المدونين و السياسيين و الأمنيين و القضاة لفائدة "حركة النهضة" و يساعده في ذلك المدعو **كمال البدوي** (عسكري معزول و مورط في قضية براكة الساحل) و شقيقه **محمد البدوي** (الذي يعتبر اليد اليمنى للقيادي في حركة النهضة الصحبي عتيق بحي التضامن)، كما أعلمه ذلك المصدر ان المظنون فيها **بشرى بالحاج حميدة** تم تكريمها من قبل الرئيس الفرنسي "ماكرون" من اجل تقديم خدمات جليلة للدولة الفرنسية باعتبار أنها عنصر اتصال مع المخابرات الفرنسية و كانت تقوم بعملية تبييض لحركة النهضة لدى القيادات الفرنسية لأسباب مالية وسياسية، مؤكدا على ان المشرف على المجموعة الأخيرة في الذكر هو القيادي في حركة النهضة **نور الدين البحيري** باعتباره هو من يعطي التعليمات للمدعو **صحبي عتيق** الذي يقوم بدوره بإعطاء التعليمات لغيره من المذكورين للتحرك قصد قلب نظام الحكم بالبلاد التونسية بقوة السلاح، و بسؤاله عن مصادر المعلومات التي

متحصل عليها صديقه المذكور، حقق أنه كان توجه بالسؤال لصديقه المتواجد ببلجيكا عن مصدر تلك المعلومات فأخبره أن له صديقة تونسية و هي سيدة أعمال (لم يخبره باسمها) مقيمة ببريطانيا و تزور بلجيكا و لكسمبروغ كثيرا أعلمته بكل تلك المعلومات و أكدت له أنها صديقة للمظنون فيهما **كمال اللطيف** و **نجلاء اللطيف** و كانت تنشط معهما في بعض الصفقات التجارية و قد بلغ لها بحكم تلك العلاقة العلم بكل تلك المعلومات.

و **حيث بسماع الشاهد "XX" تحقيقا** لاحظ أن المظنون فيه **كمال اللطيف** له علاقة مباشرة بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** و كانا يلتقيان بمكتب المظنون فيه **كمال اللطيف** الكائن بمنطقة سكرة أو بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** بجهة سيدي بوسعيد و قد أعلمه بذلك عديد المرات المدعوين **عبد الرؤوف المقدمي** و **حافظ قائد السبسي**، وبزيادة التحرير عليه أكد أن للمظنون فيه **كمال اللطيف** علاقة مباشرة مع المظنون فيه **برنار هانري ليفي** باعتبار أن لهذا الأخير بعض الاستثمارات بتونس تحت أسماء مستعارة من بعض اليهود التونسيين، مضيفا أن هذا الأخير يحمل العديد من الجنسيات على غرار الجنسية الجزائرية باعتبار أنه من أصول جزائرية و مولود هناك و هو من الطائفة اليهودية بالجزائر و قد أثبتت المخابرات الجزائرية من خلال أبحاث مجراة هناك أن له علاقة بالأعمال التخريبية و حركات الانفصال الأمازيغية بالجزائر، كما ثبتت علاقته بالجماعات الإسلامية المسلحة بالجزائر (GIA) و الجنسية المغربية وله عديد المصالح هناك كما يحمل الجنسية البلجيكية و الفرنسية و السويسرية و الإسرائلية و بعض الجنسيات الإفريقية، مضيفا أن المظنون فيه المذكور من المنتمين لأجهزة اسرائلية على غرار "الموساد" (جهاز الاستخبارات) و "الشاباك" (مقاومة التجسس) و "القيبون" (مختصة بعمليات الاغتيال خارج اسرائيل)، مضيفا أن المظنون فيه **هانري ليفي** حاول منذ سنة **2013** إلى حدود سنة **2018** أن يضع موطئ قدم بتونس و الجزائر و ليبيا قصد استغلاله لفائدة الكيان الصهيوني و الدول المتحالفة معه استغلالها لمخرجات الربيع العربي، كما أن لهذا الأخير علاقات ببعض الشخصيات والمؤسسات الإعلامية على غرار شبكة "سكاي نيوز" و "BFM" و يدير تلك المؤسسات اليهودي **ملدوخ**، مضيفا أن المظنون فيه **هانري ليفي** قد تآمر على الدولة التونسية و ذلك بتعطيل إنتاج مادة الفسفاط اعتمادا على بعض الجمعيات و الشخصيات المشبوهة بتونس و خاصة بالحوض المنجمي لفائدة بعض دول الجوار التي من مصلحتها ذلك باعتبار أن تونس تنافسها في ذلك المجال، كما أن الهدف من ذلك كان الإضرار بالاقتصاد التونسي تمهيدا لإرضاخها للتطبيع مع الكيان الصهيوني، مضيفا أن المظنون فيه **هانري ليفي** يحمل الفكر الماسوني و يرتبط ببعض التونسيين من الحاملين لذلك الفكر على غرار المظنون فيهما **كمال الجندوبي** و **كمال اللطيف**، و كل من **مهدي جمعة** و **يوسف الشاهد** و قد شاهدهم المجيب ببعض حفلات النوادي الماسونية بتونس على غرار "نادي روتاري" و "نادي ليونس" التي تنشط بالبلاد التونسية بصفة مكثفة لنشر ذلك الفكر الماسوني الذي يسعى للسيطرة على الاقتصاد و السياسات و سوق الأسلحة في العالم بطريقة متوحشة، و بمزيد التحرير عليه أكد أنه فيما عدا ذلك فهو يتمسك بنفس تصريحاته المسجلة عليه بمناسبة سماعه لدى باحث البداية بتاريخ 2023/02/16.

و **حيث بسماع المدعو وليد بن عثمان تحقيقا** لاحظ أنه حاليا مودع بالسجن المدني بالمرناقية على خلفية اتهامه بارتكاب جرائم إرهابية بأحد مكاتب التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب و ذلك لشبهة ارتباطه

ببعض الصفحات الالكترونية المشبوهة على غرار صفحة "المارد التونسي" و صفحتين تابعتين للمدعو هيكل دخيل، مضيفا أنه بخصوص قضية الحال فباعتباره مراسل صحفي سبق أن اشتغل بصفته تلك لدى بعض الصحف الورقية مثل "السور" و"المساء" اللتين توقفتا على النشر لصعوبات مالية و بعض المواقع الالكترونية على غرار "الحرية" و "الوطنية نيوز" وقناة "تونسنا" التلفزية، مؤكدا أنه بحكم عمله كمراسل صحفي و يبحث عن المعلومات من مصادر مختلفة سواء كانت أمنية أو مخابرات أو حتى من أشخاص نافذين داخل و خارج منظومة الحكم بتونس فقد جمعته علاقة صداقة بالمظنون فيه جوهر بن مبارك و كان يلتقيه في بعض الأحيان بالوقفات الاحتجاجية أو بأحد المقاهي بجهة المرسى، مضيفا أنه و بحكم عمله كمراسل صحفي سبق ان شارك في بعض الوقفات الاحتجاجية التي كانت تدعو لها بعض الجهات السياسية على غرار "جبهة الخلاص" و كان يمضي في ركاب تلك الاحتجاجات من باب الحصول على المعلومة لا غير، و باعتباره يمتلك المعلومة يستبق أحيانا بعض الأمنيين و يعاين الأحداث عن قرب من ذلك أنه وردته معلومة من داخل جبهة الخلاص مفادها ان اجتماعا سينعقد بمنزل رئيس حزب "حركة النهضة" **راشد الغنوشي** بين هذا الأخير و المظنون فيهم **رضا بالحاج** و **نور الدين البحيري** فسارع لمعاينة ذلك الاجتماع و انتقل إلى منطقة البلابلة معتمدة سكرة حيث يتواجد منزل المدعو **راشد الغنوشي** –حسب ما يتم تداوله البعض– فشاهد سيارة المظنون فيه **جوهر بن مبارك** نوع "سونغ يونغ" سوداء اللون على ما يذكر باعتبار انه لم يتحقق جيدا من ذلك بالنظر لأن الوقت كان بعد غروب الشمس والمكان كان مظلما نسبيا، مضيفا أنه شاهد أيضا عن قرب المظنون فيه **رضا بالحاج** يأتي مترجلا و يدخل إلى نفس المنزل من الباب الرئيسي في حين دخل المظنون فيه جوهر بن مبارك بسيارته عبر احد المستودعات التابعة لذلك المنزل، كما بلغته معلومة بعد حوالي أسبوع من ذلك بلقاء مرتقب سيجمع بين مجموعة من قيادات جبهة الخلاص بمنزل المظنون فيه جوهر بن مبارك بجهة سكرة و هو ما تم فعلا حيث شاهد المظنون فيها **شيماء بنهقي** و المدعو **الحبيب العجيلي** والمظنون فيه جوهر بن مبارك و قد اعلم الجهات الأمنية مرجع نظر تلك المنطقة بذلك، و بسؤاله عن وجه الاستغراب في اجتماع أولائك الأشخاص باعتبارهم ينتمون لنفس الجبهة السياسية "جبهة الخلاص" و اجتماعهم أمر طبيعي، أكد ان ما دفعه لرصد تلك الحادثة هو ورود معلومات أمنية تمنع لقاء أعضاء تلك الجبهة بالمنازل أو الأماكن الخاصة، مضيفا أنه باعتبار صفته كصحافي يملك المعلومة من مصادرها فقد وردته معلومات بان سبب الخلاف الذي حدث بين المظنون فيه **كمال اللطيف** و المدعو **شفيق جراية** هو خلاف حول نفوذ كل واحد منهما داخل وزارة الداخلية بواسطة بعض التسميات لموظفين ساميين داخل تلك الوزارة تأتمر بأوامر كل واحد منهما، مضيفا أنه و بعد أن تم إيداع المدعو **شفيق جراية** السجن بات المظنون فيه **كمال اللطيف** هو المتنفذ الوحيد في وزارة الداخلية بعد أن ضمن هذا الأخير ولاء "ابنه المدلل" **يوسف الشاهد** رئيس الحكومة الأسبق، إلا أنه و بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الدولة السيد قيس سعيد بتاريخ 2021/07/25 والتي كانت نتيجة حتمية للتحركات الشعبية ضد المشهد السياسي و الاقتصادي المتردي لما قبل تلك الإجراءات حاول المظنون فيه **كمال اللطيف** التصدي لتوجه رئيس الجمهورية و للإجراءات التي شعر أنها تمس من مصالحه و نفوذه داخل أجهزة الدولة عبر انضمامه إلى "جبهة الخلاص" لالتقاء مصالحه معهم، مضيفا أنه تحصل على تلك معلومات من داخل "جبهة الخلاص" و

أساسا من الصف الثاني بتلك الجبهة بعد ان أوهمهم أنه منظم لهم و معارض لرئيس الجمهورية، كما علم المجيب بمخطط التحركات المستقبلية لتلك الجبهة و التي تتمثل في تحريك الشارع بتونس العاصمة و أحوازها ثم عبر المظاهرات الليلية بها و ببعض المناطق الداخلية و السيطرة على بعض المؤسسات الإعلامية بتونس وقد اعلمه ذلك الشخص التابعة لجبهة الخلاص بكل ذلك كما اعلمه أن من بين المؤسسات الإعلامية، كما اعلمه أن من بين المؤسسات الإعلامية التي تم السيطرة عليها من "جبهة الخلاص" و أساسا "حركة النهضة" هي إذاعة "موزاييك" التي تم تمويلها عبر بعض عقود الإشهار، و قناة "الزيتونة" و إذاعة "الزيتونة" إضافة إلى بعض الصفحات الالكترونية على موقع "فايسبوك" على غرار "فخار يكسر بعضو" و "المارد التونسي"، كما وردته معلومات أخرى أيضا ان "جبهة الخلاص" و "حركة النهضة" تولت الاتصال بالمجموعة المعروفة "المدونين الأحرار" إلا أنه لا يعرف إن كانوا قبلوا ذلك العرض من عدمه، و بمزيد التحرير عليه حقق أن مصدر معلوماته التابع لجبهة الخلاص أعلمه أيضا أن المدعو **وليد المهيري** باعتباره رجل أعمال يقوم بتمويل تحركات "جبهة الخلاص" عبر تمكينهم من إقامة الندوات الصحفية بنزل "أفريكا" الذي في تصرفه، كما أعلمه نفس المصدر أن المدعوة **فدوى العش** صديقة المظنون فيه **جوهر بن مبارك** -لا يعرف إن كانت تجمعهما علاقة خنائية من عدم ذلك خلافا للملحوظة التي وردت بالتقرير الإعلامي المؤرخ في 2023/08/16- تواصلت مع المظنون فيه **كمال اللطيف** و طلبت منه تمويل تحركات "جبهة الخلاص"، مضيفا أن المدعوة **فدوى العش** تعتبر همزة الوصل بين المظنون فيه **كمال اللطيف** و "جبهة الخلاص" و "حركة النهضة" في شخص المظنون فيه **جوهر بن مبارك**، مضيفا أن المظنون فيه كمال اللطيف لا يلتقي مباشرة مع رموز "جبهة الخلاص" أو يساعدهم مباشرة ماديا أو بأي شكل كان بل يقوم بذلك عبر أحد أتباعه سواء من رجال الأعمال أو الشخصيات السياسية أو غيرهم و ذلك أسلوب تحرك المظنون فيه **كمال اللطيف** لحماية نفسه من أن يكون محل شبهة، وبمزيد التحرير عليه و بسؤاله عن مصادر معلوماته التي أدلى بها صلب محضر سماعه بذلك التاريخ، تمسك بكونه يملك صفة صحفي و قد تحصل على تلك المعلومات بمناسبة مزاولته لنشاطه كمراسل صحفي و تبعا لذلك تتمتع مصادره بالحماية القانونية طبق أحكام المرسوم عدد 115 لسنة 2015 معربا عن عدم رغبته في الإفصاح عن مصادر معلوماته، و بسؤاله إن كان مستعدا لمكافحة المظنون فيهم الوارد ذكرهم صلب محضر تلقي شهادته المذكور، حقق أنه يخشى على نفسه ردة فعل المظنون فيهم و هو بذلك لا يرغب في مكافحتهم خشية تعرضه لأي نوع من الاعتداءات أو ردود الفعل الانتقامية و خشية على حياته و تمسك.

و حيث بسماع الشاهد وليد المهيري تحقيقا على سبيل الاسترشاد لاحظ أنه أصيل بمدينة حمام سوسة و قاطن حاليا بمدينة خزامة سوسة، مضيفا أنه أنهى دراسته الجامعية و متحصل على الإجازة في الاقتصاد و شهادة الدروس المعمقة في بعث المؤسسات ومتحصل على شهادة ماجستير في النقل و اللوجستيك، كما تحصل أيضا على شهادة في العلوم السياسية، ملاحظا انه حاليا يدير شركة مختصة في تجديد الأرضيات الخشبية و هي شركة صغيرة الحجم مقرها بسوسة، مؤكدا أنه عائل لوالدته المسنة ولشقيقته من ذوي الحاجيات الخصوصية و لشقيقتين أخريين، مضيفا أن لا تربطه أية علاقة بالمظنون فيه **كمال اللطيف** غير انه يعرفه بحكم أنهما أبناء نفس منطقة حمام سوسة و هذا الأخير غير مستقر بتلك المنطقة، نافيا تواصله معه بأي شكل

من الأشكال سواء مباشرة أو عبر الاتصالات الهاتفية أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، نافيا ان يكون طلب منه في أية مناسبة تمويل أو إقامة ندوات صحفية التابعة لجبهة الخلاص بنزل "أفريكا" بالعاصمة، مؤكدا أنه لم يدخل لذلك النزل بالعاصمة في أية مناسبة و هو من غير المالكين له و هو يستغرب ورود اسمه في قضية الحال، نافيا أية علاقة له بجبهة الخلاص أو غيرها من الأحزاب السياسية، مؤكدا أنه لا ينتمي إلى أي تنظيم سياسي بتونس أو خارجها، مؤكد أنه شخص أكاديمي و يدير شركة صغيرة الحجم برأس مال قدره 10 آلاف دينار و ان حسابه الجاري ببنك الإسكان مدين بمبلغ قدره حوالي 1500 دينار و لا يملك أية أموال تتيح له تمويل أية جهات سياسية أو مدنية و أو تساعده على إقامة ندوات صحفية لأي جهة كانت، و بمعارضته بتصريحات المدعو وليد بن عثمان تحقيقا بتاريخ 2023/11/30 و التي تضمنت أن مصدر معلومات هذا الأخير بجبهة الخلاص أعلمه أن المدعو **وليد المهيري** باعتباره رجل أعمال يقوم بتمويل تحركات جبهة الخلاص عبر تمكينهم من إقامة الندوات الصحفية بنزل أفريكا الذي في تصرفه، استغرب تلك التصريحات نافيا تمويله لأية تحركات سياسية أو غيرها مؤكدا أنه لا علاقة له بنزل "أفريكا" و ليس من مالكيه و لا يملك حتى القدرة المالية على تمويل أية مؤتمرات صحفية أو غيرها، مؤكدا أنه على علم باعتباره أصيل مدينة حمام سوسة أن نزل "أفريكا" و سلسلة فنادق "المرادي" على ملك المدعو **ناجي المهيري** مشددا على أنه لا قرابة تجمعه بذلك الشخص مطلقا، ملاحظا أن المدعو **ناجي المهيري** ليس له أي ابن أو وريث يحمل اسم **وليد المهيري**.

و حيث باستنطاق المظنون فيه محمد خيام التركي تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا أنه ولد بفرنسا بحكم عمل والده كقنصل عام بباريس ثم تنقل مع والده إلى هولاندا و انقلترا و السويد و ايطاليا، مضيفا أنه قاطن حاليا بمنطقة سيدي بوسعيد وهو متحصل على شهادة جامعية في العلوم السياسية بباريس و شهادة في اقتصاديات الشرق الوسط بالجامعة الأمريكية بمصر، و بخصوص موضوع قضية الحال فقد أنكر تكوينه لأي وفاق إرهابي أو إجرامي مع بقية المتهمين الغاية منه اسقاط الناظم القائم بتونس و تغييره بنظام جديد باستعمال القوة و العنف، وبخصوص علاقته ببقية المتهمين فقد نفى أية علاقة له بالمظنون فيه **كمال لطيف** مؤكدا أنه لم يلتقيه و لم يتواصل معه بأي شكل من الأشكال و لم يتقارر معه قصد الإطاحة بالنظام القائم بتونس أو تغييره باستعمال العنف و القوة في حين يعرف المظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** باعتباره من كوادر حزب "حركة النهضة" و قد التقاه في مناسبتين عندما كان ينشط صلب حزب "التكتل" ثم توطدت العلاقة بينهما بعد ما أسس المجيب جمعية "**جسور**" خلال سنة 2015 وتهدف تلك الجمعية إلى وضع تصورات للسياسات العامة للبلاد واقتراحها على الطبقة السياسية قصد تنفيذها و ذلك من خلال الجمع بين العديد من الشخصيات السياسية من مختلف المشارب و تقريب وجهات النظر بينها بغاية اقتراح سياسيات عمومية على الحكومات و أصحاب القرار و المجتمع المدني، و بمزيد التحرير عليه أكد أنه يستغل جهاز هاتف جوال نوع "آيفون" غلافه احمر اللون دون ان يعرف إصداره تحديدا، و بمعارضته بالمحادثة التي جمعته بالمظنون فيه **غازي الشواشي** على تطبيقة "واتساب" و التي مفادها ان هذا الأخير توجه نحو المجيب بالقول:"**الحمد لله هناك معلومة مفادها ان الجزائر تكفلت بإقناع قيس سعيد بإرجاع الأمور إلى مسارها الدستوري، عندك خبر؟**" ليرد عليه المجيب:"**هذا صحيح و لكن بطريقة ديبلوماسية و بكل ود و احترام...**"

فعقب محاوره:"**بتنسيق مع فرنسا؟**" فرد المجيب:"**هذا هو السؤال الأهم لا أظن و لكن سأتحدث غدا مع بعض المسؤولين من البلدين حتى أفهم بعض التفاصيل لكن لا أظن أن هنالك تنسيق**" فرد غازي بالقول:"**زعمة قيس سعيد يقبل؟ بعد لقائه مع العمداء مواصل في مشروعه**" فرد المجيب:"**المهم الآن ليس ان قيس يقبل أو ما يقبلش...المهم أن الجيش يفهم أنه يجب ان ينسحب من هذه المغامرة بأقل أضرار... الرسالة موجهة للجيش**"، غازي:"**الغول كارثة**"، المجيب:"**هل تعرفه؟**"، غازي:"**هناك حكي عليه وصولي و انتهازي بخصوص منع السفر الضغط جاب نتيجة**"، المجيب:"**هذا جيد اذا هو انتهازي سيفهم موازين القوى قريبا...**"، غازي:"**تنرفز برشا من حكاية ابني**"، المجيب:"**انت خذيت القرار الصايب يلزمنا الآن نواصلوا الضغط دون تردد لا مجال للتردد**"، غازي:"**تعم هذا هو المطلوب ضروري الاستباق حتى لا يتورط ويورط البلاد معه**"، المجيب:"**هذا الرجل لا يؤمن بالحوار و الحلول عبر الحوار يجب ان نجد باب للتفاوض مع الجيش الوطني البلاد لن تتحمل أشهر كارثية أخرى**"، حقق ان تلك المحادثة جمعته بالمظنون فيه **غازي الشواشي** خلال شهر نوفمبر 2021، و بمعارضته بالمحادثة التي جمعته بالمظنون فيه **رضا بالحاج** بتاريخ 2023/01/10 و التي تضمنت تصريحه له "هناك اجتماع سيعقد بمحضر كل من **العياشي الهمامي** و **شيماء عيسى** و**غازي الشواشي** و **عصام الشابي** و**جوهر بن مبارك** و **محمد الحامدي** و **مصطفى بن أحمد** و **نجيب الشابي** و **رياض شعيبي** و **رضا بالحاج**، حقق ان الأمر يتعلق باجتماع جمع المذكورين بمنزل المجيب خلال فترة لا يتذكرها و كان موضوعه رغبته في تجميع المعارضة الديمقراطية و قد اقترح ذلك الاجتماع للتنسيق بين تلك الأطراف، وبمعارضته بالمحادثة عبر تطبيقة "واتساب" التي جمعته برئيسة القسم السياسي لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach بتاريخ 2022/04/01 و كان موضوعها تنظيم اجتماع بينها و عدد 2 ضباط حاملين للجنسية الأمريكية و موظف تونسي بالسفارة الأمريكية وقد حصل الاجتماع مع المجيب و المظنون فيه **رضا بالحاج** و **شيماء عيسى** و **جوهر بن مبارك** بمنزل المجيب الكائن بجهة سيدي بوسعيد، أكد ان ذلك الاجتماع تم فعلا بمنزله بجهة سيدي بوسعيد بطلب من المدعوة Heather Kalmbach بتاريخ لم يعد يتذكره و ربما يكون تم ذلك خلال شهر أفريل، و قد جمعه بإطارين تابعين للسفارة الأمريكية و ليس ضابطين كما ورد بالترجمة المضافة لمحضر البحث، ملاحظا أن الإطارين المذكورين ينتميان لجميعة "USAID" و هي منظمة تختص في تقديم المساعدات و تتعامل مع الحكومة التونسية و لا يعرف المستفيد من تلك المساعدات تحديدا، و بسؤاله عن سبب دعوته هو بالذات من قبل المدعوة Heather Kalmbach، حقق أن ذلك يعود إلى أن المجيب ناشط سياسي و مؤسس مركز الدراسات السياسية "جسور" و له عديد العلاقات بعدة أطراف سياسية تونسية من مختلف المشارب و التيارات و قد طلبت منه التنسيق لها مع "مواطنين ضد الانقلاب" و كل من المظنون فيه **غازي الشواشي** باعتباره رئيس حزب "التيار" و الخماسي المتمثل في أحزاب "التكتل" و "الجمهوري" و "القطب" و "حزب العمال" و "التيار" و ذلك بغاية التعرف عليهم من قبل تلك المسؤولة الأمريكية، ملاحظا ان ذلك الاجتماع تم في غياب الخماسي و قد تم خلاله التعريف بمواطنين ضد الانقلاب دون ان يتم خلال ذلك الاجتماع الخوض في الوضع السياسي بالبلاد ونفى ان يكون الحاضرون قد طالبوا تدخلا أمريكيا لتغيير النظام القائم بتونس، ملاحظا ان مهمته الأساسية باعتباره مؤسس جمعية "جسور" هي تقريب وجهات النظر بين

الأطراف المختلفة و قد كان ذلك دأبه منذ سنة 2015، وبمعارضته بالمحادثة التي جمعته عبر تطبيقة "واتساب" بالمظنون فيه **نجيب الشابي** وسفيرة بريطانيا بتاريخ 2022/05/12، أكد أنه فعلا أجرى تلك المحادثة و قد طلبته سفيرة بريطانيا تنظيم لقاء لها مع هذا الأخير باعتبار ان المجيب مؤسس جمعية "جسور" و قد قام في إطار مهامه داخل تلك الجمعية بتنظيم مئات الاجتماعات بين أطراف مختلفة من بينها الاجتماع الذي تم بين المظنون فيه **نجيب الشابي** و "لورينزو فانارا" سفير ايطاليا بتاريخ 2022/05/16 مثلما دأب على ذلك منذ سنة 2015، كما تولى في ذلك الإطار تنظيم اجتماع بين المظنون فيه **نجيب الشابي** و المدعو "فرناندو فيلالونقا" و هو الشخص رقم 2 بسفارة اسبانيا بتونس و قد تم ذلك اللقاء بمقر "جبهة الخلاص"، كما ربط الصلة أيضا بين المظنون فيه **عصام الشابي** و الملحق السياسي بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach و ذلك من عادات السفارات بتونس منذ زمن الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، مضيفا أنه تواصل أيضا عبر تطبيقة "واتساب" بتاريخ 2021/07/26 مع سفير فرنسا المعتمد بتونس "اندري بارون" و كان موضوع المحادثة إبداء رأي المجيب في الإجراءات الاستثنائية لرئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و قد أرسل له رابطا الكترونيا لمقال على موقع "JAFAJ" يحمل عنوان " in Tunisia a soft class act military coup is cooking"، حقق أنه لا يتذكر موضوع ذلك الرابط و لا يتعلق الأمر بأية أمور عسكرية، و بمعارضته بالمحادثة التي جمعته بالمظنون فيه **عصام الشابي** بتاريخ 2022/07/05 تضمنت ما يلي:"**الافتتاح البرلماني ليوم واحد برئاسة شخص آخر غير الغنوشي – قرار تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة – استقالة الغنوشي – تعيين رئيس حكومة – فتح حوار وطني...تغيير بعض فصول الدستور**"، حقق ان الأمر يتعلق بمحادثة بين سياسيين تونسيين يتناولان الأزمة السياسية بتونس و يقترحان بعض الحلول لها و لا علاقة له بأية جرائم إرهابية، و بسؤاله بعلاقته بالمدعو **رفيق الشعبوني** و الذي هو تاجر أسلحة بين ليبيا و مالي و وردت معلومات من الشاهد المحجوبة هويته "XXX" بأنه يقوم بالتنسيق مع المظنون فيه **كمال اللطيف** قصد إدخال أسلحة إلى تونس بهدف استعمالها أثناء الانقلاب على النظام القائم بها، أجاب أنه لا يعرف ذلك الشخص و لا علاقة له به مطلقا كما لا علاقة له بالمظنون فيه **كمال اللطيف**، منتهيا لتأكيد براءته من كل التهم المنسوبة إليه.

و حيث باستنطاق المظنون فيه محمد خيام التركي ثانية لدى التحقيق تمسك بتصريحاته المسجلة عليه تحقيقا بمحضر استنطاقه المؤرخ في 2023/02/24 ملاحظا أنه قد تسرب خطا مادي بذلك المحضر حيث انه قد ذكر ان محاميه الأستاذ **محسن السحباني** حضر اجتماعا مع المجيب و المظنون فيهم **رضا بالحاج و العياشي الهمامي وشيماء عيسى و غازي الشواشي وعصام الشابي وجوهر بن مبارك و محمد الحامدي و مصطفى بن أحمد و نجيب الشابي ورياض شعيبي و رضا بالحاج** بتاريخ 2023/01/10 و الحال ان محاميه **محسن السحباني** لم يحضر ذلك الاجتماع مطلقا كما هو ثابت من القائمة المستخرجة من الهاتف.

و حيث باستنطاق المظنون فيه عبد الحميد الجلاصي تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا معرفته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** منذ سنة 2012 و ذلك بمناسبة التحالف السياسي "الترويكا" حيث كان هذا الأخير منتميا لحزب "التكتل" و خلال سنة 2015 أنشأ المظنون فيه **محمد خيام التركي** جمعية

"جسور" التي كانت تعنى بإجراء دراسات حول الحياة السياسية بتونس و القيام باستطلاعات الرأي و قد تواصلت لقاءاته معه حتى حوالي 5 أشهر خلت و ذلك لمتابعة الإصدارات التي ينشرها ذلك المركز و التي يقوم بها المظنون فيه **محمد خيام التركي** للاستفادة منها باعتبار ان المجيب ناشط سياسي و له اهتمامات بحثية، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **أحمد دولة** أكد عدم معرفته به كما لا يعرف المظنون فيهم **محمد المنصف عطية** و **محمد صابر الجلاصي** و **أحمد المحيرصي** و **محمد بنضو** و **كمال اللطيف** و **رمزي بن دية**، و بمواجهته بورود معلومات استخباراتية مفادها لقائه بوفد أجنبي تركي و مجالستهم، أجاب أنه لم يجتمع بأي وفد تركي رسمي و إنما اجتمع بمجموعة من الباحثين الأتراك الناشطين بمركز "أورسام" للتفكير الاستراتيجي باعتبار أن المجيب عضو بمجلس إدارة مجموعة التفكير الاستراتيجي و لتبادل الرأي حول بحث يتعلق بشؤون المنطقة و من ضمنها تونس و إمكانية مساهمة المجيب فيها و ذلك قصد نشرها بمجلة مركز "أورسام" و هو ما تم فعلا حيث نشرت للمجيب دراسات بمجلة مركز "أورسام"، مضيفا أنه يشرف على لجنة المضامين التي تعني بتحرير تقرير سنوي حول شؤون المنطقة و تلك الكتابات منشورة على موقع المركز و بكتب ورقية ويقوم بنشرها بصفة مستمرة على صفحته بموقع "فايسبوك"، نافيا ان يكون التقى أي وفد أجنبي رسمي كما لم يلتق أي دبلوماسيين بأي سفارة أجنبية، و بمعارضته بكونه تولى الإدلائه بتصريح إذاعي بتاريخ 2022/05/29 على إذاعة "ديوان اف ام" صرّح خلاله أن الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية التونسية بتاريخ 2021/07/25 تعتبر انقلابا على الشرعية الدستورية بالإضافة إلى ترجيحه حدوث انقلاب آخر، حقق أنه فعلا أجرى حوارا إذاعيا على إذاعة "ديوان أف ام" و قام خلاله بتقديم موقفه من أحداث 25 جويلية 2021 و اعتبرها انقلابا، ثم في إطار التوقع و التحذير والتنبيه من مخاطر مواصلة حالة انسداد الأفق السياسي خاصة في غياب الحوار و نبه إلى خطورة حصول أحد مشهدين المشهد الأول هو الدخول في حالة من الفوضى و الانفجار الاجتماعي و الثاني حصول حل غير نمطي من داخل المنظومة، ملاحظا أن موقفه السياسي يتمثل في وجود 4 منظومة يجب ان تبقى محايدة سياسيا و لا يجب السماح للزج بها في الصراعات السياسية و هي المنظومة الإدارية و المنظومة القضائية و المنظومة الدفاعية و المنظومة الأمنية وهي البنية الأساسية للدولة حيث تتغير الهيئات المنتخبة و تبقى تلك المنظومات ركيزة الدولة، ملاحظا ان الأفعال المنسوبة له و التي تمت مواجهته بها لا تشكل في جانبه أركان جريمة التآمر.

و حيث باستنطاق المظنون فيه كمال لطيف تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا أنه زاول تعليمه إلى حدود السنة الخامسة من التعليم الثانوي ثم قام بتأسيس شركة خاصة للمقاولات تحت اسم "سوماكو" رفقة شقيقه عبد الرؤوف اللطيف بسوسة ثم افتتح فرعا لها بسكرة أريانة خلال سنة 1996 و هو رجل أعمال اختصاصه التطوير العقاري، مضيفا أنه أبدى اهتماما بالسياسة و كان يمارسها كشخص مستقل و لم ينتمي إلى أي حزب سياسي، وبخصوص موضوع قضية الحال فقد اعترف بلقائه بالسفير الإيطالي "لورنزو" باعتباره صديق شخصي له و كان يلتقيان بمقر سكنى السفير و تناول اللقاء الوضع الاقتصادي بالبلدين و ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو إيطاليا، كما التقى بالسفير الإيطالي الحالي "فابريزيو ساجيو" والذي كان مستشارا للرئيس الإيطالي سابقا، ملاحظا أن علاقة إيطاليا بتونس هي علاقة تعاون اقتصادي لا غير دون

وجود أي تدخل في السياسة الداخلية لتونس و أن هدف السفير الإيطالي هو التعاون الاقتصادي بتونس و ايطاليا لا غير و قد تم اختيار المجيب من قبلهم للقائه في إطار العرف السائد الدبلوماسي لكل السفراء في التواصل مع الشخصيات الاقتصادية بالبلدان التي يعملون بها كما التقوا بالعديد من الشخصيات الاقتصادية بتونس، مضيفا أنه دعي لمأدبة غداء مع السفير الإيطالي قبل حوالي أسبوع من إيقافه على ذمة قضية الحال كما أنه لم يسبق له أن طلب لقاء أي سفير و إنما كان يتلقى دعوات من تلك السفارات و يوافق على بعضها مجاملة حسب جدول أعماله، نافيا أن يكون خاض مع السفراء المذكورين في أية مواضيع سياسية تخص الشأن الداخلي بتونس أو عزم على القيام بانقلاب ضد مسار 2021/07/25 باعتبار ان المجيب يؤيد ذلك المسار و لم يسع للعودة إلى ما سبقه، مضيفا أنه يعارض المخالفين لرئيس الجمهورية و خاصة مواطنون ضد الانقلاب أو جبهة الخلاص و كل جبهة تضم الإسلاميين باعتباره ضد الإسلام السياسي، و حقق معرفته بالمدعو **منصف مزابي** و هو قنصل شرفي لإيرلندا بتونس بموافقة وزارة الخارجية و رئاسة الجمهورية، مضيفا أن المدعو **منصف مزابي** أعلمه أن السفير الإيرلندي بالجزائر يريد لقاء العديد من رجال العمال التونسيين و من بينهم المجيب فوافق على ذلك و التقاه خلال سنة 2013 و قد تناولا مواضيع اقتصادية و دون ان يخوضا أية مواضيع تهم الاعتداء على الأمن الوطني و قد حصل ذلك خلال سنة 2013 في عهد حكومة الترويكا، و بسؤاله عن علاقته بالمدعو **لطفي عبد الناظر**، أكد انه لا تربطه به أية علاقة و قد التقاه صدفة لما كان بمدينة كان الفرنسية و عن علاقته بالمظنون فيه **مصطفى كمال النابلي**، حقق أنه صديقه و من العائلة نافيا ان يكون اقترحه كرئيس حكومة خلال الفترة القادمة في حال حصول تغيير سياسي بتونس، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي**، حقق انه لا يعرفه مطلقا و لم يسبق له أن التقاه و هو لا يعلم ان كان على تواصل مع السفير الايطالي "فابريزيو" و إنما بلغ لعلمه أنهما يلتقيان بجهة سيدي بوسعيد و المرسى، و بمزيد التحرير عليه نفى أية علاقة له ببقية المتهمين، نافيا أن يكون خطط رفقة أي كان للإطاحة بمسار 25 جويلية بل على العكس من ذلك فهو مساند لذلك المسار، و بمعارضته بتصريحات الشاهد محجوب الهوية "XXX" الذي أكد أنه بلغه من أحد أقاربه ببلجيكا معلومات تفيد عزم المجيب على القيام بانقلاب ضد رئيس الجمهورية و عزله بالاستعانة بقريبته **نجلاء اللطيف** التي قامت أواخر سنة 2022 بالاتصال بعدة أطراف خارج التراب التونسي و عقدت لقاءات مع عدة أطراف تونسية و أجنبية بمقر سفارة تونس ببلجيكا، أنكر ذلك مطلقا نافيا معرفته بالمظنون فيها **نجلاء اللطيف** أو ان تكون ابنة شقيقه، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **رفيق الشعبوني**، نفى معرفته بذلك الشخص مطلقا كما نفى ان يكون هذا الشخص حضر في الاجتماعات بسفارة بلجيكا عوضا عن المجيب، محققا أنه لا يتاجر في الأسلحة أو غيرها من المواد الممنوعة التي تهدد امن البلاد و هو يستغرب تصريحات الشاهد المذكور بان المجيب كلفه بتوفير الدعم المادي و الأسلحة عند الحاجة إليها بعد القيام بالانقلاب على الرئيس **قيس سعيد**، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **علي الحليوي**، حقق انه تعرف على هذا الأخير خلال سنة 2011 و هو صديق وزير الداخلية الأسبق **فرحات الراجحي** ونفى ان يكون تواصل مع هذا الأخير للتنسيق مع قيادات أمنية و عسكرية و رجال أعمال و إعلاميين لشن حرب إعلامية ضد الرئيس **قيس سعيد**، مشددا على أنه مساند لرئيس الجمهورية و قد قام بالتصويت على الدستور الجديد كما شارك في التصويت في الانتخابات التشريعية الخيرة في

الدورين الأول و الثاني، و بمعارضته بتصريحات الشاهد المذكور الذي أكد أنه قام بالتنسيق مع المجيب لعقد اجتماعات رفقة كل من **نور الدين بن تيشة** و **رضا شرف الدين** و **رضا بالحاج** بمنزل المدعوة **سلوى** المكناة "طاطا"، نفى ذلك رغم تأكيده على علاقة الصداقة بينه و بين المظنون فيه **رضا بالحاج** إلا أنه لا يسانده في مساره السياسي كما انه يعرف المدعو **رضا شرف الدين** باعتباره ابن منطقته كما يعرف المدعو **نور الدين بن تيشة** إلا أنه لم يلتقيه منذ حوالي 3 سنوات، و هو لا يعرف امرأة تكنى "طاطا"، و بسؤاله إن كان التقى بالمظنون فيه **برنارد ليفي** بلكسمبورج خلال سنة 2022، نفى ذلك مشددا على انه لم يسبق له زيارة لكسمبورج أصلا، وبمعارضته بتصريحات الشاهد "XXX" الذي أكد أن المجيب التقى بدولة لكسمبورج خلال سنة 2022 بالإسرائيلي الفرنسي **برنارد ليفي**، نفي ذلك مؤكدا انه لم يزر يوما تلك الدولة و هو لا يتشرف بلقاء ذلك الشخص باعتباره عرّاب الخراب بتونس و ليبيا، مضيفا ان ذلك الشخص التقى عناصر من حركة "النهضة" و بعض المليشيات الليبية، كما انه بمعارضته بتصريحات ذلك الشاهد الذي أكد أن المجيب مسؤول على مجموعة من المرتزقة سيتم اللجوء إليهم لقلب نظام الحكم بتونس بمعية المدعو **نور الدين البحيري**، نفى ذلك مطلقا و أكد أنه لا علاقة له بالمظنون فيه **نور الدين البحيري** و ان هذا الأخير هو من كان وراء هرسلته خلال سنتي 2012 و 2013، و بمعارضته بتصريحات الشاهد المحجوب هويته "XX" الذي أكد ان المجيب نصّب المظنون فيه **مصطفى كمال النابلي** كمحافظ البنك المركزي خلال سنة 2011 و ذلك للسيطرة على رجال الأعمال و تجميد أموالهم و ذلك ليعزف المستثمرين التونسيون و الأجانب عن الاستثمار بتونس كما نصب المدعو **محمد لزهر العكرمي** كوزير مكلف بالإصلاح لإحكام قبضته على وزارة الداخلية، نفى ذلك مؤكدا ان الذي قام بتعيين المدعو **مصطفى كمال النابلي** كمحافظ للبنك المركزي هو الوزير الأول **محمد الغنوشي** و ليس المجيب، كما نفى تعيينه للمظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** كوزير مكلف بالإصلاح بوزارة الداخلية و علاقته بذلك الشخص سطحية و يتجنب لقاءه باعتباره لا يتفق مع أفكاره، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال الجندوبي**، حقق معرفته به باعتباره صديق له و نفى ان يكون هو من قام بتنصيبه كرئيس للهيئة العليا للانتخابات، و بمعارضته بتصريحات الشاهد المذكور الذي أكد أن المظنون فيه **كمال الجندوبي** يعتبر وسيطا بينه و المظنون فيه **محمد خيام التركي**، أنكر ذلك مطلقا، و بمعارضته بتصريحات نفس الشاهد الذي أكد ان المجيب ساهم في تعيين **عبد الكريم الزبيدي** كوزير الدفاع، نفى ان يكون قام بذلك، و بمواجهته بتصريحات الشاهد المذكور الذي حقق ان المجيب قام بشراء عقارات مصادرة تابعة للرئيس الأسبق **بن علي** و عائلته، نفى ذلك مطلقا، و بمعارضته بتصريحات الشاهد الذي أكد أن المجيب تدخل لدى المدعو **المبروك كرشيد** من اجل تعين المدعو **عماد طالب علي** بهيئة المصادرة، نفى ذلك مطلقا، و بسؤاله عن علاقته بالمدعو **رؤوف خلف الله**، أكد أنه في علاقة عداء بذلك الشخص الذي تسبب للمجيب في ضرر كبير خاصة من خلال جريدته "آخر خبر" التي دأبت على تشويه المجيب، كما نفى أية علاقة له بالمدعو **وليد البلطي** الذي له علاقة طيبة بالمدعوة **نادية عكاشة** التي تعادي المجيب على خلفية مساندتها لرئيس الحكومة الأسبق **يوسف الشاهد** و قد كان هذا الأخير من أعداء المجيب بالنظر لكونه كان ضد تعيينه كرئيس حكومة من قبل **الباجي قائد السبسي** و قد كان **يوسف الشاهد** يستعين عليه بالمدعو **كمال القيزاني** مدير الأمن السابق، و بمعارضته بتصريحات الشاهد

المذكور و التي تضمنت ان للمجيب علاقة بالمظنون فيه **نور الدين بوطار** الذي يقوم بالتحريض ضد رئيس الجمهورية من خلال إذاعة "موزاييك"، نفى قيامه بذلك رغم تأكيده على ان علاقته بالمظنون فيه **نور الدين بوطار** طيبة، و بمعارضته بان الشاهد المذكور أكد ان المجيب تدخل لذلك الشخص قصد تنصيبه على رأس الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد و ذلك لترهيب رجال العمال و فبركة بعض الملفات بدعوى الفساد، أنكر ذلك محققا انه تم تعيين ذلك الشخص من قبل رئيس الدولة **الباجي قائد السبسي** دون توصية من المجيب، منتهيا لتأكيد براءته من كل التهم المنسوبة إليه و يستغرب إقحامه بملف قضية الحال خاصة و انه لم يكن يوما من الأيام معاديا لمسار 25 جويلية و لم يخطط البتة لاستهداف رئيس الدولة بأي طريقة كانت و هو معادي لجميع أطراف قضية الحال و يخالف المسار الذي اتخذوه لمعاداة رئيس الدولة بتلك الطريقة، و بمزيد التحرير عليه حقق ان باحث البداية حجز عنه مبلغا ماليا قدره 30 ألف دينار من مقر شركة "سوماكو" التابعة له و مبلغ 10 آلاف دينار تابعة له، ملاحظا ان المبلغ المالي الموجود بشركته كان سيتم إدراجه بحساب الشركة البنكي و المبلغ الأخر معد لاستعماله الخاص.

و حيث باستنطاق المظنون فيه جوهر بن مبارك تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا معرفته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** منذ حوالي سنة و شهرين و كان ذلك لما إلتقاه صدفة بأحد المقاهي بجهة المرسى فتبادلا التحية و احتسيا قهوة سويا ثم إلتقاه ثانية و تناولا الوضع السياسي في تونس و الحلول التي يمكن للمعارضة ان تغير وضع التونسيين نحو الأفضل و قد استمرت العلاقة بينهما لاحقا و كانا يتواصلان هاتفيا، ملاحظا أنه صرّح بتلك اللقاءات عبر وسائل الإعلام و قد حضر في ذلك الاجتماع الأول حوالي 15 شخصية سياسية و وطنية و أمام تطور الحوار تمت دعوته في مناسبة ثانية مع بعض الناشطين السياسيين بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** وكان ذلك في منتصف شهر جانفي 2023 و كان موضوع اللقاء تباحث إمكانية التنسيق و تجنب التصادم بين المتظاهرين من مختلف العائلات السياسية، مضيفا انه بعد ذلك تم الاتفاق على الخروج من الإطار الودي و اللقاء بمنزل احد الأصدقاء و الانتقال إلى الاجتماع بمقر الحزب "الجمهوري" و قد حضر المجيب في حوالي 6 أو 7 اجتماعات، و بمعارضته بالمحادثة التي جمعت المظنون فيه **محمد خيام التركي** برئيسة القسم السياسي بالسفارة الأمريكية بتونس المدعوة Heather Kalmbach موضوعها تنظيم لقاء للمظنون فيه المذكور و بعض الشخصيات السياسية من "مواطنين ضد الانقلاب"، حقق ان المظنون فيه **محمد خيام التركي** اعلمه انه تلقى دعوة من السيدة المذكورة والتي طلبت لقاء مجموعة "مواطنين ضد الانقلاب" و قد تم ذلك اللقاء فعلا حيث حضرت تلك السيدة برفقة مساعدة لها ومترجمة و عبرت عن موقفها من مسار 25 جويلية 2021 التي كانت تدعمه كما عبرت له عن دعمها للمجتمع المدني و قد دام الحوار بينهما حوالي 45 دقيقة، و بمعارضته بما تم حجزه عليه من الوثائق المتمثلة في وثيقة كتب عليها على الجهتين بالحبر الأسود الجاف "**شكر المناضلين..المقاومة تتقدم في فضاء و مناخ صعب..الهرسلة و الملاحقة..شكر الصامدين..الانقلاب خطر داهم على المجتمع...أجهز على الإدارة ومبادئها..أجهز على المبادئ...**"، أكد ان ذلك المحجوز عبارة عن رؤوس أقلام كان خطها و ذلك للتصريح بها في منابر إعلامية أو في الخطب العامة و لم تكن تحريضا على ارتكاب أي فعل إجرامي، نافيا معرفته بالمظنون فيه **كمال اللطيف**

الذي لم يلتقيه إلا بمناسبة الأبحاث في قضية الحال، مؤكدا معرفته بالمظنون فه **عبد الحميد الجلاصي** الذي كان يلتقيه ببعض المنابر الإعلامية و الندوات الفكرية و هو شخصية عامة سياسية و لا تربطهما علاقة خاصة ذاتية وتقتصر علاقتهما على صداقة سياسية و علاقات عامة، مضيفا انه يعرف كذلك المظنون فيه **نور الدين بوطار** باعتباره مدير إذاعة "موزاييك" و قد كان المجيب يحضر بعض البرامج السياسية بتلك الإذاعة و يلتقيه في بعض الأحيان بعد انتهاء البرنامج الإذاعي لما يقدم لإلقاء التحية على الضيوف، كما أن محاميته هي شقيقة المجيب و كان يلتقيه في بعض الأحيان بمكتبها، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي**، أكد انه شخصية سياسية و محامي و كان مكلفا بالإصلاح بوزارة الداخلية و كان يلتقيه في اجتماعات أو ندوات سياسية و لا تربطه به علاقة شخصية، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيها **شيماء عيسى**، حقق انه تعرف عليها غي صائفة 2021 و كانت في البداية انضمت لمواطنين ضد الانقلاب و بادرت للنزول للشارع والتظاهر ضد الإجراءات الاستثنائية ل25 جويلية و كانا يلتقيان كثيرا في الأفكار و كان يراها امرأة شجاعة و مقدامة وديمقراطية و يتقاسم معها الكثير من القيم.

و حيث باستنطاق المظنون فيه عصام الشابي تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا معرفته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** منذ سنة 2011 باعتباره قيادي بحزب "التكتل" و قد جمعتهما نقاشات و حوارات سياسية و قد قام مؤخرا بزيارته بمنزله قصد تباحث سبل إطلاق حوار وطني و قد وجه له الدعوة مع بعض الشخصيات السياسية قصد تقريب وجهات النظر و كان اللقاء في ذلك الإطار و لم ينته ذلك اللقاء إلى قرارات بالنظر لتباين وجهات النظر و تعددها، مضيفا أن المظنون فيه محمد خيام التركي اعلمه ان مسؤولة بالسفارة الأمريكية ترغب في لقاء بعض ممثلي الأحزاب السياسية و هو يلاحظ أن ذلك الأمر متعارف عليه، مضيفا أن ذلك اللقاء لم يتم باعتبار ان المجيب لم يتلق دعوة رسمية كما تم رفض ذلك اللقاء باعتبار ان الحزب الجمهوري مقاطع لأنشطة السفارة الأمريكية بتونس بالنظر لموقفها من القضية الفلسطينية، مؤكدا انه لم يلتق بأي مسؤول أمريكي أو أوروبي أو عربي رسمي أو غير رسمي باستثناء استجابته لدعوة من سفارة إيران لإحياء العيد الوطني الإيراني، و بمعارضته بالمحادثة التي جمعته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** عبر تطبيقة "واتساب" بتاريخ 2022/07/05 تضمنت ما يلي:"**الافتتاح البرلماني ليوم واحد برئاسة شخص آخر غير الغنوشي – قرار تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة – استقالة الغنوشي – تعيين رئيس حكومة – فتح حوار وطني...تغيير بعض فصول الدستور**"، حقق أنه تلقى تلك الرسالة من المظنون فيه **محمد خيام التركي** و لم يكن هو من تولى إرسالها، و بسؤاله إن كان زار المظنون فيه **محمد خيام التركي** بمحل سكناه بسيدي بوسعيد و التقى بأطراف أجنبية، حقق انه فعلا التقى بهذا الأخير بمنزله إلا انه لم يكن من بين الحاضرين أي شخص أجنبي و قد جمع ذلك اللقاء بعض الناشطين السياسيين الذين تباحثوا الوضع السياسي بالبلاد وسبل استعادة الديمقراطية والعناصر الواجب توفرها لانطلاق الحوار الوطني بوسائل سلمية و علنية و ديمقراطية إلا ان وجهات النظر لم تكن متطابقة و قد انتهى ذلك اللقاء دون الوصول إلى قرارات، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال اللطيف**، حقق أنه يعرفه كبقية الطيف السياسي و لم يلتقيه إلا في بعض المناسبات الاجتماعية كالمآتم و عقود الزواج و كان يتبادل معه التحية لا غير و كان يتلقى منه بعض الروابط المتعلقة بمقالات

صحفية التي يقوم بإرسالها لأصدقائه، و بمعارضته بما تم حجزه بمحل سكناه من ملف كرتوني بني اللون مرسل من الأستاذ **عبد اللطيف الهرماسي** يتضمن مجموعة وثائق عدد 49 ورقة تحمل عنوان خارجي "**بسم الله الرحمان الرحيم لماذا نقاتل و نقاتل من بقلم الشيخ أبو حمزة البغدادي**" ويتضمن كذلك مجموعة من الوثائق عدد 15 ورقة بعنوان "**حوار مع رئيس رابطة أهل السنة و الجماعة للدعوة والإفتاء بالعراق**" منزل من موقع "منبر التوحيد و الجهاد"، حقق انها فعلا حجزت عنه مؤكدا انه لا علاقة له بأي فكر أو تنظيم إرهابي و غاية ما في الأمر ان الدكتور **عبد اللطيف الهرماسي** هو الباحث بكلية الآداب بتونس و هو عضو المكتب التنفيذي للحزب "الجمهوري" الذي يترأسه المجيب و هو من أهم المراجع في دراسة الحركات الإسلامية بجميع تصنيفاتها و قد أرسل له تلك الكتب من باب معرفة العدو المتمثل في الحركات الإسلامية المتطرفة و أساليب التصدي لها ولخطرها على المجتمع لا غير، منتهيا لتأكيد براءته من جملة التهم المنسوبة له.

و **حيث باستنطاق المظنون فيه شيماء بنهقي** تحقيقا أجابت بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليها محققة معرفتها بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** و عائلته و هي صديقة له و هي من مؤسسي حراك "مواطنين ضد الانقلاب" الذي انضم لجبهة الخلاص الوطني و هي تعد من قيادي تلك الجبهة ومكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني و المنظمات الدولية، محققة أنها زارت المظنون فيه **محمد الخيام التركي** بمنزله في مناسبتين أو ثلاث رفقة بعض الناشطين صلب جبهة الخلاص و بمعارضتها بالمحادثة التي جمعت المظنون فيه محمد خيام التركي برئيسة القسم السياسي لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach بتاريخ 2022/04/01 و كان موضوعها تنظيم اجتماع بينها و عدد إطارين حاملين للجنسية الأمريكية و موظف تونسي بالسفارة الأمريكية وقد حصل الاجتماع معها والمظنون فيه **رضا بالحاج** و **جوهر بن مبارك** بمنزل المجيب الكائن بجهة سيدي بوسعيد، محققة انها عملت بوزارة المرأة الأمر الذي طوّر علاقاتها بالعديد من الشخصيات و المنظمات الدولية و هي تعرف المدعوة Heather Kalmbach قبل ذلك اللقاء و تعرفت عليها خلال عيد المرأة يوم 2020/08/13 و تلك المرأة دبلوماسية و تنشط بصفة قانونية بتونس و لا يوجد قانونا ما يجرم التواصل معها، ملاحظة ان اللقاء معها كان تعارفيا و كانت تلمح لها بأنه من الممكن أن تشارك في الخارطة السياسية للرئيس قيس سعيد غير ان المجيبة كانت تعارض ذلك خاصة و ان القرار ليس قرارها الشخصي و إنما هو قرار مجموعة من رفاقها الناشطين بجبهة الخلاص و مواطنين ضد الانقلاب و من بينهم المظنون فيه **جوهر بن مبارك** والذين يحملون نفس القيم و نشاطهم دائما في إطار القانون بعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المخولة وباعتماد وسائل سلمية، و بمعارضتها بانه بتفتيش منزلها تم العثور على دفتر ملاحظات تضمن ما يلي:"**المشكلة لاسقاط الأنظمة المستبدة و الانقلابية لا يكفي الحراك السياسي أو الشارع السياسي الحل العمل على تجييش الشارع الاجتماعي لتحصيل اللحمة مع الشارع السياسي ونحن اليوم نعارض الانقلاب بالشارع السياسي و هذه المرحلة آن آوانها لأن تنتهي و ننتقل إلى مرحلة مقاومة الانقلاب**"، حققت ان تلك الكنشات أخذتها بمناسبة حضورها ندوة بأحد النزل و أن العبارات المضمنة بها لم تدونها و لا تؤمن بها و لا تعرف من قام بذلك و ان الخط المكتوبة به ليس خطها، و بمعارضتها بدفتر ملاحظات تضن كتابات "**سيكون هناك تصعيد غير مسبوق و رسالة إيجابية للجيش و الأمن الضامن وثقة**

.في المؤسسة العسكرية ومسار قيس سعيد وصل لطريق مسدود..." أكدت ان موضوع تلك التدوينة أحيلت من اجله على المحكمة العسكرية، منتهية لتأكيد براءته من كل تلك التهم المنسوبة لها.

و حيث باستنطاق المظنون فيه محمد بنضو تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا أنه أصيل وقاطن بمدينة تطاوين و قد زاول تعليمه إلى حدود السنة الأولى جامعة شعبة حقوق ثم تم انتدابه لوزارة التربية كمعلم تعليم ابتدائي خلال سنة 1994 إلى غاية 2018 حيث أسندت له خطة مساعد بيداغوجي، مضيفا أنه ترشح خلال سنة 2012 للنيابة الخصوصية بتطاوين عن حزب التكتل بعد اقتراحه من طرف صديقه المدعو **علي الخزراوي** و تم تكليفه برئاسة لجنة الشباب و الرياضة إلى حدود سنة 2016 و مارس نشاطا سياسيا خلال نفس الفترة التي شغل فيها خطة بالنيابة الخصوصية لتطاوين و كان مرشحا من حزب "التكتل الديمقراطي من اجل العمل و الحريات" الذي كان يترأسه المدعو مصطفى بن جعفر، مضيفا أنه نجح في التقدم لرئاسة مركز الاقتراع للهيئة الفرعية للانتخابات بتطاوين خلال الانتخابات التشريعية 2018 و الرئاسية 2019 و أصبح مكونا جهويا، وبخصوص موضوع قضية الحال فقد أكد معرفته بالمظنون فيه محمد خيام التركي معرفة سطحية ضرورة انه و باعتبار ان المجيب ناشط بحزب "التكتل" فقد تعرف على هذا الأخير أثناء زيارته إلى تطاوين خلال سنة 2012 أو 2013 باعتبار انه كان من احد مسؤولي الحزب خلال تلك الفترة، و كان حضر معه اجتماعا حزبيا موضوعه اختيارات مرشحي الحزب للانتخابات التشريعية و تكثيف الجهود بولاية تطاوين للنجاح في الاستحقاق الانتخابي القادم لسنة 2014 ثم تناولوا طعام الغداء رفقة مجموعة من أنصار حزب "التكتل"، نافيا ان يكون تواصل أو التقى بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** بعد تلك الواقعة، كما أكد أنه بعد تلك الفترة قطع كل علاقته بحزب "التكتل" و لم يلتق بأي من قياداته بمن فيهم هذا الأخير، و بمعارضته بتوفر معلومات تفيد أنه بتاريخ 2023/02/06 تم مشاهدة المجيب و هو بمعية المظنون فيه **محمد خيام التركي** على متن سيارة أجرة "تاكسي" استقلاها من أمام المركز الدولي لتكوين المكونين و التجديد البيداغوجي الكائن بضفاف البحيرة 2 باتجاه وسط العاصمة و تحديدا شارع باريس أين نزلا سويا أمام المعهد الفرنسي بتونس، استغرب تلك المعلومات مؤكدا انه يوم 2023/02/06 كان متواجدا بمدينة تطاوين و له شهود في ذلك كما ان كاميرا المراقبة بالمقهى الذي جلس به تؤكد ذلك، نافيا ان يكون التقى بالمظنون فيه محمد خيام التركي أو ان يكون تنقل بمعيته من المركز الدولي لتكوين المكونين و التجديد البيداغوجي إلى المعهد الفرنسي بتونس، مضيفا أنه حاليا يشغل خطة مساعد بيداغوجي للتعليم الابتدائي منذ سنة 2018 و على ذلك الأساس فهو عادة ما يتردد على المركز الدولي لتكوين المكونين و التجديد البيداغوجي لتلقي تكوين إثر دعوة من وزارة التربية و كانت آخر زيارة له لذلك المركز بتاريخ 09 و 10 سبتمبر 2022، ملاحظا أنه و بعد انتهاء الدورة التكوينة المذكورة قدمت سيارة استقدمها زميله **فوزي العزعوزي** و هو مساعد بيداغوجي بولاية سوسة أقلته رفقة زميلتين أصلي ولاية سوسة و تنقل معهم إلى مدينة سوسة لزيارة ابنته التي تدرس هناك علوم التمريض، نافيا أن يكون حضر أية اجتماعات بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** أو التقاه في أية مناسبة عدا الاجتماع الذي ذكره و الذي تم بمدينة تطاوين خلال سنة 2012 أو 2013 عدا انه كان صديقا افتراضيا له على شبكة "فايسبوك" إلى حدود سنة 2014 و

خاض معه بعض المحادثات حول النشاط الحزبي لحزب "التكتل" بجهة تطاوين، نافيا ان يكون تواصل معه بعد ذلك مطلقا، منتهيا لتأكيد براءته من كل التهم المنسوبة له نافيا أية علاقة له بقية المتهمين في قضية الحال.

و حيث باستنطاق المظنون فيه أحمد دولة تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا أنه أصيل وقاطن بمنطقة القصر قفصة و قد زاول تعليمه إلى حدود السنة **الأولى** ثانوي ثم تلقى تكوينا في التنشيط السياحي ثم سافر إلى دولة النمسا سنة 2000 أين تزوج من المدعوة **سلفيا ألتيمبورغر** ثم عاد إلى تونس سنة 2005 و افتتح قاعة رياضة بجهة قفصة، مضيفا أنه انفصل عن زوجته النمساوية خلال سنة 2008 ثم تزوج من المدعوة **نهال مقدمي** خلال سنة 2010 وأنجب منها 5 أبناء، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي**، نفى أي علاقته له بهذا الأخير أو تواصله مع بأي شكل من الأشكال، و بمواجهته بثبوت تواجد سيارته نوع "BMW serie 530D" رمادية اللون ذات الرقم المنجمي 197 تونس 718 أم منزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** الكائن بجهة قصر السعيد و تزامن ذلك مع تواجد سيارة تابعة للسفارة الأمريكية بذات المكان، حقق أن قام بالتفويت بالبيع في تلك السيارة بتاريخ 10 أوت 2022 للمدعو **حطاب سلامة** الذي يملك قاعة عرض لبيع السيارات "سلامة أوتو" بجهة المرسى مقابل مبلغ مالي قدره 85 ألف دينار تسلم منها مبلغ 50 ألف دينار بمقتضى تحويل ببنكي و بقي دائنا له بملغ 35 ألف دينار لم يسددها له إلى حد الآن و قد تلدد في خلاصه و له قضية في الغرض، ملاحظا أنه تولى تحرير عقد بيع للسيارة المذكورة لفائدة المدعو حطاب سلامة بتاريخ 2022/08/10 إلا ان المجيب أبقى عقد البيع لديه حتى يضمن سداد ذلك الشخص باقي مبلغ البيع و أدلى بعقد بيع سيارة نوع "BMW serie 530D" ذات الرقم المنجمي 197 تونس 718 لفائدة **نائلة طوال** معرف عليه بالإمضاء ببلدية خزامة سوسة بتاريخ 2022/08/10، و بسؤاله عن سبب إبرامه عقد بيع السيارة بسوسة و الحال أنه يقطن بقصر قصة والمدعو **حطاب سلامة** يقطن بجهة المرسى و المشترية نائلة طوال قاطنة بالمنار 2، أجاب أنه يقطن عادة بالطريق السياحي بالقنطاوي رفقة عائله منذ حوالي 10 سنوات و يزور قفصة في المناسبات لزيارة أهله، نافيا زيارته لمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** لأي سبب من الأسباب، ملاحظا انه لم يتواصل مع هذا الأخير بأي شكل من الأشكال ولا علاقة تربطه به، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال لطيف**، أكد أنه لا يعرف هذا الأخير و لم يتواصل معه بأي شكل من الأشكال، و بمواجهته بوجود نسخة من بطاقة تعريفه الوطنية بمكتب المظنون فيه **كمال لطيف**، لاحظ أنه يستغرب وجود مثل تلك النسخة بمكتب هذا الأخير بتاريخ الواقعة، ملاحظا أنه سلم نسخة من بطاقة تعريفه الوطنية للمدعو حطاب سلامة بمناسبة بيع السيارة نوع "BMW serie 530D" ذات الرقم المنجمي 197 تونس 718 قصد استكمال إجراءات نقل الملكية، و بسؤاله عن علاقته ببقية المظنون فيهم في قضية الحال، نفى أي علاقة له بأي من المظنون فيهم في قضية الحال أو ان يكون تواصل مع أي منهم بأي شكل من الأشكال، كما نفى أن يكون التقى مع أي منهم بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** بجهة سيدي بوسعيد أو بأي مكان آخر و أنكر أي لقاء له بأية جهة أجنبية أو دبلوماسية أو ممثلين عن السفارات داخل البلاد التونسية أو خارجها، و بسؤاله عن مصادر دخله، أكد أنه يملك شقتين بجهة القنطاوي سوسة قام بتسويغهما بمقابل معين شهري قدره 2500

دينار، كما يملك قاعة رياضة و مدرسة خاصة بجهة قفصة قام بتسويغهما مقابل معين شهري قدره 5000 دينار، كما يملك مطعم بدولة النمسا يدر عليه عائدات شهرية قدرها 7000 دينار تونسي، و بمعارضته بتلقيه لعديد التحويلات المالية من الخارج، أكد أنه باع سيارته نوع "رانج روفر" بالنمسا بمبلغ مالي قدره 100 ألف أورو أواخر سنة 2018 و قام بتحويل ذلك المبلغ إلى تونس و هو ما يعادل حوالي 400 ألف دينار بالعملة التونسية، كما قام بتحويل مبلغ مالي قدره 20 ألف أورو قام بتحصيلها من عائدات المطعم الذي في ملكه بالنمسا، كما كان يقوم بإدخال مبالغ متفاوتة من العملة الأوروبية الأورو نقدا في كل زيارة إلى تونس و كان يقوم بالتصريح بتلك المبالغ لدى الديوانة التونسية و أدلى بنسختين لتصريحين بتوريد عملة في شكل أوراق نقدية، ملاحظا انه لا يتحوز بتصاريح بقية العمليات المشابهة، مضيفا أنه يملك حسابين بنكيين بتونس أحدهما مفتوح لدى بنك الوفاق فرع قفصة و الآخر مفتوح لدى البنك القطري QNB فرع خزامة سوسة و أدلى بما يفيد سحب مبلغ مالي قدره 4000 دينار بتاريخ 2023/02/06 من بنك الوفاق و مبلغ مالي قدره 20 ألف دينار من البنك القطري بتاريخ 2022/12/02، نافيا أن تكون الموال الراجعة له من مصدر غير شرعي أو ان يكون خصصها للقيام بأية أعمال إجرامية و خاصة التآمر على امن البلاد التونسية أو تمويل أية حملات سياسية معارضة للنظام القائم حاليا بالبلاد نافيا أية علاقة له بمثل تلك الحملات، و بمزيد التحرير عليه حقق انه تم الحجز بمحل سكناه لعدد 6 أجهزة هواتف جوالة أحدها نوع "آيفون" و الآخر نوع "S21" تابعين له في حين ان بقية الأجهزة تعود لزوجته و لأبنائه و هواتف أبنائه لا تحتوي على شرائح نداء، منتهيا لتأكيد براءته من كل التهم المنسوبة إليه.

و حيث باستنطاق المظنون فيه نور الدين بوطار تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا أنه متحصل على الإجازة في الصحافة بعد حصوله على شهادة نجاح من المعهد العالي للصحافة بمنفلوري سنة 1985 ثم تم انتدابه للعمل بجريدة المصور التابعة لدار الأنوار إلى حدود سنة 2000 ثم شغل خطة نائب رئيس تحرير بجريدة الشروق اليومية إلى غاية 2003 و قد واكب عديد الأحداث خلال فترة عمله على المستوى العربي و العالمي، ملاحظا أنه خلال سنة 2003 ساهم في تأسيس إذاعة "موزاييك" الخاصة بعد ان تحصل على ترخيص قانوني في بعث إذاعة خاصة و أنشأ شركة للإنتاج السمعي و البصري برأس مال قدره 430 ألف دينار وكانت مساهمته فيها بنسبة 21 بالمائة والبقية تم تمويلها من قبل بعض رجال الأعمال و هم **الأزهر سطا و لطفي عبد الناظر و جمال المزابي و عبد القادر الحمروني و بلحسن الطرابلسي و الصحفي الهادي المشري**، مضيفا أنه تم تعيينه كمدير لتلك الإذاعة احتراما لكراس الشروط التي أمضاها مع الدولة التونسية و قد تم إمضاء اتفاقية مع الدولة تتعلق بالخط التحريري للإذاعة و التي أوجبت عليه عدم الخوض في المواضيع السياسية أو الدينية و عدم استضافة النقابيين أو السياسيين أو ممثلي الأحزاب السياسية و الاكتفاء فقط بالمواضيع الموسيقية و الاجتماعية و الثقافية مع السماح له بإذاعة 4 نشرات أخبار موجزة على ان يكون النشاط الرئاسي هو مستهل تلك النشرات مع بث الخطابات الرئاسية كاملة، و قد قام فعلا و على ذلك الأساس بتأسيس إذاعة "موازاييك" و التي كانت تبث على موجة "FM" و هي اختصاص لعبارة " FREQUENCE MODEREE" و ترجمتها "التردد المتوسط"، و بسؤاله إن كانت للشركة التي يشرف عليه أية مساهمات في

إذاعات أخرى تبث على نفس التردد "FM"، نفي أن يكون للشركة التي يشرف عليها أية مساهمات في أية إذاعات أخرى و هي لا تملك إلا إذاعة "موزاييك"، و بمزيد التحرير عليه حقق انه بعد أحداث الثورة التونسية سنة 2011 و إصدار مرسوم المصادرة تم مصادرة الحصص التابعة للمدعو **بلحسن الطرابلسي** و نسبتها 13 بالمائة لفائدة الدولة التونسية بعد ان توجه المجيب للجنة المصادرة و أعلم بوجود تلك الحصص و المساهمات احتراما لمقتضيات قانون المصادرة، ملاحظا أنه منذ ذلك التاريخ أصبحت الدولة التونسية ممثلة في لجنة المصادرة مساهمة معه في الشركة إلى حد الآن، ملاحظا أنه بعد أحداث الثورة التونسية فُتح المجال لتناول المواضيع السياسية و خاصة بعد تأسيس الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري و التي ساهمت في إصدار المرسوم 115 و 116 و الذي أوجب الفصل بين إدارة المؤسسات الإعلامية و الخط التحريري، كما أنه بعد تأسيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي و البصري و التي دعت جميع المؤسسات القديمة إلى إعادة إيداع ملفاتها و الإمضاء على كراسات شروط جديدة و التي أوجب على الإدارة عدم التدخل في الخط التحريري للإذاعة، مؤكدا أن إدارة إذاعة "موزاييك" و بمبادرة شخصية من المجيب قامت بانتداب خبير دولي في الإعلام السيد **الهادي السنوسي** بخطة موفق في إذاعة "موزاييك" قصد إنشاء "ميثاق تحرير" يستجيب لمتطلبات المعايير الدولية لحرية الصحافة والإعلام، نافيا وجود أي سلطة لأي كان على توجيه الخط التحريري للإذاعة، و بمعارضته بتصريحات الشاهد "XX" الذي أكد أن المظنون فيه **كمال اللطيف** كان يقوم بالتدخل في الخط التحريري للإذاعة و يعمد إلى توجيهه خدمة لمصالحه السياسية والتحريض على رئيس الدولة التونسية قيس سعيد و السياسة التي ينتهجها لإدارة الدولة، أكد أنه شخصيا لم يتدخل في أية مناسبة في الخط التحريري لإذاعة "موزاييك" و ذلك احتراما للميثاق التحريري الذي ينص على الاستقلالية و الحياد والموضوعية، مؤكدا أن المحتويات و المواضيع التي تناولتها إذاعة "موزاييك" لم تكن مختلفة عن المواضيع التي قامت بتناولها بقية الإذاعات العامة و الخاصة، و أنه لا توجد هناك أية سلطة خارجية على مدير التحرير للإذاعة سواء من إدارة القناة أو غيرها و خاصة المظنون فيه **كمال اللطيف** قصد توجيه الخط التحريري خدمة لأي طرف كان سلطة أو معارضة، و بسؤاله إن كانت له علاقات مع بعض الأطراف الخارجية أو الدبلوماسية و التي تهم أساسا بعض السفراء أو الإطارات العاملة بالسفارات الأجنبية على غرار السفير الإيطالي السابق "لورنزو فانارا"، حقق أنه ليس له أية علاقات مشبوهة بأطراف خارجية أو دبلوماسية و أنه كان يلتقي بعض السفراء أو الإطارات الدبلوماسية بصفته كمدير لإذاعة "موزاييك" و ذلك بعد ان يتلقى دعوات رسمية من قبل تلك السفارات قصد تغطية بعض نشاطاتها إعلاميا و هي نفس الدعوات التي يتم توجيهها للمشرفين على بقية الإذاعات و المؤسسات الإعلامية، مضيفا أنه التقى السفير الإيطالي السابق "لورنزو فانارا" بتاريخ 2022/01/26 إثر دعوة رسمية تلقاها المجيب من السفارة الإيطالية التي وجهت نفس الدعوة للعديد من مديري المؤسسات الإعلامية التونسية و بعض الشخصيات الوطنية لحضور مناسبة للتعريف بالمأكولات الإيطالية نافيا ان يكون تناول مع ذلك السفير أو غيره من السفراء الأجانب في الشأن الوطني أو في أية مواضيع تتعلق بسياسات الدولة أو شؤونها الداخلية أو الخارجية، مضيفا أنه التقى نفس السفير في حفلة توديع بعد أن انتهت مهامه وذلك بحضور الكثير من ممثلي المؤسسات الإعلامية و الشخصيات الوطنية دون ان يتم الخوض معه في أية مواضيع تخص الشأن الداخلي

التونسي، و بمزيد التحرير عليه حقق انه التقى أيضا السفير الفرنسي "اندري بارون" بمقر إقامة السفير في مناسبتين الأولى بمناسبة لقاء إعلامي حول القمة الفرنكفونية و التي احتضنتها تونس بجزيرة جربة والثانية بتاريخ 2022/11/11 بمناسبة عرض أفاق و خطط العلاقة الدبلوماسية التونسية الفرنسية في السنة الجديدة نافيا ان يكون جالس ذلك السفير بصفة خاصة، و بسؤاله عن علاقته بالسفير الاسباني "انديزون قارسيا كيلارمو" ، حقق أنه تلقى دعوة غداء من ذلك السفير بعد أن تم الاتصال بكاتبته الخاصة هاتفيا ثم تم الاتصال به شخصيا على الرقم الهاتفي 98.328.560 و قد استجاب لتلك الدعوة و التي تمحورت حول مواضيع ثقافية و كانت تلك الدعوة بحضور أفراد عائلة السفير و لم يتم التطرق لخلالها لأية مواضيع تتعلق بالشأن الداخلي التونسي، ملاحظا أن العديد من مديري المؤسسات الإعلامية تلقوا دعوات مشابهة من ذلك السفير في إطار عشاء أو غداء للتعريف ببلده و التعريف على الشخصيات الوطنية والإعلامية، و بسؤاله عن علاقته بالسفير الإيطالي "فابريزيو ساجيو"، حقق أنه التقى ذلك السفير بعد ان تلقى دعوة مثله مثل بقية الشخصيات الإعلامية لحضور مراسم تسلم ذلك السفير لمهامه بالسفارة الإيطالية و قد تلقى الدعوة بعد أن اتصلت مصالح السفارة بإذاعة "موزاييك" و قد مررت كاتبته الاتصال له، ملاحظا أنه التقى ذلك السفير بمقر السفارة بمعية الإعلامي الطيب الزهار و قد دام ذلك اللقاء حوالي ربع ساعة تبادلا خلالها بطاقات الزيارة و أعرب السفير أنه منفتح للمؤسسات الإعلامية التونسية في ما يتعلق بالعلاقات التونسية الإيطالية، و بسؤاله عن علاقته بسفير الأرجنتين "كلاوديو جافيي روزينكواينغ" حقق انه ليس له أية علاقة شخصية بذلك السفير مضيفا انه تلقى دعوة من السفارة بمناسبة العيد الوطني الأرجنتيني و قد لبى تلك الدعوة كبقية ممثلي المؤسسات الإعلامية و بعض الشخصيات الوطنية، و بمعارضته بأنه قد وردت معلومات بأنه تم الاتصال به هاتفيا من قبل ذلك السفير و قدم له معطيات تخص الأوضاع بتونس خلال فترة الانتخابات التشريعية لسنة 2019 و تمحورت تلك المكالمة الهاتفية حول نتائج سبر الآراء التي أصدرتها المؤسسات المختصة، حقق أنه تلقى فعلا ذلك الاتصال الهاتفي و قد قدم نتائج سبر الآراء الخاصة بالانتخابات التشريعية لسنة 2019 و التي كانت منشورة للعموم دون الخوض في أية مواضيع تتعلق بالشأن الداخلي التونسي أو الأوضاع التونسية، و بسؤاله عن علاقته برجل الأعمال **رضا شرف الدين**، حقق أنه يعرفه باعتباره سياسي و شخصية عامة و كان رئيسا لإحدى الجمعيات الرياضي و قدت تمت استضافته في إحدى المناسبات بصفته الرياضية فقط، و بمعارضته بكونه توفرت معلومات حول قيامه بدعم المدعو **كمال العكروت**، نفى قيامه بذلك محققا أنه إذاعة "موزاييك" قامت باستضافته دون تدخل من المجيب و قد تمحور ذلك اللقاء الصحفي حول مطالبة الرئيس قيس سعيد بتفعيل الفصل 80 من الدستور التونسي، و بسؤاله عن علاقته بالمدعو **مفدي المسدي**، حقق أن يعرف ذلك الشخص بصفته إعلامي و قد شغل خطط لدى الحكومات المتعاقبة و رئاسة المجلس الوطني التأسيسي، و بسؤاله عن علاقته بالمدعو **نور الدين بن تيشة**، حقق أن ذلك الشخص عمل بإذاعة "موزاييك" كمحلل سياسي لمدة سنتين و لما تمت دعوته للعمل السياسي خيّره المجيب بين العمل بالإذاعة أو الانخراط في العمل السياسي فخير ذلك الشخص الاستقالة من إذاعة "موزاييك" و التفرغ للعمل السياسي و قد انقطعت علاقته به منذ ذلك التاريخ، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال اللطيف**، حقق أن علاقته به علاقة سطحية و يعرفه باعتباره شخصية عامة و كان يلتقيه أحيانا في بعض المناسبات الاجتماعية

و التي تتعلق خاصة بالمآتم، كما أن المجيب أرسل له تهنئة بمناسبة والدة حفيده، و بمعارضته بأن علاقته السطحية به لا يمكن أن يندرج ضمنها تبادل التهاني أو غيرها، حقق أنهما في إحدى المناسبات الاجتماعية تبادلا بطاقات الزيارة و كان المجيب و في إطار ربط علاقات اجتماعية و مهنية يقوم بتبادل التهاني معه كما يقوم بذلك مع العديد من الشخصيات الوطنية والاقتصادية، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي**، حقق أنه لا علاقة له به و لم يتصل به في أية مناسبة نافيا أن يكون ذلك الشخص قام بالتدخل في الخط التحريري لإذاعة "موزاييك"، محققا أنه خلال شهر جانفي 2023 قامت إذاعة "موزاييك" بتنزيل خبر حول إحالة ذلك الشخص على القضاء لتورطه في قضية فساد مالي عنوانه "**شبهات تحيل و تبييض أموال تلاحق خيام التركي**"، فتلقى المجيب اتصالا هاتفيا من ذلك الشخص يلومه على تنزيل ذلك الخبر و اعلمه أنه مجانب للحقيقة و يطلب حذفه من موقع القناة، فقام المجيب بالتثبت من الصحفي و المصادر الإعلامية و بعد أن تأكد من صحة ذلك الخبر لم تقم إدارة القناة بحذفه من موقعها الالكتروني، محققا ان ذلك الخبر لا يزال منشورا على موقع إذاعة "موزاييك" إلى حد الآن و هو ما ينفي أية علاقة لذلك الشخص بالمجيب أو بالخط التحريري للقناة و إلا لما تم تنزيل مثل ذلك الخبر، و بمعارضته بأنه تلقى بعض المعلومات من مصادر خارجية بأنه التقى بمدينة باريس بكل من **ليلى بن علي** و **بلحسن الطرابلسي** بين شهري أكتوبر اكتوبر 2022 كما التقى بالمدعو **نبيل القروي**، حقق انه منذ شهر جوان 2020 لم يزر فرنسا إلا في إطار ترانزيت أثناء إحدى الرحلات الخارجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية و انه لم يغادر المطار الفرنسي في تلك الرحلة وبذلك لا يمكنه لقاء أي شخص و خاصة المذكورين خاصة وان فترة الترانزيت لم تتجاوز الساعتين قضاها في الإشراف على عملية نقل حقائبه بين الطائرتين، ملاحظا ان البطاقات الأمنية المضافة لملف قضية الحال لا علاقة لها بحقيقة الأمور و أنه لم يزر فرنسا بعد سنة 2020 و لم يلتق كل من **ليلى بن علي** أو **بلحسن الطرابلسي** أو **نبيل القروي** بفرنسا أو غيرها، مؤكدا أن خروجه من تونس تم باستعمال جواز سفره التونسي و ذلك بتاريخ 2022/09/06 و هو نفس التاريخ المضمن بجواز سفره الفرنسي و ذلك بعد أن قام بدخول التراب الأمريكي مستعملا جواز سفره الفرنسي و ذلك للاستفادة من الامتيازات التي تمكنه منها تلك الجنسية و بذلك تكون هناك استحالة مادية للقاء أي شخص كان بفرنسا باعتبار انه كان ممنوعا من مغادرة المطار باعتبار أنه كان في رحلة "ترانزيت"، و أدلى بجواز سفر فرنسي و الذي بالاطلاع عليه تبين عدم تضمنه لأي تسجيل لدخول للمجيب للفضاء الأوروبي ملاحظا أن تسجيل دخوله لفرنسا يقع الكترونيا باستعمال بصمات الوجه و لا يقع تضمين ذلك بجواز سفره الفرنسي و مؤكدا أنه لم يزر فرنسا بعد سنة 2020 و ان ما يؤكد ذلك انه لم يقع تسجيل أية عملية خروج من التراب التونسي سواء بجواز سفره الفرنسي أو التونسي إلا بمناسبة سفره إلى أمريكا و أدلى بمجموعة مؤيدات أضيفت لملف القضية، منتهيا لتأكيد أن المعلومات التي وردت بالبطاقات الأمنية أو بتصريحات الشاهد "XX" لا علاقة لها بالحقيقة وأنها تضمنت معلومات مغلوطة، منتهيا لتأكيد براءته من جملة التهم المنسوبة له.

و **حيث باستنطاق المظنون فيه محمد المنصف بن عطية** تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا أنه أصيل و قاطن بمنطقة المرسى و هو متحصل على شهادة الأستاذية في القانون العام سنة 1972، مضيفا انه كانت انتدب قبل ذلك خلال سنة 1968 بوزارة الخارجية كعون مكتبي وقتي ثم تدرج بعد

حصوله على شهادة الأستانية وأصبح كاتبا بنفس الوزارة و على ذلك الأساس تم تكليفه بالعديد من المهام خارج تراب الجمهورية و تم تعيينه كمستشار اقتصادي و اجتماعي بسفارة تونس بباريس و سويسرا، مضيفا أنه في الفترة الممتدة بين 1997 إلى 2000 تم تعيينه كسفير بسفارة تونس بجنوب إفريقيا ثم أحيل على التقاعد، و بخصوص موضوع قضية الحال حقق عدم معرفته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي**، ملاحظا انه كان التقاه خلال سنة 1988 لما كان والد هذا الأخير يشغل منصب سفير تونس بباريس إلى حدود سنة 1991 و كانت علاقته به سطحية لا تتعدى تبادل التحية بحكم فارق السن بينهما، مضيفا انه التقى المظنون فيه **محمد خيام التركي** قبل حوالي 5 سنوات بمناسبة تقديم التعازي لوفاة والده **إبراهيم التركي** (السفير السابق بباريس)، نافيا ان يكون التقاه أو اتصل به في أية مناسبة أخرى و لو صدفة، متراجعا في تصريحاته المسجلة عليه بحثا و التي تضمنت كونه التقى بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** صدفة بتاريخ 2023/01/31 بأحد المقاهي المنتصبة بجهة سيدي بوسعيد، كما نفى ان يكون تطرق معه للحديث في أية مواضيع سياسية أو اجتماعية أو تتعلق بمسار 25 جويلية أو غيرها، و بمعارضته باعترافاته المسجلة عليه بحثا و التي تضمنت كونه التقى بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** صدفة بتاريخ 2023/01/31 بأحد المقاهي المنتصبة بجهة سيدي بوسعيد و تطرقا للحديث حول الأوضاع السياسية التي تعيشها البلاد التونسية و أن رئيس الجمهورية أصبح بعد 25 جويلية 2021 متفردا بالسلطة و غير ضامن للحقوق والحريات و وجب تحرير النظام القائم بتونس من خلال تنظيم مظاهرات لإسقاط رئيس الجمهورية كما أكد له أنه بصدد تنظيم مجموعة من اللقاءات بمقر إقامته بجهة سيدي بوسعيد بمشاركة شخصيات سياسية تونسية و أطراف أجنبية، نفى ان يكون أدلى بمثل تلك التصريحات ملاحظا ان سماعه لدى باحث البداية تم في مرحلتين و قد أدلى في المرحلة الأولى بنفس التصريحات التي أدلى بها تحقيقا، إلا أن باحث البداية عرض عليه صورة تظهر تواجده مع المظنون فيه محمد خيام التركي بأحد مقاهي سيدي بوسعيد و قد تفاجئ المجيب بتواجد تل الصورة و الحال انه لم يلتق أبدا بالمظنون فيه محمد خيام التركي و هو يؤكد ان تلك الصورة مركبة و غير صحيحة، ولا يعلم ما تم تدوينه بمحضر سماعه بحثا في المرحلة الثانية بعد عرض تلك الصورة، متمسكا بتأكيد براءته من كل التهم المنسوبة له، نافيا لقاءه بالمظنون فيه محمد خيام التركي بتاريخ 2023/01/31 أو تبادل معه أية مواضيع سياسية أو اجتماعية.

و حيث باستنطاق المظنون فيه غازي الشواشي تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا معرفته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** كبقية الناشطين في المجال السياسي، و بسؤاله حول محادثة جمعته بهذا الأخير حول لقاء برئيسة القسم السياسي لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach، حقق انه لم يجمعه بها أي لقاء خلال سنة 2023 هذا و أكد انه في إطار نشاطه كأمين عام لحزب سياسي فهو يجتمع بالعديد من الأطراف الدولة و الوطنية، محققا انه لا يمكنه تأكيد لقائه برئيسة القسم السياسي المذكور باعتبار انه يلتقي بالعديد من الأطراف كما ان تلك المستشارة السياسية تلتقي بالعديد من الأطراف السياسية بتونس و قد إلتقاها بطلب منها مثلما إلتقاها أي طرف سياسي بتونس و ذلك لا يمكن ان يشكل في جانبه أيا من أركان جرائم نص الإحالة وان لقاءه بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** يتعلق بحريته الشخصية و لا يمكن ان يكون محل تتبع قضائي، و بمعارضته بالمحادثة التي جمعته بالمظنون فيه **محمد خيام**

التركي عبر تطبيقة "واتساب" و التي مفادها توجه المجيب نحو محاوره بالقول:"**الحمد لله هناك معلومة مفادها ان الجزائر تكفلت بإقناع قيس سعيد ببارجاع الأمور إلى مسارها الدستوري، عندك خبر؟**" ليرد عليه خيام:"**هذا صحيح و لكن بطريقة ديبلوماسية و بكل ود واحترام...**" فعقب المجيب:"**بتنسيق مع فرنسا؟**" فرد خيام:"**هذا هو السؤال الأهم لا أظن و لكن سأتحدث غدا مع بعض المسؤولين من البلدين حتى أفهم بعض التفاصيل لكن لا أظن أن هنالك تنسيق**" فرد المجيب بالقول:"**زعمة قيس سعيد يقبل؟ بعد لقائه مع العمداء مواصل في مشروعه**" فرد خيام:"**المهم الآن ليس ان قيس يقبل أو ما يقبلش...المهم أن الجيش يفهم أنه يجب ان ينسحب من هذه المغامرة بأقل أضرار... الرسالة موجهة للجيش**"، المجيب:"**الغول كارثة**"، خيام:"**هل تعرفه؟**"، المجيب:"**هناك حكي عليه وصولي و انتهازي بخصوص منع السفر الضغط جاب نتيجة**"، خيام:"**هذا جيد اذا هو انتهازي سيفهم موازين القوى قريبا...**"، المجيب:"**تنرفز برشا من حكاية ابني**"، خيام:"**انت خذيت القرار الصايب يلزمنا الآن نواصلوا الضغط دون تردد لا مجال للتردد**"، المجيب:"**تعم هذا هو المطلوب ضروري الاستباق حتى لا يتورط و يورط البلاد معه**"، خيام:"**هذا الرجل لا يؤمن بالحوار و الحلول عبر الحوار يجب ان نجد باب للتفاوض مع الجيش الوطني البلاد لن تتحمل أشهر كارثية أخرى**"، حقق أنه لا يتذكر تلك المحادثة باعتبار انه يجري العديد من المحادثات يوميا و هو لا يرى ان تلك المحادثة يمكن ان تشكل في جانبه أية جرائم خاصة و أنها تتعلق بنقاش سياسي حول وجود إمكانية للعودة للمسار الدستوري و ان تلك المحادثة لم تغادر الإطار السري بينه و بين محاوره و لم يقع خلالها المس من الجيش التونسي و هي معطيات شخصية بالأساس و لا يمكن ان تشكل في جانبه أية جرائم إرهابية و هو يستغرب توجيه كل تلك التهم إليه.

و حيث باستنطاق المظنون فيه رضا بالحاج تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا معرفته بالمظنون فيهم **محمد خيام التركي** و **شيماء بنهقي** و **جوهر بن مبارك** و تربطه علاقة صداقة بهم وكانوا يجتمعون مع بعض لتنسيق الجهود من اجل مقاومة الإجراءات الرئاسية بتاريخ 2021/07/25 بطرق سلمية و يسعى لجمع الأطياف السياسية من اجل إسقاط تلك الإجراءات، مضيفا انه ينشط صلب "جبهة الخلاص" بقيادة **احمد نجيب الشابي** بطريقة علنية و قانونية و هو لا يخشى السجن، و بمعارضته بالمحادثة التي جمعته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** عبر تطبيقة "واتساب" بتاريخ 2023/01/10 و كان موضوعها تنسيق لقاء مع رئيسة القسم السياسي لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach للقاء مع بعض الناشطين السياسيين، ومعارضته بالمحادثة عبر تطبيقة "واتساب" التي جمعته برئيسة القسم السياسي لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach بتاريخ 2022/04/01 و كان موضوعها تنظيم اجتماع بينها و إطارين حاملين للجنسية الأمريكية و موظف تونسي بالسفارة الأمريكية وقد حصل الاجتماع مع المجيب و المظنون فيهم **محمد خيام التركي وشيماء عيسى و جوهر بن مبارك** بمنزل **محمد خيام التركي** الكائن بجهة سيدي بوسعيد، حقق ان ذلك الاجتماع غير ممنوع وباعتبار المجيب ناشط سياسي بحراك "مواطنون ضد الانقلاب" تولى الحديث مع المذكورة التي كانت تدعم مسار 25 جويلية و قد كان اللقاء في ذلك الإطار و هو يطلب التحرير عليها و سماعها كشاهدة، منتهيا لتأكيد براءته منجملة التهم المنسوبة إليه.

و حيث باستنطاق المظنون فيه محمد الأزهر العكرمي تحقيقا أجاب بالإنكار لما نسب إليه نافيا جملة التهم المنسوبة إليه نافيا انضمامه إلى أي تنظيم إرهابي سواء داخل تراب الجمهورية أو خارجه كما أنه ينفي أن يكون قد انخرط في وفاق أو مؤامرة تستهدف الاعتداء على أمن الدولة الداخلي مفيدا و انه بوصفه تونسي الجنسية أصيل ولاية قفصة فقد نشأ وزاول دراسته بها إلى حدود سنة 1980 عندما حاز على شهادة الباكالوريا وتم في تلك الفترة تجنيده قسريا مع جملة من الطلبة للالتحاق بالخدمة العسكرية بمنطقة رجيم معتوق بالجنوب التونسي أين قضى مدة شهرين و تم لاحقا اخضاعه للمراقبة الادارية وعلى اثر احرازه على شهادة الباكالويا التحق للدراسة بكلية الآداب بمنوبة في شعبة الفلسفة إلى حدود سنة 1981 عندما قرر التحول نحو القطر السوري وتحديدا بمدينة دمشق أين تولى التسجيل بكلية الحقوق بها وخلال سنة 1982 وبمناسبة الاجتياح الصهيوني انضم إلى حركة فتح المقاومة وشارك في العديد من المعارك إلى صفوفها وأسندت له خطة حركية كما خضع خلال سنة 1984 إلى تربص قيادي في الأمن بالاتحاد السوفياتي آنذاك وهي عبارة على دورة مكثفة في العمل الامني للتصدي إلى أعمال الجوسسة والاختراق وخلال سنة 1984 تحول إلى مدينة بيروت بلبنان أين التحق بلجنة القضاء الثوري التابعة لحركة فتح لمدة عام واحد تم تكليفه بمتابعة الاختراقات وقد كان بالتوازي مع ذلك له صفة عضو هيئة تحرير بجريدة فلسطين الثورة و تولى كتابة العديد من المقالات الصحفية في ذلك المجال كما انه تلقى دروس في الاعلام و الاتصال بجامعة بيروت وخلال سنة 1987 عاد لمزاولة دراسته بكلية الحقوق بدمشق فيما كان محتفظا بالنشاط السري الحركي للحركة وخلال سنة 1990 عاد إلى التراب التونسي أين التحق بجريدة الشروق لكتابة بعض المقالات الصحفية وتم تعيينه على اثرها كمتصرف بوزارة العدل ثم بديوان وزارة العدل مكلف بالإعلام وانتهت تلك المرحلة بتقديم استقالته التي كانت تحديدا خلال شهر جوان 1994 وكانت بداية نشاطه مع مهنة المحاماة إلى حد الساعة، مضيفا وانه كان قد التحق بالعمل السياسي على التراب التونسي بداية من سنة 2007 عندما انضم إلى حزب التكتل من أجل العمل والحريات لرئيسه انذاك المدعو مصطفى بن جعفر وانتهت تلك التجربة بانسحابه خلال سنة 2009 كما كان يتولى كتابة مقالات صحفية تقريبا في جميع جرائد المعارضة وخلال سنة 2011 التحق بالهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة والانتقال الديمقراطي وتم على اثرها اقتراحه من طرف الوزير الأول آنذاك الباجي قائد السبسي كوزير مكلف بإصلاح الأمن بوزارة الداخلية وذلك في الفترة الفاصلة بين شهري جوان و ديسمبر 2011 كما اضطلع بخطة عضو بمجلس النواب عن حزب نداء تونس في الفترة الفاصلة بين سنتي 2014 و2019 وخلال شهر فيفري 2015 تم تكليفه بخطة وزير مكلف بالشؤون البرلمانية لفترة امتدت لبضعة أشهر قبل تقديمه لاستقالته ثم عين كوزير مستشار لدى رئيس الحكومة في الفترة الفاصلة بين شهري جوان 2019 إلى فيفري 2019 وظل بصدد مزاولة عمله في مجال المحاماة فضلا على عمله السياسي ذلك انه كان من ابرز المعارضين لإجراءات 25 جويلية 2021 وقد كان لا يتوانى عن الاصداح برأيه في معارضة تلك الاجراءات من خلال مقاطع فيديو منزلة على شبكات التواصل الاجتماعي والاذاعات والتلفزات كما أنه ينوي الترشح لرئاسة الجمهورية المزمع اجراؤها خلال سنة 2024 وذلك في اطار انتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية لخصومة فيها شـــــرف، وبسؤاله عن علاقته بالمتهم **محمد خيام التركي** في القضية التحقيقية عدد 6835 المنشورة بمكتب التحقيق عدد 36 لاحظ

وانه لم يسبق له معرفة المذكور قبل تاريخ 2011/01/14 عندما التقى به على سبيل المصادفة ضمن مجموعة من الأصدقاء وطلب منه رقم ندائه للالتقاء لاحقا وفعلا كان المجيب بتاريخ 2023/01/25 قد توصل بمكالمة هاتفية من المذكور وحددا موعد اللقاء بجهة حي النصر بأريانة أين التقيا بأحد المطاعم ثم تحولا إلى احدى المقاهي المجاورة وتوليا التداول في مسائل عامة دون ان يتم التطرق إلى التحضير أو الانخراط في مؤامرة بغاية استهداف أمن الدولة الداخلي وانقطعت صلته بالمذكور منذ ذلك التاريخ، وبسؤاله عن علاقته ببقية المظنون فيهم في القضية التحقيقية عدد 6835 المنشورة بمكتب التحقيق عدد 36 لاحظ وانه ينفي أية علاقة بأولائك الانفار كما أنه لا تجمعه اية علاقة تآمر مع أولائك الانفار أو مع غيرهم كائنا من كان لاستهداف الدولة أو التآمر الذي هو من شيم الجبناء وهو يعتبر نفسه ديمقراطي في العلن في اطار السلم والديمقراطية والدستور، منتهيا لتاكيد براءته من جملة التهم المنسوبة إليه.

و حيث باستنطاق المظنون فيه حطاب سلامة تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا أنه أصيل منطقة أريانة و قاطن بسكرة و قد زاول تعليمه إلى حدود السنة التاسعة أساسي ثم امتهن الفلاحة مع والده و هو حاليا يدير قاعة عرض لبيع السيارات على ملك عائلته بعين زغوان طريق المرسى، ملاحظا أنه مهمته عرض السيارات التي يتركها أصحابها قصد عرضها للبيع و أحيانا يقتني بعض السيارات قصد بيعها، و بخصوص موضوع قضية الحال حقق معرفته بالمظنون فيه **أحمد دولة** منذ شهر ديسمبر 2022 تقريبا بعد أن قدم ذلك الشخص لقاعة العرض راغبا في اقتناء سيارة نوع "رانج روفر" كانت جلبت انتباهه و قد اقتناها بعد أن قام بعملية تعويضها بسيارته نوع "BMW X4" وإضافة مبلغ مالي قدره 10 آلاف دينار و قد أبرما عقدي بيع في الغرض، مضيفا أنه بعد حوالي أسبوع اتصل به المظنون فيه **أحمد دولة** و أعلمه أن السيارة التي اقتناها من عنده أصابها عطل فطلب منه المجيب أن يرسلها له قصد إصلاحها و هو ما تم فعلا حيث أرسلها له و أصلحها المجيب و أعادها للمظنون فيه **أحمد دولة** إلا أنه بعد مدة أعاد هذا الأخير الاتصال به و أخبره أن تلك السيارة تتعرض للكثير من الأعطال و هو يرغب في إرجاعها و هو ما تم فعلا حيث مكنه المجيب من سيارة أخرى من ذات النوع و اتفقا على أن يمكنه من مبلغ مالي إضافي قدره 50 ألف دينار، فمكنه المظنون فيه **أحمد دولة** من مبلغ مالي قدره 28 ألف دينار في شكل صك بنكي تولى المجيب سحبه، و بقي دائنا له في مبلغ 22 ألف دينار، فأعلمه المظنون فيه **أحمد دولة** أنه يملك سيارة نوع "BMW serie 520D" رمادية اللون ذات الرقم المنجمي 197 تونس 718 (و هي السيارة موضوع قضية الحال) و اتفقا على ان يقتنيها المجيب منه بمبلغ قدره 83 ألف دينار فمكنه المجيب من مبلغ مالي قدره 60 ألف دينار و بقية المبلغ تم به تسوية الدين المتخلد بينهما دون ان يبرما عقد بيع في الغرض باعتبار ان المجيب سوف يعيد بيع تلك السيارة، مضيفا أنه بعد أن اقتنى السيارة الأخيرة قام بعرضها بقاعة العرض التابعة له بطريق المرسى، و تعهد المظنون فيه **أحمد دولة** بتمكينه من وثائق السيارة لاحقا بما في ذلك عقد البيع الذي سيربط بينه كبائع و الشاري المفترض، مضيفا أنه تقدم إلى قاعة العرض المدعوة **نائلة طوال** وزوجها و رغبا في شراء تلك السيارة فمكنهما المجيب منها بعد أن قاما بدفع كامل المبلغ غير ان المظنون فيه **أحمد دولة** ماطلهم في تمكينهم من أصل عقد البيع لتلك السيارة و وثائقها، و بسؤاله عن سبب تلدد المظنون فيه أحمد دولة في تسليمه وثائق السيارة و عقد

البيع، أكد أنه بعد أن اقتنى منه السيارة نوع "رانج روفر" قام المجيب بتنزيل سيارة أخرى من نفس النوع على صفحة "فايسبوك" الخاصة بقاعة العرض فاتصل به المظنون فيه **أحمد دولة** و طلب منه أن يقتني تلك السيارة مقابل ان يعوضها بالسيارة نوع "رانج روفر" و يدفع الفرق إلا ان صاحب تلك السيارة رفض تبديل السيارة و طلب الحصول على ثمنها كاملا، فطلب المظنون فيه **أحمد دولة** من المجيب أن يقوم بعرض سيارته نوع "رانج روفر" للبيع قصد اقتناء السيارة نوع "رانج روفر" الحديثة، مضيفا أنه أثناء ذلك اتصلت به صاحبة السيارة نوع "رانج روفر" القديمة وطلبت منه تمكينها من بقية ثمنها أو إرجاعها حتى يقوم بدفع باقي ثمنها، ملاحظا أن صاحبة تلك السيارة قدمت لقاعة العرض و قامت برفع السيارة على أساس انه ستحتفظ بها بمنزلها ريثما يتولى المجيب دفع بقية المبلغ، ملاحظا أنه أثناء ذلك قام بالتثبت من البطاقة الرمادية لتلك السيارة فوجد ان المظنون فيه **احمد دولة** لم يقم بتغييرها باسمه و هي لا تزال باسم صاحبتها الأصلية المدعوة **ريم الغربي**، و بمزيد التحرير عليه أكد أنه في فترة لاحقة اتصل به المظنون فيه **أحمد دولة** و أعلمه أنه وجد تلك السيارة معروضة بإحدى قاعات العرض بجهة أريانة فاستغرب المجيب للأمر و اتصل بالمدعوة ريم الغربي لاستفسارها حول ذلك فأعلمته أنها قامت بعرض تلك السيارة بعد ان تحصل على عرض بيع أفضل من العرض الذي قدمه المجيب لها كما تولت تغيير مالك تلك السيارة بالبطاقة الرمادية إلى اسم صاحب قاعة العرض، وبمزيد التحرير عليه أكد ان السيارة نوع "BMW serie 520D" رمادية اللون ذات الرقم المنجمي 197 تونس 718 التي اشتراها من المظنون فيه **أحمد دولة** و قام بعرضها للبيع بقاعة العرض بتاريخ لم يعد يتذكره غير أنه يعرف أن ذلك تم قبل تاريخ إمضاء عقد البيع من قبل المظنون فيه **أحمد دولة** المؤرخ في 2022/08/10، مضيفا أنه بعد أن تسلم تلك السيارة قام هو شخصيا باستغلالها في بعض المناسبات كما استغلتها المدعوة **نائلة الطوال** التي رغبت في اقتنائها ثم أعادتها بعد حوالي أسبوع من تسلمها، و بسؤاله عن سبب تواجد تلك السيارة بمنطقة سيدي بوسعيد و تحديدا أمام منزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** و قد تزامن ذلك مع تواجد سيارة دبلوماسية تابعة للسفارة الأمريكية بالمكان، حقق أنه لا يجد تبريرا لذلك خاصة أنه لا تربطه أية علاقة بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** و لم يسبق له أن زاره بمنزله، و بسؤاله إن كان قام بتسليم تلك السيارة لأي شخص على علاقة بالمظنون فيه **محمد خيام التركي**، حقق أنه لم يسلمها لأي شخص غير المدعوة **نائلة الطوال** التي رغبت في اقتنائها و لا يعلم إن كان لتلك المرأة أي علاقة بالمظنون فيه **محمد خيام التركي**، وبمعارضته بتصريحات هذه الأخيرة و زوجها فؤاد رتال لدى الباحث المناب الذين أكدا أنهما تسلما تلك السيارة من المجيب لمدة أسبوع تقريبا و زارا بواسطتها في مناسبة وحيدة منزل ابنهما **مروان رتال** بجهة سيدي بوسعيد البعيد عن منزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** حسب المعاينة المجراة في الغرض و نفيهما التردد على منزل المظنون فيه **محمد خيام التركي**، أكد أنه فعلا سلم تلك المرأة السيارة لمدة أسبوع لتجربتها، و بمعارضته بكونه صرّح بأنه لم يسلم تلك السيارة للغير باعتبار انه لا يتحوز على وثائقها الرسمية و الحال أنه سلمها لهذه الأخيرة و لمدة أسبوع، أكد أنه فعليا باع تلك السيارة للمدعوة **نائلة الطوال** إلا أنه لم يتمم عملية نقل الملكية بالنظر لتلدد المظنون فيه **أحمد دولة** في إرسال عقد بيعها ووثائقها، نافيا ان يكون سلم تلك السيارة لأي شخص آخر له علاقة بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** و هو يستغرب تواجدها أمام ذلك المنزل، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال اللطيف**، حقق أنه لا تربطه أية

علاقة بهذا الأخير ولم يسبق له التعامل معه بأي شكل من الأشكال، و بسؤاله إن كانت له أية علاقة ببقية المظنون فيهم في قضية الحال، حقق انه يعرفهم بصفتهم شخصيات عامة و لا تربطه بهم أية علاقة مباشرة و لم يتواصل معهم بأي شكل من الأشكال، منتهيا لتأكيد براءته من جملة التهم المنسوبة له.

و حيث باستنطاق المظنون فيه أحمد نجيب الشابي تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا معرفته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** و هو صديق له، مضيفا أنه و خلال نشاطه السياسي لمدة طويلة فقد تواصل مع الكثير من الدبلوماسيين و السفراء الأجانب باعتبار غياب نص قانوني يجرم تواصل أي تونسي مع أطراف أجنبية، مؤكدا أن تواصله كذلك مع أي سفراء أو دبلوماسيين يعد من قبيل حقه القانوني، و بمعارضته بالمحادثات التي جمعته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** عبر تطبيقة "واتساب" و التي تضمنت عرضه عليه لقاء السفير الإيطالي بتونس و كذلك لاحقا لقاء السفيرة البريطانية و لقاء المدعوة **نتاشا** المكلفة بمهمة بالسفارة الأمريكية بتونس و لقاء السفير الاسباني، أجاب أن لقاءاته بأولائك الأجانب لا تشكل في جانبه أية جرائم ضرورة أنه و كشخص سياسي و رئيس لجبهة الخلاص و له دور سياسي يقوم به في إطار من الشرعية و عدم استعمال العنف فإن ذلك من صميم نشاطه السياسي و الذي لا يشكل جريمة باعتبار لا وجود لنص قانوني يجرم ذلك، منتهيا لتأكيد براءته من كل التهم المنسوبة إليه.

و حيث باستنطاق المظنون فيه العياشي الهمامي تحقيقا رفض تماما الإجابة على أية أسئلة تتعلق بقضية الحال باعتبار أنها قضية سياسية الهدف منها إلهاء الرأي العام عن مشاكله الرئيسية و قضية الحال مفبركة من السلطة السياسية و لا تتضمن أية قرائن مادية و تعد من قبيل العبث الغاية منه تلفيق التهم للمعارضة و تندرج في إطار خل تماما من ظروف المحاكمة العادلة و تعتمد على الزج بجزء من السلطة القضائية في محاكمات سياسية و هو بذلك يرفض الإجابة عن كل الأسئلة الموجهة له، و بسؤال عن تاريخ ترسيمه بجدول الهيئة الوطنية للمحامين رفض الإجابة عن ذلك و بسؤاله عن تاريخ بداية نشاطه السياسي رفض الإجابة للسبب نفسه و بسؤاله عن آليات ممارسة نشاطه الحقوقي رفض الإجابة و بخصوص قضية الحال و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيهم في قضية الحال **محمد خيام التركي و عبد الحميد الجلاصي و كمال اللطيف و جوهر بن مبارك و عصام الشابي و شيماء بنهقي و محمد بنضو و أحمد دولة و محمد المنصف بن عطية و نور الدين بوطار و غازي الشواشي و رضا بالحاج و كريم القلاتي و أحمد نجيب الشابي** و غيرهم من بقية المتهمين، رفض الإجابة للسبب نفسه، و بسؤاله إن شارك المظنون فيهم المذكورين أو غيرهم نشاطا سياسي أو غير سياسي من شأنه معارضة النظام القائم بتونس و محاولة الإطاحة به، رفض الإجابة متمسكا بنفس الأسباب، و بسؤاله إن شارك في مجموعات على تطبيقات التواصل الاجتماعي أو انتمى إليها للتواصل أو الخوض في تلك المواضيع على غرار "Groupe 1" الذي أكد باحث البداية أنه و انطلاقا من الاختبار المجرى على حساب تطبيقة "واتساب" التابع للمظنون فيه **محمد خيام التركي** فان المجيب من ضمن تلك المجموعة التي تتواصل معا و تضم المظنون فيهم **أحمد نجيب الشابي وعصام الشابي و غازي الشواشي و رضا بالحاج و شيماء بنهقي و محمد الحامدي و جوهر بن مبارك** الذي أكد الاختبار أن هذا الأخير هو المشرف على تلك المجموعة، تمسك برفض الإجابة عن تلك الأسئلة للسبب ذاته، و بمعارضته بالمحادثة التي جمعت المظنون فيه

• رضا بالحاج بتاريخ 2023/01/10 مع المظنون فيه محمد خيام التركي و التي تضمنت تصريحه له ان هناك "اجماع سيعقد بمحضر كل من المجيب و **شيماء عيسى وغازي الشواشي و عصام الشابي و جوهر بن مبارك و محمد الحامدي و مصطفى بن أحمد و نجيب الشابي و رياض الشعيبي و رضا بالحاج**"، رفض الإجابة عن ذلك السؤال لنفس الأسباب المشار إليها سابقا، كما انه و بسؤاله إن كان التقى بعناصر من دول أجنبية من سفراء و قناصلة و بعثات دبلوماسية أخرى من ضمنهم رئيسة القسم السياسي لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة هيثر كلامباش، تمسك برفضه الجواب عن ذلك السؤال لنفس الأسباب المذكورة آنفا.

و حيث باستنطاق المظنون فيه رياض الشعيبي تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه متمسكا بتصريحاته المسجلة عليه لدى الباحث المناب و التي تضمنت أنه أصيل ولاية باجة و قد زاول تعليمه إلى ان تحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة و حاليا يعمل كباحث جامعي بمركز الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية بتونس، مضيفا انه نشط منذ سنة 1984 صلب "حركة الاتجاه الإسلامي" و قد تمت محاكمته سنتي 1991 و 1997 من اجل الانتماء إلى جمعية غير مرخص فيها، هذا و قد شغل منذ سنة 2011 خطة عضو مكتب تنفيذي لحركة النهضة وهو حاليا يشغل خطة مستشار سياسي لرئيس الحركة، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي**، حقق أنه تعرف عليه خلال سنة 2022 باعتباره ناشط سياسي و علاقته به سطحية و لا تتعدى تبادل الحديث حول الشأن العام، مضيفا أنه تلقى منه دعوة نهاية سنة 2022 للحضور لمنزله بجهة سيدي بوسعيد و ذلك قصد تناول الحديث في خصوص الوضع السياسي الراهن بالبلاد التونسية، ملاحظا أن عدة شخصيات سياسية حضرت ذلك اللقاء إلا أنه لا يتذكر هوياتهم تحديدا، و بسؤاله إن كان من بين الحاضرين بذلك اللقاء أية أطراف دبلوماسية أو أجنبية، حقق أن الاجتماع المذكور لم يضم أي طرف أجنبي أو دبلوماسي، و بسؤاله أن تم التطرق خلال ذلك اللقاء لأية مواضيع تتعلق بالمس من الاستقرار و الأمن العام للبلاد التونسية أو الإطاحة بالرئيس الحالي، نفى ذلك مؤكدا أن ذلك اللقاء تمحور حول الوضع السياسي الراهن للبلاد التونسية لا غير دون التطرق لأية مواضيع تمس من الأمن العام، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي**، حقق معرفته به باعتبار سبق نشاطهما صلب حزب "حركة النهضة" إلا أن علاقتهما انقطعت قبل حوالي 5 سنوات و ذلك إثر تقديم هذا الأخير لاستقالته من الحزب، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال اللطيف**، نفى أية علاقة له بهذا الأخير، كما نفى تواصله معه بأي شكل من الأشكال، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيهم **جوهر بن مبارك و عصام الشابي و شيماء بنهقي و غازي الشواشي و رضا بالحاج**، حقق انه يعرفهم باعتبار أنهم ناشطون سياسيون كما تجمعه بهم علاقة صداقة، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيهم **محمد بنضو و أحمد دولة و محمد المنصف بن عطية**، نفى معرفته بهم، كما نفى تواصله معهم بأي شكل من الأشكال، نافيا مشاركته أي كان تخطيطا أو عزما على المس من الأمن العام للبلاد التونسية أو استقرارها أو الإطاحة برئيس الجمهورية بقوة السلاح أو باستعمال العنف، منتهيا لتأكيد براءته من جملة التهم المنسوبة له، مضيفا أن نشاطه صلب "حركة النهضة" أو على المستوى الإعلامي لا يتجاوز كونه عمل سياسي سلمي انطلق منذ حوالي 40 سنة مارسه تحت مختلف الأنظمة التي حكمت البلاد التونسية و في إطار العمل السلمي و لم يدع يوما إلى أي عمل غير مشروع ضد الدولة التونسية، منتهيا تأكيد براءته من كل التهم المنسوبة له.

و حيث باستنطاق المظنون فيه نور الدين البحيري تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه محققا أنه أصيل منطقة جبنيانة و قد زاول تعليمه إلى أن تحصل على شهادة الإجازة في الحقوق خلال سنة 1984 و بتاريخ 1986 تم ترسيمه بجدول المحامين بتونس، مضيفا أنه نشأ في عائلة سياسية و قد دأب على العمل السياسي منذ نعومة أظافره، محققا أنه أحد قياديي حزب "حركة النهضة" منذ سنة 1981 و آخر خطة شغلها صلب ذلك الحزب هي نائب رئيس الحركة، و في الأصل و بمعارضته بتصريحات الشاهد "XXX" و التي تضمنت أن المعلومات التي بلغته عن طريق أحد معارفه المقيم ببلجيكا أعلمه أن المسماة **بشرى بن حميدة** التي تم توسيمها خلال فترة سابقة من قبل السلطات الفرنسية تتقلد مهمة نقطة الاتصال بين الجانب الفرنسي و حزب "حركة النهضة" تحت غطائها الحقوقي فيما يقوم المدعو **كريم القلاتي** بالاضطلاع بنقطة الاتصال بين دولة قطر و فرنسا و يتعهد المدعو **السيد الفرجاني** بالاضطلاع بمهمة استقطاب المدونين و السياسيين و الأمنيين و القضاة لفائدة حزب "حركة النهضة" و يساعده في ذلك المظنون فيه **كمال البدوي** و شقيقه **محمد البدوي** و يتولى المجيب باعتباره احد قيادي ذلك الحزب ترأس تلك المجموعة، أنكر ان يكون ترأس المجموعة المذكورة آنفا للتآمر على امن الدولة أو القيام بأية أعمال إجرامية أو إرهابية، و بمعارضته أيضا بتصريحات الشاهد المذكور تحقيقا و التي أضاف فيها ان المجيب هو المشرف على تلك المجموعة باعتباره قيادي في حركة "النهضة" و هو من يعطي التعليمات للمدعو **الصحبي عتيق** الذي يقوم بدوره بإعطاء التعليمات لغيره من المذكورين للتحرك قصد قلب نظام الحكم بالبلاد التونسية بقوة السلاح، انكر ذلك مطلقا، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال اللطيف**، نفى معرفته الشخصية به، و بمعارضته بتصريحات الشاهد "XXX" الذي أكد أن هذا الأخير مسؤول على مجموعات فرنسية و مرتزقة في صورة تم الالتجاء إليها للانقضاض على قلب نظام الحكم بالبلاد التونسية بقوة السلاح على غرار ما وقع في "دولة الكوت ديفوار" فيما تكفل حزب حركة النهضة في شخص المجيب في قيادة مجموعة من المتشددين و الخلايا النائمة و يساعده في ذلك رؤساء البلديات التابعين للحرب المذكور في صورة الالتجاء إلى استعمال العنف في المخطط الانقلابي على نظام الحكم القائم، أنكر ذلك و أكد ان تلك التصريحات مفبركة و مجرد أكاذيب الهدف منها توريطه للزج به في السجن و حرمانه من حقه في إبداء رأيه، منتهيا لتأكيد براءته من جملة التهم المنسوبة إليه.

و حيث باستنطاق المظنون فيه وليد البلطي تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه متمسكا بتصريحاته المسجلة عليه لدى الباحث المناب و التي تضمنت أنه أصيل وقاطن بولاية تونس و قد زاول تعليمه إلى أن تحصل على شهادة جامعية في العلوم الاقتصادية ثم أنتدب للعمل بالصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية خلال سنة 2002 و خلال سنة 2012 تم إلحاقه بوزارة الشباب والرياضة كمستشار مكلف بالحوكمة و مقاومة الفساد إلى غاية سنة 2014 حيث عاد إلى الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية إلى حدود سنة 2016 حيث تم إلحاقه في إطار التعاون الفني بشركة غير مقيمة، و خلال سنة 2017 قام ببعث شركة خاصة تعنى بالاستشارات و الهندسة المالية، و بمزيد التحرير عليه حقق أنه نشط بين سنتي 2014 و2016 صلب حزب "التيار الديمقراطي" و استقال بعد ذلك لخلافات جدت بينه وبين قيادات ذلك الحزب، مضيفا أنه خلال سنة 2020 اتصلت به مستشارة الشؤون القانونية لرئاسة الجمهورية **نادية عكاشة** و

طلبت منه بصفة غير رسمية المساعدة في إنجاز ملف جرحى الثورة بالنظر لخبرته في المجال الاجتماعي، و بخصوص موضوع قضية الحال و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيهم في قضية الحال **كمال اللطيف** و **محمد خيام التركي** و **رؤوف خلف الله** و **جوهر بن مبارك** و **رضا بالحاج** و **شيماء بنهقي** و **عبد الحميد الجلاصي** و **عصام الشابي** و **نور الدين بوطار** و**رضا بالحاج**، أنكر أية علاقة له بهم، و بمعارضته بتصريحات الشاهد "XX" الذي صرّح بحثا أن المظنون فيه **كمال اللطيف** كلّف المظنون فيه **رؤوف خلف الله** بنقل أسرار القصر الرئاسي منذ تولي رئيس الجمهورية الحالي قيس سعيد إلى المظنون فيه **كمال اللطيف** عن طريق مديرة الديوان الرئاسي **نادية عكاشة** و عن طريق المجيب بصفته مستشار رئيس الجمهورية، أجاب ان جميع ما ادعاه الشاهد المذكور في شأنه باطل و لا أساس له من الصحة حيث أنه لم يقع تكليفه بصفة رسمية من قبل مصالح رئاسة الجمهورية بخطة مستشار الرئيس كما انه لم يسبق له أن خاض مع أي موظف أمني بقصر قرطاج في أية مواضيع متعلقة برئاسة الجمهورية و أنه وخلافا لما ادعاه الشاهد فإن علاقته بالقصر الرئاسي بقرطاج تتعلق بتكليفه من قبل مستشارة الشؤون القانونية لرئاسة الجمهورية المدعوة **نادية عكاشة** لمساعدة أحد جرحى الثورة المدعو **يسري الزرلي** وذلك لانجاز ملفه الاجتماعي إضافة إلى تكليفه بمساعدة المدعو **أشرف النمري** و الذي هو من ذوي الحاجيات الخصوصية باعتبار خبرة المجيب في المجال الاجتماعي و إلمامه بالوضعيات المماثلة بحكم سابقة عمله لدى الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية، مؤكدا أنه لم يسبق له أن خاض مع أي كان في أية مواضيع مشبوهة يمكن أن تمس من امن البلاد و استقرارها و ليست له أية علاقات بسفراء و دبلوماسيين أجانب بتونس و لم يسبق له ان تردد على أية مقر لسفارة أجنبية بتونس و انه لا تجمعه أية علاقة بالمظنون فيهم عدا **غازي الشواشي** باعتبارهما نشطا معا صلب حزب "التيار الديمقراطي" إلى حدود سنة 2015 تاريخ استقالته من ذلك الحزب و اعتزاله العمل السياسي، مضيفا ان الشهادة التي وجهت ضده لا تعدو ان تكون مجرد ادعاء ولا تربطه أية علاقة بالمظنون فيه **كمال اللطيف** و لم يبلغه أية معلومات أمنية تخص رئاسة الجمهورية كما أنه لم يتواصل معه مطلقا في أية مناسبة سواء مباشرة أو عبر اتصال عبر شبكات التواصل الاجتماعي، منتهيا لتأكيد براءته من كل التهم المنسوبة إليه.

و حيث باستنطاق المظنون فيه الصحبي عتيق تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه متمسكا بتصريحاته المسجلة عليه لدى الباحث المناب، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيهم **محمد خيام التركي** و **كمال اللطيف** و**كريم القلاتي** و **رباب السباعي** و **سليم الجبالي** و **كوثر الدعاسي**، نفى أية علاقة له بهم، كما نفى ان يكون تواصل معهم بأي شكل من الأشكال، وبسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال البدوي**، حقق انه يعرفه معرفة سطحية بحكم إقامتهما بنفس منطقة حي التضامن إلا أنهما لم يتناولا أية أحاديث تتعلق بالمس من الأمن العام للبلاد، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **محمد البدوي**، حقق معرفته به باعتبار ان هذا الأخير شغل خطة الكاتب العام المحلي لحزب "حركة النهضة" بالتضامن أريانة و علاقتهما حزبية بحتة بالنظر لانتمائهما لنفس الحزب، و بسؤاله عن علاقته بالمدعوة **بشرى بالحاج حميدة**، حقق معرفته بها بالنظر للزمالة التي جمعتهما داخل قبة البرلمان خلال الفترة النيابية 2014-2019، وبسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **نور الدين البحيري**، حقق أنهما أصدقاء كما أنهما ينشطان داخل نفس الحزب السياسي، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون

فيه **سيد الفرجاني**، حقق أنهما ينتميان لنفس الحزب السياسي بالإضافة إلى أنهما كانا زميلين بالبرلمان، و بمعارضته بتصريحات الشاهد "XXX" تحقيقا أن المظنون فيه **نور الدين البحيري** يشرف على مجموعة تتكون من كل من **بشرى بالحاج حميدة** و **محمد البدوي** وسيد الفرجاني و **كريم القلاتي** و **سليم الجبالي وكوثر الدعاسي** و **رباب السباعي** وهدف تلك المجموعة هو الإطاحة بالنظام القائم بالبلاد التونسية بقوة السلاح و يقوم المظنون فيه **نور الدين البحيري** بتوجيه التعليمات لتلك المجموعة عبر المجيب الذي يقوم بتمريرها لبقية أعضاء المجموعة، استغرب تلك التصريحات نافيا ان يكون قام بتشكيل أو انضم لأية مجموعة مع أي كان هدفها استخدام العنف لتحقيق أية أهداف و خاصة المس من الأمن العام أو الإطاحة بالنظام القائم، محققا ان جميع ما ادعاه الشاهد "XXX" عار تماما عن الصحة و بعيد كل البعد عن الحقيقة،و من الغريب ان تكون مهمته هي نقل تعليمات **نور الدين البحيري** إلى بقية أفراد المجموعة المزعومة الذي بامكانه اسداء تلك التعليمات مباشرة دون الحاجة للمجيب، مضيفا أنه من غير المعقول ان يتذكر الشاهد معلومات جديدة بتلك الخطورة بعد 6 أشهر من تصريحاته الأولى بحثا، منتهيا لتأكيد براءته من جملة التهم المنسوبة له.

و **حيث باستنطاق المظنون فيه سيد الفرجاني** تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه متمسكا بتصريحاته المسجلة عليه لدى الباحث المناب و التي تضمنت أنه أصيل ولاية القيروان و قد زاول تعليمه إلى ان تحصل على شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع و العلوم السياسية من الجامعة المفتوحة للعموم ببريطانيا، مضيفا انه نشط صلب "حركة الاتجاه الإسلامي" في بداية الثمانينات وقد سبق أن تم تتبعه و إيداعه السجن خلال سنة 1987 من أجل شبهة الانتماء إلى جمعية غير مرخص فيها ثم قضي في حقه بالحفظ خلال سنة 1989، مضيفا أنه هاجر بعد ذلك إلى المملكة المتحدة ببريطانيا أين تحصل على اللجوء السياسي و قد مكث هناك حوالي 23 سنة عاد إثرها خلال سنة 2011 إلى تونس و نشط صلب حزب "حركة النهضة" بصفته عضو بالمكتب السياسي، و خلال سنة 2013 شغل خطة مستشار لوزير العدل ثم تم انتخابه خلال سنة 2019 كنائب بمجلس النواب و تقلد داخل ذلك المجلس خطة عضو بلجنة الأمن و الدفاع و رئيس للجنة الصداقة البرلمانية التونسية اليابانية و مثيلتها الكورية و مقرر مساعد بلجنة الحريات والعلاقات الخارجية، و بخصوص موضوع قضية الحال و سؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال البدوي**، حقق أنه لا تجمعه به أية علاقة و لم يسبق له أن التقى به أو تبادل معه أية أحاديث و كل ما يعرف عنه أنه أمني سابق و هو مقرب من حزب "حركة النهضة" حسب ما تناهى إلى سمعه، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **محمد البدوي**، حقق أنه لا يعرفه و لا تجمعه به أية علاقة، و بسؤاله عن علاقته بالمدعوة **رباب السباعي**، أكد أنه لا تجمعه بها أية علاقة وأنه يعرفها باعتبارها ناشطة صلب "نداء تونس"، نافيا تواصله معها بخصوص المس من أمن و استقرار البلاد التونسية، مضيفا أنها أحيانا ما كانت تنشر بعض التدوينات ضد "حركة النهضة" و ضد بعض أصدقائه و كان في بعض الأحيان يرد عليها و يستفسرها عن مصدر معلوماتها أو يقوم بحظرها و هو نفس السلوك الذي يسلكه ما أي شخص يتهجم على "حركة النهضة"، نافيا ان يكون استغلها كمدونة للنشاط لفائدة "حركة النهضة" أو في أية مآرب أخرى، و بسؤاله عن علاقته بالمدون **سليم الجبالي**، حقق أنه لا يعرفه و لا تجمعه به أية علاقة، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيها **كوثر الدعاسي**، حقق أنه لا يعرفها ولا تجمعه بها أية علاقة، و

بمعارضته بتصريحات الشاهد "XXX" الذي أكد أن المجيب يضطلع بمهمة استقطاب الأمنيين و المدونين و القضاة لفائدة "حركة النهضة" و ذلك بمساعدة المظنون فيه **كمال البدوي** و شقيقه **محمد البدوي** و برئاسة المظنون فيه **نور الدين البحيري**، نفى تلك التصريحات مؤكدا أن كل ما ادعاه الشاهد المذكور لا أساس له من الصحة كما نفى أية علاقة شخصية بينه و بين أي من القضاة أو أية علاقة له بأمنيين مشددا على ان ما صرح به الشاهد لا ينطبق على شخصه و هو غير معني بتلك التصريحات، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** و **كمال اللطيف** و **جوهر بن مبارك** و **عصام الشابي** و **شيماء بنهقي** و **غازي الشواشي**، حقق معرفته بهم باعتبارهم شخصيات عامة و سياسية، نافيا تواصله معهم بخصوص أية مواضيع يمكن أن تمس من أمن واستقرار البلاد، و بسؤاله إن كان تواصل مع أية عناصر دبلوماسية أو خارجية خارج إطار عمله كنائب بمجلس النواب لسنة 2019، نفى تواصله مع أية أطراف دبلوماسية أو سفراء خارج إطار عمله النيابي، مضيفا أن ما نسب إليه من أفعال لم يقع ذكر المدة أو الزمن الذي حصلت به و هو ما يؤكد بطلانها و براءته من تلك المزاعم، و هو يستغرب ان يقع حشره في قضية بمثل هذه الخطورة بمجرد تصريحات شاهد مجهول الهوية دون أن يقوم بتقديم أي دليل على صحة ما صرّح به، منتهيا لتأكيد براءته من جملة التهم المنسوبة له.

و حيث باستنطاق المظنون فيه محمد البدوي تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه متمسكا بتصريحاته المسجلة عليه لدى الباحث المناب و التي تضمنت أنه أصيل ولاية تونس و قد زاول تعليمه إلى حدود السنة سابعة ثانوي ثم امتهن العمل التجاري منذ سنة 1998، مضيفا أنه سبق تتبعه قضائيا في فترة حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي على خلفية انتمائه إلى جمعية غير مرخص فيها و صدر في شأنه حكمين قضائيين أولهما 3 أشهر والآخر سنة سجن، مضيفا انه لم يتلق أي تعويض لاحقا من أجل ذلك، مؤكدا انه كان يشغل خطة كاتب عام محلي لحزب "حركة النهضة" بحي التضامن منذ سنة 2012 إلى حدود سنة 2019 ثم اعتزل العمل السياسي منذ ذلك التاريخ، و بخصوص موضوع قضية الحال و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **سيد الفرجاني**، حقق أنه لا تجمعه به أية علاقة ولم يسبق له ان تواصل معه بأي شكل من الأشكال، و بمعارضته بتصريحات الشاهد "XXX" الذي أكد أن المظنون **سيد الفرجاني** اضطلع بمهمة استقطاب المدونين و السياسيين والأمنيين و القضاة لفائدة حزب "حركة النهضة" و ذلك بمساعدة المجيب و شقيقه المظنون فيه **كمال البدوي**، أكد ان تلك التصريحات عارية تماما عن الصحة نافيا أية علاقة له بالمظنون فيه **سيد الفرجاني** فضلا عن العمل معا في أية مجال و خاصة استقطاب أي كان لفائدة حزب "حركة النهضة"، و بسؤاله عن علاقته برئيس حزب "حركة النهضة" **راشد الغنوشي**، أكد أنه ليس هناك أية علاقة تجمعه به وقد التقاه في مناسبة وحيدة و ذلك بمناسبة حضور هذا الأخير لمنزل والدي المجيب قصد تقديم واجب العزاء في وفاته خلال سنة 2021 بالنظر لعلاقة العمل الحزبية التي تجمعه بشقيق المجيب **عبد الرؤوف البدوي** الذي شغل خطة عضو المكتب التنفيذي لحزب "حركة النهضة"، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **نور الدين البحيري**، أفاد انه يعرفه بحكم أنه كان محاميه وترافع عنه بمناسبة إحدى القضايا التي تورط فيها زمن حكم الرئيس الأسبق **زين العابدين بن علي** و علاقته به سطحية، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي**، أكد أنه يعرفه و علاقته به سطحية وقد حل بمنزله خلال سنة 2021 و ذلك قصد تقديم واجب العزاء

في وفاة والده، نافيا ان يكون تبادل معه أية مواضيع تمس من الأمن العام للبلاد التونسية، و بمزيد التحرير عليه نفى أية علاقة له بأمنيين أو قضاة، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيهم **كمال اللطيف و محمد خيام التركي و جوهر بن مبارك و عصام الشابي و شيماء بنهقي و غازي الشواشي و رضا بالحاج**، نفى أية علاقة له بهم، كما أنكر تواصله معهم بأي شكل من الأشكال، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال البدوي**، أكد أنه شقيقه الأصغر منه و لا يعلم تفاصيل نشاطه السياسي صلب "حركة النهضة" و لا يعرف إن كان شقيقه المذكور رئيسا للجهاز السري لحركة النهضة ضرورة انه لم يلاحظ عليه أي نشاط مريب في ذلك الاتجاه ضرورة و أن خطته صلب "حركة النهضة" حطة بسيطة لا يمكن أن تجعله يعلم بخفايا الأمور داخل ذلك الحزب، مشددا أنه اعتزل العمل السياسي منذ سنة 2019 و انهمك في العمل اليومي قصد تحصيل لقمة العيش لأبنائه المحتاجين لكل مجهوده ولم يعد له الوقت أو الرغبة في مواصلة العمل صلب ذلك الحزب، منتهيا لتأكيد براءته من جملة التهم المنسوبة له.

و حيث باستنطاق المظنون فيه كمال البدوي تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه متمسكا بتصريحاته المسجلة عليه لدى الباحث المناب و التي تضمنت أنه أصيل المطوية و قاطن بتونس العاصمة و قد زاول تعليمه إلى ان تحصل على شهادة مهندس ضابط من الأكاديمية العسكرية بفندق الجديد و حاليا يحمل رتبة رائد متقاعد بالجيش الوطني، مضيفا انه سبق ان قضى عقوبة سجنية لمدة 11 سنة على خلفية القضية المعروفة إعلاميا "براكة الساحل"، ملاحظا أنه بعد إطلاق سراحه خلال سنة 2002 عمل في تجارة المواد الغذائية العامة بالجملة و خلال سنة 2014 تحصل على استرداد حقوق و تعويض مادي عبارة عن جراية عمرية وترقية في 2 رتب عسكرية، نافيا انتمائه أو نشاطه صلب أي حزي سياسي داخل الجمهورية التونسية أو خارجها و خاصة حزب "حركة النهضة" و نفى كذلك ان يكون رئيسا للجناح السري لتلك الحركة مضيفا أنه لم يمارس أي نشاط بصفة علنيا أو سرية لحزب "حركة النهضة" لأية جهة سياسية أخرى وهو مستعد لمكافحة كل من يدعي خلاف ذلك، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **سيد الفرجاني**، نفى أية علاقة له به عدا أنه رآه في مرة واحدة بمناسبة موكب دفن أحد معارفه العسكريين دون ان يكون لهما لقاء مباشر خلال ذلك الموكب، وبمعارضته بتصريحات الشاهد المحجوبة هويته "XXX" الذي أكد أن المظنون فيه **سيد الفرجاني** يضطلع بمهمة استقطاب المدونين و السياسيين و الأمنيين و القضاة لفائدة حزب "حركة النهضة" بمساعدة المجيب وشقيقه المظنون فيه **محمد البدوي** بهدف قلب نظام الحكم الحالي، استغرب تلك التصريحات محققا أنه لا أساس لها من الصحة حيث أنه لا تجمعه أية علاقة بالمظنون فيه **سيد الفرجاني** و لم يتواصل معه بأي شكل من الأشكال و لم يساعده في استقطاب أي كان لفائدة حزب "حركة النهضة"، و بسؤاله عن علاقته برئيس حزب "حركة النهضة" **راشد الغنوشي**، نفى أية علاقة له به، ملاحظا أنه إلتقاه في مرة واحدة بمناسبة حضوره لمنزل والدي المجيب قصد تقديم واجب العزاء في وفاة والده بالنظر لعلاقته بشقيق المجيب المدعو **عبد الرؤوف البدوي** الذي شغل خطة عضو مكتب تنفيذي لحزب "حركة النهضة"، و بسؤاله إن كانت له أية علاقة بأي مدونين أو سياسيين أو أمنيين أو قضاة، أكد معرفته ببعض الوجوه السياسية ممن سبق أن قضى معهم عقوبة سجنية على غرار **علي العريض و سمير ديلو و محمد بن نجمة و نور الدين العرباوي و كمال حجام** نافيا

،الخوض معهم في الحديث أو التخطيط للقيام بأية جرائم و خاصة تلك التي تمس من استقرار و أمن البلاد التونسية، نافيا أية علاقة له بإطارات أمنية أو مدونين أو قضاة، وبسؤاله عن علاقته بالمظنون فيهم **كمال اللطيف و محمد خيام التركي و جوهر بن مبارك و عصام الشابي و شيماء بنهقي و غازي الشواشي و رضا بالحاج**، نفى أية علاقة له بالمذكورين كما نفى تواصله معهم بأي شكل من الأشكال، وبسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي**، حقق معرفته به مؤكدا أنه تجمعهما علاقة صداقة بالنظر لسبق قضائهما لعقوبة سجنية معا في فترة التسعينات، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **نور الدين البحيري**، حقق معرفته به بحكم أنه أنابه بصفته محام في القضية التي سبق ان تورط فيها المجيب خلال سنة 1992 وقد انقطعت علاقته به منذ ذلك التاريخ عدا تبادل المعايدة والتهاني في بعض المناسبات لا غير، منتهيا لتأكيد براءته من جملة التهم المنسوبة له نافيا استقطابه لأي كان لفائدة حزب "حركة النهضة" أو غيرها بهدف ارتكاب أية جرائم تمس من الأمن العام للبلاد التونسية، كما أنكر أية علاقة له بما يعرف بالجهاز السري لحزب "حركة النهضة" و أنكر ان يكون مترئسا لذلك الجهاز السري أو حتى عالما بوجوده أو بالمنتمين إليه.

و حيث باستنطاق المظنون فيه رضوان أرقاز تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه متمسكا بتصريحاته المسجلة عليه لدى الباحث المناب و التي تضمنت أنه أصيل منطقة أكودة سوسة و قد زاول تعليمه إلى أن تحصل على شهادة في الهندسة الصناعية وشهادة في الدراسات المعمقة وشهادة الدكتوراه في الهندسة الصناعية بفرنسا، مضيفا أنه نشط خلال فترة إقامته بفرنسا صلب حركة "الاتجاه الإسلامي" و لما عاد إلى تونس سنة 1993 تمت محاكمته و قضى عقوبة سجنية مدتها 6 سنوات و بعد مغادرته للسجن عمل بإحدى الشركات الخاصة بجهة بن عروس لمدة 12 سنة و تدرج في الرتب إلى أن شغل خطة مدير عام لمجموعة شركات التبريد ببن عروس، ملاحظا أنه بعد أحداث الثورة التونسية اتصل به المدعو **نجم الدين الحمروني** بصفته كاتب دولة برئاسة الحكومة و اقترح عليه العمل بصفة تعاقدية مع وزارة الاستثمار صلب لجنة تعنى بالمشاريع الكبرى الخاصة و قد التحق فعلا بتلك اللجنة و عمل بها لمدة سنة و 3 أشهر و قد أنجز العديد من الدراسات المتعلقة ببعض المشاريع الوطنية الكبرى على غرار ميناء النفيضة و المنطقة الصناعية بأوتيك و غيرها، مضيفا أنه خلال سنة 2014 تلقى دعوة من المدعو **نجم الدين الحمروني** للعمل بصفة تعاقدية بوحدة اليقظة التي تهتم بإعداد ملف تسليم المهام للحكومة الموالية، و بمزيد التحرير عليه حقق انه خلال سنة 2015 تلقى اتصالا هاتفيا من المظنون فيه **محمد خيام التركي** الذي اقترح عليه الانضمام إلى مجموعة من الأشخاص قصد تكوين جمعية تعنى بالسياسات العامة و هو ما تم فعلا حيث تم تأسيس تلك الجمعية تحت اسم "**جمعية جسور للسياسات العمومية**" و كان المجيب مكلفا بالعمل على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي من خلال إعداد دراسات معمقة تتعلق أساسا بالاقتصاد الموازي قصد اقتراحها على الحكومة أو الأحزاب السياسية لتنفيذها، و بسؤاله عن مصادر تمويل تلك الجمعية، حقق أنه يقع تمويلها عبر بعض التبرعات من شركات خاصة على غرار شركة "VERMAG" المختصة في البرمجيات الإعلامية، مضيفا أنه خلال سنة 2017 تلقى اتصالا من المدعو **زياد العذاري** –وزير الصناعة و التجارة حينها– الذي طلب منه الالتحاق بوزارة الصناعة بصفة تعاقدية للإشراف على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ثم و بعد حوالي سنة انتقل للعمل بشركة خاصة في خطة مدير

عام مساعد، و بخصوص موضوع قضية الحال حقق أنه انضم عبر تطبيقة "واتساب" باستعمال حسابه المرتبط بالرقم الهاتفي 52.716.973 إلى مجموعة افتراضية تحمل اسم **"Les Amis de Jesour"** بعد ان قام المظنون فيه **محمد خيام التركي** بإضافته لتلك المجموعة التي تضم بعض الناشطين أو المهتمين بجمعية "جسور" على غرار المظنون فيهم **شكري بحرية و المعز حسيون و حمزة المؤدب** مؤكدا أن النقاش صلب تلك المجموعة تناول مواضيع عامة عادية، و بمعارضته بكون أعضاء تلك المجموعة تبادلوا أحاديث تتعلق بالمس من استقرار و أمن البلاد و تضمنت تلك الأحاديث العبارة التالية: **"الأمور لن تستمر طويلا من دون ضغط أجنبي عبر الجيش" و"الذهاب إلى الانفجار الاجتماعي" و"نعم المطلوب افتكاك المبادرة من القرد وفرض أجندة بديلة وعدم المواصلة في رد الفعل على مساره في فرض الأمر الواقع" و "ذلك ما يمكن ان يربك القوى الصلبة والأطراف الدولية ويدفعها إلى تطوير مواقفها خوفا من انفلات الأوضاع"**، بالإضافة إلى الحديث عن حتمية حصول انقلاب عسكري أو طبي على رئيس الجمهورية، أكد أنه و إن تم تداول لتلك المحادثات فإنه لم يطلع عليها و هي تلزم أصحابها فقط، مشددا على أنه لا يمكن أن يساند أفكار أو برامج تهدف لزعزعة الاستقرار بالبلاد التونسية، و بسؤاله إن كانت له أية علاقة بسفراء أو أطراف أجنبية، نفى وجود أي علاقة له بأي سفير أو دبلوماسي معتمد بالبلاد التونسية، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **منجي الذواي**، نفى معرفته به أو أن يكون تواصل معه بأي شكل من الأشكال، و بمعارضته بكونه من أعضاء "حركة النهضة" التي ينتمي لها المجيب، حقق أنه لا يعرف جميع أعضاء تلك الجريمة، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **رضا ادريس**، حقق أنه تعرف على هذا الأخير خلال سنة 1990 باعتباره ناشط صلب "حركة النهضة" بالقطر الفرنسي وانقطعت علاقتهما بعد ذلك، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **حمزة الؤدب**، حقق أنه لا تربطه به أية علاقة و قد التقاه في مناسبة وحيدة خلال أحد المؤتمرات، منتهيا لتأكيد أنه ليس له أي انتماء حزبي في الوقت الحالي كما انه لا تجمعه أية علاقة بأية أطراف أجنبية، نافيا ان يكون شارك بالقول أو الفعل في أية أعمال يمكن ان تمس من أمن و استقرار البلاد التونسية مشددا على أن انتماءه لجمعية "جسور" كان بدافع وطني قصد تقديم ما له من خبرات ومعارفه في سبيل وضع سياسات عامة تستفيد منها الحكومات المتعاقبة، مؤكدا براءته من جملة التهم المنسوبة له.

و حيث باستنطاق المظنون فيه معز حسيون تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه متمسكا بتصريحاته المسجلة عليه لدى الباحث المناب و التي تضمنت أنه أصيل ولاية المنستير و قد زاول تعليمه إلى ان تحصل على الشهادة العليا في الدراسات المعمقة في القانون العام، مضيفا انه تم انتدابه بعد ذلك بوزارة التعليم العالي سنة 1995 كأستاذ محاضر بكلية الحقوق و العلوم السياسية و خلال سنة 2012 اتصل به المدعو **عبد الرزاق الكيلاني** بصفته وزير مكلف بالعلاقات مع المجلس الوطني التأسيسي حينها و اقترح عليه إلحاقه بتلك الوزارة كمدير ديوان و هو ما تم فعلا حيث التحق بتلك الوزارة إلى غاية شهر مارس 2015 ثم عاد إلى عمله الأصلي بوزارة التعليم العالي، نافيا نشاطه صلب أي حزب سياسي مؤكدا أن الاستعانة به صلب الوزارة المذكورة كانت لكفاءته العلمية لا غير و دون أن تكون له أية سابق معرفة بالمدعو **عبد الرزاق الكيلاني**، وبسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي**، حقق انه تعرف على هذا الأخير خلال سنة

2011 عن طريق أحد الأصدقاء المشتركين و التقاه في عديد المناسبات ثم سنة 2015 اشتركا بمعية بعض الأشخاص الآخرين على غرار المظنون فيهما **شكري بحرية** و **رضوان أرقاز** في تأسيس جمعية تعنى بالسياسات العمومية للدولة تحت اسم "**جمعية جسور للسياسات العمومية**" و هدف تلك الجمعية إنجاز دراسات و بحوث معمقة حول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ثم تمكين أصحاب القرار من تلك الدراسات لتنفيذها أو الاستفادة منها، مضيفا أن تلك الدراسات لم تكن في مضمونها سياسية أو متحزبة أو أيديولوجية و إنما كانت دراسات أكاديمية يقع نشرها عبر الموقع الرسمي للجمعية على شبكة الانترنت ليستفيد منها الجميع و خاصة الحكومات المتعاقبة، و بسؤاله عن مصادر تمويل تلك الجمعية، حقق أنه يقع تمويلها عبر بعض التبرعات من شركات خاصة على غرار شركة "VERMAG" المختصة في البرمجيات الإعلامية نافيا وجود أية تمويلات أجنبية لتلك الجمعية، مؤكدا ان تلك الجمعية لا تحتاج لتمويلات كبرى باعتبار ان نشاطها يتمثل في بعض الدراسات التي يقع نشرها الكترونيا عبر موقعها ولا يحتاج الأمر إلى طباعة أو غير ذلك، مشددا على جميع التمويلات التي تحصلت عليها الجمعية منشورة صلب قوائمها المالية التي يقع توجيهها في الآجال لرئاسة الحكومة التي لم تسجل أية شبهة تتعلق بمصادر تمويل تلك الجمعية، مؤكدا ان لتلك الجمعية أمين مال قائم على شؤونها المالية طبق مقتضيات القانون، و بمزيد التحرير عليه حقق أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** قام بإنشاء مجموعة افتراضية عبر تطبيقة "واتساب" تحمل اسم "LES AMIS DE JOUSSOUR" وأضاف لها المجيب عبر حسابه بتلك التطبيقة المرتبط بالرقم الهاتفي 28.196.515 قصد التنسيق فيما بينهم بخصوص الدراسات التي تقوم بها جمعية "جسور" و ذلك خلال فترة الحظر نتيجة جائحة "كورونا" و تتكون تلك المجموعة بالإضافة للمجيب و المظنون فيه **محمد خيام التركي** من المظنون فيهم **شكري بحرية** و **رضوان أرقاز** و **حمزة المؤدب** و هذا الأخير مجرد صديق لهم و غير منتسب للجمعية، محققا أن المواضيع التي يتم تناولها صلب تلك المجموعة الافتراضية متنوعة و لا تقتصر على موضوع بعينه، نافيا ان يكون شارك صلب تلك المجموعة في أية محادثات تتعلق بالمس من أمن واستقرار البلاد التونسية، و بمعارضته بكون أعضاء تلك المجموعة تبادلوا أحاديث تتعلق بالمس من استقرار و أمن البلاد و تضمنت تلك الأحاديث العبارات التالية: "**الأمور لن تستمر طويلا من دون ضغط أجنبي عبر الجيش**" و"**الذهاب إلى الانفجار الاجتماعي**" و بالإضافة إلى الحديث عن حتمية حصول انقلاب عسكري أو طبي على رئيس الجمهورية، أكد أن جميع المحادثات المجراة على تلك المجموعة الافتراضية كانت تتناول الشأن العام بالبلاد التونسية على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي بالإضافة إلى استشراف الاتجاه العام للبلاد على تلك المستويات، محققا أن المحادثات المذكورة تنزلت في إطار استشراف ما يمكن ان يحصل مستقبلا في البلاد على المستوى السياسي خاصة خلال الضبابية التي اتسمت بها الساحة السياسية في تلك الفترة دون أن تكون لهم أية نية للتدخل أو للدفع نحو تحقيق تلك الفرضيات بأي شكل من الأشكال، كما نفى علمه حينها بأية مخططات أو تحضيرات للقيام بأي انقلاب على رئيس الجمهورية سواء كان عسكريا أو طبيا أو من خلال تأجيج الوضع الاجتماعي أو حتى عبر التدخل الأجنبي، مضيفا أنه لا يتذكر من أرسل تلك العبارات و هو يؤكد ان ذلك تم في إطار توقع الفرضيات الممكنة على الساحة السياسية، وبسؤاله عن علاقته بالسفير الاسباني **Guillermo Ardzone**، حقق أنه تعرف على هذا

الأخير عن طريق المظنون فيه **محمد خيام التركي** و قد زاره بمقر إقامته في مناسبة وحيدة و ذلك بصحبة المظنون فيهما **محمد خيام التركي** و **شكري بحرية** وتناول ذلك اللقاء حديثا عاما حول جائحة "كورونا" و تأثيرها على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بتونس و العالم ودون الخوض في أية مواضيع تهم الشأن الداخلي للبلاد التونسية، و بسؤاله إن كانت له أية علاقة بسفراء أو أطراف أجنبية أخرى، نفى وجود أي علاقة له بأي سفير أو دبلوماسي معتمد بالبلاد التونسية، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **منجي الذواي**، نفى معرفته به أو أن يكون تواصل معه بأي شكل من الأشكال، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **رضا ادريس**، حقق أن كل ما يعرفه عنه أنه ناشط سياسي صلب "حركة النهضة" نافيا أية علاقة بينهما أو تواصله معه بأي شكل من الأشكال، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **حمزة الؤدب**، حقق أنه تعرف على هذا الأخير خلال سنة 2016 باعتباره دكتور مختص في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي و أستاذ محاضر بإحدى الجامعات الخاصة و علاقته به عادية و هو صديق مشترك له مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** الذي تولى إضافته إلى المجموعة الافتراضية على تطبيق "واتساب" دون ان يكون من مؤسسي جمعية "جسور" و التي ضمت حين تأسيسها خلال سنة 2015 حوالي 20 شخصا لا يتذكرهم جميعا عدا من سبق ذكرهم، منتهيا لتأكيد أنه لم يشارك بالقول أو الفعل في أية أعمال يمكن ان تمس من امن و استقرار البلاد التونسية مشددا على أن انتماءه لجمعية "جسور" كان بدافع وطني قصد تقديم ما له من خبرات و معارف في سبيل وضع سياسات عامة تستفيد منها الحكومات المتعاقبة، مؤكدا براءته من جملة التهم المنسوبة له.

و حيث باستنطاق المظنون فيه شكري بحرية تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه متمسكا بتصريحاته المسجلة عليه لدى الباحث المناب و التي تضمنت أنه أصيل جهة حمام الأنف من ولاية بن عروس، و قد زاول تعليمه إلى ان تحصل على شهادة جامعية في العلوم الاقتصادية ثم تم انتدابه للعمل ببنك "**الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة**" سنة 1982 ثم تمت محاكمته على خلفية انتمائه لحركة "الاتجاه الإسلامي" و قضي في شأنه بالسجن لمدة 10 سنوات إلا أنه تم إطلاق سراحه بعد سنة بعد تمتعه بعفو رئاسي و خلال سنة 1991 تم إيقاف مجددا و أودع السجن لمدة 13 سنة تمتع إثرها بالعفو الرئاسي خلال سنة 2004 ثم و بعد إحداث الثورة التونسية تم اقتراحه من قبل المدعو **نجم الدين الحمروني** كاتب الدولة برئاسة الحكومة حينها للعمل كمتعاقد صلب وحدة اليقظة والدراسات الإستراتيجية لرئاسة الحكومة و تم تكليفه بالمتابعة الإعلامية وتواصل عمله بالوحدة المذكورة إلى غاية سنة 2015 و في نفس السنة اتصل به المظنون فيه **محمد خيام التركي** -دون سابق معرفة بينهما و باعتبار وجود أصدقاء مشتركين بينهما- و طلب منه المشاركة في تأسيس جمعية تعنى بالسياسيات العمومية للدولة تحت اسم "**جمعية جسور للسياسات العمومية**" بمعية المظنون فيهم **رضوان ارقاز** و **المعز حسيون** والمدعوين **لمياء بن ميم** و **مراد السماوي** و هدف تلك الجمعية إنجاز دراسات و بحوث معمقة حول المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ثم تمكين أصحاب القرار من تلك الدراسات لتنفيذها، وبسؤاله عن مصادر تمويل تلك الجمعية، حقق أنه يقع تمويلها عبر بعض التبرعات من رجال أعمال تونسيين نافيا وجود أية تمويلات أجنبية لتلك الجمعية، و بمزيد التحرير عليه حقق أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** قام بإنشاء مجموعة افتراضية عبر تطبيقة "واتساب" تحمل اسم "Les Amis de Joussour" وأضاف لها المجيب

: عبر حسابه بتلك التطبيقة المرتبط بالرقم الهاتفي 22.435.719 قصد التنسيق فيما بينهم بخصوص الدراسات التي تقوم بها جمعية "جسور" و ذلك خلال فترة الحظر نتيجة جائحة "كورونا" و تتكون تلك المجموعة بالإضافة للمجيب و المظنون فيه **محمد خيام التركي** من المظنون فيهم **المعز حسيون** و **رضوان ارقاز** و **حمزة المؤدب** نافيا ان يكون شارك صلب تلك المجموعة في أية محادثات تتعلق بالمس من أمن و استقرار البلاد التونسية، وبمعارضته بكون أعضاء تلك المجموعة تبادلوا أحاديث تتعلق بالمس من استقرار و أمن البلاد و تضمنت تلك الأحاديث العبارات التالية: "**الأمور لن تستمر طويلا من دون ضغط أجنبي عبر الجيش**" و " **الذهاب إلى الانفجار الاجتماعي**" بالإضافة إلى الحديث عن حتمية حصول انقلاب عسكري أو طبي على رئيس الجمهورية، أكد أن جميع المحادثات المجراة على تلك المجموعة الافتراضية كانت تتناول الشأن العام بالبلاد التونسية على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي بالإضافة إلى استشراف الاتجاه العام للبلاد على تلك المستويات، محققا أن المحادثات المذكورة تنزلت في إطار استشراف ما يمكن ان يحصل مستقبلا في البلاد على المستوى السياسي خاصة خلال الضبابية التي اتسمت بها الساحة السياسية في تلك الفترة دون ان تكون لهم أية نية للتدخل أو للدفع نحو تحقيق تلك الفرضيات بأي شكل من الأشكال، كما نفى علمه حينها بأية مخططات أو تحضيرات للقيام بأي انقلاب على رئيس الجمهورية سواء كان عسكريا أو طبيا أو من خلال تأجيج الوضع الاجتماعي أو حتى عبر التدخل الأجنبي، و بمعارضته بان تدخلاته صلب تلك المجموعة تضمنت ما يلي:"**تعم المطلوب افتكاك المبادرة من القرد وفرض أجندة بديلة وعدم المواصلة في رد الفعل على مساره في فرض الأمر الواقع**" و "**ذلك ما يمكن ان يربك القوى الصلبة والأطراف الدولية ويدفعها إلى تطوير مواقفها خوفا من انفلات الأوضاع**"، أكد استعماله لعبارة "**قرد**" لم يكن القصد منه المس من أي كان أو ترذيله و تحقيره و إنما كان بقصد توصيف الأداء السياسي خلال تلك الفترة في إطار تعبير سياسية على غرار ما تم استعماله في وضعيات مماثلة كعبارة "**بلدوزر**" لوصف السياسي المتهور أو "**الثعلب**" لوصف السياسي الماكر و الداهية، مضيفا ان وجه الشبه الذي قصد بعبارة "القرد" هو وصف ما اتسمت به سياسة رئيس الجمهورية آنذاك بالقفز السريع من ملف على ملف دون التركيز على ملف بعينه لحله، مشددا على أنه قصد من خلال تلك المداخلات هو وضع تصورات بديلة للوضع السياسي القائم بالبلاد التونسية و ذلك للخروج من الأزمة السياسية في تلك الفترة باستعمال الأساليب السلمية المتاحة لتجنب انفلات الأوضاع الاجتماعية دخول البلاد في دوامة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تهدد الوضع الاقتصادي الهش حينها نتيجة جائحة "كورونا"، و بمعارضته بالمداخلة التي أرسلها عبر تلك المجموعة الافتراضية و التي تضمنت ما يلي: "**والحل قد يكون مركبا، ترك المجال للانفجار الاجتماعي و الانسداد المالي ثم التدخل الأجنبي في الوقت المناسب لفرض الحلول**"، حقق ان الأمر يتعلق بتصور تحليلي لما يمكن ان تؤول له الأوضاع في حال استمرار الضبابية السياسية في تلك الفترة مما قد يؤدي إلى انفجار اجتماعي و انسداد مالي نتيجة تعذر سداد القروض الخارجية مما سيفرض تدخلا أجنبيا ضد البلاد التونسية لفرض حلول اقتصادية مجحفة، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **منجي الذواي**، نفى معرفته به أو أن يكون تواصل معه بأي شكل من الأشكال، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **رضا ادريس**، نفى معرفته به أو أن يكون تواصل معه بأي شكل من الأشكال، و بسؤاله عن

علاقته بالمظنون فيه **حمزة الؤدب**، حقق أنه تعرف على هذا الأخير من خلال المجموعة الافتراضية " Les Amis de Joussour" باعتباره باحث سياسي لا غير، نافيا أية معرفة سابقة بينهما، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **رضوان ارقاز** حقق أنه تعرف عليه خلال سنة 2014 بمناسبة عمله برئاسة الحكومة ثم واصلا العمل معا صلب جمعية "جسور"، و بسؤاله عن علاقته بالسفير الاسباني **Ardzone Guillermo**، حقق أنه تعرف على هذا الأخير عن طريق المظنون فيه **محمد خيام التركي** و قد زاره بمقر إقامته في مناسبة وحيدة و ذلك بصحبة المظنون فيهما **محمد خيام التركي** و **المعز حسيون** و تناول ذلك اللقاء حديثا عاما حول جائحة "كورونا" و تأثيرها على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بتونس واسبانيا خاصة و ان تلك الدولة تضررت كثيرا من الموجة الأولى لتلك الجائحة و تم تعطيل اقتصادها و حصول عديد الأضرار البشرية في الأرواح، كما تناول ذلك اللقاء حديثا حول جمعية "جسور" و أهدافها و الأعمال التي تقوم بها خاصة و أن لذلك السفير علاقة سابقة بالمظنون فيه **محمد خيام التركي**، كما ان الدول الغربية تهتم بالجمعيات و نشاطاتها خاصة منها تلك التي تعني بالسياسات العامة، و دون الخوض في أية مواضيع تهم الشأن الداخلي للبلاد التونسية، و بسؤاله إن كانت له أية علاقة بسفراء أو أطراف أجنبية أخرى، نفى وجود أي علاقة له بأي سفير أو دبلوماسي معتمد بالبلاد التونسية، منتهيا لتأكيد أنه لم يشارك بالقول أو الفعل في أية أعمال يمكن ان تمس من أمن و استقرار البلاد التونسية مشددا على أن انتماءه لجمعية "جسور" كان بدافع وطني قصد تقديم ما له من خبرات و معارفه في سبيل وضع سياسات عامة تستفيد منها الحكومات المتعاقبة، مؤكدا براءته من جملة التهم المنسوبة له.

و حيث باستنطاق المظنون فيه محمد الحامدي تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه متمسكا بتصريحاته المسجلة عليه لدى الباحث المناب و التي تضمنت أنه أصيل ولاية مدنين و قد زاول تعليمه إلى ان تحصل على شهادة الماجستير في الفلسفة و حاليا يعمل كأستاذ مكلف بالعمل الإداري بالمركز الدولي لتكوين المكونين و التجديد البيداغوجي بتونس العاصمة، مضيفا أنه نشط قبل سنة 2011 صلب "الحزب الديمقراطي التقدمي" ثم قام بعد أحداث الثورة التونسية بتأسيس حزب "التحالف الديمقراطي" الذي انصهر خلال سنة 2017 صلب حزب "التيار الديمقراطي" الذي انسلخ عنه خلال سنة 2022، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي**، أكد انه تعرف على هذا الأخير خلال سنة 2016 بمناسبة حضوره لإحدى الفعاليات التي أقامتها جمعية "جسور" التي يشرف عليها المظنون فيه **محمد خيام التركي**، ملاحظا أن علاقته به لم تكن وثيقة و كل ما يعرفه عنه انه كان مرشحا من طرف "الترويكا" كوزير مالية في الحكومة الأولى بعد الثورة، كما أن هذا الأخير نشط صلب حزب "التكتل"، ملاحظا أنه دعاه إلى منزله الكائن بجهة سيدي بوسعيد بتاريخ 2023/01/22 و ذلك بمعية العديد من الوجوه السياسية لتناول الغداء و الخوض في أمور تتعلق بالشأن العام بالبلاد التونسية و بعض المبادرات المتعلقة بتجميع المعارضة، محققا أن ذلك اللقاء لم يتضمن أي تحريض أو إعداد للقيام بأي فعل إجرامي و خاصة التآمر على أمن و استقرار البلاد التونسية، و بسؤاله عن الأشخاص الذين حضروا ذلك الاجتماع، حقق أنه حضر الاجتماع المذكور بمعية بعض السياسيين الذين يفضل عدم ذكر هوياتهم لأن لا يخطئ في ذكر البعض دون وجه حق، و بمعارضته بالمحادثة التي جمعت بين المظنون فيهما **محمد خيام التركي** و **رضا بالحاج** و التي تضمنت اسم المجيب من بين المدعوين لحضور اجتماع مع الممثلة

: للسفارة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach، أكد أن موضوع تلك المحادثة لا يلزمه و انه لم يحضر ذلك الاجتماع و حتى لم تقع دعوته لحضوره و هي المرة الأولى التي يتم تداول اسم تلك الأجنبية أمامه، مؤكدا أنه لم يلتقيها و لم يلتق أي طرف أجنبي بتونس أو بالخارج، مضيفا أنه كان يتواصل مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** في مناسبات قليلة عبر حساب المجيب بتطبيق "واتساب" المرتبط بالرقم الهاتفي 23.185.469 و ذلك للتنسيق حول موعد اللقاء و عنوان منزله تحديدا، و بمزيد التحرير عليه حقق انه حضر بعض الاجتماعات بمقر "الحزب الجمهوري" بمعية العديد من الوجوه السياسية من بينهم المظنون فيه **محمد خيام التركي** و **عصام الشابي** و شخصيات أخرى لم يعد يتذكرها، مضيفا أن الشخصيات التي كانت تحضر بمقر "الحزب الجمهوري" كانت تضم بعض الوجوه السياسية و بعض المستقلين من المجتمع المدني على غرار المظنون فيه **محمد خيام التركي** باعتباره ناشط مدني، نافيا ان تكون تلك الاجتماعات قد تناولت بالتخطيط أو التحريض للقيام بأي اعتداء يمس من أمن و استقرار البلاد التونسية أو الإطاحة بالنظام القائم بها باستعمال القوة أو السلاح، نافيا تواصله بأي شكل من الأشكال مع أية أطراف أجنبية أو ان يكون التقى بهم بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** أو في أي مكان آخر، مضيفا أنه تجمعه علاقة سطحية بالمظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** لا تتجاوز تبادل التحية عند اللقاء في بعض المؤتمرات أو الندوات الإعلامية، ملاحظا أنه يعرف المظنون فيه **جوهر بن مبارك** لسبق عملهما معا صلب حكومة إلياس الفخفاخ، و بسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال اللطيف**، نفى أية علاقة له به كما نفى تواصله معه بأي شكل من الأشكال، مشددا أن ما نسب له من أفعال هو من صميم نشاطه السياسي الذي لا يمكن ان يرتقي لارتكاب جريمة مهما كان نوعها، مضيفا ان له حوالي 25 سنة من النشاط السياسي قضاها في المعارضة دون ان يتخللها أي عمل سري أو تآمري ضد النظام القائم بالبلاد التونسية مهما كان شكله، منتهيا لتأكيد براءته من جملة التهم المنسوبة له.

و حيث باستنطاق المظنون فيه توفيق بوعون تحقيقا أجاب بالإنكار التام لجملة التهم المنسوبة إليه متمسكا بتصريحاته المسجلة عليه لدى الباحث المناب و التي تضمنت أنه كان موظّفا بسلك الأمن الوطني بوزارة الداخليّة منذ سنة 1991 وقد سبق له أن شغلت عدّة خطط وظيفيّة منها رئيس مصلحة الأمن الرئاسي من سنة 1991 إلى غاية سنة 1995 ثمّ رئيس مصلحة بإدارة العامّة للمصالح المختصّة إلى غاية 1997 ثمّ رئيس منطقة الأمن الوطني بالعمران والمنزه وباب بحر إلى غاية سنة 2001 ثم رئيسا لمحافظة شرطة الحدود بمطار تونس قرطاج الدولي و بعد ذلك رئيس منطقة الأمن الوطني بحمام الأنف ثمّ رئيس منطقة الأمن الوطني بصفاقس الجنوبيّة إلى غاية سنة 2011 تاريخ تعيينه كمساعد لمدير إقليم الأمن الوطني بتونس، وخلال سنة 2013 تم تعيينه مديرا للأمن السياحي إلى غاية سنة 2015 تاريخ تعيينه بخطّة متفقد عام للأمن الوطني إلى غاية شهر ديسمبر 2015 حيث تم إلحاقه بالمعهد التّونسي للدراسات الإستراتيجية إلى غاية شهر جانفي 2017 تاريخ إلحاقه بوزارة حقوق الإنسان كمدير عام لمكافحة التطرّف، وخلال شهر جانفي 2019 تمّ تعيينه كمستشار أمني بالبنك المركزي مكلّفا بالأمن والحماية إلى غاية شهر ديسمبر 2021 تاريخ مباشرته بالتفقديّة العامّة للأمن الوطني كمدير مركزي و هو حاليا متقاعد منذ شهر أكتوبر 2023، و بخصوص موضوع قضية الحال وبسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **كمال اللطيف**، حقق انه تعرف على هذا الأخير خلال سنة 2001 و ذلك بمناسبة

تقدم زوجة المظنون فيه **كمال اللطيف** إلى مطار تونس قرطاج قصد السفر إلى إحدى الدول الأوروبية و قد تم عرضها قبل ذلك لتفتيش الدقيق حسب الإجراءات المعمول بها إلا أنها اغتاظت للأمر، مضيفا أنه إثر ذلك تلقى اتصالا هاتفيا من رئيس الجمهورية الأسبق زين العابدين بن علي باعتبار المجيب رئيس محافظة مطار تونس قرطاج و استفسره عن سبب تعرض زوجة المظنون فيه **كمال اللطيف** للتفتيش الدقيق ثم طلب منه استقبال هذا الأخير بالمطار و محاولة تهدئته من خلال شرح الإجراءات المعمول بها في الغرض و أن الأمر لم يكن موجها ضد زوجته تحديدا، و فعلا استقبل المجيب المظنون فيه **كمال اللطيف** بمكتبه و تبادلا بتلك المناسبة الأرقام الهاتفية و أصبحا يتبدلان التهنئات و المعايدة بمناسبة الأعياد و المناسبات، نافيا أن يكون قدم أية خدمات للمظنون فيه **كمال اللطيف** بأي شكل من الأشكال سواء بمختلف الخطط الوظيفية التي شغلها بوزارة الداخلية أو غيرها، وبمعارضته بتصريحات الشاهد "XXX" الذي أكد أن المجيب كان على معرفة بامرأة تدعى **سلوى** و معروفة بكنية "Tata" و كان يلتقي بمنزلها أو بمكتبها بجهة قمرت بكل من المظنون فيه **كمال اللطيف** و محافظ البنكي المركزي المظنون فيه **مصطفى كمال النابلي** و ذلك قصد التحضير لقلب نظام الحكم، نفى ذلك نفيا قطعيا مؤكدا أنه لا يعرف امرأة تدعى **سلوى** و تكنى "**Tata**" و لم يلتق بمنزلها أو بمكتبها بأي شخص وخاصة المظنون فيهما **كمال اللطيف** أو **مصطفى كمال النابلي**، مؤكدا أن خبرته في المجال الأمن و احترامه لمؤسسات الدولة لا يخولانه للقيام بمثل ما ذكره في شأنه الشاهد المذكور ثم ان الأشخاص المذكورين ليسوا من الأشخاص الذين يمكن التحاور معهم في مثل تلك المواضيع و ان خطته الوظيفية تمنعه من إتيان مثل تلك الأفعال، وبسؤاله عن علاقته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** وبقية المظنون فيهم في قضية الحال نفى أية علاقة له بهم كما نفى تواصله معهم بأي شكل من الأشكال، محققا أن علاقته سطحية بالمظنون فيه **كمال اللطيف** على النحو السالف ذكره ولا تتجاوز تبادل المعايدة و التهاني بمناسبة الأعياد و المناسبات و لم يتلقيه مطلقا إلا في تلك المناسبة التي ذكرها سابقا، منتهيا لتأكيد براءته من جملة التهم المنسوبة له.

و حيث تعذر استنطاق المظنون فيهم **علي الحليوي و منجي الذوادي ورضا ادريس و محمد عبد الرؤوف خلف الله و كمال القيزاني و مصطفى كمال النابلي و محمد كمال الجندوبي و نور الدين بن تيشة و كوثر الدعاسي و نادية عكاشة وحمزة المؤدب و عبد المجيد الزار و تسنيم الخريجي** رغم إصدار بطاقات جلب في شأنهم رجعت دون إنجاز لتحصنهم بالفرار.

و حيث تمت إنابة رئيس الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب للأمن الوطني صلب الإنابة العدلية رقم 138/2023 بتاريخ 2023/02/24 و ذلك قصد التنقل إلى مقر المظنون فيه **رضا بن البشير بن محمد بلحاج** و إجراء عملية التفتيش اللازمة و حجز ما يمكن حجزه بما له علاقة بموضوع قضية الحال و التنقل إلى مقر المظنون فيه **غازي بن محمد بن الهادي الشواشي** و إجراء عملية التفتيش اللازمة و حجز ما يمكن حجزه بما له علاقة بموضوع قضية الحال وتسخير إدارة العمليات بوزارة الداخلية لإجراء الاختبارات اللازمة على الأجهزة المحجوزة، و قد أنهى الباحث المناب الأعمال المنوطة بعهدته و ضمنها صلب محضر البحث رقم 219 بتاريخ 2023/02/24، و التي تضمنت نتيجتها محضر تنقل إلى منزل المظنون فيه **رضا بالحاج** و جهاز هاتف جوال نوع LP أسود اللون حامل لرقمي السلسلة 863361016660500

:و863361016660518، كما تم التنقل لمنزل المظنون فيه **غازي الشواشي** و حجز جهاز "DVR" نوع "@LHUA" أسود اللون حامل لرقم السلسلة 5L08C8FPA0E7D96 وجهاز هاتف جوال نوع OPPO أسود اللون حامل لرقمي السلسلة 863271053509918 و863271053509900 و شريحة نداء "اورنج" حاملة لرقم السلسلة 8921601001394569743 و ذات رقم النداء 54.000.340 وشريحة نداء "اتصالات تونس" حاملة لرقم السلسلة 8921602070044594756 و ذات رقم النداء 98.302.946.

و حيث تمت إنابة رئيس الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب للأمن الوطني صلب الإنابة العدلية رقم 300/2023 بتاريخ 2023/03/01 و ذلك قصد التعريف بالهوية الكاملة للمدعو حطاب سلامة صاحب قاعة عرض لبيع السيارات بطريق المرسى "سلامة اوتو" واستنطاقه فيما يتعلق بتصريحات المظنون فيه أحمد دولة و حقيقة تحوزه بسيارة هذا الأخير نوع "**BMW serie 530D**" رمادية اللون ذات الرقم المنجمي 197 تونس 718 و سبب تواجدها أمام منزل المظنون فيه محمد خيام التركي و تزامن ذلك مع تواجد سيارات تابعة لإحدى البعثات الدبلوماسية بالمكان أو إن كان مكن أيا كان من تلك السيارة في ذلك التاريخ و التحري مع المدعو **حطاب سلامة** حول علاقته بالمظنون كمال اللطيف و إن كانت له أية علاقة بتواجد نسخة من بطاقة تعريف المظنون فيه أحمد دولة بمكتب كمال اللطيف باعتبار أن المظنون فيه أحمد دولة صرّح أنه سلم نسخة من بطاقة تعريفه الوطنية للمدعو حطاب سلامة بمناسبة إتمام عملية بيع السيارة و التحري مع الشاهدة نائلة بنت البشير بن عزوز طوال صاحبة ب ت و رقم 04750403 بخصوص شرائها للسيارة " **BMW serie 530D**" رمادية اللون ذات الرقم المنجمي 197 تونس 718 و إن تم ذلك مباشرة مع المظنون فيه احمد دولة أو بوساطة المدعو حطاب سلامة و حول مدى تحوزها بالسيارة و تاريخه و إن كانت تنقلت على متنها إلى جهة سيدي بوسعيد وتحديدا منزل المظنون فيه محمد خيام التركي أو إن كانت مكنت أيا كان من تلك السيارة في ذلك التاريخ و القيام بجميع عمليات الحجز و التفتيش لمحل سكنى المدعو حطاب سلامة و قاعة العرض التابعة له "سلامة اوتو" و القيام بالتساخير الفنية اللازمة للكشف عن أي تواصل أو محادثات أو مراسلات بين المدعو **حطاب سلامة** والمظنون فيهم في قضية الحال، و قد أنهى الباحث المناب الأعمال المنوطة بعهدته و ضمنها صلب محضر البحث رقم 427 بتاريخ 2023/03/01، و التي تضمنت نتيجتها سماع الشاهدين **نائلة الطويل** و **فؤاد رتال** و محضري تنقل ومعاينة و محضر تنقل و تفتيش.

و حيث تمت إنابة رئيس الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب للأمن الوطني صلب الإنابة العدلية رقم 519/2023 بتاريخ 2023/03/27 و ذلك قصد استنطاق المظنون فيهم **كمال القيزاني و محمد الحمدي و رضا ادريس وحمدي الحبيب و محمد مصطفى كمال النابلي وكمال العكروت و كمال الجندوبي و نور الدين بن تيشة و رضا شرف الدين و محمد الحامدي و مصطفى بن أحمد ورياض الشعيبي و توفيق بوعون و سليم الجبالي و كوثر الدعاس و رباب السباعي و كمال البدوي و محمد البدوي وعبد الكريم الزبيدي و رؤوف خلف الله و أنيس المقعدي و نادية عكاشة ووليد البلطي** بخصوص الأفعال المنسوبة لهم صلب قضية الحال و استكمال أعمال المعاينة لحسابات المظنون فيهم الموقوفين على ذمة القضية و إجراء أعمال الترجمة إن اقتضى الأمر ذلك للمحادثات المجراة بحسابات المظنون فيهم على تطبيقات التواصل الاجتماعي و الذي له

علاقة بقضية الحال و إجراء المكافحات و عمليات الحجز و التفتيش و المعاينات والتساخير الفنية اللازمة و إضافة نتائج المكاتبات و التساخير الفنية المجراة صلب محضر البحث، و قد أنهى الباحث المناب الأعمال المنوطة بعهدته و ضمنها صلب محضر البحث رقم 428 بتاريخ 2023/03/27، و التي تضمنت نتيجتها سماع كل من **كمال بن البدوي** و **رضا شرف الدين** و **رباب السباعي** و **عبد الكريم الزبيدي** و **توفيق بوعون** و**محمد الحامدي** و **مصطفى بن أحمد** و **رياض الشعيبي** و **سليم الجبالي** و **وليد البلطي** و **محمد البدوي** و محضر تنقل وتفتيش لمنازل كل من **عبد الكريم الزبيدي** و **رضا شرف الدين** و **توفيق بوعون** و **رباب السباعي** و **رياض الشعيبي** و**محمد البدوي** و أمكن الحجز عن المظنون فيه **رضا شرف الدين** جهاز هاتف جوال نوع "سامسونغ" مجهز بشريحة ذات رقم النداء 98.400.142 و تم حجز وحدة مركزية لجهاز حاسوب مكتبي نوع "HP" عن المظنون فيه **مصطفى بن أحمد** و أمكن حجز جهاز خازن معلومات رقمية نوع "TEAM" أسود اللون سعته 4GB عن المظنون فيه **محمد الحامدي**، وبعرض ذلك المحجوز على الاختبار الفني لم يلاحظ بخصوصه ما يستحق الذكر.

و حيث تمت إنابة رئيس الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب للأمن الوطني صلب الإنابة العدلية رقم 1253/2023 بتاريخ 2023/08/11 و ذلك قصد استنطاق المظنون فيهم **المعز بن ميلاد بن علي حسيون** و **حمزة بن محمد رجب بن علي المؤدب** و **شكري بن محمد بن بنعيسى بحرية** و **رضا بن محمد بن محمد ادريس** و **رضوان بن محمد بن عبد الرحمان ارقاز** و **منجي الذوادي** (بعد التعريف بهويته كاملة) و إجراء المكافحات و عمليات الحجز و التفتيش والمعاينات و التساخير الفنية اللازمة، و قد أنهى الباحث المناب الأعمال المنوطة بعهدته و ضمنها صلب محضر البحث رقم 1081 بتاريخ 2023/08/11، و التي تضمنت نتيجتها سماع المظنون فيهم **رضوان أرقاز** و **شكري بحرية** و **معز حسيون** و أمكن حجز جهاز هاتف جوال نوع "سامسونغ" أسود اللون مزود بشريحة نداء حاملة للرقم 52.716.973 وجهازي هاتف جوال نوع "MI" و جهاز حاسوب محمول نوع "HP" أسود اللون مع شاحنه و جهاز حاسوب محمول hحمر اللون نوع "asus" بدون شاحن عن المظنون فيه **رضوان أرقاز**، كما أمكن حجز جهاز هاتف جوال نوع "سامسونغ" أسود اللون مزود بشريحة نداء ذات الرقم الهاتفي 22.435.719 و جهاز حاسوب محمول نوع "HP" أسود اللون رفقة شاحنه عن المظنون فيه **شكري بحرية** و حجز جهاز هاتف جوال نوع "Infinix" أسود اللون به شريحة نداء 28.196.515 و جهاز هاتف جوال عادي نوع "نوكيا" مزود بشريحة نداء 99.058.677 و خازن معلومات رقمية شفاف اللون سعته 500GB و جهاز حاسوب محمول نوع "ACER" أسود اللون رفقة شاحنه عن المظنون فيه **معز حسيون**.

و حيث تمت إنابة رئيس الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب للأمن الوطني صلب الإنابة العدلية رقم 1409/2023 بتاريخ 2023/09/28 و ذلك قصد استنطاق المظنون فيهم **السيد بن محمد البوراوي الفرجاني**، تونسي، مولود في 1954/08/25، و ابن الأم حليمة بن عمر، مدير شركة بالخارج، قاطن 47 شارع الحبيب بورقيبة المرناقية، صاحب ب ت و رقم 00350903 (موقوف على ذمة قضية أخرى)، و قد

أنهى الباحث المناب الأعمال المنوطة بعهدته و ضمنها صلب محضر البحث رقم 1062 بتاريخ 2023/09/29، و التي تضمنت نتيجتها سماع المظنون فيه **سيد الفرجاني**.

و حيث تمت إنابة رئيس الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب للأمن الوطني صلب الإنابة العدلية رقم 1436/2023 بتاريخ 2023/10/04 و ذلك قصد استنطاق المظنون فيه **الصحبي بن مسعود بن سالم عتيق**، تونسي، مولود في 1959/08/14، و ابن الأم حليمة فلاح، متقاعد، قاطن تقسيم اليمامة حدائق المنزه 2 أريانة، صاحب ب ت و رقم 03276288 (موقوف على ذمة قضية أخرى)، و قد أنهى الباحث المناب الأعمال المنوطة بعهدته و ضمنها صلب محضر البحث رقم 1139 بتاريخ 2023/10/04، و التي تضمنت نتيجتها سماع المظنون فيه **الصحبي عتيق**.

و حيث تمت إنابة رئيس الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب للأمن الوطني صلب الإنابة العدلية رقم 6835/2023 بتاريخ 2023/11/10 و ذلك قصد سماع المظنون فيه **رضا بن علي بن الجيلاني شرف الدين** في خصوص المعلومات المذكورة كسماع كل من ورائه فائدة في سماعه وإجراء المكافحات اللازمة و إجراء كل أعمال التفتيش على منزل المظنون فيه المذكور وعلى كل الأماكن التي يمكن ان يكون متواجد بها وحجز الهواتف الجوالة التي استعملها المظنون فيه المذكور للتواصل مع العناصر المشبوهة المذكورة و إجراء المعاينات الفنية الأولية على جهاز الهاتف الجوال الذي تولى استعماله المظنون فيه **رضا بن علي بن الجيلاني شرف الدين** وبقية الأجهزة الالكترونية التي في تحوز وتصرف المظنون فيه المذكور و موافاتنا بما توفر لديكم من أدلة و وسائل إثبات في الغرض و تسخير شركات الاتصالات بغاية الحصول على كشف في المكالمات و الإرساليات القصيرة الصادرة والواردة و هويات أصحابها و أماكن تواجدهم الخاص بأرقام نداء ذي الشبهة المذكور وذلك بداية من شهر ماي 2023، و قد أنهى الباحث المناب الأعمال المنوطة بعهدته و ضمنها صلب محضر البحث رقم 1340 بتاريخ 2023/11/10، و التي تضمنت نتيجتها سماع المظنون فيه **رضا شرف الدين** و سماع الشاهد **سامي العكرمي** كما تضمنت حجز جهاز هاتف جوال نوع "سامسونغ" وشريحة نداء حاملة للرقم الهاتفي 28.999.999 و عدد 5 خازن معلومات رقمية و بعرض ذلك المحجوز على الاختبار لم يلاحظ ما يستحق الذكر.

و حيث تمت إنابة رئيس الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب للأمن الوطني صلب الإنابة العدلية رقم 1704/2023 بتاريخ 2023/12/18 و ذلك قصد التوجه لمقر "جمعية جسور للسياسات العمومية" الكائن بشارع خير الدين باشا عمارة "باشا سنتر" بلوك ب الطابق الرابع مونبليزير تونس و القيام بأعمال التفتيش و الحجز لكل الأغراض التي لها علاقة بموضوع قضية الحال، كالقيام بالتساخير الفنية اللازمة على تلك الأغراض إن وجدت، و قد أنهى الباحث المناب الأعمال المنوطة بعهدته و ضمنها صلب محضر البحث رقم 1608 بتاريخ 2023/12/18، و التي تضمنت نتيجتها أنه بالتنقل إلى مقر جمعية جسور للسياسات العمومية و الكائن بعمارة "الباشا سنتر" الطابق الرابع بلوك B مونبليزير تونس قصد تفتيش مقرها لم يتسن العثور عليها و تم إعلام الأعوان من قبل حارس العمارة عادل كرزوط من كون صاحبها **محمد خيام التركي** غادر العمارة نهائية منذ حوالي سنتين.

و حيث تمت مكاتبة اللجنة االتونسية للتحاليل المالية قصد مدنا بالحسابات البنكية و البريدية التي على ملك أو في تصرف المظنون فيهم، و قد أكد تقرير اللجنة اللمذكورة أن المتهمين **غازي الشواشي و رضا بالحاج و كمال اللطيف و رضا شرف الدين و نور الدين بن تيشة و عبد الحميد الجلاصي و محمد خيام التركي و رضا ادريس وكمال بن البدوي و محمد عبد الرؤوف خلف الله و رياض الشعيبي و جوهر بن مبارك وعصام الشابي وأحمد نجيب الشابي و علي الحليوي و نور الدين بوطار** يملكون عدة حسابات بنكية و بريدية أجريت فيها عدة عمليات و تحويلات مالية، كما تولى المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** القيام بعدد 11 عملية تنزيل نقدي وصلت إحداها إلى مبلغ 83 ألف دينار بتاريخ 2020/02/10، كما أورد ذلك التقرير أن المظنون فيها **شيماء بنهقي** استفادت من عدة تحويلات من الخارج، كما أكد أحد تقارير تلك اللجنة المؤرخ في 13 جوان 2023 أن المظنون فيه **نور الدين بوطار** يرتبط ماليا بمؤسسة "BH Invest" و قام بعمليات توظيف أموال لفائدة شركة المتوسطية للأعلام و الاتصالات بمبالغ تراوحت بين 450 ألف و600 ألف دينار، كما أفاد تقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية المؤرخ في 17 فيفري 2023 أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** يمسك حساب لدى مؤسسة "بنك قطر الوطني" و أن المظنون فيه المذكور مساهم بنسبة 99% في شركة "SECS" كما انتفعت جميعة "جسور للسياسات العمومية" بتحويلات من الخارج عبر الحساب المفتوح ببنك "التجاري بنك"، كما سجل حساب المظنون فيه المفتوح ببنك "الاتحاد الدولي للبنوك" تحويلات مالية من الخارج، كما تبين من ذلك التقرير أن هذا الأخير أنشأ شركة "Boy International Investement INC" بالجزيرة العذراء البريطانية و أنها تمسك حسابين مفتوحين لدى بنك "BNP Paribas wealth Management" بموناكو و استفاد من عدة تحويلات من الجزائر و من الامارات العربية المتحدة بمبالغ تراوحت بين 903.978 ألف أورو و 1.2 مليون دولار، كما تبين من ذلك التقرير أن المظنون فيه **كمال اللطيف** قد تقدم و أفراد عائلته بمطلب اكتتاب في عقود تأمين على الحياة بدولة لكسمبورغ دون الحصول على تراخيص من البنك المركزي.

و حيث تمت مكاتبة إدارة الحدود و الأجانب قصد رصد التحركات الحدودية للمظنون فيهم في قضية الحال و قد تبين من نتيجة تلك المكاتبة أن تحركات بعض المظنون فيهم في قضية الحال قد شهدت كثافة نحو البلدان الخارجية بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و ازداد تصاعدها و ذروتها اواخر سنة 2022 قبل انطلاق الأبحاث في قضية الحال و ذلك نحو بعض الدول الغربية و بعض دول الخليج من ذلك ان المظنون فيه **محمد خيام التركي** قد سافر خلال تلك الفترة إلى فرنسا و اسطمبول و جينيف و فرانكفورت عديد المرات (إضافة إلى أنه ثبت من الأبحاث أنه سافر إلى أمريكا و اعترف بذلك تحقيقا و قابل مجموعة من أعضاء "الكونغرس" و البيت الأبيض)، كما تولى المظنون فيه **كمال اللطيف** السفر عديد المرات إلى بعض الدول الغربية و الأوربية أساسا بداية من تاريخ 2021/11/03، كما تبين ان المظنون فيهما **رضا بالحاج و غازي الشواشي** سافرا معا في اتجاه مطار شارل ديغول بباريس بتاريخ 2022/11/06 و عادا بنفس التاريخ إلى تونس و لكن في رحلتين متفرقتين حيث رجع المظنون فيه **غازي الشواشي** إلى تونس قادما من مدينة ليون الفرنسية في حين عاد المظنون فيه **رضا بالحاج** قادما من مطار باريس أورلي، كما شهدت التحركات الحدودية للمظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** تردده المتكرر على تركيا في 8 مناسبات منها 6

:رحلات تمت بعد الإجراءات الاستثنائية لرئاسة الجمهورية بتاريخ 2021/07/25، كما يتضح ان حركة المظنون فيها **شيماء بنهقي** الحدودية كانت كثيفة خلال نفس الفترة حيث تم تسجيل 14 سفرة نحو الفضاء الأوروبي منها سفرتين نحو مدينة بروكسال الأولى بتاريخ 2022/01/25 و الثانية بتاريخ 2022/06/13، هذا و قد تردد المظنون فيه **العياشي الهمامي** في 3 مناسبات على الفضاء الأوروبي خلال تلك الفترة، كما تبين من التحركات الحدودية للمظنون فيه **رياض الشعيبي** تردده على تركيا و قطر خلال تلك الفترة، كما تم تسجيل تردد المظنون فيه **نور الدين بوطار** على عدة عواصم غربية لأكثر من 15 مرة خلال الفترة المذكورة، و تردد المظنون فيه **الصحبي عتيق** عديد المرات على العاصمة التركية اسطمبول خلال تلك الفترة، كما أكدت التحركات الحدودية للمظنون فيهم **كمال القيزاني** و **علي الحليوي** و **رضا شرف الدين** أنهم سافروا عديد المرات إلى بعض الدول الغربية و الخليجية بشكل مكثف، كما تبين ان المظنون فيه مصطفى **كمال النابلي** كان يتردد باستمرار و بشكل مكثف على عديد الدول الغربية، كما اتضح ان المظنون فيه **عبد المجيد الزار** تردد على عدة دول غربية بما فيهم اسطمبول العديد من المرات الملفتة للانتباه، كما تبين أن المظنون فيها **تسنيم الخريجي** ترددت في مناسبات عديدة على تركيا، هذا و قد تبين أيضا ان المظنون فيه **محمد كريم قلاتي** تردد على عديد الدول الغربية و أساسا فرنسا، كما تبين من التحركات الحدودية للمظنون فيه **رفيق الشعبوني** أنه يتردد على بعض الدول الغربية و تحديدا بعض الجزر الإيطالية المشبوهة، كما تبين من التحركات الحدودية للمظنون فيها **نجلاء اللطيف** انها تتردد باستمرار على مدينتي بروكسال و فرانكفورت، كما تبين أيضا من التحركات الحدودية للمظنون فيه **رضا ادريس** أنه يتردد بصفة مكثفة على عدة عواصم غربية و مدينة الدار البيضاء المغربية و مدينة اسطمبول التركية، و تردد المظنون فيه **منجي الذوادي** على العاصمة الفرنسية و على الدولة التركية، كما تبين من التحركات الحدودية للمظنون فيه **حمزة المؤدب** أنه يتردد بصفة مكثفة على عدة دول غربية بما فيها بريطانيا و فرنسا و إيطاليا و ألمانيا و تركيا و بعض الدول العربية على غرار مصر و قطر، كما تبين تردد المظنون فيه **محمد رؤوف خلف الله** على فرنسا بشكل مكثف و على مدينة جينيف، كما بينت التحركات الحدودية تردد المظنون فيه **محمد كمال الجندوبي** الدائم و المكثف على بعض الدول الغربية فرنسا و سويسرا، كما بينت التحركات الحدودية للمظنون فيه **نور الدين بن تيشة** تردده المستمر على دول الإمارات العربية و مصر و تركيا و فرنسا.

و حيث بتسخير الخبير في السلامة المعلوماتية أسامة لحمر قصد القيام بإجراء المعاينات الفنية اللازمة على المحجوز الواقع حجزه على المظنون فيه **محمد خيام التركي** و المتمثل في: جهاز هاتف جوال نوع "ايفون" مهشم الشاشة يحمل رقمي السلسلة 353909103912577 و353909103866633 مزود بشريحة نداء "اوريدو" الحاملة لرقم التسلسلي 8921603904190554892 ولوحة رقمية "tablette" ذهبية اللون نوع "everpod" و لوحة رقمية "tablette" ذهبية اللون نوع "everpod" ووحدة تخزين خارجية نوع "alpha" و فلاش ديسك اسود اللون في شكل مفتاح كتب عليه ecomevent و فلاش ديسك اسود اللون سعة 08 gb كتب عليه "verbatim" و فلاش ديسك اسود اللون سعته 04 gb به واقي حديدي كتب عليه "team" و فلاش ديسك اخضر اللون كتب عليه "parriot" و فلاش ديسك اسود واحمر اللون سعته 08gb كتب عليه "adata"

و فلاش ديسك اسود واحمر كتب عليه "sandisk" و فلاش ديسك سعته gb16 كتب عليه "adata" و فلاش ديسك ابيض اللون سعته 512 mb و جهاز حاسوب محمول نوع "asus" رمادي اللون والحامل لرقم السلسلة L6NOCX00H11623D رفقة شاحنه اسود اللون بداخل حقيبة خاصة به و موزع أنترنات (MODEM) اسود اللون تابع للمشغل "أورونج" حامل لرقم السلسلة NBH7N16323006389 مزود بشريحة نداء تابعة لذات المشغل حاملة لرقم السلسلة 8921601002066434446 رفقة شاحنة، و قد أنهى الخبير المنتدب الأعمال المنوطة بعهدته و ضمّنها صلب تقرير الاختبار المؤرخ في 2023/08/04 و الذي جاء بخلاصته أنه بعد اجراء الاعمال الفنية اللازمة على المحجوز التابع لقضية الحال وبعد استخراج العديد من المعطيات والبيانات واسترجاع المحذوف وتجميعها وفرزها تم إجراء الاستقراءات اللازمة والتحاليل الدقيقة على كل من الوثائق الالكترونية و الصور والفيديوهات و التسجيلات الصوتية و الإرساليات و التطبيقات والمحادثات على مواقع التواصل الاجتماعي ومن ثم تفكيك ما تم استخراجه والبحث عن وجود اية معطيات مرتبطة بقضية الحال بصفة مباشرة أو غير مباشرة من عدمه، و قد اتضح بلا ما يدعو مجال الى الشك ومن خلال مختلف المعاينات والعمليات الفنية والتدقيقية التي قام بها الخبير أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** ينشط في مجالات عدة ومختلفة كالسياحة من خلال تقديم خدمات إقامة بمنازل تابعة له والتي من خلالها يقوم هذا الأخير بتكوين علاقات صداقة في بعض الأحيان وعلاقات شغليه في أحيان أخرى تنجر عنها معاملات مالية مختلفة، كما تمت معاينة انه من خلال هذا المجال نشأت لدى المظنون فيه المذكور علاقات خاصة بدبلوماسيين ووجوه سياسية معروفة يتعامل معها بصفته السياسية المعلومة لدى الجميع، كما ينشط هذا الأخير أيضا في مجال الاعمال والتجارة وانشاء المشاريع على مستوى وطني ودولي خاصة وانه يحمل شهادات جامعية في الاختصاص الاقتصادي والمالي كما يقوم أيضا في الاستثمار وشراء بعض الأسهم في شركات مما جعله أيضا ذو علاقات متعددة مع رجال اعمال وكان في نفس الوقت ينشط في المجال الثقافي خاصة وانه كان يقوم ببيع لوحات رسومية تابعة لعائلته يمكن ان يبلغ ثمنها 40 ألف دينارا او أكثر مما جعله أيضا يحتك بأطياف أخرى من المجتمع التي تنشط في هذا المجال، كما عاين الخبير حسب العمليات التدقيقية المجراة على محجوز المظنون فيه خاصة على مستوى جهاز الحاسوب المحمول عدة مقالات محررة من طرفه ومعظمها متعلق بالمجال السياسي، ونظرا لتنوع علاقات المظنون فيه واحتكاكه بالمجال السياسي منذ فترة عاين الخبير ان هذا الأخير كون طموحات سياسية جدّية منذ سنوات وحاول في الغرض الاقتراب من مجموعة من الأحزاب كحزب التكتل الديمقراطي وحركة النهضة وحزب قلب تونس وأحزاب أخرى مختلفة متواجدة بالمشهد السياسي التونسي الى حدود تاريخ جويلية 2020 اين اطرح اسمه لمنصب رئيس الحكومة مع اطراف أخرى الا انه لم يتحقق ذلك مما أدى الى انزعاجه خاصة وان العديد من الأطراف وعدوه بذلك وبدأ في الاندماج في معارضة جدية مع النظام السياسي الحالي وقام في الاثناء بإحداث مجموعات متكونة من أطراف تقاسمه نفس الأفكار و التوجهات وهي اطراف بطبعها معارضة وتنشط في مجالات مختلفة، وجدير بالذكر ان للمظنون فيه جمعية متمثلة في مركز دراسات سياسية تدعى JOUSSOUR متكونة من أطراف عدة، و قد قام المظنون فيه وبمرور العديد من السنوات بتكوين شبكة علاقات متنوعة تتكون من أطراف تنشط في مجالات مختلفة والبعض من هذه الأطراف اندمجت

مع المظنون فيه او اندمج المظنون فيه معها وأصبحت تكون جبهة معارضة نوع ما سرية حسب ما تمت معاينته وهي اغلبها متكون من أطراف غير ناشطة فعليّا في المجال السياسي، وفي أواخر سنة 2022 تمكن المظنون فيه من ربط الصلة بين مجموعة من الوجوه السياسية المعروفة والتقرب منها بعد تقديم خدمات معينة لها واقتراح حلول جذرية (لتقوية المعارضة) ولإرساء منظومة سياسية جديدة تقطع مع الماضي، كما له علاقات مقربة وقديمة مع بعض رجال الاعمال على غرار **رضا ادريس** و **الطاهر البياحي**، كما عاين الخبير ان المظنون فيه **رضا ادريس** كان من بين المعارضين للمنظومة السياسية بالبلاد التونسية الحالية وكانت تربطه علاقة وطيدة مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** وتبادلا العديد من المعطيات الحساسة والأفكار والتوجهات التي من شانها القطع مع النظام الحالي وإرساء نظام جديد وتقاسم الطرفين الأدوار خاصة بخصوص تغيير صورة تونس بالخارج وإعطاء نظرة خطيرة على الوضع وحث البلدان الأجنبية و الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الامريكية على تسليط عقوبات على الحكومة التونسية ورئيس الجمهورية بخصوص بعد القرارات التي اتخذها خاصة بعد تاريخ 25 جويلية 2020، هذا وفي نفس الإطار عاين الخبير ان المظنون فيه **محمد خيام التركي** قام بالعديد من التدخلات وحث بعض الأطراف التي تفاعلت معه ايجابيّا لتكوين صورة سوداء بخصوص النظام السياسي الحالي، حيث كان على اتصال مباشر بكل من سفير الاتحاد الأوروبي بتونس المدعو " MARCUS CORNARO" و السفير الاسباني بتونس المدعو "GUILLERMO ARDZONE " و سفير فرنسا بتونس "ANDRE PARANT" و شخص يعمل بالسفارة الامريكية بتونس يدعى "HEATHER" و شخص مسؤول عن الاعمال بالسفارة الامريكية بتونس تدعى "NATASHA FRANCESCHI"، كما سعى المظنون فيه **محمد خيام التركي** عبر تلك الأطراف للقيام بكل ما يلزم للضغط على المنظومة السياسية الحالية بتونس وخاصة على رئيس الجمهورية، كما كان المظنون فيه **محمد خيام التركي** همزة الوصل بين الأطراف المذكورة ومجموعة من الوجوه السياسية التونسية على غرار المظنون فيهم **احمد نجيب الشابي** و **غازي الشواشي** و **عصام الشابي** وغيرهم من الوجوه السياسية، وجدير بالذكر ان المظنون فيه **رضا ادريس** كان على علاقة بسفير الاتحاد الأوروبي بتونس المدعو "MARCUS CORNARO" و قاما بالتواصل خاصة بتاريخ 2021/07/27 وهو تاريخ نشر الاتحاد الأوروبي بيان يندد بالإجراءات المتخذة من طرف رئيس الجمهورية، ومن ناحية أخرى عاين الخبير على مستوى محادثات المظنون فيه **محمد خيام التركي** تواصله مع رقم اجنبي تابع لمشغل بالقطر الإنجليزي بتاريخ 2022/12/13 اين قام صاحب هذا الرقم بإرسال وثيقة الكترونية تتمثل في تقرير يحتوي على 61 صفحة محرر من طرف المظنون فيه **المنجي الذوادي** الذي يترأس جمعية " TUNISAN UNITED NETWORK" المتواجدة بالولايات المتحدة الامريكية، و قد عاين الخبير في تلك الوثيقة مجموعة من المعطيات الهامة و المتعلقة بمسؤولين بالحكومة التونسية ومعطيات حول كيفية تسييرهم للدولة و عن مسؤوليتهم في القرارات المتخذة، كما تبين ان للمظنون فيه **محمد خيام التركي** علاقات بأطراف تشاركه نفس التوجه ونفس الأفكار وذلك من خلال محادثاتها حيث انها ترغب في القطع مع المنظومة السياسية الحالية بأية طريقة وتلك الأطراف هي **سيرين الشريف** و **حمزة المؤدب** و **شكري بحرية** و **معز حسايون** و **رضا ادريس** و **عفاف داود** و **رضوان الرقاز**، كما كان المظنون فيه **محمد خيام التركي** على تواصل مباشر مع المدعو **المنصف المرزوقي** الذي

يشاركه نفس توجهاته السياسية، كما كان المظنون فيهما **شكري بحرية** و **معز حاسيون** على تواصل مع السفير الاسباني بتونس المدعو "GUILLERMO ARDZONE " ويلتقيا معا في اجتماعات خاصة ومواعيد مختلفة، كما تبين أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** وحسب المعطيات التي تم استخراجها قام لمدة سنتان تقريبا بِحَثِ البلدان الأجنبية خاصة منها الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية من خلال علاقاته المحلية من الدبلوماسيين على تمكين المعارضة التونسية من المساعدة وحثهم على تسليط عقوبات هامة على المنظومة الحاكمة بالبلاد التونسية وخاصة على رئيس الجمهورية، كما اتضح ان المظنون فيه **محمد خيام التركي** على علاقة مباشرة بالدبلوماسيين الأجانب والذي كان يمدهم بمجموعة من المعطيات و المعلومات بخصوص الوضع الحالي والتوجهات السياسية وبعض التحاليل المتعلقة بالوضع هذا و تبين من خلال محادثاته مع اطراف أخرى انه بصدد مراقبة القرارات التي ستتخذها هذه الدول بإيعاز من الدبلوماسيين الذين أنشأ معهم علاقات صداقة وكان يقدم لهم خدمات مختلفة كاستضافتهم، كما اتضح أن محاولات المظنون فيه تمت بنجاح خاصة بعد ثبوت نشر بيانات مختلفة بكل من الاتحاد الأوروبي و الدبلوماسية الفرنسية والولايات المتحدة الامريكية التي تندد و تستنكر القرارات المتخذة من طرف رئيس الجمهورية و الدولة التونسية، هذا وقد عاين الخبير بعض البيانات وخاصة بعض الفيديوهات المتعلقة بذلك الموضوع، وعلى المستوى الوطني تمكن مجموعة من الأطراف المذكورين من تكوين مشروع لم يتمكن الخبير من تحديد مكوناته بدقة، إلا أنه قام بتحديد توجهاته حسب التدقيق المجرى على العلاقات و المحادثات وقد اتضح ان ذلك المشروع يهدف أساسا الى القطع مع النظام الحالي بالبلاد التونسية وعاين الخبير من خلال المحادثات بعض المصطلحات الي يمكن ان تكون لها علاقة بعملية عنف او مس بالاستقرار او الامن الداخلي بالبلاد التونسية، اما بخصوص الاجتماعات المجراة مع الأطراف السياسية بداية من أواخر شهر ديسمبر 2022 اتضح انه تم تنظيم بعض الاجتماعات في أماكن مختلفة، و قد تضمنت قائمة المجتمعين كل من "احمد نجيب الشابي" و "عصام الشابي "وغازي الشواشي" و "رضا بالحاج" و "فاضل عبد الكافي" و "محمد لحامدي" و"خديجة الشريف" و"العياشي الهمامي" و"سناء بن عاشور" و "شيماء عيسى" و "جوهر مبارك" و "خليل الزاوية" و"سهير بالحسن" و"رياض بن فضل" و"محمد الحامدي" و "رياض الشايبي" المظنون فيه في قضية الحال "محمد خيام التركي"، و أكد الخبير أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** قدم مجموعة من الخدمات لبعض السياسيين منهم ابنة "غازي الشواشي" بخصوص الحصول على تأشيرة للسفر للقطر الاسباني وأيضا بخصوص اخت المدعو "توفيق بن بريك" وزوجة المدعو "العياشي الحمامي" بخصوص تأشيرة سفر الى القطر الفرنسي كما تدخل أيضا لصالح اشخاص آخرين للحصول على تأشيرات سفر للقطر الفرنسي، كما عاين الخبير ان المظنون فيه له علاقات مختلفة مع كل من "يوسف الشاهد" و "مفدي المسدي" الذي التقى معه بتاريخ 2023/01/22 و "مروان المبروك" وغيرها من الأطراف، كما عاين الخبير وجود وثيقة إلكترونية في شكل صورة قام بإرسالها المظنون فيه للمدعو **محمد الحامدي** –المنخرط في نفس المسار السياسي– تحت إسم "مقترح مبادرة سياسية لاستئناف مسار الانتقال الديمقراطي" وتتضمن أهم المراحل "لنقل السلطة" وإنهاء فترة حكم الرئيس الحالي، كما تبين أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** قام بإرسال تلك الوثيقة لمخاطبه بتاريخ 2023/01/16

: على الساعة 08:12 و الذي طلب منه تمكينه من مصدر الوثيقة فأجابه المظنون فيه **محمد خيام التركي** كالتالي: "كرامة".

و حيث بعرض نتيجة الاختبار الفني المنجز من طرف الخبير أسامة لحمر و المضمن صلب التقرير الفني المؤرخ في 2023/08/04 على المظنون فيه **محمد خيام التركي**، حقق أنه لا يعرف الخبير المذكور ولم يسبق له أن تعامل معه بأي شكل من الأشكال و ليس لديه ما يبرر التجريح فيه مبدئيا، مؤكدا أن فصول المحجوز المذكور تابعة له و في تصرفه عدا وحدة التخزين الخارجية نوع "alpha" فهي غير تابعة له و ربما تكون تابعة لزوجته، و بمعارضته بما أفرزته نتيجة الاختبار الفني المذكور و خاصة نتائج المحادثات التي جمعته مع بعض الأطراف الأجنبية و التونسية في الداخل والخارج بواسطة رقم النداء 22.220.010، حقق ان الرقم الهاتفي المذكور تابع له و في استعماله الشخصي، وبمواجهته بما ورد بتقرير الاختبار الفني و خاصة الصفحات 100 و 101 و 102 من وجود **"محادثة بين الحساب المفتوح على تطبيقة الواتساب بالجهاز المحجوز تحت اسم "KhayamTurki" باستعمال رقم النداء 22.220.010 وصاحب الرقم 447895202649+ (رقم تابع لمشغل بالقطر الإنجليزي). المحادثات بين الطرفين منذ تاريخ 2022/12/13. حيث أرسل هذا الرقم بتاريخ 2022/12/13 على الساعة 22:50 وثيقة الكترونية وهي عبارة عن تقرير يحتوي على 61 صفحة محررة من طرف شخص يدعى "المنجي الذوادي" يترأس جمعية "TUNISAN UNITED NETWORK" وهي متواجدة بالولايات المتحدة الأمريكية وهذه الوثيقة محررة باللغة الإنجليزية تحتوي حسب ما تم معاينته على صورة للوضع الحالي للمنظومة السياسة القائمة بالبلاد التونسية ومجموعة الانتهاكات الواقع معاينتها من طرف الحكومة التونسية والمسؤولين على ذلك حسب ماحرره صاحب الوثيقة وما تم معاينته صلبها. كما عاينا صلب نفس الوثيقة مجموعة من المعطيات المختلفة المتعلقة بكيفية تسيير رئيس الجمهورية لدواليب الدولة والوزراء المكلفين في الحكومة، كما عاينا بداية من الصفحة الثالثة الى حدود الصفحة العاشرة مجموعة من البيانات الخاصة المتعلقة بكل من "رضا الغرسلاوي" و "توفيق شرف الدين" و"ليلى جفال" و"عماد مميش". كم تم ربط هذه الأشخاص بمجموعة من الاحداث الواقعة في الشأن الداخلي وذلك حسب تعبير محرري هذه الوثيقة. وهذه الوثيقة وقع تصنيفها كوثيقة "حساسة تستعمل ويطلع عليها من طرف الحكومة لا غير" SENSITIVE – FOR INTERNAL GOVERNEMENT USE ONLY" وهو مصطلح مستعمل بخصوص الوثائق السرية ذات الصبغة الأمنية خاصة والمتعلقة بتقارير أمنية أو إستراتيجية تابعة لحكومات، ومستعملة أيضا على مستوى تصنيف الوثائق في المنظومات المعلوماتية في الشركات والمؤسسات الحكومية. كما قام صاحب الرقم 447895202649+ ببعث ارسالية على تطبيقة الواتساب بنفس التاريخ المذكور أعلاه على الساعة 22:51 يعلم فيها المظنون فيه بانه وقع إيداع التقرير المذكور أعلاه على مستوى وزارة الخارجية الامريكية او ما يسمى " UNITED STATES DEPARTMEND OF STATES" وفي رد على هذه الارسالية أعرب المظنون فيه عن تأييده لذلك."** أكد أنه فعلا تلقى تلك الرسالة من المدعو **منجي الذوادي** عبر تطبيقة "واتساب" باستعمال الرقم الهاتفي التابع لهذا الأخير "**447895202649+**"، ملاحظا أن المدعو **منجي الذوادي** معارض للنظام السياسي

الحالي بتونس و هو من حرر تلك الوثيقة و أرسلها للمجيب، و بسؤاله عن سبب إرسال المدعو **المنجي الذوادي** تلك الوثيقة التي أفاد الخبير في شأنها أنها صنفت كوثيقة حساسة و يطلع عليها من طرف الحكومة لا غير و يعني بالحكومة "الحكومة الأمريكية"، أكد أنه ليس الشخص الوحيد الذي تلقى تلك الوثيقة و قد أرسلت لعديد الأشخاص بتونس و أنه تم نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، و بمعارضته بما صرّح له به المدعو **منجي الذوادي** ان تلك الوثيقة تم إيداعها لدى الخارجية الأمريكية و قد ورد بنتيجة الاختبار ان المجيب قد أعرب عن تأييده لما قام به المدعو **منجي الذوادي**، أكد ان الاختبار الفني لم يكن محايدا ضرورة أنه لم يبد تأييده لذلك التقرير و إنما رد عليه بإرسال إشارة الإصبع المرفوع "الإعجاب" و ذلك من باب اللياقة لا غير و ما يؤكد ذلك أنه أرسل تلك الإشارة بعد أقل من دقيقة من تلقيه لتلك الوثيقة وهو ما يعني أنه لم يطلع على تلك الوثيقة أو أن تلك الإشارة لا تتعلق بمحتوى الوثيقة و إنما إشارة كانت في إطار المجاملة لا غير و تعني فقط انه تلقى ذلك التقرير، و بمعارضته بما تضمنه تقرير الاختبار في صفحته 116 أنه تمت **"محادثة بين الحساب المفتوح على تطبيقة الواتساب بالجهاز المحجوز تحت اسم "KhayamTurki" باستعمال رقم النداء 22.220.010 وصاحبة الرقم "28671964" المسجل بالجهاز المحجوز تحت اسم "Afef Daoud ". المحادثات بين الطرفين منذ تاريخ 2021/05/15 الى حدود 2022/05/24. حيث تبادل الطرفين عدد 172 محادثة منها النصية، والصوتية، ومكالمات صوتية، وصور. حيث كانت اغلب محادثات صاحبة الرقم 28.671.964 المسجل تحت اسم "AFEF DAOUED" مع المظنون فيه حول الوضع السياسي في البلاد ومدى خطورة تمرير مشروع قانون المجلس النيابي المنجز من طرف رئيس الجمهورية، كما تربط الطرفين العديد من العلاقات المشتركة كأطراف سياسية منها المدعو "غازي الشواشي". وكانت صاحبة الرقم 28.671.964 المسجل تحت اسم "Afef Daoud" في مرة تتحدث عن تجاوزات واخطاء رئيس الجمهورية حسب تعبيرها. كما عاينا محادثة بتاريخ 2021/07/26 طلبت فيها المدعوة "عفاف داود" من المظنون فيه "محمد خيام التركي" عن مدى معرفته بتموقع دول أخرى بخصوص القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية وأجابها المظنون فيه بخصوص الجزائر وروما وبرلين. كما أكد لها أنه على إتصال مباشر مع الأجانب. كما أعربت صاحبة الرقم 28.671.964 المسجل تحت اسم "Afef Daoud " في محادثة أخرى عن تأييدها لتقرير وقع نشره من طرف المجلس الأوروبي بخصوص إبداء الرأي حول الإطار التأسيسي والقانوني المتعلق بالانتخابات التشريعية الواقع نشره من طرف رئيس الجمهورية."**، صادق على تلك المحادثة و حقق أنه فعلا كان في اتصال مباشر مع العديد من الشخصيات الوطنية و الأجنبية باعتباره شخصية سياسية و كذلك خبير اقتصادي و سياسي و مالي وناشط في المجمع المدني و باعتباره يترأس مركزا للبحوث السياسية "جسور" و أن العديد من الشخصيات الأجنبية زارته لتبادل الآراء و الخبرات، مشددا أن ما قام به لا وجود لنص قانوني يجرمه و أنه كان في إطار قيمته العلمية و الأكاديمية و في العلوم السياسية و الاقتصاد و المالية، ملاحظا ان المسؤولين الأجانب لا يتصلون حصرا بالممثلين الرسميين للدولة التونسية و إنما يتصلون برموز المعارضة و ممثلي المجتمع المدني و ان تلك اللقاءات تكون علنية و مدرجة صلب جدول أعمال تلك الشخصيات، مضيفا أنه يتم استدعاؤه أيضا ككفاءة علمية لإلقاء محاضرات بجامعات أجنبية، وبمعارضته بما ورد بتقرير الاختبار

:في الصفحة رقم 123 " محادثة بين الحساب المفتوح على تطبيقة الواتساب بالجهاز المحجوز تحت اسم "KhayamTurki" باستعمال رقم النداء 22.220.010 وصاحب الرقم 28.505.698 المسجل تحت اسم "AIDA ASSIDI". حيث تربط الطرفين علاقة صداقة وكان المظنون فيه يتدخل لصالح المدعوة "عائدة السعيدي" في كل مرة لمساعدتها على مستوى خلاص بعض الفواتير وتمكينها من بعض الأموال واسداء بعض الخدمات لها. كما عاينا ان هذه الأخيرة من ذوي الاحتياجات الخاصة. وجدير بالذكر ان المظنون فيه تدخل لصالح المدعوة "عائدة السعيدي" وأرسل لها رقم نداء المدعوة "نادية عكاشة" 98.705.599 ورقم نداء المدعو "حبيب كشو" 98.443.383، حيث قام المظنون فيه ببعث هذه الأرقام بتاريخ 2021/09/22."، حقق أنه فعلا تواصل مع المدعوة **عائدة العصيدي** و هي من ذوات الهمم و قد طلبت من المجيب مساعدة اجتماعية فأشار عليها بالاتصال بمؤسسة الرئاسة و مكنها من الرقم الهاتفي لرئيسة الديوان **نادية عكاشة** وأعلمها أنها ربما قد تتلقى المساعدة من الرئاسة في حالة الاتصال برئيسة الديوان، مؤكدا أنه لا يعرف رئيسة الديوان **نادية عكاشة** و لم يسبق له ان تواصل معها بأي شكل من الأشكال، مضيفا أنه أمد المدعو **عائدة العصيدي** بالرقم الهاتفي لوزير الشؤون الاجتماعية الأسبق **الحبيب الكشو** لنفس الغرض، و بمعارضته بما ورد بتقرير الاختبار في صفحته 129:" **محادثة بين الحساب المفتوح على تطبيقة الواتساب بالجهاز المحجوز تحت اسم "KhayamTurki" باستعمال رقم النداء 22.220.010 وصاحب الرقم 98.333.125 المسجل تحت اسم "MARCUS". المحادثات بين الطرفين منذ تاريخ 2021/05/07 إلى حدود 2023/02/06. حيث اتضح بعد التدقيق ان هذا الرقم مستعمل من طرف " MARCUS CORNARO" وهو سفير الاتحاد الأوروبي بتونس حيث تربط الطرفين علاقة صداقة وتحدثا الطرفين في كل مرة عن الوضع العام في البلاد التونسية وتبادلا العديد من الاخبار والمعطيات حول ذلك كما عاينا ان مستعمل الرقم 98.333.125 كان يرسل في كل مرة وثائق وصور متعلقة بمهامه منها الشخصية وروابط انترنيت متعلقة بإعلامات وتقارير صادرة عن جهات أجنبية. كما عاينا ان المظنون فيه طلب من المدعو "MARCUS CORNARO" بإصدار بيانات من خلال الاتحاد الأوروبي قصد الضغط على المنظومة الحاكمة بالبلاد التونسية وخاصة على رئيس الجمهورية. ومن ناحية أخرى تحدثا الطرفين عن مواعيد ولقاءات مع عدة أطراف تجمعهم. كما عاينا ان المدعو "MARCUS CORNARO" قام بتاريخ 2021/05/07 ببعث وثيقة صادرة عن وزير المالية "على الكعلي" بتاريخ 2021/04/29 موجه لشخصه بصفته سفير ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بتونس وهي تعتبر وثيقة داخلية تلقاها المظنون فيه "**، حقق أن المدعو **MARCUS CORNARO** نمساوي الجنسية و هو سفير الاتحاد الأوروبي بتونس و قد تواصل فعلا مع المجيب في إطار نشاطه السياسي و المدني و للأسباب التي كان تطرق لها سابقا، كما ان المجيب كانا مرشحا لترأس الحكومة التونسية من قبل 5 أحزب كبرى بتونس، إضافة إلى ان المجيب كانت له علاقات شخصية مع عدة سفراء باعتبار ان والده **ابراهيم التركي** كان سفيرا لتونس بعدة دول أوروبية غربية على غرار هولاند و السويد و بريطانيا و ايطاليا و فرنسا في عهدي نظام بورقيبة و نظام بن علي و قد ترعرع المجيب في ذلك الجو الدبلوماسي، و بعرض الخلاصة التي انتهى إليها الخبير بأن المدعو **MARCUS CORNARO**

كان أرسل للمجيب رابط لوقع الانترنت للمجلس الأوروبي يتضمن مقالا نشر بتاريخ 2022/07/27 يتعلق باهتمام الاتحاد الأوروبي بالأوضاع في البلاد التونسية و الذي أكد أنه يجب الحفاظ على الديمقراطية و احترام دولة القانون و الدستور و إعادة المؤسسات بما فيها أعمال المجلس النيابي التونسي وأن ذلك المقال يأتي من بعد مجموعة من الضغوطات التي قام بها المجيب و المدعو **MARCUS CORNARO** في علاقة بالمدعو **رضا ادريس** و المدعو **PAXTI**، أكد انه يستغرب ذلك الاستنتاج من الخبير باعتبار لا وجود لأية محادثة أو مراسلة تفيد ذلك الاستنتاج، ملاحظا ان علاقته بالمدعو **MARCUS CORNARO** علاقة صداقة و أنهما يتبادلان الزيارات و قد انطلقت تلك العلاقة منذ سنة 2020 تاريخ تعيينه بتونس خاصة أنهما جارين بالسكني، و بمعارضته بما تضمنه تقرير الاختبار في "العينة عدد 6" ما يلي:**"محادثة بين الحساب المفتوح على تطبيقة الواتساب بالجهاز المحجوز تحت اسم "KhayamTurki" باستعمال رقم النداء 22.220.010وصاحب الرقم 98.455.585 المسجل تحت اسم "AMBADADEUR Espagne GUILLERMO". وحيث بعد التدقيق تبين ان هذا الرقم مستعمل من قبل سفير اسبانيا بتونس المدعو "ARDIZONE GUILLERMO". حيث تربط الطرفين علاقة وطيدة وهما كثيرا اللقاءات وذلك منذ تاريخ سبتمبر 2019 وذلك حسب ما تم معاينته، كما عاينا ان المظنون فيه كان في كل مرة يقوم بتنظيم لقاءات بين " GUILLERMO ARDIZONE" وأطراف سياسية كما قدم السفير مجموعة من الخدمات لصالح علاقات المظنون فيه خاصة بخصوص تسهيل استخراج تأشيرات للقطر الاسباني كما ربطت الطرفين مجموعة من العلاقات المشتركة منهم مجموعة من السفراء تابعة لدول أوروبية كما قدم المظنون فيه أيضا مجموعة من الخدمات للمدعو "GUILLERMO ARDIZONE" خاصة المتعلقة باستضافة بعض العلاقات التابعة له.كما عاينا من ناحية أخرى ان الطرفين تحدثا عن الوضع العام بالبلاد والوضع السياسي خاصة. كما كان على معرفة أيضا** بالمدعو "رضا إدريس"، أكد أنه يعرف المدعو **GUILLERMO ARDIZONE** باعتباره سفير اسبانيا بتونس وعلاقته به ممتدة منذ سنة 2019 و قد تطورت باعتبار ان والدة المجيب اسبانية الأصل، مؤكدا أنه لقاءته معه كانت كبقية الأطراف الأجنبية و الدبلوماسية تم لتبادل الخبرات و الآراء حول الوضع السياسي و الاقتصادي بتونس و بالعالم، مؤكدا أن ذلك الشخص محايد و لا يحمل أية أفكار ضد النظام أو معه كبقية الشخصيات الدبلوماسية التي تعامل معها، و بسؤاله عن علاقته بالمدعو **رضا ادريس**، حقق أنه يعرفه باعتباره أحد قيادات حزب ""حركة النهضة" و هو رجل أعمال مقيم بباريس و كان يتواصل مع المجيب في إطار تبادل الآراء السياسية لا غير، و بمعارضته بما تضمنه تقرير الاختبار في العينة عدد 7 مما يلي:**"محادثة بين الحساب المفتوح على تطبيقة الواتساب بالجهاز المحجوز تحت اسم "KhayamTurki" باستعمال رقم النداء 22.220.010وصاحب الرقم 55.555.580 المسجل تحت اسم "ANDRE PARANT". المحادثات بين الطرفين منذ تاريخ 2023/02/03 الى حدود 2023/01/09. حيث تبادل الطرفين عدد 137 محادثة. حيث اتضح بعد التدقيق ان هذا الرقم تابع للمدعو"AndrePerrant" سفير فرنسا بتونس، حيث تجمع الطرفين علاقة صداقة مقربة منذ تاريخ فيفري2021 حسب ما تمت معاينته. كما عاينا علاقة بين عائلة كلا الطرفين وتبادل بعض الصور الشخصية والمواعيد واللقاءات الخاصة. كما عاينا ان الطرفين كانا يتحدثان في**

كل مرة عن الوضع السياسي في البلاد ومدى تطور الاحداث حيث عاينا أيضا ان المظنون فيه كان يحث السفير الفرنسي ان يكون رد فرنسا قاسيا على ما تتخذه الدولة من قرارات وتوجهات سياسية. كما تبادلا الطرفين معطيات حول توجه بعض الدول بخصوص الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بتونس وعاينا أيضا ان السفير الفرنسي قدم مجموعة من الخدمات منها بخصوص مطلب تمديد في تأشيرة المدعو "الطاهر البياحي" الذي تربطه علاقة شخصية وشغليه مع المظنون فيه."، تمسك بما سبق له أن صرح به صلب محضر استنطاقه الأول بتاريخ 2023/02/24 في خصوص المدعو **AndreParrant**، و بمعارضته بما ورد بتقرير الاختبار في العينة عدد 11 مما يلي:" **محادثة على تطبيقة الواتساب بين مستعمل الجهاز المحجوز في قضية الحال وصاحب الرقم 58.579.959 المسجل تحت اسم "heather USA". حيث اتضح انه شخص يعمل بالسفارة الأمريكية بتونس وربط علاقة مع المظنون فيه منذ تاريخ 2020/08/14. حيث تواصل الطرفين في العديد من المرات كمازار المدعو "heather" منزل المظنون فيه بكاب الزبيب بولاية بنزرت. كما تبادل الطرفين بعض الصور الشخصية. كما عاينا رسالة بتاريخ 2022/07/13 قام بإرسالها المدعو "Heather" يطلب فيها من المظنون فيه بتمكين السفارة من جلسة عمل مع مجموعة من الأحزاب والسعي لتنظيم ذلك فوافق المظنون فيه على ذلك. كما عاينا أيضا ان المدعو "Heather" كان يطلب في كل مرة الاتصال بالمظنون فيه للحديث معه. كما عاينا أيضا ان المظنون فيه كان يطلب بعض الخدمات من المدعو "Heather".**"، تمسك بما سبق له أن صرح به صلب محضر استنطاقه الأول بتاريخ 2023/02/24 في خصوص المدعوة **Heather**، ملاحظا أن تلك الشخصية هي امرأة خلافا لما ذكره الخبير بأنها شخص ذكر و هي المستشارة السياسية لدى السفارة الأمريكية بتونس، و بمعارضته بما ورد بتقرير الاختبار في العينة عدد 12 مما يلي :" **محادثة على تطبيقة الواتساب بين مستعمل الجهاز المحجوز في قضية الحال وصاحب الرقم 58.530.970 المسجل تحت اسم " Natasha Franceschi USA". حيث تواصل المظنون فيه مع وصاحب الرقم 58.530.970 المسجل تحت اسم " Natasha Franceschi USA" منذ تاريخ 2022/03/06 وكان الطرفين قليلا التواصل خاصة وان هذه الأخيرة كانت تسافر في كل مرة الى الولايات المتحدة الامريكية. وعاينا محادثات منذ تاريخ 2022/06/17 بخصوص بعض الاحداث بالبلاد التونسية: حيث قام المظنون فيه بتاريخ 2022/06/17 بإعلام صاحب الرقم 58.530.970 المسجل تحت اسم " Natasha Franceschi USA" عن انزعاجه هو وبعض الديمقراطيين حسب تعبيره من زيارة ممثلي السفارة الامريكية الى الهيئة العلية المستقلة للانتخابات، كما أعرب ان هذه الزيارة يمكن ان تمثل تشجيع لأعضاء الهيئة الذين قام بتعيينهم رئيس الجمهورية قيس سعيد. وبتاريخ 2022/06/18 اعربت المدعوة " Natasha Franceschi USA" عن شكرها وامتنانها للمظنون فيه بإعلامها بمختلف التفاعلات حول الزيارة كما اكدت له ان اللقاء لا يؤثر على تصريحات وانشغال الولايات المتحدة الامريكية المعلنة او الغير معلنة. بتاريخ 2022/06/24 اعلم المظنون فيه المدعوة " Natasha Franceschi USA" عن احتمال حصول عملية إرهابية إثر عملية إيقاف المدعو الجبالي، كما أضاف ان الدكتاتورية تحتاج الى عدو خطير لتبرير استعمال العنف وان قرطاج (يقصد رئاسة الجمهورية) ستقوم بتغيير الأرقام بعد الاستفتاء وان عمليات**

العنف الجديدة تجعل الراي العام منخرط في الصمت. وفي نفس الرسالة تمنى المظنون فيه ان يكون مخطا، وبنفس التاريخ اجابته المدعوة " Natasha Franceschi USA" بانها تتمنا أيضا ان يكون خاطئا كما انها ستعود في يوم غد الى تونس وسوف يتمكنا من الالتقاء. رسالة أخرى بتاريخ 2022/12/18 قام ببعثها المظنون فيه إلى المدعوة Natasha Franceschi USA" اعلمها فيها بانه تواجد في مدينة واشنطن الأسبوع الماضي للقاء أطراف عاملين بوزارة الخارجية الامريكية والكونغرس. وان بخصوص نتائج الانتخابات كان يرغب بلقائها والتحدث معها بالموضوع و ابداء الرأي."، تمسك بما سبق له أن صرح به صلب محضر استنطاقه الأول بتاريخ 2023/02/24 في خصوص المدعوة Natasha Franceschi، و بمعارضته بما ورد بتقرير الاختبار في خصوص "العينة عدد 8" مما يلي: "محادثة لمجموعة منشاة على تطبيقة الواتساب تحت اسم "GROUPE TOUNES EL KHADHRA" متكونة من الأطراف التالية: حمزة المؤدب صاحب رقم النداء 25.690.734 – سيرين صاحبة رقم النداء 98.303.642 –عدنان بن يوسف صاحب رقم النداء 23.391.355 –هيثم الكيلاني صاحب رقم النداء 23.270.040 –عفاف داود صاحبة رقم النداء 28.671.964 –والمظنون فيه محمد خيام التركي"، أكد ان المدعو حمزة المدب هو خبير في الاقتصاد السياسي و ليس له أي نشاط سياسي و هو من الكفاءات المحسوبة في ذلك المجال، و المدعو سرين الشريف في صديقة للمجيب و ليس لها أية علاقة بالمجال السياسي، و فيما يخص المدعو عدنان بن يوسف فهو صديق للمجيب مقيم بفرنسا و كان مستشارا إعلاما برئاسية الحكومة زمن الياس الفخفاخ و يتواصل المجيب معه لتبادل الآراء لا غير، و المدعو هيثم الكيلاني فهو صديق للمدعوة سرين الشريف و قد تعرف عليه المجيب من خلالها بعد أن اجتمعا في مناسبة وحيدة بمنزل هذه الأخير و قرروا تكوين مجموعة افتراضية لتبادل الآراء، و بمعارضته بما تضمنته العينة عدد 9 من تقرير الاختبار مما يلي:" محادثة لمجموعة منشاة على تطبيقة الواتساب تحت اسم "LES AMIS DE JOUSSOUR" متكونة من الأطراف التالية: حمزة المؤدب صاحب رقم النداء 25.690.734 –شكري بحرية صاحب رقم النداء 22.435.719 –معز حسيون صاحب رقم النداء 28.196.515 –رضوان الرقاز صاحب رقم النداء 52.716.973 –المظنون فيه محمد خيام التركي"، حقق أنه تم إنشاء تلك المجموعة على تطبيقة "واتساب" و التي تتكون من بعض الأعضاء بجمعية جسور ماعدا المدعوة حمزة المدب الذي يعتبر صديق لهم و قد قاموا بضمه لتلك المجموعة التي يتناقشون خلالها بعض المواضيع الخاصة بينهم كأصدقاء و بعض المواضيع العامة التي تتعلق بالأخبار الوطنية والوضع العام دون ان تكون لتلك المحادثات أية صبغة جدية، و بمعارضته بما تضمنه تقرير الاختبار بالعينة عدد 10 مما يلي:" محادثة لمجموعة منشاة على تطبيقة الواتساب تحت اسم " HKM 2020 TRIO Dangereux" متكونة من الأطراف التالية: –حمدي حبيب صاحب رقم النداء 98.200.028 –محمد الزعنوني صاحب رقم النداء 21.444.475 –الرقم 33768409864+ –المظنون فيه. حسب ما تمت معاينته تبادل أطراف هذه المجموعة مجموعة من الاخبار حول الوضع العام بالبلاد التونسية كما قاوموا بالتنسيق بين بعضهم البعض لتنظيم بعد اللقاءات. حيث عاينا وجود محادثة بتاريخ 2022/05/11 صلب هذه المجموعة بين كل من المظنون فيه في قضية الحال والمدعو "محمد الزعنوني" وحيث قام المظنون فيه خلال هذه المحادثة ببعث

فيديو من خلال رابط على موقع "europal" وهو متعلق بالمجلس النيابي الأوروبي. يحتوي على جلسة عمل لهذا المجلس انعقد بتاريخ 2022/05/11 حيث اعلم المظنون فيه محدثيه ان النائب الاسباني تحدث عن رئيس الجمهورية التونسية و الوضع الحالي للبلاد. واجابه بعد ذلك المدعو "محمد الزعنوني" انه ليس من الجيد ما يفعله المظنون فيه من خلال النائب الاسباني في المجلس الأوروبي"."، أكد أن تلك المحادثة جمعته بصديقيه **حبيب حمدي** و **محمد الزعنوني** و هما محاميين و صديقين شخصيين للمجيب و كان يتواصل معهما عبر تطبيقة "واتساب" و قد أرسل لهما المجيب مقطع فيديو منتشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي و الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي و هو موقع متاح للعموم، و بمعارضته بما تضمنه تقرير الاختبار بالصفحة 221 مما يلي:" **اما بخصوص الاجتماعات المجراة مع الأطراف السياسية بداية من أواخر شهر ديسمبر 2022 اتضح انه تم تنظيم بعض المواعيد تجمعهم في أماكن مختلفة، ولكن لم يتسنى لنا تحديد ما تضمنته هذه الاجتماعات غير الحديث على مشروع حوار وطني. وحيث تضمنت قائمة المجتمعين الأسماء التالية: "احمد نجيب الشابي" و "عصام الشابي "وغازي الشواشي" و "رضا بالحاج" و "فاضل عبد الكافي" و "محمد لحامدي" و "خديجة الشريف" و"العياشي الحمامي" و"سناء بن عاشور" و "شيماء عيسى" و "جوهر مبارك" و "خليل الزاوية" و"سهير بالحسن" و"رياض بن فضل" و"محمد الحامدي" و "رياض الشايبي" المظنون فيه في قضية الحال "محمد خيام التركي"**، صدق على تلك المحادثات و على ما ورد بتقرير الاختبار من انه أجرى العديد من الاجتماعات و المحادثات مع الأطراف المذكورة حول سبل إجراء حوار وطني بين مختلف الأطراف السياسية بتونس، ملاحظا أنه لا يعلم السبب الحقيقي لوجوده داخل السجن و هو لا يعرف الفعل الذي صدر عنه و تسبب في الزج به في السجن و حرمانه من أبنائه و زوجته، خاصة و انه لم تتم مواجهته إلى حد الآن بأي فعل مجرم يُنسب له.

و حيث بالتحرير على الخبير المنتدب أسامة لحمر تحقيقا بخصوص تقرير الاختبار الفني المجرى من قبله والمؤرخ في 2023/08/04 و المجرى على المحجوز التابع للمظنون فيه **محمد خيام التركي** و خاصة فيما يتعلق بالملاحظات التي أثارتها هيئة الدفاع عن المظنون فيه **محمد خيام التركي** إبان محضر استنطاقه الثاني بتاريخ 2023/08/16 و التي تمحورت حول أن تقرير الاختبار المذكور تضمن الكثير من الاستنتاج والتحليل و الربط و أن المجيب قد خرج عن المهمة الموكلة إليه كتابيا من قبل قاضي التحقيق، أجاب أن السيد قاضي التحقيق كلّفه بإجراء اختبار على المحجوز المذكور و استخراج المعطيات الفنية المتعلقة بقضية الحال و أن ذلك يستتبع بالضرورة استخراج المعطيات و فرزها وتجميعها و تحليلها للبحث عن مدى وجود بيانات لها علاقة بموضوع قضية الحال من عدمه أي أن التحليل الفني والاستقراءات و إبداء الرأي من الإجراءات المتبعة عالميا في مجال التحقيق الجنائي الرقمي و هو المعمول به على مستوى المخابر العلمية التي توكل لها تلك الأعمال و أنه في إطار تنفيذ نص المأمورية الكتابية و الشفاهية الصادرة عن السيد قاضي التحقيق و التي تضمنت تدقيقا فحص المحجوز و الاطلاع على البيانات المضمنة به و السعي في استخراج كل ما هو محذوف و البحث عن مدى وجود معطيات يمكن أن تكون لها علاقة بقضية الحال و الجدير بالذكر انه على مستوى المحجوز التابع لمأمورية الحال أشار بوجود معطيات شخصية و بيانات أخرى مختلفة ليس لها علاقة

بقضية الحال و طلب منه السيد قاضي التحقيق عدم التطرق لها صلب تقرير الاختبار وهو أيضا المعمول به بالمأموريات القضائية على المستوى العالمي، كما أضاف أنه في إطار مهامه كخبير لدى المحاكم وفي إطار جميع المأموريات المناطة بعهدته يستوجب عليه الإعلام بأية معطيات أخرى متعلقة بالجرائم التي يمكن أن يتم اكتشافها بمناسبة تنفيذ المأمورية موضوع التسخير الفني و هو ما يؤكد أن عملية الاختبار تشمل أحيانا مجالات لم يشملها نص التسخير الفني أو المأمورية، مضيفا ان عملية التحليل للمعطيات التي يتم الكشف عنها بمناسبة مأمورية الاختبار لا يكون اعتباطيا وإنما يستند على البيانات و المعطيات التي يتم اكتشافها أثناء تنفيذ المأمورية و البحث فيما يتضمنه المجوز ولا يتعلق الأمر برأي شخص و إنما هو رأي علمي له أصل ثابت بما تم اكتشافه بالمحجوز، و بخصوص التنميط الجنائي الذي أدرجه المجيب صلب نص التقرير الفني فهو يعتبر أداة معتمدة في التحقيق الجنائي و يساعد المحققين لتحديد سلوكيات وأنماط دقيقة لمواصفات الجرائم و الجناة و يعتمد على دقة المعطيات و صحتها و يقع الارتكاز على البيانات المستخرجة من المحجوز كالمحادثات و الإرساليات و الرسائل الالكترونية و غيرها من البيانات الدقيقة و الصحيحة وعادات الإبحار على الانترنت و سلوكيات المظنون فيه و استعمالاته المختلفة للمحجوز المستعمل من طرفه حيث يقوم الخبير بتجميع كل تلك البيانات و ربطها ببعضها البعض و ذلك قصد تنميط شخصية المظنون فيه و تمكين العدالة منها، و حيث انه بعد تجميع كل البيانات المذكورة و ربطها ببعضها البعض يمكن فهم السلوك الجنائي للمظنون فيه بكل وضوح حتى لدى غير المختصين في القانون الجنائي دون تحامل على أي طرف و ذلك في إطار البحث عن الحقيقة دون غيرها، كما أكد أنه على مستوى التنميط الجنائي لا يوجد أي معطى غير مرتبط بالأساس بمعطيات مستخرجة من المحجوز، هذا وبسؤاله بخصوص ما ورد بتقرير الاختبار المذكور خاصة في الصفحة 221 والتي تضمنت "...**أما بخصوص الاجتماعات المجراة مع الأطراف السياسية بداية من أواخر شهر ديسمبر 2022 واتضح انه تم تنظيم بعض المواعيد تجميعهم في أماكن مختلفة و لكن لم يتسنى لنا تحديد ما تضمنته هذه الاجتماعات غير الحديث على مشروع حوار وطني**..."، أكد أن الحوارات و المحادثات التي اطلع عليها و التي تمت بين بعض الأطراف و الشخصيات السياسية التي ذكرها صلب تقريره بالصفحة 221 و 223 تناولت فقط حديثا حول مشروع حوار وطني سياسي، أما بخصوص الاجتماعات التي أجراها المظنون فيهم مباشرة لا يمكن له الاطلاع على محتواها باعتبار أنه لم يقع تحرير محاضر جلسات بخصوصها كما لم يقع التطرق لمضمونها عبر المحادثات الرقمية التي أجراها المظنون فيهم فيما بينهم، مؤكدا ان ما توصل له في ذلك الإطار يبين الموضوعية العلمية التي اتبعها في تنفيذ الاختبار و الإجراءات الدقيقة المتعلقة بمجال التحقيق الجنائي الرقمي و الذي يتبعه المجيب في أغلب التقارير التي توكل له من طرف القضاء التونسي منذ حوالي 9 سنوات و لم يقع إثارة ذلك من أي طرف كان.

و حيث بتسخير الخبير في السلامة المعلوماتية أسامة لحمر قصد القيام بإجراء المعاينات الفنية اللازمة على المحجوز الواقع حجزه على المظنون فيهم **جوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و ذلك بفك تشفير الأجهزة المحجوزة** إن أمكن و معاينة محتوياتها من محادثات و مراسلات و اتصالات هاتفية وصور ومقاطع فيديو و وثائق ومقالات و منشورات تم إرسالها عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي و التي تتعلق أساسا

بالتواصل بين المظنون فيهم أو غيرهم حول ما له ارتباط بموضوع قضية الحال، و توضيح شبكة الاتصالات بين المظنون فيهم أو غيرهم حول ما له علاقة بقضية الحال، و استخراج مقاطع الفيديو و الصور المضمنة صلب جهاز "DVR" و التي تصور المظنون فيهم في قضية الحال أو غيرهم من الشخصيات السياسية أو الدبلوماسية و تحديد توقيت ظهورها بمقاطع الفيديو المسجلة عبر أجهزة المراقبة، و قد أنهى الخبير المنتدب الأعمال المنوطة بعهدته و ضمّنها صلب تقرير الاختبار المؤرخ في 2023/11/16 والذي جاء بخلاصته أنه بعد الاطلاع على نص مأمورية الاختبار وبعد العمل على الأجهزة المحجوزة التابعة للمظنون فيهم في قضية الحال وإخضاعها لمجموعة من الأعمال الفنية وبعد مراسلة المشغلين بالبلاد التونسية (اوريدو، اورونج، اتصالات تونس) في العديد من المرات وبعد إجراء العمليات الفنية والتقنية والعديد من المعاينات الدقيقة على الكشوفات المتحصل عليها وتفكيكها فقد تبين أن المظنون فيه **غازي الشواشي** استعمل في الفترة الممتدة من 2022/02/08 الى حدود 2023/02/10 جهاز حامل للرقم التسلسلي "IMEI" 860133048173200 وهو جهاز من نوع "NOVA 3I" ولم يقع حجز الجهاز المذكور او تمكين الخبير منه و قد تمكينه من جهاز هاتف جوال نوع "OPPO A94" الذي تم استعماله بواسطة الرقم الهاتفي 54.000.340 في الفترة الممتدة بين 2023/02/12 الى 2023/02/24 وذلك حسب الكشف المتحصل عليه من شركة "اورونج"، و في الفترة الممتدة من 2022/01/01 الى حدود 2023/02/11 تم استعمال الجهاز الحامل للرقم التسلسلي "IMEI" 860133048173200 وهو جهاز من نوع "NOVA 3I" بواسطة الرقم 98.302.946، كما ان الرقم 98.755.440 –المستخرج بهوية المظنون فيه **رضا بالحاج**– تم تركيزه على جهاز حامل للرقم التسلسلي IMEI 860567043487500 و هو جهاز من نوع HUAWEI Y9 PRIME 2019 ازرق اللون حامل للرقم التسلسلي SN : EVP4C20106008603 دون أن يقع حجز ذلك الجهاز او تمكين الخبير المنتدب منه، ومن ناحية أخرى لم يتمكن الخبير من تحصيل الرقم التسلسلي للجهاز المحجوز على ذمته حسب مأمورية الحال على مستوى كشوفات الرقم التابع له والمستخرج بهويته، أما بخصوص الرقم المستخرج بهوية المظنون فيه **جوهر بن مبارك** 23.086.060 فقد تبين أنه مستعمل من طرفه و تم تركيزه على جهاز حامل للرقم التسلسلي "IMEI" 350911501389880 حسب المشغل وهو نفس الجهاز المحجوز في قضية الحال من نوع "IPHONE 13 PRO MAX A2644" التابع للمظنون فيه **جوهر بن مبارك** حسب مأمورية الحال، أما في خصوص الأرقام والعلاقات المشتركة تمكنا من إستخراج عدد 198 رقم مشترك بين المظنون فيهم **غازي الشواشي** و **رضا بالحاج وجوهر بن مبارك** بعضها مشترك كحد أدنى بين شخصين وكحد اقصى بين عدد 3، كما أكد الخبير أنه لم يتمكن من إنجاز الأعمال افنية على جهاز الهاتف الجوال نوع " IPHONE 13 PRO MAX A2644" و جهازي اللوحة الالكترونية "IPAD A1566 " و "IPAD A1396" نظرا لكون تلك الأجهزة مغلقة بواسطة شيفرات سرية، في حين تمكن الخبير من الولوج واستخراج البيانات من الأجهزة " DAHWA DH-XVRS104HS-X1" و "NOKIA TA-1452 " و "OPPO CPH 2023 " و تعذر عليه استخراج أية بيانات من الجهاز "LP M35" بالنظر لكونه جهاز عادي وليس ذكي ولا يُمكن مُستخدميه من تركيز تطبيقات التواصل الاجتماعي عليه.

و حيث بتسخير الخبير في السلامة المعلوماتية أسامة لحمر قصد القيام بإجراء المعاينات الفنية اللازمة على المحجوز الواقع حجزه على المظنون فيه **كمال اللطيف** و المتمثل في: جهاز هاتف جوال نوع " Iphone 13 pro MAX" (A2643) اخضر اللون وغلافه أخضر اللون ويحمل رقمي السلسلة 356189750498272 و356189750367626 مزود بشفرة نداء "اتصالات تونس" تحمل رقم السلسلة 8921602070064229119 وجهاز هاتف جوال نوع "Iphone S6 plus" ابيض اللون مع غلاف بلاستيكي شفاف يحمل رقم السلسلة 353333073453688 ومزود بشفرة نداء "أوريدو" تحمل رقم السلسلة 8921603415160484168 و جهاز هاتف جوال نوع "Iphone pro MAX 12" (A2410) ذهبي اللون مع غلاف ويحمل رقمي السلسلة 356723118952875 و|356723119889928 مزود بشريحة نداء "اتصالات تونس" تحمل رقم السلسلة 8921602070012001131 و جهاز هاتف جوال نوع "IPHONE12" (A2403) أسود اللون مع غلاف اسود اللون يحمل رقمي السلسلة 351066257178299 و351066257032744 ومزود بشريحة نداء "اوريدو" تحمل رقم السلسلة 8921603442152000000 و جهاز هاتف جوال نوع "IPHONE 7L" (1660) أسود اللون بدون غلاف يحمل رقم السلسلة 359161078607113 و جهاز هاتف جوال نوع "HUWAWEY Y5LITE2018" أسود اللون به غلاف بلاستيكي ويحمل رقم السلسلة 863706047441926 ومزود بشريحة نداء "اوريدو" تحمل رقم السلسلة 8921603925191292166 و جهاز هاتف جوال نوع "IPHONE6" ابيض اللون حامل لرقم السلسلة 352074062055354 و شريحة نداء "اورونج" حاملة لرقم السلسلة 8921601001183977766 و شريحة نداء "اوريدو" حاملة لرقم السلسلة 8921603903182356696 و شريحة نداء "اتصالات تونس" حاملة لرقم السلسلة 8921602040700997722 و آلة تصوير نوع "SONY" تحمل رقم السلسلة SN899775 و بطاقة ذاكرة نوع "SONY" سعتها 08 MB و بطاقة ذاكرة نوع "KANON" سعتها 32MB و بطاقة ذاكرة نوع "KING MAX" سعتها 01GB و خازن معلومات رمادي اللون نوع "SANDISK CRUZER" سعته 08GB و خازن معلومات اسود اللون نوع "SILICN POWER" سعته 04GB و خازن معلومات اسود اللون نوع "SANDISK CRUZER" سعته 04GB وخازن معلومات رمادي اللون نوع "KING MAX" سعته 128MB و خازن معلومات اصفر اللون نوع "TAKE MS" و خازن معلومات نوع "CRUZER BLADE" سعته 08 GB و خازن معلومات نوع "GOODDRIVE" سعته 02 GB و خازن معلومات نوع "TIME GROUP" سعته 04 GB و خازن معلومات نوع "VERBATIN" سعته 02 GB و خازن معلومات نوع ADATA سعته 16 GB و عدد 04 شريط فيديو (كاسات فيديو) و جهاز "مودام" نوع "D-LINK" حامل لرقم السلسلة 9094^{E}4F0A7E6 و جهاز مودام نوع "HP" رمادي اللون يحمل رقم السلسلة LZ53417409 و عدد 08 قرص ليزري و عدد 21 قرص ليزري و عدد 02 حاملة بطاقة ذاكرة نوع "ADATA" و"SANDISK" و وحدة مركزية نوع "HP" رمادية اللون تحمل رقم السلسلة CZB5420BGN و وحدة مركزية نوع "دال" سوداء اللون حاملة لرقم السلسلة 82FD8R1 و وحدة مركزية نوع "دال" سوداء اللون حاملة لرقم السلسلة 2J9W55J و قرص صلب نوع "SEAGATE" سعته 500 GB رقم سلسته Z2AF2WP2500 وجهاز تسجيل خاص

بكاميرا مراقبة (DVR) نوع "digital video recorder" أسود اللون حامل لرقم السلسلة 20120606000089 رفقة شاحنه و جهاز تسجيل خاص بكاميرا مراقبة (DVR) *نوع "@lhua" اسود اللون حامل لرقم السلسلة 3L04353PAPEE209 رفقة شاحنه*، و قد أنهى الخبير المنتدب الأعمال المنوطة بعهدته و ضمّنها صلب تقرير الاختبار المؤرخ في 2024/04/08 والذي جاء به أنه بعد المعاينة الأولية للجهاز نوع IPHONE 13 PRO MAX تبين انه وقع تركيز عدد 2 شرائح نداء به الأولى تابعة للمشغل اتصالات تونس صاحبة الرقم 98370555 الحاملة للرقم التسلسلي ICCID 8921602070064229119 تم تركيزها اول مرة على الجهاز بتاريخ 2023/02/27 على الساعة 21:05:06، و الثانية تابعة للمشغل أوريدو تونس صاحبة الرقم 22145555 الحاملة للرقم التسلسلي ICCID 8921603442152000000 تم تركيزها اول مرة على الجهاز بتاريخ 2022/06/24 على الساعة 19:19:24، اما بخصوص حساب منصة الICLOUD التابع للجهاز المذكور أعلاه فتبين انه متصل بعنوان البريد الالكتروني eltaiefkamel54@gmail.com و كذلك وقع ربطه برقم النداء 98370555، كما تم تثبيت عدد من تطبيقات التواصل بالجهاز و هي "WhatsApp" و "Viber" و"Google Mail" و "iBooks " و "imo"، و قد تبين أنه من بين الأشخاص الأكثر اتصالات بالمظنون فيه **كمال اللطيف** عبر الجهاز و الرقم الهاتفي المذكورين هو المظنون فيه **مصطفى كمال النابلي**، كما تبين أن هذا الأخير والمظنون فيه **رضا بالحاج** هما من بين آخر الأشخاص الذين راسلوا المظنون فيه **كمال اللطيف** بتاريخ 2023/02/11، كما تبين من تقرير الاختبار أن للمظنون فيه **كمال اللطيف** علاقات واسعة مع العديد من الإطارات الأمنية و القضاة والسياسيين و إعلاميين و رجال أعمال و من بين جهات اتصاله المظنون فيه **كريم قلاتي** و **محمد الأزهر العكرمي** و **عصام الشابي** و **أحمد الشابي** و **مصطفى كمال النابلي** و **نور الدين بن تيشة** و **رضا شرف الدين** و **نور الدين بوطار** و **كمال الجندوبي**، كما كان للمظنون فيه **كمال اللطيف** تواصل عبر تطبيق "واتساب" ببعض المظنون فيهم على غرار **عصام الشابي** و **رضا بالحاج** و **أحمد نجيب الشابي** و **محمد الأزهر العكرمي** و **نور الدين بوطار** و **مصطفى كمال النابلي** و**كمال الجندوبي**، كمال تبادل المظنون فيه **كمال اللطيف** بعض رسائل البريد الالكتروني مع المظنون فيه **مصطفى كمال النابلي** عبر البريد الالكتروني لهذا الأخير Mknabli@gmail.com، كمال تبادل المظنون فيه **كمال اللطيف** عديد الإرساليات عبر تطبيق "واتساب" مع بعض الأطراف الأجنبية على غرار السفيرين الايطاليين **لورينزو فانارا** و **فابريزو ساجيو**.

و حيث تم حجز:

- **عن المظنون فيه محمد خيام التركي**: جهاز هاتف جوال نوع "ايفون" مهشم الشاشة يحمل رقمي السلسلة 353909103912577 و353909103866633 مزود بشريحة نداء "اوريدو" الحاملة لرقم التسلسلي 8921603904190554892 ولوحة رقمية "tablette" ذهبية اللون نوع "everpod" و لوحة رقمية "tablette"ذهبية اللون نوع "everpod" وحدة تخزين خارجية سوداء اللون نوع "توشيبا" بها ملصقة كتب عليها kdeco و وحدة تخزين خارجية نوع "alpha" و فلاش ديسك اسود اللون في شكل مفتاح كتب عليه

ecomeventو فلاش ديسك اسود اللون سعة gb 08 كتب عليه "verbatim" وفلاش ديسك اسود اللون سعته gb 04 به واقي حديدي كتب عليه "team" و فلاش ديسك اخضر اللون كتب عليه "parriot" و فلاش ديسك اسود واحمر اللون سعته gb08 كتب عليه "adata" و فلاش ديسك اسود واحمر كتب عليه "sandisk" و فلاش ديسك سعته gb16 كتب عليه "adata" و فلاش ديسك ابيض اللون سعته 512 mb و جهاز حاسوب محمول نوع "asus" رمادي اللون والحامل لرقم السلسلة L6NOCX00H11623D رفقة شاحنه اسود اللون بداخل حقيبة خاصة به و جهاز حاسوب محمول نوع "DELL" رمادي اللون الحامل لرقم السلسلة JLLG4C2 وشاحنه اسود اللون و موزع أنترنات (MODEM) اسود اللون تابع للمشغل "أورونج" حامل لرقم السلسلة NBH7N16323006389 مزود بشريحة نداء تابعة لذات المشغل حاملة لرقم السلسلة 8921601002066434446 رفقة شاحنة.

2. **عن المظنون فيه كمال اللطيف:** جهاز هاتف جوال نوع "Iphone pro MAX 13" (A2643) اخضر اللون وغلافه أخضر اللون ويحمل رقمي السلسلة 356189750498272 و356189750367626 مزود بشفرة نداء "اتصالات تونس" تحمل رقم السلسلة 8921602070064229119 و جهاز هاتف جوال نوع " Iphone S6 plus" ابيض اللون مع غلاف بلاستيكي شفاف يحمل رقم السلسلة 353333073453688 ومزود بشفرة نداء "أوريدو" تحمل رقم السلسلة 8921603415160484168 و جهاز هاتف جوال نوع " Iphone pro 12 MAX" (A2410) ذهبي اللون مع غلاف ويحمل رقمي السلسلة 356723118952875 و|356723119889928 مزود بشريحة نداء "اتصالات تونس" تحمل رقم السلسلة 8921602070012001131 و جهاز هاتف جوال نوع "IPHONE12" (A2403) اسود اللون مع غلاف اسود اللون يحمل رقمي السلسلة 351066257178299 و351066257032744 ومزود بشريحة نداء "اوريدو" تحمل رقم السلسلة 8921603442152000000 و جهاز هاتف جوال نوع "IPHONE 7L" (1660) اسود اللون بدون غلاف يحمل رقم السلسلة 359161078607113 وجهاز هاتف جوال نوع "HUWAWEY Y5LITE2018" اسود اللون به غلاف بلاستيكي ويحمل رقم السلسلة 863706047441926 ومزود بشريحة نداء "اوريدو" تحمل رقم السلسلة 8921603925191292166 و جهاز هاتف جوال نوع "IPHONE6" ابيض اللون حامل لرقم السلسلة 352074062055354 و الة تصوير نوع "SONY" تحمل رقم السلسلة SN899775 و بطاقة ذاكرة نوع "SONY" سعتها 08 MB و بطاقة ذاكرة نوع "KANON" سعتها 32MB و بطاقة ذاكرة نوع "KING MAX" سعتها 01GB وخازن معلومات رمادي اللون نوع "SANDISK CRUZER" سعته 08GB و خازن معلومات اسود اللون نوع "SILICN POWER" سعته 04GB و خازن معلومات اسود اللون نوع "SANDISK CRUZER" سعته 04GB و خازن معلومات

رمادي اللون نوع "KING MAX" سعته 128MB و عدد 04 شريط فيديو (كاسات فيديو) و جهاز "مودام" نوع "D-LINK" حامل لرقم السلسلة 9094E4F0A7E6 و عدد 08 قرص ليزري و خازن معلومات اصفر اللون نوع "TAKE MS" وخازن معلومات نوع "CRUZER BLADE" سعته 08 GB و خازن معلومات نوع "GOODDRIVE" سعته 02 GB وخازن معلومات نوع "TIME GROUP" سعته 04 GB و خازن معلومات نوع "VERBATIN" سعته 02 GB وخازن معلومات نوع ADATA سعته 16 GB و عدد 02 حاملة بطاقة ذاكرة نوع "ADATA" و "SANDISK" وشريحة نداء "اوروبج" حاملة لرقم السلسلة 8921601001183977666 و شريحة نداء "اوريدو" حاملة لرقم السلسلة 8921603903182356696 و عدد 21 قرص ليزري و وحدة مركزية نوع "HP" رمادية اللون تحمل رقم السلسلة CZB5420BGN و وحدة مركزية نوع "دال" سوداء اللون حاملة لرقم السلسلة 82FD8R1 و وحدة مركزية نوع "دال" سوداء اللون حاملة لرقم السلسلة 2J9W55J و جهاز مودام نوع "HP" رمادي اللون يحمل رقم السلسلة LZ53417409 و قرص صلب نوع "SEAGATE" سعته 500 GB رقم سلسته Z2AF2WP2500G و شريحة نداء "اتصالات تونس" حاملة لرقم السلسلة 8921602040700997722 وجهاز تسجيل خاص بكاميرا مراقبة (DVR) نوع "digital video recorder" اسود اللون حامل لرقم السلسلة 20120606000089 رفقة شاحنه وجهاز تسجيل خاص بكاميرا مراقبة (DVR) *نوع "@lhua" اسود اللون حامل لرقم السلسلة 3L04353PAPEE209 رفقة شاحنه.*

3. **عن المظنون فيه عصام الشابي:** جهاز هاتف جوال نوع "samsung s9" ازرق اللون حامل لرقمي السلسلة 357631091024357701 و 357632091024355501 مجهز بشريحة نداء "اوريدو" حاملة لرقم السلسلة 8921603533161167473 والمرتبطة بالرقم الهاتفي 55.316.496 وجهاز DVR نوع H.264 ابيض اللون حامل لرقم السلسلة 20151021A00000H.
4. **عن المظنون فيه عبد الحميد الجلاصي:** جهاز هاتف جوال نوع "SAMSUNG" اسود اللون به غلاف بلاستيكي يحمل رقم السلسلة 354358085772279 ومزود بشريحة نداء "اوريدو" تحمل رقم السلسلة 8921603906221382011 و لوحة رقمية نوع IPAD A1474 فضية اللون بها غلاف رمادي اللون تحمل رقم السلسلة DMPM404WFK17 و جهاز حاسوب محمول نوع "HP PAVILLON" رمادي اللون ويحمل رقم السلسلة 8CG9281KVN مع شاحن و خازن معلومات (فلاش ديسك) ADATA اسود واحمر اللون سعته GB8.
5. **عن المظنون فيها شيماء بنهقي:** جهاز هاتف جوّال نوع "I-Phone 11" أسود اللّون به غلاف بلاستيكي أحمر اللّون مجهّز برقم النّداء "24.286.465" يحمل رقمي السلسلة 358989498427097

و358989498271826 و كلمة العبور (code de déverouillage) "1406" و جهاز هاتف جوّال نوع "WIKO" ازرق اللّون مجهّز بشريحة نداء تابعة لمشغّل "bouygues" (رقم السلسلة 0320163616919) و جهاز هاتف جوّال نوع "IPRO" أبيض اللّون و مخزّن معلومات "Flashdisque" حديدي به غلاف من الجلد الأحمر سعته 16gb وجهاز حاسوب محمول نوع "asus" أزرق اللون ذو الرقم التسلسلي H3N0CX06K77118 مع شاحنه وحقيبة سوداء اللون.

6. **عن المظنون فيه جوهر بن مبارك:** جهاز هاتف جوال نوع "نوكيا" ذو رقمي السلسلة 355009351259918 و355009351259900 يحتوي على شريحة "أوريدو" تحمل رقم سلسلة 8921601001460320 44 و جهاز هاتف جوال نوع "أيفون" ذو رقمي السلسلة 350911501389880 و350911501055952 و عدد 02 لوحات إلكترونية نوع "iPad" الأولى تحمل رقم السلسلة 012926005379419 والثانية ذات رقم السلسلة DMPNTWEG5VW و قرص صلب خارجي نوع "ADATA" سعة 1T حامل لرقم السلسلة 1F320081030 وقرص صلب خارجي نوع "ADATA" سعة GB500 حامل لرقم السلسلة 1D0220262149.

7. **عن المظنون فيه محمد الأزهر العكرمي:** جهاز تسجيل DVR نوع HIKVISION أسود اللون يحمل رقم السلسلة F71650427 و ورقة مضمن بها عدد 2 نسخ من صكوك بنكية مسحوبة عن البنك العربي لتونس الأول حامل لرقم 3782651 باسم STE LEITH AOUINI PROMOTION IMMOBILE والمستفيد المسماة مفيدة الوسلاتي مدون به مبلغ 3000 دينار، والثاني حامل للرقم 1640620 باسم AOUINI MEHDI ALEXANDER والمستفيد مفيدة الوسلاتي مدون به مبلغ 7000 دينار و ورقة مضمن بها نسخة من صك بنكي صادر عن بنك الأمان حامل للرقم 9897572 صادر عن المسماة مفيدة فضلاوي وسلاتي والمستفيد لحامله مدون به مبلغ 20 ألف دينار و ورقة مضمن بها عدد 2 صك بنكي صادرين عن بنك الأمان الأول حامل للرقم 9897553 باسم مفيدة فضلاوي الوسلاتي مدون به مبلغ 1000 دينار والثاني حامل للرقم 9897573 باسم المذكورة والمدون به مبلغ 1000 دينار و نسخة ملف قضية تحقيقية تعود إلى سنة 2012 عدد 20525 تم نشرها بمكتب التحقيق الخامس بالمحكمة الابتدائية بتونس والمتهمين فيها كل من محمد الأزهر العكرمي و كمال اللطيف من أجل تهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي.

8. **عن المظنون فيه غازي الشواشي:** جهاز "DVR" نوع "@LHUA" أسود اللون حامل لرقم السلسلة 5L08C8FPA0E7D96 وجهاز هاتف جوال نوع OPPO أسود اللون حامل لرقمي السلسلة 863271053509918 و863271053509900 و شريحة نداء "اورنج" حاملة لرقم السلسلة

: 89216010013945697 43 وشـــريحة نـــداء "اتصـــالات تـــونس" حاملـــة لـــرقم السلســـلة 89216020700445947 56.

9. **عـن المظنـون فيـه رضـا بالحـاج:** جهـاز هـاتف جـوال نـوع LP أسـود اللـون حامـل لرقمـي السلسـلة 863361016660500 و863361016660518.

10. **عن المظنون فيه محمد الحامدي:** جهاز خازن معلومات رقمية أسود اللون سعة 4GB

11. **عن المظنون فيه رضا شرف الدين:** جواز سفر تونسي رقم C114007 باسم المدعو سامي بن الهادي العكرمي وجهاز حاسوب نوع "HP" متمثل في شاشة حاسوب مدمجة مع الوحدة المركزية و شاحنه و لوحة مفاتيح و فأرة. جهاز هاتف جوال نوع "ساوسونغ" مجهز بشريحة ذات رقم النداء 98.400.142.

و ضمن كل ذلك المحجوز بكتابة القطب القضائي لمكافحة الإرهاب تحت رقم 64/67.

قرار الدائـــــرة

وحيث يستخلص مما سبق ذكره أن المظنون فيهم **محمد خيام التركي و كمال اللطيف و نور الدين البحيري** قد تقارروا مع بعض المتهمين في قضية الحال على تكوين وفاق إجرامي و إرهابي بنية بث البلبلة بين السكان و العمل على تقويض النظام القائم بتونس والاستعاضة عنه بنظام جديد يعتقدون أنه الأفضل و ذلك بالدعوة إلى استعمال العنف والتحريض على ذلك و بكل الوسائل الممكنة التي تساعدهم على تحقيق الهدف المنشود و في ذلك الإطار سعى المظنون فيه **كمال اللطيف** للتآمر على الدولة التونسية و اختراق أجهزتها و التحكم في مفاصلها و سياساتها على مدى سنوات عديدة من خلال تكوين وفاق تآمري و إرهابي للتأثير في سياسات الحكومات المتعاقبة على المستوى السياسي والاقتصادي و المالي و الأمني و ذلك خدمة لمصالحه و مصالح الوفاق الذي كوّنه و الجهات التي تقف وراءه بالداخل والخارج مستغلا في ذلك صفته كرجل أعمال و شبكة علاقاته المتنوعة التي يمتلكها سواء داخل البلاد التونسية مع بعض رجال الأعمال و الإطارات الأمنية و السياسيين و بعض القضاة و الإعلاميين او خارجها عبر التنسيق مع سفراء أجانب و ذلك للتحكم في مفاصل الدولة و القرار السياسي و الاقتصادي و الأمني للدولة، كما تبين أن المظنون فيه **كمال اللطيف** و بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية تولى الاتصال و التنسيق مع بعض المتهمين في قضية الحال لإسقاط النظام الجديد بقيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد فتواصل على ذلك الأساس مع بعض المظنون فيهم على غرار **محمد الأزهر العكرمي** و **عصام الشابي** و **أحمد الشابي** و **مصطفى كمال النابلي** و **نور الدين بن تيشة** و **رضا شرف الدين** و **نور الدين بوطار** و **كمال الجندوبي** و **كريم قلاتي**، كما تواصل مع بعض الأطراف الأجنبية على غرار السفيرين الايطاليين **لورينزو فانارا** و **فابريزو ساجيو**، و لم يكتف المظنون فيه **كمال اللطيف** بالتآمر على النظام الحالي بل تآمر على الدولة التونسية ككيان منذ عدة سنوات و سعى لربط شبكة علاقات متنوعة يلجأ إليها عند الحاجة للحصول على أسرار الدولة و من خلال تدخله أيضا في بعض الأحيان لتعيين بعض رؤساء الحكومات التونسية من ذلك تدخله لتعيين **الباجي قائد السبسي** و تعيين بعض

الوزراء على غرار المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** كوزير مكلف بالإصلاح بوزارة الداخلية خلال سنة 2011 بغاية الاطلاع على سير العمل اليومي بوزارة الداخلية و الاطلاع على جميع التقارير السرية الصادرة عنها، و قد قام المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** في ذلك الإطار بتمكين المظنون فيه **كمال اللطيف** من تقارير تنصت على بعض الشخصيات السياسية والاقتصادية بتونس، كما تدخل هذا الأخير لتعيين المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** مرة أخرى كمستشار سياسي لدى رئاسة الحكومة خلال سنة 2016 إبان حكومة يوسف الشاهد لتتبع أخبار رئاسة الحكومة و التأثير في توجهاتها السياسية و المالية، كما يُعتبر المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** أيضا رابط الاتصال بين الوفاق الذي كوّنه المظنون فيه **محمد خيام التركي** و المظنون فيه **كمال اللطيف**، هذا و تدخل المظنون فيه **كمال اللطيف** لتعيين إطارات سامية بوزارة الداخلية لاستغلالها في الاطلاع على الأسرار الأمنية للدولة التونسية والاستفادة منها لبسط نفوذه الأمني والسياسي و المالي على الدولة التونسية، كما أنه وفي إطار العمل التآمري الذي قام به المظنون فيه **كمال اللطيف** تولى التدخل لتعيين المظنون فيه **محمد كمال الجندوبي** على رأس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات سنة 2011 و ذلك للتأثير على المسار الانتخابي و نتائجه من خلال وضع قانون انتخابي يساهم في تشتيت القوى السياسية وخلق نوع من عدم الاستقرار السياسي و إضعاف الدولة، كما قام المظنون فيه **محمد كمال الجندوبي** و بتأثير من المظنون فيه **كمال اللطيف** بجلب عدة شخصيات أجنبية للبرلمان التونسي قصد التأثير على الخيارات الكبرى المضمنة بدستور سنة 2014 ليتناسب مع مصالح الدول الأجنبية الكبرى بتونس، هذا ويعتبر المظنون فيه **محمد كمال الجندوبي** هو الواسطة بين المظنون فيه **كمال اللطيف** والمظنون فيه **محمد خيام التركي** بالداخل والخارج، كما قام المظنون فيه **كمال اللطيف** بتعيين المظنون فيه **مصطفى كمال النابلي** –و هو احد الأذرع المالية التابعة له– كمحافظ للبنك المركزي خلال سنة 2011 وذلك لضمان سيطرته على التوجهات المالية و النقدية للبلاد التونسية خدمة لمصالحه و لضرب الحكومات المعارضة لتوجهاته، و قد قام المظنون فيه **مصطفى كمال النابلي** في إطار الدور التآمري على الدولة التونسية الموكول له صلب الوفاق الذي كوّنه المظنون فيه **كمال اللطيف** بخلاص قرض بقيمة 1.8 مليار دولار قبل أوانه و الذي اقترضته الدولة التونسية من الجانب الإيطالي بنسبة فائدة تتراوح بين 1 و 2 بالمائة ثم اقترض مجموعة من القروض المالية من عدة دول أوربية بنسبة فائدة مرتفعة تتراوح بين 6 و 8 بالمائة، هذا و حث المظنون فيه **كمال اللطيف** المظنون فيه **مصطفى كمال النابلي** على الدفع في اتجاه عدم تمكين الدولة التونسية من أية تمويلات أو مساعدات خارجية لضرب الاستقرار المجتمعي و النيل من صورة الحكومة الحالية أمام الشعب و بالتالي الإطاحة برئيس الجمهورية، كما انضم المظنون فيه **نور الدين بوطار** للوفاق التآمري و الإرهابي الذي كوّنه المظنون فيه **كمال اللطيف** وأصبح الجناح الإعلامي لذلك الوفاق و تعد المهمة المنوطة به هي شن حملة إعلامية ضد رئيس الجمهورية عبر إذاعة "موازييك" التي يشرف عليها قصد النيل من شخص رئيس الجمهورية و التحريض ضده و التشكيك في كل القرارات التي يتخذها وسياساته و بث الخوف والرعب بين المواطنين بخصوص نتيجة السياسات التي يتبعها تمهيدا لقلب نظام الحكم بكل الوسائل الممكنة و إرجاع الأمور إلى ما كانت عليه قبل تاريخ 2021/07/25، كما أنه و في إطار تآمر المظنون فيه **نور الدين بوطار** على النظام القائم بتونس التقى بعض السفراء الأجانب على غرار السفيرين الفرنسيين "لورنزو

فانارا" و"اندري بارون" و السفير الاسباني "انديزون قارسيا كيلارمو" و قد تعددت تلك اللقاءات بعد الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية، إضافة لتقديمه عدة معلومات حول الوضع القائم بتونس لبعض السفراء الأجانب على غرار السفير الأرجنتيني "كلاوديو جافيي رزو اينكوأينغ"، كما أن المظنون فيه **كمال اللطيف** و في إطار المخطط التآمري لعزل الرئيس قيس سعيد كلّف المظنون فيها **نجلاء اللطيف** للقيام بالاتصال بعدة أطراف تونسية و أجنبية وجهات أمنية ودبلوماسية بالسفارة التونسية ببروكسال بلجيكا دون علم السفير التونسي هناك و عقدت معهم عدة اجتماعات بمقر السفارة المذكورة بحضور مجموعة من موظفي تلك السفارة للتحضير لعملية الانقلاب على نظام الحكم بتونس بقيادة الرئيس قيس سعيد، كما أن الوفاق الذي كوّنه المظنون فيه **كمال اللطيف** كان وفاقا إرهابيا هدفه بث البلبلة و الرعب بين السكان ضرورة أن ذلك الوفاق لم يكن تآمريا فحسب بل إرهابيا من حيث الوسيلة و الهدف بعد أن قام المظنون فيه **كمال اللطيف** بدعوة المظنون **رفيق الشعبوني** –وهو تاجر و مهرب أسلحة بين ليبيا ومالي و يتردد على دول فرنسا وبلجيكا ولكسمبورغ– لحضور الاجتماعات التي أجرتها المظنون فيها **نجلاء اللطيف** قصد التحضير لعملية الانقلاب بتونس، هذا و قد تولى المظنون فيه **كمال اللطيف** تكليف المظنون فيه **رفيق الشعبوني** بتوفير الدعم المالي و الأسلحة اللازمة لاستخدامها في صورة اللجوء إلى استعمال القوة قصد الانقضاض على السلطة بتونس، كما قام المظنون فيه **كمال اللطيف** بتكليف المظنون فيه **علي الحليوي** –باعتباره مختص في عمليات التهريب وله علاقات بإطارات أمنية عليا على الحدود التونسية– للقيام بعمليات تهريب تلك الأسلحة نحو البلاد التونسية، كما قام المظنون فيه **علي الحليوي** و بتكليف من المظنون فيه **كمال اللطيف** في إطار ذلك الوفاق الإرهابي بتمويل الحملة الإعلامية ضد الرئيس قيس سعيد باعتبار أن المظنون فيه **علي الحليوي** يقوم بالتنسيق بين قيادات أمنية وعسكرية و رجال أعمال و عناصر مؤثرة بمواقع التواصل الاجتماعي وإعلاميين و يقوم بتوجيههم للتحريض على رئيس الجمهورية و تأليب الرأي العام ضده، كما يتولى المظنون فيه **علي الحليوي** ربط الاتصال بين المظنون فيهما **كمال اللطيف** و **رضا بالحاج** لحضور اجتماعات يتم خلالها التخطيط والتحضير للبرنامج التآمري ضد رئيس الدولة، كما ثبت من وقائع الحال أن المظنون فيه **كمال اللطيف** مسؤول على مجموعات فرنسية ومرتزقة سيتم اللجوء إليها للانقضاض على نظام الحكم بتونس بقوة السلاح، هذا و من جهة أخرى فقد قام المظنون فيه **كمال اللطيف** بعقد لقاءات بالمظنون فيه **برنار هنري ليفي** و المعروف بكنية "عراب الانقلابات في العالم" بمدينة لكسمبورغ و ذلك في إطار التآمر على النظام القائم بتونس، كما ان المظنون فيه **برنار هنري ليفي** له علاقة بالمظنون فيه **كريم القلاتي** و هذا الأخير تربطه علاقة وطيدة بالمخابرات الفرنسية و له علاقة مع بعض المدونين بتونس و يسيطر على خطهم التحريري على غرار المدونة **كوثر الدعاسي** كما كانت له علاقات ببعض السياسيين والقضاة قصد استغلالهم في جمع معلومات تخص الشأن الداخلي للبلاد التونسية وإرسالها إلى الجهات الفرنسية، هذا ويقوم المظنون فيه **كريم القلاتي** بربط الاتصالات بين ذلك الوفاق وعدة دول أجنبية، كما تواصل حساب المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** على تطبيقة "واتساب" و المرتبط بالرقم الهاتفي "27.447.447" مع حساب على نفس التطبيقة تابع للمظنون فيه **كمال اللطيف** المرتبط بالرقم الهاتفي "98.370.555" (بعد استرجاع بعض المحادثات المحذوفة من ذلك الحساب)، و انخرطت المظنون فيها **نادية**

عكاشة بدورها في ذلك المشروع التآمري عبر نقل معلومات سرية تتعلق بالأوضاع داخل القصر الرئاسي إلى المظنون فيه **كمال اللطيف**، هذا و استغل المظنون **محمد عبد الرؤوف خلف الله** جريدته الالكترونية و الورقية "أخر خبر" في كشف و نشر المحاضر الأمنية و معطيات التحقيق القضائية السرية ليطلع عليها من يهمه الأمر من العناصر الفارة و خاصة العناصر الإرهابية المورطة في تلك التحقيقات و ذلك بتعليمات من المظنون فيه **كمال اللطيف** و في إطار نفس التعليمات تولى المظنون فيه **محمد عبد الرؤوف خلف الله** استقطاب بعض إطارات وأعوان الأمن الرئاسي و قام بتكليفهم بتجميع المعلومات المتعلقة بتحركات رئيس الجمهورية و ذلك لفائدة المظنون **كمال اللطيف** الذي يقوم لاحقا باستغلال تلك المعلومات تمهيدا لاستهداف السيد رئيس الجمهوريةّ، كما تم تكليف المظنون فيه **محمد عبد الرؤوف خلف الله** من قبل المظنون فيه **كمال اللطيف** بمرافقة رئيس الحكومة الأسبق **يوسف الشاهد** أينما تنقل خارج أرض الوطن و موافاته بتقارير حول نشاطه، هذا و من جهة أخرى فقد استغل المظنون فيه **محمد خيام التركي** نشاطه الاقتصادي في عدة مجالات مختلفة كالأعمال والتجارة والاستثمار وإنشاء المشاريع على المستوى الوطني والدولي من أجل تفعيل طموحاته السياسية مستغلا في ذلك نشاطه الجمعياتي عبر إشرافه و إدارته لجمعية "جسور"، كما استغل دور الضيافة التي يملكها بجهتي سيدي بوسعيد و سيدي الظريف ليكون وفاقا يضم بعض المتهمين في قضية الحال من بينهم المظنون فيهم **عصام الشابي وجوهر بن مبارك** و **عبد الحميد الجلاصي** و **شيماء بنهقي** و **غازي الشواشي ورضا بالحاج** و **أحمد نجيب الشابي ومحمد الأزهر العكرمي** و **رياض الشعيبي** و **محمد الحامدي** و **العياشي الهمامي** و **منجي الذوادي** و **رضا ادريس** و **كمال القيزاني**، و قد سعى المظنون فيه **محمد خيام التركي** الى استقطاب المتهمين المذكورين وغيرهم و ذلك بعقد اجتماعات معهم بدور الضيافة التابعة له و تقديم بعض الخدمات الخاصة لبعضهم و لذويهم خاصة و أن الإجراءات الرئاسية الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية قيس سعيد بتاريخ 2021/07/25 و المتمثلة في تعليق أعمال البرلمان و حل الحكومة قد مست من مصالح المظنون فيه **محمد خيام التركي** و المتهمين في قضية الحال بعد أن وجدوا أنفسهم خارج دائرة الحكم و القرار بالدولة الأمر الذي جعل الوفاق الذي يقوده المظنون فيه **محمد خيام التركي** يسعى بكل الطرق الممكنة للعودة إلى سدة الحكم بعد الإطاحة بالنظام القائم، و من أجل ذلك قام المتهمون المذكورون بالتنسيق فيما بينهم سواء عبر التواصل من خلال التطبيقات الالكترونية أو عبر عقد اجتماعات بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع أطراف دبلوماسية أجنبية قصد البحث عن سبل تساعدهم في الإطاحة بالنظام القائم بالبلاد التونسية ثم قام المظنون فيهم بقيادة حملة اعلامية ضد رئيس الجمهورية عبر وسائل الإعلام و مواقع التواصل الاجتماعي و الدفع نحو عرقلته عبر منع أية مساعدات أو قروض دولية لفائدة الدولة التونسية و خلق مشاكل اجتماعية و اقتصادية داخلية للانتهاء بإسقاطه بكل الوسائل الممكنة، و من أجل تحقيق ذلك تولى المظنون فيه **محمد خيام التركي** التواصل مع عناصر الوفاق الذي قام بتكوينه على غرار المظنون فيهم **رضا بالحاج** و **جوهر بن مبارك** و **شيماء بنهقي** و **العياشي الهمامي** و **غازي الشواشي** و **عصام الشابي** و **محمد الحامدي** و**أحمد نجيب الشابي ورياض شعيبي** و نسّق لهم لقاءً مع رئيسة القسم السياسي بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة "Heather Kalmbach"، و قد تم اللقاء بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** الكائن بجهة سيدي بوسعيد المرسى و قد حضر ذلك اللقاء المظنون

:فيهم **رضا بالحاج وجوهر بن مبارك و شيماء بمهقي**، هذا و قد ثبت أيضا أن المظنون فيه **حطاب سلامة** قد انخرط أيضا في الوفاق الذي كوّنه المظنون فيه **محمد خيام التركي** و كان يحضر بعض الاجتماعات التي عقدت بمنزل هذا الأخير و قد تمت مشاهدة سيارته وهي رابضة أمام منزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** و تزامن ذلك مع وجود بعض السيارات الدبلوماسية التابعة لشخصيات أجنبية اجتمعت بنفس المكان، هذا و قد تواصل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع عديد الأطراف الأجنبية على غرار المدعو Marcus ممثل الاتحاد الأوروبي بتونس و طلب من هذا الأخير عبر تطبيقة "واتساب" اصدار بيانات من قبل الاتحاد الأوروبي ضد رئيس الجمهورية **قيس سعيد**، و تولى المدعو Marcus إرسال رابط لموقع المجلس الأوروبي على شبكة الانترنت يتمثل في قرار بتاريخ 2021/07/27 صادر عن ذلك المجلس يعبر فيه عن قلقه حول الأوضاع السياسية بتونس بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و دعا المجلس الأوروبي هذا الأخير إلى ضرورة إعادة استقرار المؤسسات و استئناف أعمال البرلمان التونسي و كان ذلك القرار إثر الضغوطات التي مارسها المظنون فيه **محمد خيام التركي** و المظنون فيه **رضا ادريس** و المدعو **Paxti** على المجلس الأوروبي، كما تولى المظنون فيه **محمد خيام التركي** التواصل مع السفير الاسباني Guillermo Ardizone بعد أن ربط معه علاقة صداقة وطيدة منذ سنة 2019 حسب ما أكده الاختبار الفني المجرى على محجوز المظنون فيه **محمد خيام التركي**، كما تم تنظيم لقاءات بينهما و مع عدة أطراف سياسية تونسية و قد قدم ذلك السفير عديد الخدمات لصالح بعض معارف المظنون فيه المذكور كتسهيل استخراج تأشيرات لاسبانيا لبعض المقربين من المظنون فيه المذكور، كما استغل المظنون فيه **محمد خيام التركي** علاقته الوطيدة بذلك السفير الاسباني لربط علاقات مشتركة مع عدد من السفراء الأوروبيين و قد دارت بينه و بين ذلك السفير الاسباني محادثات حول الوضع السياسي بتونس بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية بالتاريخ المذكور اعلاه، كما تواصل ذلك السفير الاسباني مع المظنون فيه **رضا ادريس** و تناول معه نفس تلك المواضيع، كما تواصل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع السفير الاسباني المدعو Lorenzo Fanara و أعلمه هذا الأخير أن الرئيس **قيس سعيد** تمت معاملته كشخص "مصاب بالتوحد" و ذلك بالقول:"Kais Said traite d'autiste en plein parlement europien" و كان للمندوب الأسباني بالمجلس الأوروبي الدور في ذلك، كما تواصل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع ممثل الاتحاد الأوروبي المدعو **Paxti Acosta** و تولى الأول التحريض على النظام القائم بتونس و طلب منه عدم ترك الحال على ما هو عليه بتونس من قبل الجهات الأوروبية، كما تواصل مع الأجنبي Benjamin Auje الذي قدم نفسه كباحث في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية و أنه مرسل من قبل شخص فرنسي يدعى Fredric Boudin الذي أمده بالمعطيات التي تخصه للعمل سويا مع بعض الأطراف الأجنبية على مستوى الدبلوماسية التونسية، كما تواصل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع صاحب حساب "واتساب" المدعو Boualem و هو شخص جزائري و تحدثا عن الوضع الأمني بتونس و صرّح المظنون فيه لصاحب ذلك الحساب بأنه لا يجب الانخداع بخصوص بعض الإطارات الأمنية التي ستقود المرحلة القادمة خشية إرجاع النظام الأمني السابق، كما اتفق معه على ضرورة عدم القيام بانتخابات في فترة وجيزة بعد اسقاط الرئيس قيس سعيد و أن لجنة سوف تختار رئيسين مؤقتين

للجمهورية و للحكومة، كما ارتبط المظنون فيه **محمد خيام التركي** بسفير فرنسا بتونس المدعو Andre Parant وربطته علاقة صداقة به منذ شهر فيفري 2021 وتواصل معه عبر تطبيقة "واتساب" و كان المظنون فيه **محمد خيام التركي** يحث السفير الفرنسي على أن يكون رد فرنسا قاسيا على النظام القائم بتونس بخصوص ما يتخذه من قرارات وتوجهات سياسية و لاسيما بعد نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة لاسقاط النظام القائم بتونس حسب عبارته باللغة الفرنسية "pour s'ecroler" و أنه بعد يومين من تلك المحادثة التي جمعته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** والتحريض على البلاد التونسية تم اصدار بلاغ من الدبلوماسية الفرنسية بتاريخ 2022/12/22 يعبر عن قلق فرنسا من الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية و قد ارسل ذلك السفير رابطا يتضمن ذلك البلاغ على موقع "تويتر"، هذا و قد تواصل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع رئيسة القسم السياسي بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة "Heather Kalmbach" بعد أن ارتبط بعلاقة وطيدة معها منذ تاريخ 2020/08/14 و زارته بمنزله الكائن بكاب الزبيب بنزرت وقد ارسلت له هذه الأخيرة رسالة على تطبيقة "واتساب" تطلب منه السعي لعقد جلسة عمل مع مجموعة من ممثلي الأحزاب السياسية بتونس فوافقها على ذلك، كما تواصل المظنون فيه المذكور مع بعض الأطراف الأجنبية الأخرى على غرار المكلفة بمهمة بالسفارة الأمريكية المدعوة Natasha S.franceschi و كان يحرضها ضد رئيس الجمهورية قيس سعيد وعبّر عن انزعاجه من زيارة ممثلي السفارة الأمريكية إلى مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الذي ادعى أنهم معينين من قبله، كما أعلمها خلال محادثة دارت بينهما بتاريخ 2022/06/24 على احتمال حصول عملية ارهابية بتونس بعد إيقاف المدعو **الجبالي** يتسبب فيها النظام القائم بتونس و أعلمها أن النظام سيقوم بتزوير الانتخابات البرلمانية، كما أعلمها في محادثة بتاريخ 2022/12/18 بأنه تواجد بالعاصمة الأمريكية واشنطن الأسبوع الماضي للقاء أطراف سياسية تعمل بوزارة الخارجية الأمريكية و الكونغرس و أنه يرغب في لقائها و إعلامها بنتائج الانتخابات و أعلمها أثناء محادثته معها عبر تطبيق "واتساب" أن فريق CNN يقدم برنامج مباشر من حديقته بسيدي بوسعيد طوال اليوم و تناول جميع انواع المواضيع على غرار موضوع الاستفتاء و تأثير الحرب الأوكرانية على تونس وما إلى ذلك، هذا و قد تواصل المظنون فيه من جهة أخرى مع مستغل الرقم الهاتفي الأجنبي 0033788416949 وصرّح له بالقول حرفيا "**ان الهدف الوحيد من هذا التقدم هو زرع الشك و الذعر بين أولائك الذين اختاروا دعمه ... و سيأتي الباقي عاجلا ام آجلا**"، كما تواصل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع مستغل الرقم الهاتفي الانجليزي 447895202649+ الذي ارسل له وثيقة الكترونية بتاريخ 2022/12/13 تحتوي على 61 صفحة و هي عبارة عن تقرير محرر من المظنون فيه **المنجي الذوادي** الذي يترأس جمعية "Tunisian united network" باللغة الانجليزية يتناول الوضع السياسي في تونس و يدعي وجود بعض الانتهاكات التي قام بها النظام القائم بتونس و المسؤولين عليه و تضمن تشويها لسياسة رئيس الجمهورية و الوزراء المكلفين بالحكومة في كيفية تسيير دوليب الدولة و صور لبعض الوزراء في حكومة السيد رئيس الجمهورية و اعلمه صاحب ذلك الرقم ان تلك الوثيقة وصلت و تم إيداع ذلك التقرير بوزارة الخارجية الأمريكية و قد اكد الاختبار الفني المجرى في الغرض ان تلك الوثيقة تعتبر وثيقة سرية و لا يمكن لغير المسؤولين الأمريكيين بوزارة الخارجية الاطلاع عليها و مع ذلك فقد اطلع عليها المظنون فيه **محمد خيام التركي**،

كما تواصل هذا الأخير مع مستغل الرقم الهاتفي 28.671.964 الذي سأله حول رأي بعض الدول في قرارات رئيس الجمهورية فأطلعه على موقف الجزائر و روما و برلين تجاه تلك القرارات كما أكد لمحادثه أنه جاري الاتصال المباشر مع اطراف أجنبية لذلك الغرض، كما تواصل مع صاحبة الرقم الهاتفي 28.505.698 وأمدها بالرقم الهاتفي التابع للمظنون فيها **نادية عكاشة**، كما تواصل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع مجموعة "تونس الخضراء" دعا خلالها المظنون فيه إلى المرور إلى حلول جذرية مستعجلة و القطع مع منظومة رئيس الجمهورية قيس سعيد، كما تحادث مع مجموعة "les amis de Joussour" و التي ضمت كل من المظنون فيهم **المعز حسيون** و **حمزة المؤدب** و **شكري بحرية** و **رضوان ارقاز** و قد صرّح خلالها المظنون فيه **محمد خيام التركي** لأفراد تلك المجموعة بالقول حرفيا "**أن الأمور لن تستمر طويلا دون ضغط أجنبي عبر الجيش**" كما خلص المظنون فيه **شكري بحرية** لحتمية حدوث انقلاب عسكري أو طبي وان أي حل سيتم "**غصبا عنه**" في إشارة للسيد رئيس الجمهورية قيس سعيد و نعت السيد رئيس الجمهورية بعبارة "القرد" و دعى لاستعمال القوة قصد فرض أجندة ضده وعدم المواصلة في رد الفعل تجاه مساره بالقول حرفيا:"**نعم المطلوب افتكاك المبادرة من القرد و فرض أجندة بديلة و عدم المواصلة في رد الفعل على مساره في فرض الأمر الواقع...و ذلك ما يمكن أن يربك القوى الصلبة و الأطراف الدولية و يدفعها لتطوير مواقفها...**" و "**الحل قد يكون مركبا بترك المجال للانفجار الاجتماعي و الانسداد المالي ثم التدخل الأجنبي في الوقت المناسب**"، كما أعلم المظنون فيه **محمد خيام التركي** تلك المجموعة أنه سيعقد لقاء مع سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية و "**أن لديه الكثير من الأشياء التي سيخبرهم بها**"، كما ارتبط المظنون فيه **محمد خيام التركي** بالمظنون فيه **رضا ادريس** صاحب الرقم الهاتفي 99.260.378 وقد أرسل لهذا الأخير مجموعة من الوثائق تتعلق بمسودة عمل لإنجاز مؤتمر و لقاء وطني و تتضمن تلك الوثيقة مراحل العمل والمنهجية المعتمدة و الأهداف المرغوب الوصول إليها والنتائج المنتظرة لتوحيد التحرك ضد الرئيس **قيس سعيد** قصد إزاحته من الحكم، كما تواصل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع المظنون فيه **كمال القيزاني** عبر تطبيقة "سينيال" في إطار توحيد الصفوف لمواجهة و إسقاط نظام الحكم القائم بتونس، هذا و قد كان المظنون فيهما **محمد خيام التركي** و **كمال اللطيف** ينسقان مع بعض بطريقة غير مباشرة باستعمال بعض الوسطاء من المتهمين في قضية الحال كعناصر اتصال أو عن طريق اللقاء المباشر بينهما وذلك بمكتب المظنون فيه **كمال اللطيف** الكائن بمنطقة سكرة أو بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** بجهة سيدي بوسعيد مثلما أكده الشاهد "XX"، و إضافة لذلك فقد تواصل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع المظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** عبر تطبيق "واتساب" انطلاقا من الرقم الهاتفي التابع لهذا الأخير 22.220.010 و تضمنت محادثتهما تواعدا على اللقاء المباشر بينهما وخاضها خلالها في الوضع السياسي للبلاد التونسية و التحريض ضد رئيس الجمهورية قيس سعيد و ضد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها بتاريخ 2021/07/25، هذا و قد سعى المظنون في **عبد الحميد الجلاصي** –في إطار الدور الذي اوكله غليه الوفاق التآمري الذي كونه المظنون فيه **محمد خيام التركي**– للقيام بأعمال الدعاية و التشويه ضد رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد و جاهر سواء عبر المنابر الإعلامية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى إعلان العداء للنظام القائم بتونس وتشويهه لدى الرأي العام تمهيدا لإسقاطه بكل الطرق بما فيها الوسائل الغير مشروعة كالقوة أو الإنقلاب و قد دعا لذلك

صراحة من خلال تصريحه بتاريخ 2022/05/29 على إحدى الإذاعات الخاصة، كما سعى إلى الإستعانة ببعض الدول الأجنبية و تحديدا امريكا وبعض الدول العربية لتنفيذ ذلك المشروع التآمري إذ ذكر عبر محادثة بتطبيقة "تيلغرام" جمعته بالمدعو **يوسف العجمي** لإسقاط النظام القائم بتونس و ذلك بالاستعانة بدول أجنبية، كما دعى إلى الانقلاب على النظام التونسي من خلال محادثاته بتاريخ 2021/08/28 مع المظنون فيه **عصام الشابي**، كما تواصل المظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** مع صاحب الحساب "جلال الورغي2" عبر تطبيقة "تيلغرام" و طلب منه إرسال احد الروابط لأنه "يحتاجه في التحريض"، كما تولى المظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** تحرير بعض المقالات التي تحرض على النظام القائم بتونس منها نصا بعنوان "خطايا الانقلاب و خارطة الخطايا الإحدى عشر للانقلاب" تضمن تحريضا ضد الإجراءات الاستثنائية التي قام بها رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25، هذا و قد تواصل المظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** مع بعض القيادات الإخوانية بالخارج مثل القيادي الإخواني الأردني **مهدي رضاونة** وبعض أعضاء الحكومة و رئيسة الوزراء و قدم له معلومات بشأنها، إضافة إلى تواصله مع بعض قيادات منظمة "مجاهدي خلق" الإيرانية و التي تعد من بين التنظيمات العنيفة و المحظورة دوليا، كما تواصل المظنون فيه **عصام الشابي** –في إطار دوره داخل ذلك الوفاق التآمري– مع بعض الأطراف الأجنبية و تولى التحريض ضد الدولة التونسية والنظام القائم بها من خلال تواصله مع المدعو "John Thorne" عن منظمة "Amnesty" و ذلك عبر تطبيقة "واتساب" –بعد ان مكنه من رقم هاتفه الجوال المظنون فيه **جوهر بن مبارك**–، كما التقى المظنون فيهما **عصام الشابي** و **غازي الشواشي** بالسفير الفرنسي ومستشاره و مديرة شؤون افريقيا و الشرق الأوسط و كاهية مديرها للشؤون الافريقية حسب ما هو ثابت من محادثة المظنون فيه **عصام الشابي** مع "مجموعة وقتية" بتاريخ 2022/02/23، كما تواصل المظنون فيه **عصام الشابي** مع المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** عبر تطبيقة "واتساب" حسب المحادثات التي تمت معاينتها بينهما في الغرض وتولى خلالها هذا الأخير نقل خبر لمحادثه المذكور تضمن أن لقاء حصل بين الوفد البرلماني الأوروبي ورئاسة المجلس (الغنوشي والشواشي و الفتيتي) وتم التطرق للمبادرة ولضرورة الجبهة السياسية و التسريع في تشكيلها ويتعلق الأمر بالمبادرة التي اطلقها **أحمد نجيب الشابي** في بيان 9 أفريل والمتضمنة "دعوة لتوحيد صمود الكفاح الميداني وإعداد برنامج للانقاذ" وتولى خلاله هذا الأخير نقل خبر عن وكالة رويترز تضمن ما يلي:"**عبرت وزارة الخارجية الأمريكية اليوم الخميس عن قلق واشنطن البالغ ازاء قرار الرئيس قيس سعيد حل البرلمان الذي سبق ان علق عمله العام الماضي بعد ان تحداه النواب بالتصويت على إلغاء المراسيم التي استخدمها لمنحه صلاحيات شبه مطلقة**"، كما أورد المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** أنه تقرر تكليف المظنون فيه **العياشي الهمامي** بتشكيل هيئة دفاع عن البرلمانيين و الحضور معهم حينها بمنطقة الأمن بالقرجاني، كما أورد أيضا ودائما ضمن محادثته مع المظنون فيه **عصام الشابي** عبر تطبيقة "واتساب" أنه التقى مع ممثلي الأحزاب الثلاث (الجمهوري والتيار و التكتل) و شخصيات مستقلة (العياشي الهمامي وأنور القوصري) و تقرر توسيع التحالف ضد رئيس الجمهورية ليشمل "مواطنون والنهضة" و نشر المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** لائحة قانون عدد 1 لسنة 2022 بتاريخ 2022/03/30 الذي أقره مجلس نواب الشعب المنحل والذي جاء في فصله الأول أنه: تلغى جميع الأوامر الرئاسية والمراسيم الصادرة بتعليق

اختصاص مجلس نواب الشعب و غيرها و أعلم المظنون فيه **عصام الشابي** أنه جاري التصويت على تلك اللائحة من قبل مجلس النواب، كما أفاده ضمن تنزيل "transfer" أن سفراء USA السابقين بتونس يراسلون الرئيس الأمريكي "جون بايدون" للضغط على رئيس الجمهورية قيس سعيد، هذا و قد توجه نحوه المظنون فيه **عصام الشابي** بالقول:"**ان كان الرئيس ماكرون لا يعلم أن الأغلبية العظمى من القوى السياسية و المدنية في تونس تقاطع الانتخابات المهزلة فتلك مصيبة و إن كان يعلم فالمصيبة أعظم**" فرد عليه المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** بأن موقف فرنسا من الرئيس قيس سعيد من الأخطاء و هي تعيد نفس الخطأ لسنة 2011 في علاقتها ببن علي و أورد مقالا أو خطابا موجها إلى القمة الفرنكفونية الثامنة عشر بجربة ليلوم المشاركين فيها عن عقدها بتونس ويطلب منهم الاحجام عن الخوض في الاهتمام بالديمقراطية و مبادئ حقوق الإنسان في بلد -حسب ذكره- "تنتهك فيه الديمقراطية" ويقصد تونس وأضاف أن المحكمة الافريقية لحقوق الانسان و الشعوب أدانت في قرارها رقم 017/2022 الأمر الصادر عدد 117 بتاريخ 2021/09/22 عن الرئيس قيس سعيد بحل البرلمان و كل المراسيم الرئاسية التي تشملها في شكاية قام بها المحامي ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بلغيث ضد الدولة التونسية باعتبار ان ذلك الأمر 117 مخالف للمعايير الافريقية والدولية لحقوق الإنسان و أمرت المحكمة الافريقية الدولة التونسية بإرساء المحكمة الدستورية و إزالة كافة العوائق التي تحول دون ذلك في أجل سنتين، كما أورد المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** في تدوينة له بتاريخ 2022/09/06 في صيغة خطاب أو لائحة بعنوان "منتصرون للجمهورية الديمقراطية الاجتماعية مرة اخرى تونس في 5 سبتمبر 2022 تضمن ما يلي:"**لقد شهدت تونس منعرجا خطيرا**"، كما تضمنت تلك اللائحة موقف بعض الاحزاب من "الأزمة السياسية و الحقوقية و المالية و الاجتماعية بتونس" و تم توجيه نقد كبير لحكومة السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد، كما تولى تنزيل بعض المقالات التي يقترح فيها حلولا للخروج من الأزمة، هذا و قد انخرطت المظنون فيها **شيماء بنهقي** في الوفاق الذي سعى للإطاحة بالنظام القائم بتونس وتواصلت مع بعض ممثلي الدول الأجنبية من بينهم ممثل السفارة الفرنسية المدعو Diego France بعد ان مكنها من رقم ذلك الشخص المظنون فيه **محمد خيام التركي** و بمناسبة تواصلها مع ذلك الشخص الأجنبي أعلمها أنه سيتواجد بالكاف وسيدي بوزيد والقصرين و القيروان الأسبوع المقبل و طلب منها التوسط له مع بعض الأشخاص هناك للتداول في الحالة التونسية، فوعدته بارسال قائمة اسمية لهؤولاء الأشخاص و سيرة ذاتية عن كل واحد منهم، كما اوردت المظنون فيها **شيماء بنهقي** تنزيلا من منظمة "هيومن رايتس" تضمن أن المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان قلق ازاء حملة القمع المتزايدة ضد المعارضين السياسيين من خلال اجراءات "تقوض استقلال القضاء"، و تواصلت مع المدعوة Arwa Abassi من سفارة ألمانيا و دعتها لحضور اجتماع موضوعه "حرية التعبير" و مناقشة الأمر عدد 54 و تلقت دعوة من المدعو **رضا** لحضور ندوة بنزل افريكا تنظمها اللجنة الوطنية لمساندة المظنون فيه **محمد خيام التركي** وتواصلت مع الأجنبية Eliza Vokman Freelance التي أعلمتها أنها سوف تكتب مقالا حول اجراءات 25 جويلية و تحرك الطلبة و الأساتذة ضد تلك الاجراءات و دعتها المظنون فيها **شيماء بنهقي** لحضور ندوة صحفية تنظمها لجنة "مواطنون ضد الانقلاب" يوم 2021/11/08 بقاعة البراق بباب سعدون ووعدتها تلك الدبلوماسية بالحضور و أكدت أنها بصدد الحديث مع قناة "الجزيرة"، كما تواصلت المظنون فيها

المذكورة مع مجموعة "خرجة" عبر تطبيق "ميسنجر" و تناولت تلك المحادثات تشكيكا في وعود قطر تجاه تونس لبناء المدينة الصحية و المستشفى الذي تعهدت به لتونس و أن أمريكا قامت بحصار مالي و اقتصادي ضد الرئيس قيس سعيد و دعت الجيش التونسي لعدم تأمين الانتخابات المقبلة كما دعت الجيش والأمن للالتحاق بالمتظاهرين ضد الرئيس قيس سعيد، كما تواصلت المظنون فيها **شيماء بنهقي** مع المظنون فيها **بشرى بالحاج حميدة** عبر تطبيقة "واتساب" حيث اكدت لها أن الرئيس قيس سعيد يستغل الخلافات الحاصلة بين القيادات الأمنية و اعتبرت أن الأشخاص الذين قام الرئيس بتعيينهم لتسيير دواليب الدولة فاسدون و فاشلون و لا حل للازمة الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الاقتراض من صندوق النقد الدولي لن يحل الأزمة كما صرحت المظنون فيها بشرى لها بالقول:"**اخي الغنوشي مش فاهم إلى هو يطلع في شعبية سعيد**" و أكدت لها أن البرلمان الأوروبي سوف يمرر بعد العطلة البرلمانية "**حاجة على تونس**" فردت عليها المظنون فيها **شيماء بنهقي** ان ذلك يلزمه "**برشا خدمة**" فأجابتها محاورتها بشرى "**ايه برشا مواعيد**" كما ارسلت المظنون فيها **شيماء بنهقي** رابطا لمحاورتها تضمن "كلمة النائب الأوروبي خافيير تارت" الذي ذكر في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي أن الوضع الاقتصادي في تونس كارثي ومؤسسات الدولة دمرت على يد رئيس الجمهورية قيس سعيد و ان "**الرئيس مصاب بالتوحد و لا يسمع لأحد**" وردت **شيماء** "**رائع هذا النائب**" لتجيبها **بشرى** بأن "**الامور باش تتغير وكان ماجاش الغنوشي رئيس المجلس الأمور تكون أسهل**" و أعلمتها المظنون فيها **شيماء بنهقي** بالقول حرفيا:" **ممكن تاخذ موعد مع الجمعية باش تتحدث معاهم في السيناريوات الممكنة لأنه اهم نصيحة جاءتنا من الخارج هو عامل الوقت لاسقاط خارطة سعيد**" فحذرتها **بشرى** من القيام بذلك بالقول "**رد بالك**" و أكدت لها **شيماء** أن أخبارا تتردد بأن الجيش ليس له موقف واضح فردت عليها **بشرى** بالقول:"**هذا مخيف**"، هذا و قد أعلمتها المظنون فيها **شيماء بنهقي** ان المظنون فيه **جوهر بن مبارك** افتك منها المصدح في المنصة و سب الرئيس قيس سعيد و اعتبره معتوه و أعلمتها **بشرى** أنها كانت ضيفة على القناة التلفزية "فرانس 24"، هذا و خلال محادثة جمعتها مع المظنون فيها **شيماء بنهقي** أكدت المظنون فيها **بشرى بالحاج حميدة** أنه في صورة حصول إيقاف المظنون فيها **شيماء بنهقي** فإنها سوف تتصدى لرئيس الجمهورية قيس سعيد بالقول: "**تجبدلو عينيه**"، هذا و قد تواصلت المظنون فيها **شيماء بنهقي** مع صاحب الحساب "Sofien Makhloufi" الذي دعاها لحضور اجتماع بباريس فوافقت ومكنته من رقمها الهاتفي وقد اجتمعت معه فعلا بمعية المظنون فيه **رضا ادريس** كما هنئته في وقت لاحق بقرار الاتحاد الأوروبي مؤكدة له بالقول أنه "**ثمرة عملنا**" وأرسلت له صورة تجمعها معه و مع المدعو **أسامة الخليفي** و كل ذلك كان في إطار التآمر ضد الدولة التونسية والنظام القائم بها لاسقاطه بالقوة بالاستعانة بدول أجنبية أوروبية، كما تواصلت المظنون فيها **شيماء بنهقي** مع المظنون فيه **غازي الشواشي** الذي أعلمها بإمكانية تعرضه للإيقاف بمعية المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** فرد عليه بسؤاله عن سبب اهتمام رئيس الجمهورية به و أنه دائما ما يذكره في خطاباته و قد طلب منها المظنون فيه **غازي الشواشي** أن تساعده في التفكير في خارطة طريق للانقاذ فاقترحت عليه اللقاء مع المظنون فيه **رضا بالحاج** لكنه طلب منها إمهاله 72 ساعة، ثم تناولا خطاب السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد الذي تضمن أنه تم افراغ خزائن الدولة من قبل الذين يدعون اليوم أنهم يريدون الخلاص فأخبرته **شيماء**

أنه هو المقصود بذلك فرد عليها بالقول "**مجنون آخر الزمان**"، كما تبين من المحادثة التي جمعت المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع ممثلة السفارة الأمريكية Heather Kalmbach أنه تم اقتراح لقاء مع المظنون فيه **غازي الشواشي** بمكتب هذا الأخير، هذا و قد تواصل المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** الذي أعلمه بتاريخ 2022/05/08 بأنه سيتم عقد لقاء مع السفير الإيطالي بمقر إقامة هذا الأخير على ان يحدد الموعد سوية لاحقا ثم أرسل له المظنون فيه **محمد خيام التركي** إحداثيات مقر إقامته كما أرسل له أيضا رابطا عن موقف النائب الإسباني بالاتحاد الأوروبي و تهجمه على السيد رئيس الدولة قيس سعيد و نعته "بالمتوحد" كما أرسل له رابطا الكترونيا باللغة الفرنسية تضمن موقف الاتحاد الأوروربي من الوضع القائم بتونس، كما تواصلا معا لتحديد موعد للقاء وفد من البرلمانيين الأوروبيين يوم 2022/05/24 بأحد النزل بجهة المرسى على الساعة التاسعة صباحا و طلب المظنون فيه **محمد خيام التركي** من المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** الذهاب مصطحبا معه العنصر النسائي و بضرورة تراس ذلك اللقاء من قبل المظنون فيها **شيماء بنهقي**، كما أرسل المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** لمخاطبه رابطا الكترونيا حول لقائه بالمدعوة **ناتاشا فرانشيسكي** المكلفة بمهمة بالسفارة الأمريكية كما تواصلا معا أيضا و طلب **محمد خيام التركي** من **أحمد نجيب الشابي** لقاء السفير الاسباني و وعده بتمكينهُ من رقم هاتفه الجوال كما تولى المظنون **فيه أحمد نجيب الشابي** إرسال عدد 2 ملفات WORD للمظنون فيه **محمد خيام التركي** يحملان عنوان "مشروع لائحة حول آليات انتقال السلطة" و أن ذلك المشروع سيتم تنفيذه بعد الإطاحة برئيس الجمهورية قيس سعيد،كما تبين أن هذا الأخير أرسل له جرائد الكترونية أجنبية و محلية و مقالات الكترونية تخص الشأن العام بتونس، هذا و قد انخرط المظنون فيه **غازي الشواشي** في الوفاق، الذي استهدف ضرورة تغيير النظام القائم بتونس بعد الإجراءات الاستثنائية التي قام بها رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و التآمر عليه مع بعض المظنون فيهم في قضية الحال بالاستعانة بالدول الأجنبية و بعثاتها الدبلوماسية و على ذلك الاساس تواصل المظنون فيه **غازي الشواشي** مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** فدعاه هذا الأخير لحضور لقاء مع ممثلة السفارة الأمريكية بتونس المدعوة "Heather Kalmbach" و فعلا تم ذلك اللقاء بحضور المظنون فيه **غازي الشواشي** و بعض المظنون فيهم في قضية الحال، كما تواصل مرة أخرى مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** بتاريخ 2021/09/17 و تضمنت تلك المحادثة إعلامه لمخاطبه **محمد خيام التركي** بالقول:"**الحمد لله هناك معلومة أن الجزائر تكفلت بإقناع قيس سعيد بإرجاع الأمور إلى مسارها الدستوري، عندك خبر؟**" فأجابه المظنون فيه **محمد خيام التركي** بان ذلك صحيح ليسأله **غازي الشواشي** إن كان ذلك بتنسيق مع فرنسا فيرد عليه المظنون فيه **محمد خيام التركي** بأنه غير متأكد من ذلك و وعده بأنه سوف يتواصل مع بعض المسؤولين بالبلدين للتأكد من الأمر و سأله **غازي الشواشي** إن كان قيس سعيد يقبل ذلك الأمر ليجيبه المظنون فيه **محمد خيام التركي** بالقول حرفيا:"**المهم الآن ليس قيس سعيد يفهم أو ما يفهمش...المهم الجيش يفهم ...الرسالة موجهة للجيش**" ثم سأل **محمد خيام التركي** مخاطبه إن كان يعرف أحد الجنرالات بالجيش المدعو **الغول** ليجيبه المظنون فيه **غازي الشواشي** بخصوصه بأنه يعرفه و هو سبب الكارثة والانتهازية و الوصولية فيرد عليه مخاطبه بالقول إن كان كذلك فسيفهم موازين القوى و طلب من مخاطبه مواصلة الضغط على رئيس الجمهورية بدون تردد ليجيبه المظنون فيه

:

غازي الشواشي بضرورة الاستباق حتى لا يتورط و يورط البلاد معه (و يقصد بذلك رئيس الجمهورية) فأجابه المظنون فيه **محمد خيام التركي** بالقول "**يجب ان نجد بابا للتفاوض مع الجيش الوطني**"، هذا و بالإطلاع على مضمون المحادثة التي جمعت بين المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع المسؤولة بالسفارة الأمريكية " Heather Kalmbach" تردد ورود اسم المظنون فيه **غازي الشواشي** بتلك المحادثة، كما تواصل هذا الأخير أيضا مع المظنون فيها **شيماء بنهقي** عبر تطبيقة "واتساب" التي أعلمته أن نظام رئيس الجمهورية يجب أن ينتهي بالقول حرفيا:"**قوس هذا المجرم لابد ان نغلقه سريعا**" كما أعلمت مخاطبها بالقوْل بأنها كانت في زيارة متنوعة بين ألمانيا و بروكسال مع أصدقائها في التحالف ضد رئيس الجمهورية قيس سعيد و أعلمته أنها عقدت لقاءات مع شخصيات تلك الدول و كانت ناجحة، هذا و قد تناول المظنون فيهما المذكورين نقدا لسلوكيات رئيس الجمهورية تجاه القضاء و دعته للتصدي لهذا التهديد الممنهج للدولة من قبله فأعلمها المظنون فيه **غازي الشواشي** أن الخروج للشارع ضروري لكنه غير كاف و أنه يجب استعمال خطوات أخرى فأعلمته أن وفودا مهمة ستزور تونس و دعته لتوحيد المعارضة ضد رئيس الجمهورية كما أعلمها هو أيضا ان هناك لقاء مع وفد من نواب الاتحاد الأوروبي، هذا و قد انخرط المظنون فيه **رضا بالحاج** في الوفاق التآمري ضد رئيس الجمهورية للاطاحة به بكل السبل الممكنة و بالاستعانة بالخارج و التقى وفودا أجنبية للغرض و جمعته محادثات مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** مثل تلك المحادثة التي جمعتهما بتاريخ 2023/01/10 فأعلمه المذكور أولا ان اجتماعا سيتم تنظيمه بتاريخ اليوم الموالي لذلك التاريخ على الساعة 11:00 بسيدي بوسعيد و تضمنت قائمة المدعوين المظنون فيهم **العياشي الهمامي** و **شيماء بنهقي** و **غازي الشواشي** و **عصام الشابي** و **جوهر بن مبارك** و **محمد الحامدي** و **مصطفى بن أحمد** و **أحمد نجيب الشابي** و **رياض الشعيبي** و **رضا بالحاج** كما تبين من المحادثة التي جمعت بتاريخ 2022/04/01 المظنون فيه **محمد خيام التركي** بصاحبة الحساب الحامل لاسم " Heather USA" و التي هي رئيسة القسم السياسي بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتونس "Heather Kalmbach" تمثل موضوعها حول تنظيم اجتماع بين السفيرة المذكورة و عدد 2 ضباط، هذا و قد انضم المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** إلى الوفاق الذي يهدف لاسقاط النظام القائم بتونس خاصة بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية قيس سعيد و ذلك بكل الوسائل الممكنة و يقود ذلك الوفاق كل في مجاله المظنون فيهما **كمال اللطيف** و **محمد خيام التركي** حسب الخطط و الأهدف المناطة بعهدة كل واحد منهما و على ذلك الأساس التقى المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** بتاريخ 2023/01/25 بأحد المطاعم بجهة حي النصر بتونس العاصمة أين تطرقا إلى مخطط يهدف معارضة سياسة رئيس الجمهورية قيس سعيد و بضرورة الاستعانة بعدة أطراف أجنبية بما فيها تركيا كما تطرقا للعمل على ترفيع الأسعار و استغلال الصورة لتأجيج الوضع العام و اظهار رئيس الجمهورية بمظهر الفاشل في إدارة الشأن العام لتعبئة الشارع ضده و تنظيم المظاهرات بغاية اسقاطه وتنصيب رئيس جديد موال لهم، هذا وقد أعد المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** شقة كائنة بإقامة قرطبة حي النصر 1 أريانة لاستقبال بعض المتهمين على غرار المظنون فيها **شيماء بنهقي** و بعض الأطراف الأجنبية حسبما أكده الشاهد "X"، كما أكدت المعاينات و تصريحات بعض الأجوار أن تلك الشقة غير معدة كمكتب لعمله بل شقة خاصة، بالإضافة لذلك فقد ارتبط المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي**

أيضا بالمظنون فيه **كمال اللطيف** الذي قام بتعيينه كوزير مكلف بالإصلاح بوزارة الداخلية خلال سنة 2011 للتأثير على الدولة التونسية و اختراق أجهزتها و ليتسنى له الاطلاع على سير العمل اليومي صلب تلك الوزارة و على التقارير السرية الصادرة عنها و قد قام المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** بإعداد تقارير يومية في ذلك الخصوص و قام بتعيين عدة إطارات أمنية موالية للمظنون فيه **كمال اللطيف** بمراكز حساسة لتمده بالتقارير السرية و للقيام بعمليات تنصت على خصومه السياسيين و الاقتصاديين بتونس، كما ارتبط المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** بعدة علاقات مشبوهة مع أطراف ليبية داخل التراب الليبي، و يعد المذكور الرابط الأساسي في إيصال المعلومة بين المظنون فيهما **كمال اللطيف و محمد خيام التركي** -شأنه شأن المظنون فيه **محمد كمال الجندوبي**- خاصة تلك المتعلقة بالنشاطات الهادفة للاطاحة برئيس الجمهورية قيس سعيد، هذا و من جهة أخرى فقد انضم المظنون فيه **جوهر بن مبارك** لذلك الوفاق التآمري الذي سعى على التحريض ضد السيد رئيس الجمهورية و تشويه سمعته وترذيله و تأجيج الوضع الاجتماعي ضده حتى أنه افتك المصدح من المظنون فيها **شيماء بنهقي** خلال أحد التجمعات التي تم تنظيمها بأحد شوارع العاصمة وهتف في الحاضرين و سب الرئيس قيس سعيد و اعتبره "**معتوه**"، كما سعى المظنون فيه **جوهر بن مبارك** إلى المشاركة الفعالة داخل الوفاق المذكور للاطاحة برئيس الدولة بكل السبل الممكنة و التآمر عليه بعقد لقاءات مع ممثلي دول أجنبية كبرى قصد البحث عن الطرق الممكنة للانقلاب عليه و إقامة نظام يتلاءم مع طموحاته السياسية و مصالحه الذاتية فتولى على ذلك الأساس عقد لقاء مع رئيسة القسم السياسي بالسفارة الأمريكية بتونس المدعوة Heather Kalmbach، كما كان المظنون فيه **جوهر بن مبارك** همزة الوصل بين بعض الأطراف الأجنبية و بعض المتهمين في قضية الحال وقام بالتنسيق لعقد لقاءات بينهم من ذلك أنه مكن المظنون فيع **عصام الشابي** من الرقم الهاتفي التابع للمدعو "John Thorne" قصد التواصل معه عبر تطبيقة "واتساب"، و حيث انخرط المظنون فيه **رياض الشعيبي** في الوفاق التآمري مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** و تواصل معه عبر تطبيق "واتساب" و تلقى منه دعوة للقاء بعض الأطراف الأجنبية على غرار ممثلة السفارة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach، كما التقى المظنون فيه **رياض الشعيبي** المظنون فيه **محمد خيام التركي** بمنزل هذا الأخير العديد من المرات و تناول معه مواضيع تهم الوضع السياسي الحالي بالبلاد التونسية خصوصا بعد الاجراءات الاستثنائية لرئاسة الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و منها تجميد أعمال البرلمان و تمحورت تلك اللقاءات في إطار التآمر لإسقاط رئيس الجمهورية بكل الطرق الممكنة بما في ذلك استعمال القوة بالاغتيال أو الانقلاب العسكري أو الصحي و غيرها، و أن الوفاق الإرهابي الذي كوّنه المظنون فيه **كمال اللطيف** ليس منفصلا عن الوفاق الإجرامي الذي كوّنه المظنون فيه **محمد خيام التركي** ضرورة ان هناك تنسيق و اتصال مسبق و لاحق بينهما لتحديد وسائل التحرك التي يقودها الوفاق الذي كونه المظنون فيه **محمد خيام التركي** و الوافق الذي كونه المظنون فيه **كمال اللطيف** بكل أبعاده و أهدافه، و ان عناصر الاتصال بين الوفاقين هم المظنون فيهم **محمد الأزهر العكرمي** و **محمد كمال الجندوبي** و **علي الحليوي** باعتبار أن لهم نفس الهدف و هو الإطاحة بالنظام القائم بتونس بكل الوسائل المتاحة بما فيها الوسائل الإرهابية، هذا و قد كوّن المظنون فيه **نور الدين البحيري** وفاقا إرهابيا يضم مجموعة من المتشددين و الخلايا النائمة سيتم اللجوء إليها في صورة الحاجة لاستعمال العنف

لتنفيذ المخطط الانقلابي على النظام القائم بتونس، كما أن هذا الأخير أشرف بمساعدة المظنون فيه **الصحبي عتيق** على مجموعة تضم بعض المدونين و المظنون فيهم **كمال البدوي** و **محمد البدوي** و **سيد الفرجاني** و **كريم قلاتي** حيث يقوم المظنون فيه **نور الدين البحيري** باسداء التعليمات للمظنون فيه **الصحبي عتيق** الذي يتولى بدوره نقلها إلى بقية اعضاء تلك المجموعة التي تهدف لاسقاط النظام القائم بتونس، كما يتولى المظنون فيه **سيد الفرجاني** مهمة استقطاب المدونين و السياسيين و الأمنيين و حتى القضاة لفائدة "حركة النهضة" و يساعده في ذلك كل من المظنون فيهما **كمال البدوي** و **محمد البدوي**.

من حيث القانون:

حيث أنه و بموجب تعهدنا بالبحث في قضية الحال لابد من تناول المفاهيم القانونية التي عقدت اختصاصنا للنظر فيها كمدخل قبل الخوض في الأصل و لاسيما تلك المفاهيم المتعلقة بمعنى الإرهاب و معنى و مفهوم الجريمة الإرهابية و معنى و اصطلاح الوفاق الإرهابي و على هذا الأساس سنتناول بدءا المفاهيم التالية:

1. **مفهوم الإرهاب:**

و حيث لم يعرّف المشرع التونسي و التشاريع المقارنة مفهوم الإرهاب و ذلك باعتبار أن ذلك المفهوم واسع و شامل و لا يمكن حصره أو ضبطه أو تحديده في الزمان و المكان، إضافة إلى ان غاية التشريعات الوطنية كانت تتحاشى ضبط ذلك المفهوم لاعتبارات سياسية و أمنية و اقتصادية قد تعيقها أحيانا في تكييف وقائع لا تتناسب مع أي تعريف مضبوط للإرهاب لما يتسم به ذلك المفهوم من شمول و اتساع أحيانا، إلا أنه و أمام تلك المعوقات ارتأت منظمة الأمم المتحدة تعريف مفهوم الإرهاب لتستقي منه بقية التشريعات ذلك المفهوم و اعتبرت أن الإرهاب هو فعل سياسي في أساسه و المقصود منه إلحاق أضرار بالغة و مهلكة بالمدنين و خلق مناخ من الخوف لغرض سياسي أو ايديولوجي (ديني أو دنيوي) بصفة عامة.

و حيث تأسيسا على ذلك فإنه يمكن تعريف الإرهاب بانه فعل سياسي بالضرورة هدفه خلق مناخ من الخوف والرعب لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية و أن آلية الإرهاب عموما و وسائله في التغيير تكون غير مشروعة و تعتمد العنف و الترهيب و ذلك لتغيير النظام السياسي القائم بنظام سياسي جديد يخدم مصالح و اهداف التنظيمات أو الوفاقات الإرهابية.

2. **في مفهوم الجريمة الإرهابية:**

حيث نص الفصل 13 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 أنه:" **يُعدّ مرتكبا لجريمة إرهابية كل من يتعمد بأي وسيلة كانت تنفيذا لمشروع فردي أو جماعي ارتكاب فعل من الأفعال موضوع الفصل 14 والفصول من 28 إلى 36 من هذا القانون ويكون ذلك الفعل هادفا، بحكم طبيعته أو في سياقه، إلى بث الرعب بين السكان أو حمل دولة أو منظمة دولية على فعل أو ترك أمر من علائقهما**"

3. **في مفهوم الوفاق الإرهابي:**

حيث عرّف المشرع التونسي الوفاق الإرهابي صلب الفصل 3 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 أن الوفاق الإرهابي هو "**كلّ تآمر تكوّن لأي مدة كانت مهما كان عدد أعضائه بقصد ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون دون أن يلزم وجود تنظيم هيكلي أو توزيع محدد و رسمي للأدوار بينهم أو أن تستمر عضويتهم فيه**".

و حث يستخلص من النص المذكور أن المشرع التونسي عرّف الوفاق بكونه التآمر في إطار مجموعة مهما كان عدد أفرادها و دون لزوم وجود تنظيم هيكلي و توزيع محدد للأدوار بين أفراد تلك المجموعة و لا يشترط فيه الاستمرار في الزمن و ان ذلك الوفاق أو التآمر غايته ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية و هو ما ينسجم مع مفهوم الفصل 69 من المجلة الجزائية الذي أكد أن المؤامرة تحصل بمجرد الوفاق و التقارر و العزم و هو ما يختلف عن مفهوم التنظيم الإرهابي الذي أقره الفصل 2 من قانون الإرهاب و الذي يستوجب لقيامه التنظيم الهيكلي لأفراد المجموعة الإرهابية.

<u>في الحجة الواقعية:</u>

وحيث أنه و بموجب تعهدنا مجددا بالوقائع لابد من تناول الحجة الواقعية و مدى قيامها في حق كل واحد من المظنون فيهم في قضية الحال و موازنة أدلة البراءة بأدلة الإدانة صونا لقرينة البراءة التي يتمتع بها كل متهم في مواجهة أدلة الاتهام.

- **<u>بخصوص المظنون فيه كمال اللطيف:</u>**

حيث استقر المظنون فيه **كمال اللطيف** على الانكار بحثا و تحقيقا لجملة التهم المنسوبة له.

و حيث اعترف المظنون فيه **كمال اللطيف** تحقيقا بلقائه بالسفير الايطالي الحالي Fabrizo Sagio قبل أسبوع من إيقافه على ذمة قضية الحال، كما التقى السفيرين الأسبقين له بنفس السفارة و التقى السفير الايرلندي بالجزائر.

و حيث تعززت تلك الاعترافات الجزئية للمظنون فيه **كمال اللطيف** بنتيجة الاختبار الفني المجرى على فصول المحجوز التابعة له و الذي تضمن أن المظنون فيه **كمال اللطيف** يتواصل سواء هاتفيا أو عبر الإرساليات أو تطبيقات التواصل الاجتماعي مع المظنون فيهم **كريم قلاتي و محمد الأزهر العكرمي و عصام الشابي و أحمد نجيب الشابي ومصطفى كمال النابلي و نور الدين بن تيشة و رضا شرف الدين و نور الدين بوطار و كمال الجندوبي**، كمال تبادل عديد الإرساليات عبر تطبيق "واتساب" مع بعض الأطراف الأجنبية على غرار السفيرين الايطاليين **لورينزو فانارا وفابريزو ساجيو**، و قد تكشفت تلك الاتصالات بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25، و قد تتعزز كل ذلك بتصريحات الشهود في شأنه.

و حيث أكد الشاهد المحجوبة هويته "XXX" أن المظنون فيه **كمال اللطيف** كلّف المظنون فيها **نجلاء اللطيف** المقيمة ببلجيكا بربط اتصالات مع أطراف خارج التراب التونسي من تونسيين و أجانب و جهات أمنية و دبلوماسية بمقر السفارة التونسية ببلجيكا، و قد عقدت فعلا اجتماعات مع تلك الأطراف هناك.

و حيث حقق الشاهد المذكور أن المظنون فيه **كمال اللطيف** كلّف أيضا المظنون فيه **رفيق الشعبوني** – باعتباره تاجر أسلحة و مصنف من اخطر العناصر في مجال تهريب الأسلحة بين مالي و ليبيا– بالحضور في تلك الاجتماعات للتحضير لقلب نظام الحكم بتونس، كما كلّفه بتوفير الدعم المالي و الأسلحة في صورة الحاجة لاستعمال القوة لتغيير نظام الحكم في تونس.

و حيث أضاف الشاهد المذكور أن المظنون فيه **كمال اللطيف** كلّف المظنون فيه **علي الحليوي** –المختص بعملية التهريب على الحدود التونسية– بالتنسيق و تمويل و إيصال المعلومات بينه و بين بعض القيادات الأمنية و العسكرية وعناصر مؤثرة بمواقع التواصل الاجتماعي و اعلاميين قصد شن حملة إعلامية لتأليب الرأي العام ضد رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد، كما يعتبر المظنون فيه علي الحليوي نقطة اتصال بين المظنون فيه كمال اللطيف من جهة و المظنون فيهم **رضا شرف الدين و رضا بالحاج و نور الدين بن تيشة** و الذين عقدوا جميعا اجتماعات بمنزل إمراة تدعى سلوى وتكنى "طاطا" بجهة المرسى و تداولوا الوضع العام بالبلاد التونسية بعد الإجراءات الاستثنائية اللتي اتخذها رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25، كما أنه نقطة التواصل بين المظنون فيهم **كمال اللطيف** و **رضا شرف الدين** و **رضا بالحاج** و **نور الدين بن تيشة** و الذين حضروا اجتماعات بمنزل إمرأة تدعى **سلوى** و تكنى "Tata" بجهة المرسى.

و حيث حقق الشاهد "XXX" أن المظنون فيه **كمال اللطيف** على اتصال بالمظنون فيه **برنار هنري ليفي** الحامل للجنسية الاسرائيلية الفرنسية و يعرف بكونه عراب الانقلابات بالعالم و قد التقاه بدولة لكسمبورغ خلال سنة 2022 لبحث عملية قلب نظام الحكم بتونس.

و حيث أضاف الشاهد المذكور أن المخطط الانقلابي على نظام الحكم بالبلاد التونسية تم تداوله بالفضاء الأوروبي بعد اتخاذ رئيس الدولة الإجراءات الاستثنائية بتاريخ 2021/07/25 و ان هناك عدة اجتماعات عقدت بالخارج و تم الاستعانة بجهات أجنبية للغرض و ان المظنون فيه **كمال اللطيف** يقف على رأس ذلك المخطط.

و حيث تعزز الاتهام في جانب المظنون فيه **كمال اللطيف** بتصريحات الشاهد المذكور، كما تعزز بتصريحات الشاهد المحجوبة هويته "XX" الذي أكد أن المظنون فيه **كمال اللطيف** تولى اختراق الدولة التونسية بعدة وزارات من خلال تنصيب أو المشاركة في تنصيب بعض الوزراء و زرع بعض الإطارات الأمنية بوزارة الداخلية لتسهيل السيطرة على دواليب الدولة و التحكم في اختياراتها و ضمان مصالحه بتونس، كما أكد الشاهد المذكور أن المظنون فيه **كمال اللطيف** أوعز للمظنون فيه **مصطفى كمال النابلي** لاقناع المؤسسات المالية الدولية و خاصة البنك الدولي بعدم اقراض الدولة التونسية قصد تضييق الخناق على النظام القائم بتونس و اسقاطه، إضافة إلى أنه تولى تنصيب المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** كوزير مكلف بالاصلاح الإداري بوزارة الدخلية بغاية اطلاع هذا الأخير على أسرار وزارة الداخلية و جميع التقارير الصادرة عنها و خاصة تلك المتعلقة بالمراقبة الفنية و التنصت على بعض الوجوه المعروفة، كما ان المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** قام بتعيين

بعض الإطارات الأمنية العليا بوزارة الداخلية الموالية للمظنون فيه **كمال اللطيف** و بطلب من هذا الأخير، كما تولى تعيين المظنون فيه **رؤوف خلف الله** لمرافقة رئيس الحكومة الأسبق **يوسف الشاهد** خاصة خلال تنقله الى الخارج لنقل جميع المعطيات حول نشاطه إليه، كما تولى المظنون فيه **كمال اللطيف** انتداب بعض الأمنيين داخل قصر قرطاج لنقل بعض المعلومات و تنقلات السيد رئيس الجمهورية للمظنون فيه **كمال اللطيف**، كما أكد الشاهد المذكور ان هذا الأخير تولى تكليف المظنون فيه **نور الدين بوطار** –بالنظر لاشرافه على إذاعة "موزاييك"– بقيادة حملة إعلامية ضد رئيس الجمهورية قصد اسقاطه، كما تعزز الاتهام في جانب المظنون فيه **كمال اللطيف** بتقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية الذي أفاد أنه يملك عدة حسابات بنكية أجرى من خلالها عدة عمليات و تحويلات مالية مكثفة وغير مبررة و مشبوهة، كما تبين من ذلك التقرير أن المظنون فيه المذكور قد تقدم و أفراد عائلته بمطلب اكتتاب في عقود تأمين على الحياة بدولة لكسمبورغ دون الحصول على تراخيص من البنك المركزي، و تعزز ذلك أيضا في جانبه بنتيجة تحركاته الحدودية بعد الإجراءات الاستثنائية للسيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و التي أكدت أنه سافر عديد المرات إلى بعض الدول الغربية و الأوربية أساسا بداية من تاريخ 2021/11/03.

و حيث تعزز الاتهام ضد المظنون فيه **كمال اللطيف** باعترافه الجزئي و الاختبار الفني و شهادة الشهود و بنتيجة تقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية و بنتيجة تحركاته الحدودية و تظافرت القرائن و الحجج القوية ضده و قامت الحجة الواقعية عليه.

- **بخصوص المظنون فيه محمد خيام التركي:**

حيث لاذ المظنون فيه **محمد خيام التركي** بالصمت بمناسبة سماعه لدى باحث البداية.

و حيث و باستنطاقه تحقيقا أجاب بالانكار التام لجملة الجرائم المنسوبة إليه معترفا جزئيا بتواصله فعلا عبر تطبيقة "واتساب" مع المظنون فيه **غازي الشواشي** و تضمنت المحادثة المجراة بينهما دعوة المظنون فيه محمد خيام التركي إلى ضرورة تدخل الجيش الوطني للانقلاب على نظام الرئيس قيس سعيد.

و حيث اعترف المظنون فيه **محمد خيام التركي** تحقيقا بأنه نظّم لقاء مع رئيسة القسم السياسي بسفارة الولايات المتحدة بتونس المدعوة Heather Kalmbach ليحضره المظنون فيهم **العياشي الهمامي** و **شيماء بنهقي** و **غازي الشواشي** و**عصام الشابي** و **جوهر بن مبارك** و **محمد الحامدي** و **نجيب الشابي** و **رياض الشعيبي** و **رضا بالحاج** و ان ذلك اللقاء حضره فعلا المظنون فيهم رضا بالحاج و شيماء بنهقي و جوهر بن مبارك فحسب، كما اعترف المظنون فيه **محمد خيام التركي** بتنظيمه لقاء بين المظنون فيه **محمد نجيب الشابي** و سفيرة بريطانيا و لقاء آخر جمعهما مع السفير الايطالي المدعو Lorenzo Fanara و الشخص رقم 2 في السفارة الاسبانية المدعو Fernando Filalonga، كما التقى المظنون فيه محمد خيام التركي بالسفير الفرنسي بتونس المدعو Andre Parant في اليوم التالي للاجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و قد كان المظنون فيه **منجي الذوادي** وراء أغلب القرارات التي اتخذها الكونغرس الأمريكي ضد مصالح الدولة التونسية،

إضافة إلى أنه كان وراء الحملات التي قادها بعض أعضاء الكونغرس ضد الدولة التونسية، و قد كان المظنون فيه **منجي الذوادي** يقوم بالتنسيق حول ذلك مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** الذي زار الولايات المتحدة الأمريكية و التقى بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي و بعض الشخصيات الأمريكية الأخرى.

و حيث أقر المظنون فيه **محمد خيام التركي** بمناسبة استنطاقه تحقيقا أنه أرسل رابطا الكترونيا للسفير الفرنسي Andre Parant لمقال على موقع "JAFAJ" يحمل عنوان " in Tunisia a soft class act military coup is cooking" ويتناول موضوع التحضير للانقلاب العسكري في تونس.

و حيث اعترف المظنون فيه المذكور تحقيقا بتواصله مع المظنون فيه **عصام الشابي** و تضمنت محادثتهما برنامج التحضير لما بعد تنحية الرئيس قيس سعيد.

و حيث تعزز ذلك الاعتراف بما ورد بنتيجة الاختبار الفني المجرى في الغرض على المحجوز المتمثل في جهاز هاتف جوال نوع "ايفون" مهشم الشاشة يحمل رقمي السلسلة 353909103912577 و353909103866633 مزود بشريحة نداء "اوريدو" الحاملة لرقم التسلسلي 8921603904190554892 ولوحة رقمية "tablette" ذهبية اللون نوع "everpod" و لوحة رقمية "tablette" ذهبية اللون نوع "everpod" ووحدة تخزين خارجية نوع "alpha" و فلاش ديسك اسود اللون في شكل مفتاح كتب عليه ecomevent و فلاش ديسك اسود اللون سعة gb 08 كتب عليه "verbatim" و فلاش ديسك اسود اللون سعته 04 gb به واقي حديدي كتب عليه "team" و فلاش ديسك اخضر اللون كتب عليه "parriot" و فلاش ديسك اسود واحمر اللون سعته gb08 كتب عليه "adata" و فلاش ديسك اسود واحمر كتب عليه "sandisk" و فلاش ديسك سعته gb16 كتب عليه "adata" و فلاش ديسك ابيض اللون سعته 512 mb وجهاز حاسوب محمول نوع "asus" رمادي اللون والحامل لرقم السلسلة L6NOCX00H11623D رفقة شاحنه اسود اللون بداخل حقيبة خاصة به و موزع أنترنات (MODEM) اسود اللون تابع للمشغل "أورونج" حامل لرقم السلسلة NBH7N16323006389 مزود بشريحة نداء تابعة لذات المشغل حاملة لرقم السلسلة 892160100206643446 رفقة شاحنة و الذي تضمن أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** قد أجرى عدة اتصالات مع أعوان دول أجنبية على غرار كل من المدعو Marcus و Paxti عن المجلس الأوروبي و سفراء اسبانيا Ardizone Guillermo و Lorenzo Fanara و السفير الفرنسي بتونس Andre Parant و بعض الأعوان الفرنسيين على غرار Benjamin Auje وFredric Boudin و ممثلي السفارة الأمريكية بتونس المدعوة Heather Kalmbach وNatasha S.franceschi وغيرهم من الأجانب، كما تواصل مع المظنون فيه **المنجي الذوادي** الذي يحمل الجنسية الأمريكية و يدير شبكة علاقات بالولايات المتحدة الأمريكية تستهدف المصالح التونسية و أساسا المسار الذي اتخذه رئيس الجمهورية بعد الإجراءات الاستثنائية التي قام بها بتاريخ 2021/07/25.

و حيث تبين أيضا من المعاينات الفنية المجراة على حساب المظنون فيه **محمد خيام التركي** على تطبيق "واتساب" وجود محادثة جمعته بممثلة السفارة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach أكد خلالها المظنون

فيه لمحدثته أنه تواجد الأسبوع الفارط بالعاصمة الأمريكية واشنطن و التقى ممثلين عن وزارة الخارجية و الكونغرس الأمريكي و خاض معهم في الشأن الداخلي التونسي.

و حيث تعززت إدانة المظنون فيه المذكور بما جاء بالتقرير الأمني في إطار الإعلام بمستجدات أنه و بعد رصد تحركات المظنون فيه **محمد خيام التركي** التقى هذا الأخير بتاريخ 2023/01/25 بالمظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** بمطعم "باب الشرقي" بجهة حي النصر ثم تحولا إلى مقهى قريب من ذلك المطعم أين تطرقا إلى الحديث حول مخطط معارضة سياسة رئيس الجمهورية و استعانتهما في ذلك بعدة أطراف خارجية، كما تطرقا للحديث حول العمل على ترفيع الاسعار واستغلال ذلك لتأجيج الوضع العام و اظهار فشل رئيس الجمهورية و تعبئة الشارع لاسقاطه و تنصيب رئيس جديد موال لهم، كما تعزز الاتهام في جانب المظنون فيه **محمد خيام التركي** بتقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية الذي أكد أنه يتحوز على عدة حسابات بنكية وبريدية أجرى من خلالها عدة عمليات و تحويلات مالية، كما انتفع بتحويلات مالية ضخمة من الخارج تراوحت بين 900 أورو و 1.2 مليون دولار و ذلك انطلاقا من حسابيه المفتوحين ببنك "التجاري بنك" و "الاتحاد الدولي للبنوك"، و تعزز بالاتهام في جانبه أيضا بما أكدته نتيجة تحركاته الحدودية من أنه سافر بإلى فرنسا و اسطمبول و جينيف و فرانكفورت عديد المرات (إضافة إلى أنه ثبت من الأبحاث أنه سافر إلى أمريكا و اعترف بذلك تحقيقا و قابل مجموعة من أعضاء "الكونغرس" و البيت الأبيض).

و حيث تعزز كل ذلك بشهادة الشاهد المحجوب هوبته "XX" و التي تضمنت أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** يتواصل مباشرة مع المظنون فيه **كمال اللطيف** و يلتقيان بمكتب هذا الأخير الكائن بمنطقة سكرة أو بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** الكائن بجهة سيدي بوسعيد و أنهما يتآمران معا لقلب نظام الحكم بتونس، كما حقق الشاهد المذكور أن المظنون فيهما **كمال اللطيف** و **محمد خيام التركي** تجمعهما علاقة غير مباشرة عبر المظنون فيهما **محمد كمال الجندوبي** و**محمد الأزهر العكرمي** الذين يقومان بنقل المعلومات و التعليمات بين المظنون فيهما الأولين، كما أكد ذلك الشاهد أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** يرتبط بعدة علاقات مع ضباط مخابرات أجنبية من جنسيات مختلفة كالايطالية و الأسبانية و ذلك بغاية التدخل في شؤون البلاد التونسية من الناحية السياسية و الاقتصادية بهدف ضرب مصالحها للوصول إلى السلطة و الحكم لقاء المحافظة على مصالح تلك الدول الأجنبية بتونس، كما أكد الشاهد المذكور أيضا أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** يرتبط بعدة علاقات مشبوهة منها علاقته بأحد ضباط الاتصال الايطاليين و أن المظنون فيه **كمال اللطيف** يستغل المظنون فيه **محمد خيام التركي** في تنفيذ مخططه للسيطرة على دواليب الدولة و قلب نظام الحكم بكل الوسائل بما فيها استعمال القوة.

و حيث تظافرت القرائن و الحجج و تعزز الاتهام في جانب المظنون فيه **محمد خيام التركي** بما ذكر على النحو السابق تفصيله و بيانه و قامت بذلك الحجة الواقعية عليه.

<u>بخصوص المظنون فيه نور الدين البحيري:</u>

حيث استقر المظنون فيه **نور الدين البحيري** على انكار جملة التهم المنسوبة له إنابة و تحقيقا.

و حيث أكد الشاهد المحجوبة هويته "XXX" أن المظنون فيه **نور الدين البحيري** يترأس مجموعة تتكون من المظنون فيهم **الصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** و **كمال البدوي** و **محمد البدوي**.

و حيث أكد الشاهد المذكور ان المظنون فيه **سيد الفرجاني** يضطلع بمهمة استقطاب المدونين و السياسيين والأمنيين و القضاة لفائدة حزب "حركة النهضة" و يساعده في ذلك المظنون فيهما **كمال البدوي** و **محمد البدوي** ويترأس كل تلك المجموعة المظنون فيه **نور الدين البحيري** باعتباره هو من يعطي التعليمات للمظنون فيه **الصحبي عتيق** الذي يقوم بدوره باعطاء التعليمات لغيره من المذكورين للتحرك قصد قلب نظام الحكم بالبلاد التونسية بقوة السلاح.

و حيث أضاف الشاهد المذكور ان المظنون فيه **نور الدين البحيري** يقود مجموعة من المتشددين و الخلايا النائمة ويساعده في ذلك رؤساء البلديات التابعة لحزب "حركة النهضة" لاستعمالهم عند الحاجة في صورة الالتجاء لاستعمال العنف في المخطط الانقلابي ضد نظام الحكم القائم.

و حيث تعزز الاتهام في جانب المظنون فيه **نور الدين البحيري** بتصريحات الشاهد المحجوب هويته "XXX"، كما تعززت بتصريحات الشاهد **وليد بن عثمان** الذي أكد أنه عاين اجتماعا بمنزل رئيس حزب "حركة النهضة" **راشد الغنوشي** بحضور المظنون فيهم **رضا بالحاج** و **جوهر بن مبارك** و **نور الدين البحيري** و ان ذلك الاجتماع كان ليلا و بذلك تعززت الحجة الواقعية في جانب المظنون فيه **نور الدين البحيري**.

- **بخصوص المظنون فيه عبد الحميد الجلاصي:**

حيث تمسك المظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** بالصمت لدى سماعه من طرف باحث البداية.

و حيث باستنطاقه تحقيقا أنكر ما نسب إليه و أكد اجتماعه مع بعض الباحثين الأتراك باعتباره عضو بمركز "أورسام" للتفكير الاستراتيجي بتركيا و يتناول ذلك المركز بالبحث شؤون المنطقة و من ضمنها تونس.

و حيث اعترف المظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** أنه صرّح لإذاعة "ديوان أف أم" بتاريخ 2022/05/29 أن الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 تعتبر انقلابا و ترجيحه حدوث انقلاب آخر على الانقلاب الأول، كما اعترف بتواصله مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** عبر شبكات التواصل الاجتماعي وجمعتهما لقاءات مباشرة.

و حيث تعزز اعتراف المظنون فيه المذكور بما أكدته نتيجة الاختبار الفني المجرى على المحجوز التي تضمنت أن المظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** سعى إلى الإستعانة ببعض الدول الأجنبية و تحديدا أمريكا و بعض الدول العربية لتنفيذ ذلك المشروع التآمري إذ ذكر عبر محادثة بتطبيقة "تيلغرام" جمعته بالمدعو **يوسف العجمي** لإسقاط النظام القائم بتونس و ذلك بالاستعانة بدول أجنبية، كما دعى إلى الانقلاب على النظام التونسي من خلال محادثاته بتاريخ 2021/08/28 مع المظنون فيه **عصام الشابي**، كما تواصل المظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** مع صاحب الحساب "جلال الورغي2" عبر تطبيقة "تيلغرام" و طلب منه إرسال احد الروابط لأنه "**يحتاجه في التحريض**"، كما تولى المظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** تحرير بعض المقالات التي تحرض على النظام القائم بتونس منها نصا بعنوان "**خطايا الانقلاب و خارطة الخطايا الإحدى عشر للانقلاب**"

تضمن تحريضا ضد الإجراءات الاستثنائية التي قام بها رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25، هذا و قد تواصل المظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** مع بعض القيادات الإخوانية بالخارج مثل القيادي الإخواني الأردني **مهدي رضاونة** و ذلك في إطار التآمر على الدولة التونسية و على النظام القائم بها و بعض أعضاء الحكومة و رئيسة الوزراء و قدم له معلومة بشأنها وأعلمه بكونها علمانية، إضافة إلى تواصله مع بعض قيادات منظمة "مجاهدي خلق" الإيرانية و التي تعد من بين التنظيمات العنيفة و المحظورة دوليا.

و حيث تعزز ذلك الاعتراف الجزئي للمظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** بنتيجة الاختبار الفني المجرى على جهاز هاتفه الجوال و الذي أكد تواصله مع عدة عناصر أجنبية مشبوهة و التحريض ضد الدولة التونسية و بنتيجة تحركاته الحدودية التي أكدت تردده المتكرر على تركيا في 8 مناسبات، كما تعزز ذلك في جانبه أيضا بتقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية الذي أكد أنه يملك حسابا بنكيا أجرى خلاله عدة عمليات و تحويلات مالية مكثفة و غير مبررة ومشبوهة، وقامت بذلك الحجة الواقعية عليه.

- **بخصوص المظنون فيه عصام الشابي:**

حيث تمسك المظنون فيه **عصام الشابي** بالصمت لدى سماعه من طرف باحث البداية.

و حيث باستنطاق المظنون فيه **عصام الشابي** تحقيقا أنكر جملة التهم المنسوبة اليه نافيا لقاءه بأي مسؤول أجنبي، معترفا بتواصله مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** و بزيارته لمنزله لتناول مواضيع تخص الشأن العام، كما أكد معرفته بالمظنون فيه كمال اللطيف الذي كان يلتقيه في بعض المناسبات الاجتماعية و يتلقى منه بعض الروابط المتعلقة بمقالات صحفية.

و حيث تعزز الاتهام في حق المظنون فيه **عصام الشابي** بما أنجزه الاختبار المجرى على المحجوز و الذي تضمن محادثات مع بعض الأطراف الأجنبية و ذلك في إطار التآمر و التحريض على الدولة التونسية و النظام القائم بها من خلال تواصله مع المدعو John Thorne و ذلك عبر تطبيقة "واتساب" بعد أن مكنه من رقم ذلك الشخص المظنون فيه **جوهر بن مبارك**، كما أكد الاختبار الفني أن المظنون فيه **عصام الشابي** التقى بمعية المظنون فيه **غازي الشواشي** بالسفير الفرنسي و مستشاره و مدير شؤون افريقيا و الشرق الأوسط و كاهية مديرها للشؤون الافريقية حسب المحادثة التي جمعت هذا الأخير مع المجموعة الافتراضية التي تحمل اسم "مجموعة وقتية" بتاريخ 2022/02/23 و تواصله مع المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** و قد عبرا خلال ذلك عن معارضتهما للقرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية القاضية بحل البرلمان، كما تضمنت تلك المحادثات دعوة لتوسيع التحالف ضد رئيس الجمهورية و أرسل المظنون فيه **عصام الشابي** للمظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** رابطا تضمن ان سفراء امريكا السابقين بتونس يراسلون الرئيس الأمريكي "جون بايدن" للضغط

على رئيس الجمهورية قيس سعيد و تعزز الاتهام بذلك في جانب المظنون فيه **عصام الشابي** وقامت الحجة الواقعة عليه.

- **بخصوص المظنون فيه غازي الشواشي:**

حيث باستنطاق المظنون فيه **غازي الشواشي** تحقيقا تمسك بالانكار لجملة التهم المنسوبة إليه معترفا جزئيا ما نسب إليه عندما أقر بأنه اجرى لقاء مع رئيسة القسم السياسي لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتونس المدعوة Heather Kalmbach مثلما يلتقيها أي طرف سياسي بتونس، و حقق لقاءه بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** و تواصله معه عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

و حيث تعزز اعتراف المظنون فيه **غازي الشواشي** الجزئي بثبوت تواصله مع بعض الأطراف الأجنبية من خلال تصريحات المظنون فيه **محمد خيام التركي** الذي أكد ان المظنون فيه **غازي الشواشي** التقى تلك الأطراف الأجنبية و تعزز ذلك بقيامه بحجب بعض شرائح النداء و أجهزة الهواتف الجوالة المسجلة باسمه على الأبحاث على غرار الأرقام الهاتفية 54.000.340 و25.950.586 و55.393.798 و 98.302.946 و 22.886.985 و استعمل أجهزة الهواتف الجوالة نوع "OPPO A94" و"HUAWI NOVA 31" و " Ipone 8 plus" و "Iphone 13 A2633" دون يقع حجز ذلك الجهاز عنه، إضافة إلى ما اكد الاختبار الفني المجرى في الغرض بان المظنون فيه **غازي الشواشي** و بعد انطلاق الأبحاث في قضية الحال و إيقاف بعض المتهمين تولى استعمال أرقام و أجهزة هاتف جديدة و تخلى عن الأرقام الهاتفية و أجهزة الهاتف القديمة، كما تعزز ذلك أيضا بتقرير اللجنة االتونسية للتحاليل المالية الذي أكد أن المظنون فيه **غازي الشواشي** يملك عدة حسابات بنكية أجرى خلالها عدة عمليات و تحويلات مالية مكثفة و غير مبررة و مشبوهة، كما تعزز ذلك بالتحركات الحدودية للمظنون فيه **غازي الشواشي** التي أكدت أنه سافر مع المظنون فيه **رضا بالحاج** في اتجاه مطار شارل ديغول بباريس بتاريخ 2022/11/06 و عادا بنفس التاريخ إلى تونس و لكن في رحلتين متفرقتين حيث رجع المظنون فيه **غازي الشواشي** إلى تونس قادما من مدينة ليون الفرنسية في حين عاد المظنون فيه **رضا بالحاج** قادما من مطار باريس أورلي و هو ما يؤكد الذي قام به المظنون فيه **غازي الشواشي** في إطار الوفاق التآمري في قضية الحال، و بتظافر تلك القرائن قامت الحجة الواقعية على المظنون فيه **غازي الشواشي** في قضية الحال.

- **بخصوص المظنون فيه رضا بالحاج:**

حيث باستنطاق المظنون فيه **رضا بالحاج** تحقيقا تمسك بالانكار لجملة التهم المنسوبة اليه.

و حيث اعترف المظنون فيه **رضا بالحاج** بعقده اجتماعا مع رئيسة القسم السياسي لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach.

و حيث تعزز الاتهام في جانب المظنون فيه **رضا بالحاج** بتصريحات الشاهد "XXX" التي أكد خلالها أنه يقوم بالتغطية القانونية لجميع العمليات الاجرامية و التآمرية في قضية الحال و أنه كان يشرف بحكم منصبه في حزب "نداء تونس" بمعية المظنون فيه **نور الدين بن تيشة** على شبكة من المدونين و الصحافيين و قد استغل

المظنون فيه **رضا بالحاج** تلك الشبكة لاحقا لشن هجمات اعلامية على شخص رئيس الجمهورية و نشر العديد من الأخبار الزائفة لتوتير الأوضاع الاجتماعية بتنسيق مع المظنون فيه **كمال اللطيف** و بعض قيادات حزب "حركة النهضة"، كما أكد الشاهد المذكور أن المظنون فيه **رضا بالحاج** يلتقي بمعية المظنون فيه **كمال اللطيف** بعض الشخصيات السياسية و الاقتصادية و المالية بمنزل المكناة "طاطا" بجهة المرسى، و قد تعزز ذلك أيضا بتقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية الذي أكد أن المتهم **رضا بالحاج** يملك عدة حسابات بنكية أجرى خلالها عدة عمليات و تحويلات مالية مكثفة و غير مبررة ومشبوهة، كما تعزز بالتحركات الحدودية للمظنون فيه **رضا بالحاج** التي أكدت أنه سافر مع المظنون فيه **غازي الشواشي** في اتجاه مطار شارل ديغول بباريس بتاريخ 2022/11/06 و عادا بنفس التاريخ إلى تونس و لكن في رحلتين متفرقتين حيث رجع المظنون فيه **غازي الشواشي** إلى تونس قادما من مدينة ليون الفرنسية في حين عاد المظنون فيه **رضا بالحاج** قادما من مطار باريس أورلي و هو ما يؤكد الدور الإيجابي الذي اضطلع به المظنون فيه **رضا بالحاج** المعلن و الخفي في التآمر على الدولة التونسية في إطار الوفاق التآمري الذي انضم إليه على النحو السابق شرحه و ذكره.

و حيث تعزز الاتهام أيضا ضد المظنون فيه **رضا بالحاج** بقيامه بحجب بعض شرائح النداء و أجهزة الهواتف الجوالة المسجلة باسمه على الأبحاث على غرار شريحة نداء حاملة للرقم الهاتفي 98.755.440 بجهاز هاتف جوال نوع "HUAWI Y9 prime 2019" الذي لم يقع حجزه عنه، إضافة إلى ما اكد الاختبار الفني المجرى في الغرض بان المظنون فيه **رضا بالحاج** و بعد انطلاق الأبحاث في قضية الحال و إيقاف بعض المتهمين تولى استعمال جهاز هاتف جوال عادي (غير ذكي) و الذي تم لاحقا حجزه عنه و بتظافر تلك القرائن قامت الحجة الواقعية على المظنون فيه **رضا بالحاج**.

<u>بخصوص المظنون فيه جوهر بن مبارك:</u>

حيث استقر المظنون فيه **جوهر بن مبارك** على انكار جملة التهم المنسوبة إليه بحثا و تحقيقا.

و حيث اعترف المظنون فيه **جوهر بن مبارك** بلقائه ببعض المتهمين في قضية الحال بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** لتناول الوضع العام بعد الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25.

و حيث أنكر المظنون فيه **جوهر بن مبارك** اجتماعه بأية أطراف أجنبية بمناسبة سماعه لدى باحث البداية ثم اعترف بلقائه برئيسة القسم السياسة بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach بعد مواجهته بالمعاينات الفنية.

و حيث تعزز ذلك الاعتراف بتصريحات المظنون فيه **محمد خيام التركي** الذي أكد حضور المظنون فيه **جوهر بن مبارك** ذلك الاجتماع و بتوليه حجب رقم هاتفه 23.086.060 وجهاز هاتفه الجوال نوع " Iphone 13 pro MAX" عن البحث و الاختبارات الفنية رغم مطالبته تحقيقا بتمكين الخبير المنتدب في المعلوماتية السيد أسامة لحمر من كلمة العبور الخاصة بجهاز هاتفه الجوال نوع "آيفون" إلا أنه أدلى عبر محاميه بكلمة عبور خاطئة تعذر فتح ذلك الجهاز بواسطتها محاولة منه لحجب محتويات ذلك الجهاز، كما تعزز ذلك أيضا

بتقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية الذي أكد أنه يملك عدة حسابات بنكية أجرى من خلالها عدة عمليات و تحويلات مالية مكثفة و غير مبررة و مشبوهة، و بتظافر تلك القرائن تعزز الاتهام ضد المظنون فيه **جوهر بن مبارك** و قامت الحجة الواقعية عليه.

- **بخصوص المظنون فيه حطاب سلامة:**

حيث انكر المظنون فيه **حطاب سلامة** جملة الأفعال المنسوبة له تحقيقا، و قد اكدت المعاينات و الصور الفوتوغرافية أن هذا الأخير حضر أحد الاجتماعات التي عقدت بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** و قد تزامن وجود سيارته امام منزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع وجود بعض السيارات التابعة لوفود أجنبية دبلوماسية و هو ما يؤكد انخراط المظنون فيه حطاب سلامة في الوفاق التآمري الذي كوّنه المظنون فيه محمد خيام التركي لقلب نظام الحكم بتونس باستعمال كل الطرق الممكنة بما فيها العنف و هو ما يعزز الاتهام في جانبه و ارتكابه الأفعال المنسوبة إليه.

- **بخصوص المظنون فيها شيماء بنهقي:**

حيث تمسكت المظنون فيها **شيماء بنهقي** بالصمت لدى سماعها من طرف باحث البداية و باستنطاقها تحقيقا أنكرت ما نسب لها و أكدت معرفتها بالمظنون فيه محمد خيام التركي بحكم العلاقة عائلية و الصداقة و لاحظت أنها من مؤسسي حركة "مواطنون ضد الانقلاب" التي انضمت لـ"جبهة الخلاص" و باتت من قيادي تلك الجبهة و مكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني و المنظمات الدولية.

و حيث اعترفت المظنون فيها بأنها عقدت اجتماعات بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** في مناسبتين أو ثلاث رفقة بعض المتهمين في قضية الحال، كما اعترفت بكونها اجتمعت بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** برئيسة القسم السياسة بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach بمعية المظنون فيهما **رضا بالحاج** و **جوهر بن مبارك**، و قد تعزز ذلك الاعتراف بتصريحات المظنون فيه **محمد خيام التركي** الذي أكد حضور المظنون فيها بذلك الاجتماع.

و حيث تعزز اعتراف المظنون فيها **شيماء بنهقي** بما أكده الاختبار الفني المجرى على جهاز هاتفها الجوال أنها التقت بممثل السفارة الفرنسية المدعو Diego France و تواصلت مع المدعوة **أروى العباسي** التي دعتها لحضور اجتماع تنظمه تلك السفارة، كما تواصلت مع الأجنبية Eliza Vokman Freelance التي أعلمتها أنها سوف تكتب مقالا حول الاجراءات الاستثنائية لرئيس الجمهورية و تقوم بتحريك الطلبة و الأساتذة ضد تلك الاجراءات و أكدت لها أنها بصدد الحديث مع قناة "الجزيرة"، و قد دعتها المظنون فيها **شيماء بنهقي** لحضور ندوة صحفية تنظمها لجنة "مواطنون ضد الانقلاب" يوم 2021/11/08 بقاعة البراق بباب سعدون، كما تواصلت المظنون فيها **شيماء بنهقي** مع مجموعة "خرجة" عبر تطبيق "ميسنجر" و تناولت تلك المحادثات تشكيكا في وعود قطر تجاه تونس لبناء المدينة الصحية و المستشفى الذي تعهدت به لتونس و أن أمريكا قامت بحصار مالي و اقتصادي ضد الرئيس قيس سعيد و دعت الجيش التونسي لعدم تامين الانتخابات المقبلة كما دعت الجيش و الأمن للالتحاق بالمتظاهرين ضد الرئيس قيس سعيد، كما أشادت المظنون فيها **شيماء بنهقي**

بالنائب الأوروبي خافيير تارت -ممثل دولة اسبانيا- الذي ذكر في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي أن الوضع الاقتصادي في تونس كارثي و مؤسسات الدولة دمرت على يد رئيس الجمهورية قيس سعيد و أن هذا الأخير "مصاب بالتوحد" عند تواصلها مع المظنون فيها **بشرى بالحاج حميدة** بالقول "رائع هذا النائب"، كما تبين أن المظنون فيها **شيماء بنهقي** حسب ما أكده الاختبار و لدى تواصلها مع صاحب الحساب "Sofien Makhloufi" أعلمته أنها اجتمعت بمعية المظنون فيه **رضا ادريس** مع بعض ممثلي الدول الأوروبية الأجنبية و أسفر ذلك اللقاء عن صدور قرار من الاتحاد الأوروبي ضد الدولة التونسية، كما تعزز ذلك بتقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية الذي أكد أن المظنون فيها **شيماء بنهقي** تملك عدة حسابات بنكية أجرت خلالها عدة عمليات وتحويلات مالية مكثفة و غير مبررة و مشبوهة، كما تلقت المظنون فيها المذكورة تحويلات مالية من الخارج عبر شركة "وسترن يونيون" و تعزز ذلك أيضا بما ثبت من نتيجة تحركاتها الحدودية بعد الإجراءات الاستثنائية للسيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 من انها ترددت بشكل مكثف على بعض الدول الأوروبية حيث تم تسجيل 14 سفرة نحو الفضاء الأوروبي منها سفرتين نحو مدينة بروكسال الأولى بتاريخ 2022/01/25 و الثانية بتاريخ 2022/06/13 و تظافرت القرائن و الحجج ضدها و قامت الحجة الواقعية عليها.

- **<u>بخصوص المظنون فيه أحمد نجيب الشابي:</u>**

و حيث أنكر المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** بمناسبة استنطاقه تحقيقا جملة التهم المنسوبة له و اعترف في المقابل بتواصله مع الكثير من الدبلوماسيين الأجانب.

و حيث تعزز اعترافه بلقائه ببعض الشخصيات الأجنبية بما اكده الاختبار الفني انطلاقا من المحادثات التي جمعته بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** عبر تطبيقة "واتساب" و الذي أكد حصول لقاء بينه و بين السفير الايطالي بتونس ثم لاحقا لقاء مع السفيرة البريطانية المدعوة Natasha S.franceschi، و تعزز أيضا بما تضمنته المحادثات التي جمعته بالمظنون فيه **عصام الشابي** التي أكدت ان المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** أطلق مبادرة "للانقاذ الوطني" ضد الرئيس قيس سعيد و نقل رابطا تضمن ما يلي:"**عبرت وزارة الخارجية الأمريكية اليوم الخميس عن قلق واشنطن البالغ ازاء قرار الرئيس قيس سعيد حل البرلمان الذي سبق ان علق عمله العام الماضي بعد ان تحداه النواب بالتصويت على إلغاء المراسيم التي استخدمها لمنحه صلاحيات شبه مطلقة**"، كما تولى المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** نشر مشروع قانون عدد 1 لسنة 2022 بتاريخ 2022/03/30 الذي أقره مجلس نواب الشعب المنحل و تضمن إلغاء لجميع الأوامر الرئاسية و المراسيم الصادر بتعليق اختصاص مجلس نواب الشعب... و أعلم هذا الأخير المظنون فيه **عصام الشابي** بأنه جاري التصويت على تلك اللائحة من قبل مجلس النواب، كما أورد مقالا أو خطابا موجها للقمة الفرنكفونية 18 التي انعقدت بجزيرة جربة يلوم منظميها حول قرار انعقادها بتونس حيث "تنتهك فيها الديمقراطية"، كما تعزز ذلك بتقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية الذي أكد أن المتهم **أحمد نجيب الشابي** يملك عدة حسابات بنكية أجرى خلالها عدة عمليات وتحويلات مالية مكثفة و غير مبررة و مشبوهة.

و حيث تعزز الاتهام في جانب المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** بما تم ذكره أعلاه و قامت الحجة الوقعية عليه.

- **بخصوص المظنون فيه نور الدين بوطار:**

حيث استقر المظنون فيه **نور الدين بوطار** بحثا و تحقيقا على انكار جميع التهم المنسوبة إليه معترفا بمعرؤفته السطحية بكل من المظنون فيهم **محمد خيام التركي** و **محمد الأزهر العكرمي** و **كمال اللطيف**، مؤكدا أن هذا الأخير يرس له بعض الرسائل التي تحتوي ملفات PDF، كما اعترف بلقائه بعض السفراء الأجانب على غرار السفير الإيطالي Lorenzo Fanara في مناسبتين خلال سنة 2022، كما التقى السفير الفرنسي Andree Parant و السفير الاسباني Gelarmo و السفير الأرجنتيني "كلاوديو جافيي روزينكوايغ" و قدم لذلك السفير لاحقا معطيات تخص نتائج سبر الأراء بتونس، و غيرهم من السفراء الأجانب.

و حيث تعزز ذلك الاعتراف الجزئي بتصريحات الشاهد المحجوبة هويته "XX" الذي أكد ان المظنون فيه **نور الدين بوطار** يعتبر الخط التحريري للمظنون فيه **كمال اللطيف** و يقود حمل بإذاعة "موزاييك" باعتباره مديرها للتحريض ضد رئيس الجمهورية قيس سعيد للاطاحة به و هو منخرط في الحملة اللإعلامية التي تستهدف رئيس الجمهورية، كما تعزز ذلك بتقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية أن المتهم **نور الدين بوطار** يملك عدة حسابات بنكية أجرى خلالها عدة عمليات و تحويلات مالية مكثفة و غير مبررة و مشبوهة، كما ارتبط المظنون فيه المذكور ماليا بمؤسسة "BH Invest" و قام بعمليات توظيف أموال لفائدة شركة المتوسطية للأعلام و الاتصالات بمبالغ تراوحت بين 450 ألف و600 ألف دينار، و تعزز أيضا بنتجية تحركاته الحدودية بعد الإجراءات الاستثنائية للسيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 التي أكدت أنه تم تسجيل تردده على عدة عواصم غربية لأكثر من 15 مرة خلال الفترة المذكورة.

و حيث و بذلك تعزز الاتهام ضد المظنون فيه **نور الدين بوطار** و قامت بذلك الحجة الواقعية عليه.

- **بخصوص المظنون فيه محمد الأزهر العكرمي:**

حيث أنكر المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** ما نسب اليه تحقيقا، محققا أنه لا علاقة له بالمظنون فيه كمال اللطيف ومن معه و لا تجمعه بهم أية علاقة تآمر ضد الدولة التونسية، و أكد أنه من معارضي الاجراءات الاستثنائية لرئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و لا يتناوى عن الإصداح برأيه في معارضة تلك الاجراءات، و اعترف بأنه التقى المظنون فيه **محمد خيام التركي** خلال شهر جانفي 2023 بأحد المطاعم بجهة حي النصر ثم تحولا إلى أحد المقاهي المجاورة و تداول الحديث معه في مسائل عامة.

و حيث تعززت إدانة المظنون فيه المذكور بما جاء بالتقرير الأمني في إطار الإعلام بمستجدات أنه و بعد رصد تحركات المظنون فيه **محمد خيام التركي** التقى هذا الأخير بتاريخ 2023/01/25 بالمظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** بمطعم "باب الشرقي" بجهة حي النصر ثم تحولا إلى مقهى قريب من ذلك المطعم أين تطرقا إلى الحديث حول مخطط معارضة سياسة رئيس الجمهورية و استعانتهما في ذلك بعدة أطراف خارجية، كما تطرقا

- للحديث حول العمل على ترفيع الاسعار و استغلال ذلك لتأجيج الوضع العام و اظهار فشل رئيس الجمهورية و تعبئة الشارع لاسقاطه و تنصيب رئيس جديد موال لهم.

و حيث تعززت الإدانة في شأن المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** بتصريحات الشاهد المحجوب هويته "XX" الذي أكد أن المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** هو صديق المظنون فيه **كمال اللطيف** و هو من تولى تنصيبه بخطة وزير مكلف بالإصلاح بوزارة الداخلية بغاية اطلاع هذا الأخير على أسرار وزارة الداخلية و جميع التقارير الصادرة عنها و خاصة تلك المتعلقة بالمراقبة الفنية والتنصت على بعض الوجوه المعروفة، كما ان المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** قام بتعيين بعض الإطارات الأمنية العليا بوزارة الداخلية الموالية للمظنون فيه **كمال اللطيف** و بطلب من هذا الأخير، كما أن المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** هو الرابط بين المظنون فيهما كمال اللطيف و **محمد خيام التركي** لتبادل المعلومات بينهما، كما تعزز ذلك أيضا بتقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية الذي أكد أن المتهم **محمد الأزهر العكرمي** يملك عدة حسابات بنكية أجرى خلالها عدة عمليات و تحويلات مالية مكثفة و غير مبررة و مشبوهة، كما تولى المظنون فيه المذكور القيام بعدد 11 عملية تنزيل نقدي وصلت إحداها إلى مبلغ 83 ألف دينار بتاريخ 2020/02/10 و تظافرت بذلك القرائن و الحجج ضد المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** و قامت الحجة الواقعية عليه.

- **<u>بخصوص المظنون فيه شكري بحرية:</u>**

حيث اعترف المظنون فيه **شكري بحرية** بانخراطه في مجموعة افتراضية على تطبيق "واتساب" تحمل اسم "Les Amis de Joussour" و قد تدخل صلب تلك المجموعة بالقول حرفيا:"**تعم المطلوب افتكاك المبادرة من القرد و فرض أجندة بديلة و عدم المواصلة في رد الفعل على مساره في فرض الأمر الواقع...و ذلك ما يمكن أن يربك القوى الصلبة و الأطراف الدولية و يدفعها لتطوير مواقفها...**" و "**الحل قد يكون مركبا بترك المجال للانفجار الاجتماعي و الانسداد المالي ثم التدخل الأجنبي في الوقت المناسب**".

و حيث تعزز اعتراف المظنون فيه **شكري بحرية** بما أثبته الاختبار الفني المجرى على جهاز الهاتف الجوال للمظنون فيه **محمد خيام التركي** من معاينة للمحادثات المجراة صلب المجموعة الافتراضية على تطبيق "واتساب" تحمل اسم "Les Amis de Joussour".

- **<u>بخصوص المظنون فيهم الصحبي عتيق و سيد الفرجاني و كمال بن البدوي و محمد البدوي:</u>**

و حيث أنكر المظنون فيهم **الصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** و **كمال البدوي** و **محمد البدوي** ما نسب اليهم بمناسبة سماعهم لدى الباحث المناب أو استنطاقهم تحقيقا.

و حيث تعزز الاتهام في جانب المظنون فيهم **الصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** و **كمال بن البدوي** و **محمد البدوي** بتصريحات الشاهد المحجوبة هويته "XXX" الذي أكد أن المظنون فيه **السيد الفرجاني** يضطلع بمهمة استقطاب المدونين و السياسيين و الأمنيين و القضاة لفائدة "حركة النهضة" و يساعده في ذلك المدعو **كمال بن**

البدوي و شقيقه **محمد البدوي** و كل ذلك يتم تحت إشراف المظنون فيه **الصحبي عتيق** الذي يتلقى التعليمات مباشرة من المظنون فيه **نور الدين البحيري**، و تعزز ذلك أيضا باعتراف المتهمين المذكورين بمعرفة بعضهم البعض بالنظر لنشاطهم الحزبي صلب حزب "حركة النهضة"، كما تتعز ذلك أيضا بما أكده تقرير اللجنة االتونسية للتحاليل المالية من أن المتهم **كمال بن البدوي** يملك عدة حسابات بنكية أجرى خلالها عدة عمليات و تحويلات مالية مكثفة و غير مبررة و مشبوهة، و بما أكدته التحركات الحدودية للمظنون فيه **الصحبي عتيق** بعد الإجراءات الاستثنائية للسيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 أنه تردد عديد المرات على العاصمة التركية اسطمبول خلال تلك الفترة.

و حيث و بتعزز الاتهام ضد المظنون فيهم **الصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** و **كمال بن البدوي** و **محمد البدوي** قامت في حقهم الحجة الواقعية على ارتكاب الجرائم المنسوبة لهم.

- **بخصوص المظنون فيه رضا شرف الدين:**

حيث استقر المظنون فيه **رضا شرف الدين** على انكار جملة التهم المنسوبة له إنابة و تحقيقا.

و حيث أكد الشاهد المحجوبة هويته "XXX" أن المظنون فيه **كمال اللطيف** كلّف المظنون فيه **علي الحليوي** بأن يكون نقطة التواصل بينه و **رضا شرف الدين** و **رضا بالحاج** و **نور الدين بن تيشة** و الذين حضروا اجتماعات بمنزل إمرأة تدعى **سلوى** و تكنى "Tata" بجهة المرسى، و أن المظنون فيه **كمال اللطيف** قام بالتنسيق مع المدعو **رضا شرف الدين** لخلق اضطراب بمسالك توزيع بعض الأدوية عبر تحويل كميات هامة من الأدوية التي كانت تصنعها الشركة التونسية "SIPHAT" و التي كان سيتم توزيعها على المستشفيات و الصيدليات التونسية إلى حساب المدعو **رضا شرف الدين** والذي يتولى بيعها بأثمان باهظة للمواطن التونسي، و قد تعزز ذلك بتقرير اللجنة االتونسية للتحاليل المالية الذي أكد أن المتهم **رضا شرف الدين** يملك عدة حسابات بنكية أجرى خلالها عدة عمليات و تحويلات مالية مكثفة و غير مبررة ومشبوهة، و بما أكدته التحركات الحدودية للمظنون فيه **رضا شرف الدين** من أنه سافر عديد المرات إلى بعض الدول الغربية و الخليجية بشكل مكثف بعد الإجراءات الاستثنائية للسيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25.

و حيث و بتعزز الاتهام ضد المظنون فيه **رضا شرف الدين** قامت في حقه الحجة الواقعية على ارتكاب الجرائم المنسوبة له.

- **بخصوص المظنون فيه محمد الحامدي:**

حيث استقر المظنون فيه **محمد الحامدي** إنابة و تحقيقا على إنكار ما نسب إليه معترفا بحضوره لاجتماع بمنزل المظنون فيه محمد خيام التركي بحضور عديد الأطراف و تناول ذلك اللقاء الوضع السياسي بالبلاد التونسية.

و حيث تعزز ذلك الاعتراف الجزئي بما أثبتته المعاينات الفنية المجراة على جهاز هاتف جوال المظنون فيه **محمد خيام التركي** أن المظنون فيه **محمد الحامدي** كان من بين الأشخاص الذين تمت دعوتهم للقاء رئيسة

القسم السياسة بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach بمقر سكنى المظنون فيه **محمد خيام التركي** و بأنه مندمج في ذلك الوفاق الذي كوّنه هذا الأخير.

و حيث بتعزز الاتهام ضد المظنون فيه **محمد الحامدي** قامت الحجة الواقعية عليه.

- **بخصوص المظنون فيه رياض الشعيبي:**

حيث استقر المظنون فيه **رياض شعيبي** إنابة و تحقيقا على إنكار ما نسب إليه معترفا بحضوره لاجتماع بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** بحضور عديد الأطراف و تناول ذلك اللقاء الوضع السياسي بالبلاد التونسية.

و حيث تعزز ذلك الاعتراف الجزئي بما أثبتته المعاينات الفنية المجراة على جهاز هاتف جوال المظنون فيه **محمد خيام التركي** أن المظنون فيه **رياض الشعيبي** كان من بين الأشخاص الذين تمت دعوتهم للقاء رئيسة القسم السياسة بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach بمقر سكنى المظنون فيه **محمد خيام التركي** و بأنه منضم لذلك الوفاق الذي كوّنه هذا الأخير، كما تعزز ذلك أيضا بتقرير اللجنة االتونسية للتحاليل المالية أن المتهم **رياض الشعيبي** يملك عدة حسابات بنكية أجرى خلالها عدة عمليات و تحويلات مالية مكثفة و غير مبررة و مشبوهة، وبما أكدته التحركات الحدودية للمظنون فيه **رياض الشعيبي** من تردده على تركيا و بعض دول الخليج العربي بعد الإجراءات الاستثنائية للسيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25.

و حيث بتعزز الاتهام ضد المظنون فيه **رياض الشعيبي** قامت الحجة الواقعية عليه.

- **بخصوص المظنون فيه العياشي الهمامي:**

حيث امتنع المظنون فيه عن الإدلاء بأية تصريحات بمناسبة استنطاقه تحقيقا و لاذ بالصمت.

و حيث أكد الاختبار الفني المجرى على جهاز هاتف جوال المظنون فيه **محمد خيام التركي** أن المظنون فيه **العياشي الهمامي** كان من بين المدعوين للقاء رئيسة القسم السياسة بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المدعوة Heather Kalmbach بمقر سكنى المظنون فيه **محمد خيام التركي**، كما أكد الاختبار الفني المجرى على الهواتف الجوالة للمظنون فيهما **أحمد نجيب الشابي** و **عصام الشابي** وجود اسم المظنون فيه **العياشي الهمامي** كواجهة حقوقية للوفاق الذي كوّنه المظنون فيه **محمد خيام التركي**، كما أكدت التحركات الحدودية للمظنون فيه **العياشي الهمامي** بعد الإجراءات الاستثنائية للسيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 بأنه تردد في 3 مناسبات على الفضاء الأوروبي، و تعزز بذلك الاتهام في جانبه و قامت الحجة الواقعية عليه.

و حيث و بعد أن تعززت الحجة الواقعية في جانب المظنون فيهم الذين تم ذكرهم آنفا ننتقل لتناول الأركان القانونية للجرائم المنسوبة إليهم:

في جريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية المنسوبة للمظنون فيهم محمد خيام التركي وكمال اللطيف و نور الدين البحيري:

حيث اقتضى الفصل 32 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال أنه:" **يعد مرتكبا لجريمة إرهابية ويعاقب بالسجن من ستة أعوام إلى اثني عشر عاما وبخطية من عشرين ألف دينار إلى خمسين ألف دينار كل من انضمّ عمدا، بأي عنوان كان، داخل تراب الجمهورية أو خارجه، إلى تنظيم أو وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية أو تلقى تدريبات، بأي عنوان كان، داخل تراب الجمهورية أو خارجه بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون.**

وتكون مدة العقوبة من عشرة أعوام إلى عشرين عاما والخطية من خمسين ألف دينار إلى مائة ألف دينار لمكوني التنظيمات أو الوفاقات المذكورة."

و حيث أن جريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية تقتضي وجود ركن مادي و ركن معنوي.

- **في الركن المادي لجريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية:**

و حيث و لئن لم يعرف المشرع التونسي معنى تكوين وفاق إلا أن التكوين لغة هو إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود و يكون تكوين الوفاق بذلك الأمر إيجاد شيء جديد لم يوجد قبل ذلك.

و حيث أن فعل التكوين باعتباره عنصر من عناصر الركن المادي يقتضي إيجاد شيء من العدم و قيام المكوّن بفعل إيجابي مادي بالضرورة، و إضافة لذلك فإن الركن المادي لجريمة تكوين وفاق يقتضي ان يقوم الجاني بإنشاء وفاق و ان يكون ذلك الوفاق إرهابيا.

و حيث عرّف الفصل 3 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 الوفاق الإرهابي بأنه "**كل تآمر تكون لأي مدة كانت مهما كان عدد أعضائه بقصد ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون دون أن يلزم وجود تنظيم هيكلي أو توزيع محدد و رسمي للأدوار بينهم أو تستمر عضويتهم فيه**"

و حيث يستخلص من النص المذكور أن المشرع التونسي عرّف الوفاق بكونه التآمر في إطار مجموعة مهما كان عدد أفرادها و دون لزوم وجود تنظيم هيكلي و توزيع محدد للأدوار بين أفراد تلك المجموعة و لا يشترط فيه الاستمرار في الزمن و ان ذلك الوفاق أو التآمر غايته ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية و هو ما ينسجم مع مفهوم الفصل 69 من المجلة الجزائية الذي أكد أن المؤامرة تحصل بمجرد الوفاق و التقارر و العزم و هو ما يختلف عن مفهوم التنظيم الإرهابي الذي أقره الفصل 2 من قانون الإرهاب و الذي يستوجب لقيامه التنظيم الهيكلي لأفراد المجموعة الإرهابية.

و حيث أنه و تنفيذا لمشروع فردي و جماعي تولى المظنون فيهم **محمد خيام التركي** و **كمال اللطيف** و **نور الدين البحيري** تكوين وفاق على النحو الذي عرّفه الفصل 3 من القانون عدد 26 لسنة 2015 بأنه كلّ تآمر تكوّن لأي مدة كانت مهما كان عدد أعضائه بقصد ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون دون أن يلزم وجود تنظيم هيكلي أو توزيع محدد ورسمي للأدوار بينهم أو أن تستمر عضويتهم فيه، و كان

- تكوين ذلك الوفاق هدفه بحكم طبيعته و في سياقه هو بث الرعب بين السكان و حمل الدولة التونسية على فعل أو ترك أمر من علائقها.

و حيث أن الركن المادي لجريمة تكوين وفاق إرهابي يقتضي تعريف مفهوم الإرهاب.

و حيث لم يعرّف المشرع التونسي و التشاريع المقارنة مفهوم الإرهاب و ذلك باعتبار أن ذلك المفهوم واسع و شامل و لا يمكن حصره أو ضبطه أو تحديده في الزمان و المكان، إضافة إلى ان غاية التشريعات الوطنية كانت تتحاشى ضبط ذلك المفهوم لاعتبارات سياسية و أمنية و اقتصادية قد تعيقها أحيانا في تكييف وقائع لا تتناسب مع أي تعريف مضبوط للإرهاب لما يتسم به ذلك المفهوم من شمول و اتساع أحيانا، إلا أنه و أمام تلك المعوقات ارتأت منظمة الأمم المتحدة تعريف مفهوم الإرهاب لتستقي منه بقية التشريعات ذلك المفهوم و اعتبرت أن الإرهاب هو فعل سياسي في أساسه و المقصود منه إلحاق أضرار بالغة و مهلكة بالمدنين و خلق مناخ من الخوف لغرض سياسي أو ايديولوجي (ديني أو دنيوي) بصفة عامة.

و حيث تأسيسا على ذلك فإنه يمكن تعريف الإرهاب بانه فعل سياسي بالضرورة هدفه خلق مناخ من الخوف والرعب لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية و أن آلية الإرهاب عموما و وسائله في التغيير تكون غير مشروعة و تعتمد العنف و الترهيب و ذلك لتغيير النظام السياسي القائم بنظام سياسي جديد يخدم مصالح و اهداف التنظيمات أو الوفاقات الإرهابية، و أن المقصود بالإرهاب في هذا الخصوص هو ضرب من العنف له هدف محدد يسعى من خلاله مرتكبيه إلى التمكن من السلطة و بسط السيطرة على الناس و المكان عن طريق الاستقطاب و التحريض و التطرف في إثارة الرأي العام و إحداث القمع و خلخلة بنيان الدولة بواسطة فرض الهيمنة على مؤسساتها فهو عمل عمدي و قصدي من أجل زعزعة و تدمير الحياة السياسية و الدستورية و الإقتصادية و الاجتماعية لبلد أو لمنظمة دولية و هو حسب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب كل فعل عنيف أو يهدد بالعنف كيفما كانت دوافعه أو أهدافه بتنفيذ فردي أو جماعي لمشروع أجرامي يهدف إلى نشر الرعب بين السكان و وضع حياتهم و حريتهم و أمنهم في خطر.

و حيث استغل المظنون فيه **محمد خيام التركي** علاقاته الواسعة مع عديد الأطراف ليكوّن وفاقا انضم إليه المظنون فيهم **عصام الشابي و جوهر بن مبارك و عبد الحميد الجلاصي و شيماء بنهقي و غازي الشواشي و رضا بالحاج وأحمد نجيب الشابي ومحمد الأزهر العكرمي و حمزة المؤدب و شكري بحرية و منجي الذوادي و رضا ادريس و كمال القيزاني** و هدف ذلك الوفاق إيجاد إطار للتحرك ضد رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها بتاريخ 2021/07/25 و بعد أن وجد المظنون فيهم المذكورين أنفسهم خارج دائرة الحكم و القرار داخل الدولة وقد مسّت تلك الإجراءات مصالح المتهمين المذكورين، و قد قام كل واحد من المتهمين المذكورين بالدور الموكل له صلب ذلك الوفاق فتولى المظنون فيه **محمد خيام التركي** باعتباره رأس ذلك الوفاق قيادة حملة ضد رئيس الجمهورية قيس سعيد بالخارج مستغلا أصوله الأسبانية للتقرب من السفراء الاسبان و عقد لقاءات معهم و الذين عرّفوه بدورهم على بعض السفراء الأجانب الغربيين الآخرين بتونس وبالخارج و عقد اجتماعات تبعا لذلك مع أولائك السفراء لخلق قوى ضغط داخل مؤسسات القرار الأوروبية و الأمريكية ضد رئيس الجمهورية التونسية، كما تولى المظنون فيه التنسيق للقاء بعض المتهمين في قضية الحال

مع بعض السفراء و القناصلة و الموظفين التابعين لتلك الدول الغربية بتونس سواء داخل مقرات السفرات الأجنبية بتونس أو بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** الكائن بجهة سيدي بوسعيد أو سيدي الظريف وتحت إشرافه، هذا و قد نتج عن تحركات و أفعال المظنون فيه **محمد خيام التركي** صدور قرارات من المجلس الأوروبي والكونغرس الأمريكي ضد الدولة التونسية أدت للتضييق على مصالحها خاصة فيما يتعلق بعدم الحصول على قروض من المؤسسات الدولية المانحة و خلق صعوبات اقتصادية و مالية لها و كان ذلك في إطار الوفاق المذكور الذي يترأسه المظنون فيه محمد خيام التركي للإطاحة بالنظام القائم بتونس بكل السبل بما فيها استعمال القوة و الترهيب و الإرهاب وعلى ذلك الأساس فقد كان المظنون فيه **محمد خيام التركي** عند تواصله مع بعض المتهمين يحرّض على ضرورة استعمال الجيش للقيام بانقلاب عسكري أو صحي ضد السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد و إيجاد نظام جديد موالي لذلك الوفاق.

و حيث ان المظنون فيه **محمد خيام التركي** بما قام به من أفعال مادية على النحو الذي تم شرحه أعلاه يكون قد استهلك الركن المادي لجريمة تكوين وفاق إرهابي بما قام به من فعل إيجابي في تكوين ذلك الوفاق.

و حيث ثبت من جهة أخرى أن المظنون فيه **كمال اللطيف** قد استغل علاقاته السياسية و الأمنية و المالية للتآمر على الدولة التونسية و ذلك باختراق اجهزتها عبر تعيين إطارات أمنية عليا تابعة له على رأس وزارة الداخلية و على رأس مصالحها المتفرعة، كما تمكن من المساهمة في تعيين وزراء على رأس بعض الوزارات السيادية كوزارة الداخلية و وزارة الدفاع و ذلك ليبقى و لعدة سنوات من تاريخ البلاد التونسية صاحب نفوذ كبير بكل الحكومات المتعاقبة على تسيير الدولة التونسية، و بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و الاجراءات اللاحقة لذلك لتطهير الإدارة التونسية من الاختراقات التي تمت في السنوات المتعاقبة إثر الثورة التونسية سواء كانت تلك الاختراقات بالإدارة التونسية نتيجة فعل بعض الأشخاص أو الأحزاب السياسية المتنفذة في حكم ما بعد الثورة، و بعد كل ذلك و نتيجة شعوره بالتهديد لمصالحه الشخصية و المالية و فقدان نفوذه و سيطرته على الدولة التونسية إثر تلك الإجراءات الاستثنائية سعى المظنون فيه **كمال اللطيف** للتصدي لتلك الإجراءات الاستثنائية الرئاسية و أساسا لإسقاط النظام القائم بتونس و ذلك باستغلال علاقاته مع بعض الشخصيات السياسية التونسية الموالية له و التي كان تدخل لتعيينها داخل أجهزة الدولة لتبقى وفية لمصالحه السياسية و الاقتصادية و ذلك في إطار وفاق تآمري و إرهابي هدفه الإطاحة بالنظام القائم بتونس باستعمال العنف بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية خلال سنة 2021 بعد أن عمد المظنون فيه إلى محاولة التضييق على الدولة التونسية ماليا و اقتصاديا مستغلا علاقته بالمظنون فيه **محمد مصطفى كمال النابلي** -الذي كان دفع لتعيينه خلال سنة 2011 كمحافظ للبنك المركزي التونسي- باعتبار ان هذا الأخير سبق أن شغل منصبا بصندوق النقد الدولي و يرتبط بعدة علاقات رسمية مع بعض الدول الأجنبية على غرار إيطاليا و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك لعدم تمكين البلاد التونسية من الحصول على تمويلات مالية خارجية بالإضافة للمساس من مدخراتها من العملة الصعبة عبر تسديد بعض القروض الخارجية قبل أوانها لخلق أزمة اقتصادية داخلية تجعل الوضع السياسي هشا و قابلا للتحكم فيه و السيطرة عليه، هذا و قد انضم لذلك الوفاق الذي كوّنه المظنون فيه **كمال اللطيف** المظنون فيها

نجلاء اللطيف بعد أن كلّفها الأول في الذكر بالاتصال بعدة أطراف تونسية واجنبية و جهات أمنية و دبلوماسية بالسفارة التونسية ببروكسال و عقد اجتماعات معهم للتآمر ضد الدولة التونسية ومصالحها فقعدت هذه الأخيرة عدة اجتماعات بمقر السفارة التونسية ببروكسال مع عنصر دبلوماسي و عنصرين من الأمن للتحضير لعملية الانقلاب و التخطيط لها من الخارج، كما تولى المظنون فيه **رفيق الشعبوني** توفير الدعم المالي والأسلحة و ذلك في صورة اللجوء إلى استعمال القوة قصد الانقضاض على السلطة بتونس، كما تولى المظنون فيه **كمال اللطيف** استقطاب المظنون فيه **علي الحليوي** لذلك الوفاق الإرهابي و قام بتكليفه بتمويل الحرب الإعلامية ضد الرئيس قيس سعيد عبر التنسيق بين بعض القيادات الأمنية و العسكرية و رجال الأعمال و عناصر مؤثرة بمواقع التواصل الاجتماعي و إعلاميين لتوجيه الخط التحريري لبعض المؤسسات الإعلامية بغاية تأليب الرأي العام ضد رئيس الجمهورية، كما قام المظنون فيه **كمال اللطيف** بالتنسيق بين المظنون فيهما **رفيق الشعبوني** – باعتباره تاجر أسلحة– و **علي الحليوي** –باعتباره يعمل في مجال تهريب البضائع نحو البلاد التونسية و له عدة علاقات بإطارات أمنية على الحدود التونسية– قصد القيام بعمليات تهريب أسلحة نحو البلاد التونسية استعدادا لأية مواجهات مسلحة محتملة مع السلطة التونسية في إطار تنفيذ مشروعهم المتمثل في إسقاط النظام القائم بتونس، كما كان المظنون فيه **علي الحليوي** هو الوسيط في نقل المعلومات و الأوامر من المظنون فيه **كمال اللطيف** إلى المظنون فيه **رضا بالحاج** قصد عقد اجتماعات يتم خلالها التخطيط و التحضير للبرنامج التآمري ضد رئيس الدولة، و بالإضافة لكل ذلك فقد تولى المظنون فيه **كمال اللطيف** عقد لقاءات بالمظنون فيه **هنري برنار ليفي** و المعروف بلقب "عراب الانقلابات في العالم" بمدينة لكسمبورغ للتنسيق فيما بينهما و ذلك بالنظر لتقاطع مصالحهما في إطار التآمر على الدولة التونسية حيث أن الأول كان يهدف للسيطرة على الحكومات التونسية المتعاقبة و الثاني كان يسعى لخدمة مصالح بعض الدول الأجنبية على غرار الكيان الصهيوني ودول الجوار المستفيدة من تعطل الاقتصاد التونسي و خاصة انتاج مادة الفسفاط، و كان الهدف من اللقاءات التي جمعتهما هو توحيد الجهود في إطار تأزيم الوضع المالي و الاقتصادي للبلاد التونسية و جعلها مرتهنة لقراراتهما و الجهات الأجنبية التي تقف وراءهما، هذا و قد أعد المظنون فيه **كمال اللطيف** مجموعات من المرتزقة استعدادا للانقضاض على نظام الحكم بتونس بقوة السلاح.

و حيث أن المظنون فيه **كمال اللطيف** و بما قام به من أفعال على النحو السابق شرحه قد استغرق الركن المادي لجريمة تكوين وفاق إرهابي.

و حيث تبين أن المظنون فيه **نور الدين البحيري** قام بتكوين وفاق بهدف قلب نظام الحكم بتونس و قام بتوزيع الأدوار على المنتمين لذلك الوفاق و تم تكليف المظنون فيه **كريم القلاتي** بربط الاتصال بين الجانب الفرنسي و حزب "حركة النهضة و بعض دول الخليج العربي و ربط كل ذلك مع المظنون فيه **سيد الفرجاني** الذي تولى استقطاب بعض المدونين و السياسيين و الأمنيين و القضاة لفائدة ذلك الوفاق بمساعدة المظنون فيهما **كمال البدوي** و شقيقه **محمد البدوي**، فيما تم تكليف المظنون فيه **الصحبي عتيق** بتبليغ تعليمات المظنون فيه **نور الدين البحيري** لبقية اعضاء ذلك الوفاق، كما أكدت الأبحاث أن المظنون فيه **نور الدين البحيري** يدير وفاقا يتكون من مجموعة من المتشددين الدينيين و الخلايا النائمة لبعض الحركات الدينية المتشددة بمساعدة

بعض العناصر بالجهات الموالية لحزب "حركة النهضة" و ذلك قصد الاستعانة بهم في صورة الحاجة إلى استعمال العنف و الإرهاب.

و حيث و تبعا لذلك يكون المظنون فيه **نور الدين البحيري** قد استهلك الركن المادي لجريمة تكوين وفاق إرهابي على النحو السابق تفصيله و شرحه.

و حيث تبين واقعا أن الوفاقات التي كوّنها المظنون فيهم **كمال اللطيف** و **محمد خيام التركي** و **نور الدين البحيري** مرتبطة بعضها ببعض سواء من حيث الهدف المنشود من تكوينها و الذي ظل خطا ثابتا لكل تلك الوفاقات و هو إسقاط النظام القائم بتونس و رئيس الجمهورية التونسية بكل السبل الممكنة ضرورة ان المظنون فيهما **محمد الأزهر العكرمي** و **محمد كمال الجندوبي** تم تكليفهما من قبل المظنون فيه **كمال اللطيف** بالتواصل و الاتصال مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** وتبادل المعلومات و التعليمات بينهما، و تفعيلا لذلك التقى المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** بالمظنون فيه **محمد خيام التركي** ببعض ضواحي العاصمة و تبادلا الحديث و المعلومات في ذلك الصدد، كما تبين أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** مكلف بضبط الاتصال بين كل تلك الوفاقات بما أوكل إليه من خطة الاتصال و التواصل بالمتهمين في قضية الحال و غيرهم و بعض الطراف الأجنبية و الذي نسّق لهم لقاءات فيما بينهم تناولت سبل تحقيق الغاية من تكوين تلك الوفاقات و هو إسقاط النظام القائم بتونس و الأساليب المعتمدة في ذلك و تنسيق الجهود و الإمكانيات المتاحة لتحقيق ذلك.

و حيث و تأسيسا على كل ذلك فإن المظنون فيهم **محمد خيام التركي** و **كمال اللطيف** و **نور الدين البحيري** و تنفيذا لمشروعهم الذي انطلق فرديا في البداية ثم أصبح جماعيا بعد ذلك بعد تداخل بقية المتهمين في تلك الوفاقات التي كونها كل واحد منهم على النحو السالف ذكره و بيانه بكل تفصيلاته أعلاه، و كان هدف تلك الوفاقات التي ارتبط بعضها ببعض بحكم طبيعتها و في سياق تكوينها و هو ارتكاب جرائم إرهابية و هو الركن المعنوي لجريمة **تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية**.

- **<u>في الركن المعنوي لجريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية</u>:**

و حيث أن جريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية يقتضي قيام ركن معنوي.

و حيث أن الركن المعنوي يتمثل في القصد العام للجريمة و في قصد خاص.

- **<u>في القصد العام</u>:**

و حيث يتمثل القصد العام لجريمة الحال في توفر ركن الإرادة الحرة و المميزة و ركن العلم بأن ما يقوم به الجاني هو فعل مجرم و غير شرعي.

و حيث أن المظنون فيهم **كمال اللطيف** و **محمد خيام التركي** و **نور الدين البحيري** قد ارتكبوا فعل تكوين وفاق إرهابي و هم يملكون إردة مميزة و حرة و لم يثبت في الأبحاث ما من شأنه ان يثبت خلاف ذلك، كما ان المظنون فيهم المذكورين كانوا على علم و دراية أنهم يقومون بتكوين ذلك الوفاق و أن ذلك الفعل غير شرعي يجرمه القانون و ثبت في حقهم القصد العام.

و حيث ان جريمة الحال و إضافة لتوفر عنصر القصد العام فهي تستوجب لقيامها عنصر قصد خاص.

- في القصد الخاص:

و حيث أن جريمة الفصل 32 من قانون الإحالة المتمثلة في تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية المنصوص عليها بذلك القانون تقتضي قصدا خاصا.

و حيث يتمثل القصد الخاص في جريمة الحال في نية الجاني في تكوينه لذلك الوفاق هو ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية التي نص عليها قانون الإرهاب موضوع الإحالة و هو ما يقتضي تعريف مفهوم الجريمة الإرهابية التي قصد الجاني ارتكابها.

و حيث أن الجريمة الإرهابية كيفما عرّفها المشرع التونسي صلب الفصل 13 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 أنه:" **يُعدّ مرتكبا لجريمة إرهابية كل من يتعمد بأي وسيلة كانت تنفيذا لمشروع فردي أو جماعي ارتكاب فعل من الأفعال موضوع الفصل 14 والفصول من 28 إلى 36 من هذا القانون ويكون ذلك الفعل هادفا، بحكم طبيعته أو في سياقه، إلى بث الرعب بين السكان أو حمل دولة أو منظمة دولية على فعل أو ترك أمر من علائقهما**"

و حيث أن الجريمة الإرهابية في هذا الخصوص تتجلى في كل استخدام أو محاولة الاستخدام المنظم للعنف الذي تسلطه الأفراد أو الجماعات على المواطنين من أعمال تخريبية قصد خلق حالة من الرعب والفزع و يكون القصد الرئيسي من ورائها تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في إجبار هيئة عامة على اتخاذ موقف معين أو الامتناع عن اتخاذه.

و حيث أن نية المظنون فيهم **كمال اللطيف و محمد خيام التركي و نور الدين البحيري** بما قاموا به من أفعال مادية على النحو السالف ذكره قد انصرفت إلى تكوين وفاق الغاية منه بث الرعب بين أفراد الشعب التونسي عبر القيام أولا بحملات اعلامية مكثفة ضد الدولة التونسية و ضد النظام القائم بها و أساسا ضد رئيس الجمهورية التونسية المنتخب شرعيا من قبل الشعب التونسي و ذلك لترذيله و زرع الشك حوله و حول مدى قدرته على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية و المالية و السياسية للشعب التونسي و ثانيا بالقيام بزعزعة أركان الاقتصاد التونسي عبر خلق شح في المواد الأساسية على مستوى الأسواق التونسية و خلق اضطراب سواء في مسالك التوزيع أو في نسبة الصادرات والواردات من البضائع الضرورية التي يحتاجها الشعب التونسي كالدفع عبر العلاقات الخارجية نحو عدم حصول تونس على أية تمويلات أو قروض خارجية و ضرب حصار مالي و اقتصادي و سياسي على الدولة التونسية و ذلك عبر عديد الاتصالات و اللقاءات مع أطراف أجنبية و دبلوماسية سواء بتونس أو خارجها بهدف توجيه المؤسسات السياسية الغربية على غرار المجلس الأوروبي و الكونغرس الأمريكي لاتخاذ قرارات عقابية ضد الحكومة التونسية و هدف كل ذلك زرع الرعب و الرهبة و الخوف بين مختلف أطياف الشعب التونسي حول مستقبلهم و استقرار اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية عبر اختلاق مشاكل اقتصادية و معاشية مفتعلة للدفع نحو تحريك الشارع ضد الرئاسة والحكومة التونسية لإخضاع رئيس الجمهورية و دفعه إما للاستقالة أو الرضوخ لشروط و إملاءات تلك الأطراف أو تمهيدا

للانقلاب على النظام القائم بتونس سواء كان ذلك عسكريا أو طبيا و إن تعذر ذلك إسقاط ذلك النظام باستعمال العنف المسلح و قد تم تحديد العناصر التي سوف تقوم بتوريد الأسلحة و توزيعها على مجموعة من المتشددين دينيا و الخلايا النائمة والمرتزقة على النحو المفصل أعلاه.

و حيث أنه و لكل ما سبق شرحه و تفصيله قامت على المتهمين **محمد خيام التركي و كمال اللطيف و نور الدين البحيري** الحجة الواقعية على ارتكابهم جريمة **تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية طبق الفصول 1 و 13 جديد و 32 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019.**

<u>في جريمة الانضمام إلى وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية في حق المظنون فيهم عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و عبد الحميد الجلاصي و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي وشيماء بنهقي ومحمد الأزهر العكرمي و شكري بحرية و العياشي الهمامي و محمد الحامدي و رياض الشعيبي و نور الدين بوطار و رضا شرف الدين و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني و كمال بن البدوي و محمد البدوي بعد اعتبار جريمة تكوين تنظيم و وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية المنسوبة لهم من ذلك القبيل:</u>

و حيث تبين مما له أصل ثابت في الأبحاث أن المظنون فيهم **عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و عبد الحميد الجلاصي و أحمد نجيب الشابي وشيماء بنهقي ومحمد الأزهر العكرمي وشكري بحرية ونور الدين بوطار و رضا شرف الدين و كمال بن البدوي و محمد البدوي و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني و العياشي الهمامي و محمد الحامدي و رياض الشعيبي** لم يكوّنوا الوفاقات الإرهابية الذي أنشأنها و كوّنها المظنون فيهم **محمد خيام التركي وكمال اللطيف و نور الدين البحيري** بل تبين أنهم انضموا إلى الوفاقات التي كونها هؤولاء كل حسب ارتباطاته معهم.

و حيث اقتضى الفصل 32 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال أنه:" **يعد مرتكبا لجريمة إرهابية ويعاقب بالسجن من ستة أعوام إلى اثني عشر عاما وبخطية من عشرين ألف دينار إلى خمسين ألف دينار كل من انضمّ عمدا، بأي عنوان كان، داخل تراب الجمهورية أو خارجه، إلى تنظيم أو وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية أو تلقى تدريبات، بأي عنوان كان، داخل تراب الجمهورية أو خارجه بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون**".

و حيث اعتبر المشرع التونسي ان جريمة الانضمام إلى تنظيم إرهابي قصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية جريمة يعاقب عليها القانون و اقتضى لقيامها وجود ركن مادي و ركن معنوي.

- **<u>في الركن المادي لجريمة الانضمام إلى وفاق إرهابي:</u>**

حيث لم يعرف المشرع التونسي معنى الانضمام إلى الوفاقات أو التنظيمات الإرهابية ضرورة أنه عرّف الوفاق فقط دون فعل الانضمام.

و حيث يعرف الانضمام لغة بأنه اندماج قطيرات او جسيمات من مواد متشابهة او تجمعها بعضها إلى بعض، أما الانضمام بالمفهوم القانوني فقد عرّفه الفقهاء و شراح القانون بأنه الدخول في وفاق و الالتحاق به و الانضواء تحت لوائه و القيام بفعل إيجابي بذلك الوفاق و أن الانضمام إلى وفاق إرهابي هو تبني أفكار ذلك الوفاق و وضع النفس على ذمته و التعبير عن الاستعداد للقيام بأية أعمال بغاية تحقيق أهداف ذلك الوفاق و السعي إلى تكريسها إما بنشرها أو تثبيتها واقعا أو الإشادة بها و إلى العمل قولا و فعلا على تقويض الأنظمة السائدة و مقاومتها و تشويهها بالقيام بأعمال الدعاية ضدها و استعمال كل الوسائل الممكنة لإضعاف تلك الأنظمة و الإجهاز عنها لاحقا بالوسائل الإرهابية الممكنة.

و حيث انضم المظنون فيهم **عصام الشابي و جوهر بن مبارك و عبد الحميد الجلاصي و شيماء بنهقي و غازي الشواشي و رضا بالحاج و أحمد نجيب الشابي و محمد الأزهر العكرمي و شكري بحرية و العياشي الهمامي و محمد الحامدي و رياض الشعيبي** للوفاق الذي قام المظنون فيه **محمد خيام التركي** بتكوينه بعد الإيمان بأفكاره و الاتفاق حول الهدف الذي من أجله تم تكوين ذلك الوفاق، و كان هدفهم من كل ذلك اسقاط النظام القائم بتونس و إرساء نظام جديد موال لهم و يحقق مصالحهم السياسية و الاقتصادية و تولوا تبعا لذلك القيام بعدة أفعال مادية داخل الوفاق المذكور فقاموا بتنظيم لقاءات و اجتماعات سواء واقعية او افتراضية بغاية تنسيق الجهود و توزيع الأدوار فيما بينهم في سبيل تحقيق هدفهم المنشود و هو الإطاحة بالنظام القائم بتونس بكل السبل بما فيها استعمال القوة والترهيب و الإرهاب على النحو السابق الإشارة إليه، فتولى المظنون فيهم المذكورين القيام اولا بحملات اعلامية مكثفة سواء عبر بعض وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر التظاهر بالشوارع و ذلك لترذيل النظام القائم بها و أساسا ضد رئيس الجمهورية التونسية المنتخب شرعيا من قبل الشعب التونسي و زرع الشك حول مدى قدرته على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية و المالية و السياسية للشعب التونسي و ثانيا محاولة زعزعة أركان الاقتصاد التونسي وضرب حصار مالي واقتصادي و سياسي على الدولة التونسية عبر إجراء لقاءات و اتصالات مع مؤسسات و مجالس أوروبية و امريكية سواء داخل التراب التونسي أو خارجه حسبما أكدته التحركات الحدودية لبعض المتهمين في قضية الحال و ذلك لدفع تلك الدول و المؤسسات لاتخاذ قرارات ضد الدولة التونسية سواء بتسليط عقوبات عليها أو منع حصولها على قروض او تمويلات خارجية لتأزيم الوضع الاقتصادي التونسي و كان هدف المظنون فيهم المذكورين من كل ذلك زرع الرعب و الرهبة والخوف بين مختلف أطياف الشعب التونسي حول مستقبلهم و استقرار اوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية عبر اختلاق مشاكل اقتصادية و معاشية مفتعلة للدفع نحو تحريك الشارع لاعلان العصيان عبر التظاهر حتى أنه نتج عن ذلك بعض أعمال الشغب الليلية ببعض الأحياء الشعبية بالعاصمة و خارجها لإخضاع رئيس الجمهورية و دفعه إما للاستقالة أو الرضوخ لشروط و إملاءات تلك الأطراف أو تمهيدا للانقلاب على النظام القائم بتونس سواء كان ذلك عسكريا أو طبيا و إن تعذر ذلك إسقاط ذلك النظام باستعمال العنف المسلح حتى أنه تم تحديد العناصر التي سوف تقوم بتوريد الأسلحة و توزيعها على

مجموعة من المتشددين دينيا والخلايا النائمة والمرتزقة على النحو المفصل أعلاه، هذا وقد قام المظنون فيهم المذكورين بالفعل المادي المطلوب القيام به صلب ذلك الوفاق على النحو الذي تم تفصيله سابقا وعرضه.

و حيث انضم المظنون فيه **نور الدين بوطار** للوفاق الذي كوّنه المظنون فيه **كمال اللطيف** بتسخير المؤسسة الإعلامية التي يشرف عليها "إذاعة موزاييك" و توجيه خطها التحريري في خدمة ذلك الوفاق، إضافة إلى تكليفه من قبل ذلك الوفاق بلقاء بعض الوفود الأجنبية للتباحث معها حول سبل تلقي الدعم الخارجي للاطاحة بالنظام القائم بتونس، كما انضم المظنون فيه **رضا شرف الدين** لذلك الوفاق و حضر بمعية المظنون فيه **رضا بالحاج** لاجتماعات تم خلالها التخطيط و التحضير للبرنامج التآمري ضد رئيس الدولة و قد تم تكليفه لتحقيق ذلك الهدف بخلق اضطراب بمسالك توزيع بعض الأدوية و ذلك عبر القيام باحتكار كميات هامة من الأدوية التي تصنعها الشركة التونسية "SIPHAT" بغاية توزيعها على المستشفيات و الصيدليات التونسية ثم بيعها في وقت لاحق بأسعار باهضة.

و حيث انضم المظنون فيهم **الصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** و **كمال بن البدوي** و **محمد البدوي** إلى الوفاق الذي قام بتكوينه المظنون فيه **نور الدين البحيري** و قد تولى المظنون فيه **الصحبي عتيق** نقل التعليمات من المظنون فيه **نور الدين البحيري** إلى بقية عناصر ذلك الوفاق قصد التحري للقيام بأعمال الهدف منها الإطاحة بالنظام القائم بتونس، ولتحقيق تلك الغاية تكفل المظنون فيه **سيد الفرجاني** مهمة استقطاب المدونين و السياسيين و الأمنيين وحتى القضاة لفائدة ذلك الوفاق و يساعده في ذلك كل من المظنون فيهما **كمال البدوي** و **محمد البدوي**.

و حيث أن فعل الانضمام كيفما تم تفصيله أعلاه باعتباره عنصر من عناصر الركن المادي يقتضي وجود وفاق إرهابي انضم إليه المظنون فيهم.

و حيث عرّف الفصل 3 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 الوفاق الإرهابي بأنه "**كل تآمر تكون لأي مدة كانت مهما كان عدد أعضائه بقصد ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون دون أن يلزم وجود تنظيم هيكلي أو توزيع محدد و رسمي للأدوار بينهم أو تستمر عضويتهم فيه**"

و حيث يستخلص من النص المذكور أن المشرع التونسي عرّف الوفاق الإرهابي بكونه التآمر في إطار مجموعة مهما كان عدد أفرادها و دون لزوم وجود تنظيم هيكلي و توزيع محدد للأدوار بين أفراد تلك المجموعة و لا يشترط فيه الاستمرار في الزمن و ان ذلك الوفاق أو التآمر غايته ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية و هو ما يختلف عن مفهوم التنظيم الإرهابي الذي أقره الفصل 2 من قانون الإرهاب و الذي يستوجب لقيامه التنظيم الهيكلي لأفراد المجموعة الإرهابية.

و حيث أنه و تنفيذا لمشروع فردي و جماعي تولى المظنون فيهم المذكورين الانضمام إلى وفاق إرهابي على النحو الذي عرّفه الفصل 3 من القانون عدد 26 لسنة 2015 بأنه كلّ تآمر تكوّن لأي مدة كانت مهما كان عدد أعضائه بقصد ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون دون أن يلزم وجود تنظيم هيكلي

أو توزيع محدد ورسمي للأدوار بينهم أو أن تستمر عضويتهم فيه، و كان الانضمام لذلك الوفاق هدفه بحكم طبيعته و في سياقه هو بث الرعب بين السكان و حمل الدولة التونسية على فعل أو ترك أمر من علائقها.

و حيث أن الركن المادي لجريمة الانضمام لوفاق إرهابي يقتضي تعريف مفهوم الإرهاب.

و حيث و مثلما سلف القول بعدم الاجماع على تعريف مفهوم الإرهاب فقها و تشريعا إلا أن أغلب شراح القانون والفقهاء أجمعوا على أن الإرهاب فعل سياسي بالضرورة هدفه خلق مناخ من الخوف والرعب لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية و أن آلية الإرهاب عموما و وسائله في التغيير تكون غير مشروعة و تعتمد العنف و الترهيب و ذلك لتغيير النظام السياسي القائم بنظام سياسي جديد يخدم مصالح و اهداف التنظيمات أو الوفاقات الإرهابية، و أن المقصود بالإرهاب في هذا الخصوص هو ضرب من العنف له هدف محدد يسعى من خلاله مرتكبيه إلى التمكن من السلطة وبسط السيطرة على الناس و المكان عن طريق الاستقطاب و التحريض و التطرف في إثارة الرأي العام و إحداث القمع وخلخلة بنيان الدولة بواسطة فرض الهيمنة على مؤسساتها فهو عمل عمدي و قصدي من أجل زعزعة و تدمير الحياة السياسية و الدستورية و القاتصادية و الاجتماعية لبلد أو لمنظمة دولية و هو حسب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب كل فعل عنيف أو يهدد بالعنف كيفما كانت دوافعه أو أهدافه بتنفيذ فردي أو جماعي لمشروع أجرامي يهدف إلى نشر الرعب بين السكان و وضع حياتهم و حريتهم و أمنهم في خطر.

و حيث أن المظنون فيهم المذكورين قد انضموا لتلك الوفاقات التي كونها المظنون فيهم **محمد خيام التركي** و **كمال اللطيف** و **نور الدين البحيري** و قاموا بالأفعال المادية المنسوبة لهم ضمن الركن المادي لجريمة الحال في إطار وفاق إرهابي و تنفيذا لمشروع فردي و جماعي كان هدف ذلك الفعل الذي قاموا به بحكم طبيعته أو في سياقه هو بث الرعب بين أفراد الشعب التونسي أو حمل الدولة أو النظام الشرعي القائم بها على الاستجابة لغايات ذلك الوفاق و هو ما يجعلهم مرتكبين للركن المادي لجريمة الحال.

و حيث و بعد تناول الركن المادي لجريمة الانضمام إلى وفاق إرهابي ننتقل في تناول الركن المعنوي لتلك الجريمة.

- **<u>في الركن المعنوي لجريمة الانضمام لوفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية</u>:**

و حيث أن جريمة الانضمام لوفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية يقتضي قيام ركن معنوي.

و حيث أن الركن المعنوي يتمثل في القصد العام للجريمة و في قصد خاص.

- **<u>في القصد العام</u>:**

و حيث يتمثل القصد العام لجريمة الحال في توفر ركن الإرادة الحرة و المميزة و ركن العلم بأن ما يقوم به الجاني هو فعل مجرم و غير شرعي.

و حيث ان المظنون فيهم **عصام الشابي** و **جوهر بن مبارك** و **غازي الشواشي** و **رضا بالحاج** و **عبد الحميد الجلاصي** و **أحمد نجيب الشابي** و **شيماء بنهقي** و**محمد الزهر العكرمي** و **شكري بحرية** و **العياشي الهمامي** و **محمد الحامدي** و **رياض الشعيبي** و **نور الدين بوطار** و **رضا شرف الدين** و **كمال بن البدوي** و **محمد**

البدوي و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني قد ارتكبوا فعل الانضمام لوفاق إرهابي و هم يملكون إردة مميزة و حرة و لم يثبت في الأبحاث ما من شأنه ان يثبت خلاف ذلك، كما ان المظنون فيهم المذكورين كانوا على علم و دراية أنهم يقومون بالانضمام لذلك الوفاق الإرهابي و أن ذلك الفعل غير شرعي يجرمه القانون و ثبت في حقهم القصد العام.

و حيث ان جريمة الحال و إضافة لتوفر عنصر القصد العام فهي تستوجب لقيامها عنصر قصد خاص.

- **في القصد الخاص:**

و حيث أن جريمة الفصل 32 من قانون الإحالة المتمثلة في الانضمام لوفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية المنصوص عليها بذلك القانون تقتضي قصدا خاصا.

و حيث يتمثل القصد الخاص في جريمة الحال في نية الجاني ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية التي نص عليها قانون الإرهاب موضوع الإحالة و هو ما يقتضي تعريف مفهوم الجريمة الإرهابية التي قصد الجاني ارتكابها.

و حيث أن الجريمة الإرهابية كيفما عرّفها المشرع التونسي صلب الفصل 13 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 أنه:" **يُعدّ مرتكبا لجريمة إرهابية كل من يتعمد بأي وسيلة كانت تنفيذا لمشروع فردي أو جماعي ارتكاب فعل من الأفعال موضوع الفصل 14 والفصول من 28 إلى 36 من هذا القانون ويكون ذلك الفعل هادفا، بحكم طبيعته أو في سياقه، إلى بث الرعب بين السكان أو حمل دولة أو منظمة دولية على فعل أو ترك أمر من علائقهما**"

و حيث أن الجريمة الإرهابية في هذا الخصوص تتجلى في كل استخدام أو محاولة الاستخدام المنظم للعنف الذي تسلطه الأفراد أو الجماعات على المواطنين من أعمال تخريب تستهدف مؤسسات الدولة قصد خلق حالة من الرعب والفزع و يكون القصد الرئيسي من ورائها تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في إجبار هيئة عامة على اتخاذ موقف معين أو الامتناع عن اتخاذه.

و حيث انصرفت نية المظنون فيهم **عصام الشابي** و **جوهر بن مبارك** و **غازي الشواشي** و **رضا بالحاج** و **عبد الحميد الجلاصي** و **أحمد نجيب الشابي** و **شيماء بنهقي** و**محمد الزهر العكرمي** و **شكري بحرية** و **العياشي الهمامي** و**محمد الحامدي** و **رياض الشعيبي** و **نور الدين بوطار** و **رضا شرف الدين** و **كمال بن البدوي** و **محمد البدوي** و **الصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** بما قاموا به من أفعال مادية على النحو السالف ذكره إلى الانضمام إلى وفاق و كانت الغاية من ذلك بث الرعب بين أفراد الشعب التونسي عبر القيام أولا بحملات إعلامية مكثفة ضد الدولة التونسية و ضد النظام القائم بها وأساسا ضد رئيس الجمهورية التونسية المنتخب شرعيا من قبل الشعب التونسي و ذلك لتزذيله و زرع الشك حوله و حول مدى قدرته على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية و المالية و السياسية للشعب التونسي و ثانيا بالقيام بزعزعة أركان الاقتصاد التونسي عبر خلق شح في المواد الأساسية على مستوى الأسواق التونسية و خلق اضطراب سواء في مسالك التوزيع أو في نسبة الصادرات والواردات من البضائع الضرورية التي يحتاجها الشعب التونسي كالدفع عبر العلاقات

الخارجية نحو عدم حصول تونس على أية تمويلات أو قروض خارجية و ضرب حصار مالي و اقتصادي وسياسي على الدولة التونسية و ذلك عبر عديد الاتصالات و اللقاءات مع أطراف أجنبية و دبلوماسية سواء بتونس أو خارجها بهدف توجيه المؤسسات السياسية الغربية على غرار المجلس الأوروبي و الكونغرس الأمريكي لاتخاذ قرارات عقابية ضد الدولة التونسية و هدف كل ذلك زرع الرعب و الرهبة و الخوف بين مختلف أطياف الشعب التونسي حول مستقبلهم و استقرار اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية عبر اختلاق مشاكل اقتصادية و معاشية مفتعلة للدفع نحو تحريك الشارع ضد الرئاسة والحكومة التونسية لإخضاع رئيس الجمهورية و دفعه إما للاستقالة أو الرضوخ لشروط وإملاءات تلك الأطراف أو تمهيدا للانقلاب على النظام القائم بتونس سواء كان ذلك عسكريا أو طبيا و إن تعذر ذلك إسقاط ذلك النظام باستعمال العنف المسلح و قد تم تحديد العناصر التي سوف تقوم بتوريد الأسلحة و توزيعها على مجموعة من المتشددين دينيا و الخلايا النائمة والمرتزقة على النحو المفصل أعلاه.

وحيث ان تبرير طبيعة التواصل والتحادث الالكتروني الذي جمع المتهمين هي من الامور الشخصية ولا تمس بالنظام العام للبلاد ولا يوجد ما يجرمها امر تفنده العبارات الدالة على التآمر على أمن الدولة بدعوة الجيش الى الانسحاب من المغامرة والمصطلحات التي تعبر صراحة عن رغبتهم في تعطيل النظام وزعزعة أمنه وبث الرعب بين سكانه على غرار المحادثات التي عاينها الخبير المنتدب التالية

- " المهم ليس قيس سعيد يفهم بل الجيش ينسحب من المغامرة..."
- " يلزمنا الان الضغط دون تردد...."
- " تجيش الشارع ... كلمة عجبتني .."

وهي حاملة لمعاني جرمها الفصل 13 من قانون الاحالة و تؤكد بصفة قطعية على انصراف نية المظنون فيهم و التخطيط الى تغيير هياة الدولة.

و حيث و تبعا لذلك فقد استكملت جريمة **الانضمام إلى وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية** ركنيها المادي والمعنوي في جانب المظنون فيهم **عصام الشابي** و **جوهر بن مبارك** و **غازي الشواشي** و **رضا بالحاج** و **عبد الحميد الجلاصي** و **أحمد نجيب الشابي** و **شيماء بنهقي** و**محمد الزهر العكرمي** و **شكري بحرية** و **العياشي الهمامي** و **محمد الحامدي** و **رياض الشعيبي** و **نور الدين بوطار** و **رضا شرف الدين** و **كمال بن البدوي** و **محمد البدوي** و **الصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** و اتجه تبعا لذلك التصريح بثبوتها في حقهم بعد اعتبار جريمة **تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية** المنسوبة لهم من ذلك القبيل على معنى أحكام **الفصول 1 و 13 جديد و 32 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019.**

في جريمة العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف المنسوبة للمظنون فيهم كمال اللطيف و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني:

و حيث اقتضى الفصل 5 جديد من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال أنه " **يعد مرتكبا للجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون ويعاقب بنصف العقوبات المقررة لها كل من:**

- يحرض بأي وسيلة كانت على ارتكابها عندما يولد هذا الفعل، بحكم طبيعته أو في سياقه خطرا باحتمال ارتكابها.

- يعزم على ارتكابها إذا اقترن عزمه بأي عمل تحضيري لتنفيذه..."

و حيث اقتضى الفصل 14 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال أنه:" **يعد مرتكبا لجريمة إرهابية كل من يرتكب فعلا من الأفعال الآتية:**

أولا: قتل شخص.

ثانيا: إحداث جروح أو ضرب أو غير ذلك من أنواع العنف المقررة بالفصلين 218 و319 من المجلة الجزائية.

ثالثا: إحداث جروح أو ضرب أو غير ذلك من أنواع العنف ولم تكن داخلة فيما هو مقرر بالصورة الثانية،

رابعا: الإضرار بمقر بعثة دبلوماسية أو قنصلية أو منظمة دولية.

خامسا: الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخل بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر..."

و حيث ان جريمة العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف تقتضي لقيامها ركنين مادي و معنوي.

- **في الركن المادي للجريمة:**

و حيث أن الركن المادي لجريمة العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة إرهابية يقتضي أولا وجود عنصر العزم على ارتكاب تلك الجريمة و ثانيا اقتران ذاك العزم بأعمال تحضيرية.

و حيث لم يعرف المشرع التونسي معنى العزم إلا أنه يُعرَّف لغة بأنه القصد و النية و الثبات و الشدة في الأمر ويعرّف اصطلاحا بأنه إرادة الفعل و عقد النية عليه و اعتبر الفقهاء و شرّاح القانون أن العزم على الفعل هو التفكير في أمر ما و البحث في سبل تنفيذه و العزم هو ما عُقد عليه القلب من أمر يروم فعله و هو ما يختلج في النفس من أفكار ورغبات و مشاريع مقترنة بنية تنفيذها.

و حيث أن مجرد العزم لا يعتد به ضرورة أنه و باعتباره مجرد اختلاج أفكار في نفس المرء لم يتجاوزها إلى خارج الذات الانسانية و لم تتمظهر في أي عمل خارجي باعتبار ان الأحاسيس و الأفكار لا تجرم وهو مبدأ ثابت في القانون.

و حيث و تأسيسا على ذلك فإن العزم باعتباره احد عناصر الركن المادي لجريمة الحال لا يعتبر مجرّما قانونا إلا إذا اقترن بعمل تحضيري و هو العنصر الثاني للركن المادي لجريمة الحال.

و حيث لم يعرف المشرع التونسي مفهوم الأعمال التحضيرية إلا أن فقهاء القانون و شرّاحه أجمعوا على أنها الأعمال السابقة لتنفيذ الفعل في جريمة المحاولة عموما و بأن الأعمال التحضيرية هي الأفعال التي يكون الهدف منها التحضير و إعداد العدة لتنفيذ الجريمة.

و حيث أن المظنون فيهم **كمال اللطيف و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني** قد عقدوا العزم على تغيير النظام القائم بتونس و استهداف رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد بالقوة بعد ان قام الوفاق بينهم و أسندت لكل واحد من المتهمين مهمة خاصة و تولوا القيام باعمال تحضيرية -كل فيما يهم اختصاصه- تمهيدا لذلك المشروع الإرهابي و قاد البعض منهم حملات اعلامية لتشويه صورة رئيس الدولة و النظام القائم بتونس بالداخل والخارج و ذلك لبث الخوف والرعب في قلوب المواطنين و زرع الشك في إمكانية تواصل قيام الدولة مع وجود ذلك النظام ثم التقوا وفودا أجنبية وحرّضوها ضد رئيس الدولة و النظام القائم بتونس لتضييق الخناق عليه دوليا و حجب التمويل الخارجي عن الدولة التونسية و ذلك لغاية اسقاطه بكل الطرق بما فيها استعمال القوة و الأسلحة و قد تم التحضير لذلك من قبل المظنون فيه **كمال اللطيف** الذي تولى إعداد مجموعات من المرتزقة قصد الاستعانة بها عند الحاجة للسيطرة على دواليب الدولة بقوة السلاح و قام بتكليف المظنون فيه **رفيق الشعبوني** بعملية توفير الدعم المالي و الأسلحة و تهريبها إلى تونس، كما قام المظنون فيه **كمال اللطيف** بتكليف المظنون فيه **علي الحليوي** -باعتباره مختص في عمليات التهريب و له علاقات بإطارات أمنية عليا على الحدود التونسية - للقيام بعمليات تهريب أسلحة نحو البلاد التونسية، هذا و من جهة أخرى تولى المظنون فيه **نور الدين البحيري** قيادة مجموعة من المتشددين و الخلايا النائمة و اعدهم للقيام بأعمال عنف تنفيذا للمخطط الانقلابي على نظام الحكم القائم بتونس، و كان يساعده في ذلك المظنون فيهما **الصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** الذين توليا القيام بعملية استقطاب عناصر أمنية لذلك الوفاق للتحرك قصد قلب نظام الحكم بالبلاد التونسية بقوة السلاح و ذلك لاستهداف السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد بالقتل أو الانقلاب و اسقاط النظام القائم بتونس و هو ما يستتبع عنه بالضرورة القيام باعمال إرهابية من قتل و عنف بمختلف أنواعه بعد ان توحدت الهمم و الغايات داخل الوفاقات التي تم تكوينها للغرض من قبل المظنون فيهم المذكورين.

و حيث و تبعا لذلك يكون المظنون فيهم **كمال اللطيف و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق وسيد الفرجاني** قد استهلكوا الركن المادي لجريمة العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب وغير ذلك من أنواع العنف.

- **<u>في الركن المعنوي للجريمة</u>:**

و حيث ان الركن المعنوي لجريمة العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح وضرب وغير ذلك من أنواع العنف يقتضي قيام قصد عام و قصد خاص.

- **في القصد العام:**

و حيث يتمثل القصد العام لجريمة الحال في توفر ركن الإرادة الحرة و المميزة و ركن العلم بأن ما يقوم به الجاني هو فعل مجرم و غير شرعي.

و حيث أن المظنون فيهم **كمال اللطيف و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني** قد ارتكبوا جريمة العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف و هم يملكون إردة مميزة و حرة و لم يثبت في الأبحاث ما من شأنه ان يثبت خلاف ذلك، كما ان المظنون فيهم المذكورين كانوا على علم و دراية أنهم بصدد التحضير لارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف و أن ذلك الفعل غير شرعي و يجرمه القانون و ثبت في حقهم بذلك القصد العام للجريمة.

و حيث ان جريمة الحال و إضافة لتوفر عنصر القصد العام فهي تستوجب لقيامها عنصر القصد الخاص.

- **في القصد الخاص:**

و حيث أن غاية المظنون فيهم **كمال اللطيف و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني** بما قاموا به من أفعال كان القصد منها ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف و هو عنصر القصد الخاص لجريمة الحال ضرورة أن المظنون فيهم المذكورين قد عقدوا العزم بصفة لا رجوع فيها على تغيير النظام القائم بتونس و خاصة استهداف السيد رئيس الدولة قيس سعيد بالعنف سواء بالاغتيال أو محاولة الاغتيال و ما ينتج عن ذلك من ضروب العنف باستعمال الأسلحة حسب ما تم ذكره و شرحه في باب الركن المادي لجريمة الحال و دور كل واحد من المتهمين المذكورين في إعداد العدة و القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة تمهيدا للبدء في التنفيذ لتحقيق النتيجة المرجوة من ذلك و هي الاستهداف بالقتل أو الضرب أو الجرح لرئيس الجمهورية أو للمتعاونين معه و قام بذلك في حق المظنون فيهم المذكورين ركن القصد الخاص لجريمة الحال.

و حيث توفر تبعا لذلك في جانب المظنون فيهم **كمال اللطيف و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني** جميع أركان جريمة **العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب وغير ذلك من أنواع العنف طبق احكام الفصول 5 جديد و 13 جديد و 14 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019.**

في جريمة العزم المقترن بعمل تحضيري على توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة في حق المظنون فيه كمال اللطيف بعد اعتبار جريمة توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات وذخيرة المنسوبة له من ذلك القبيل:

و حيث اقتضى الفصل 35 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنعغسل الأموال أنه:"**يعد مرتكبا لجريمة إرهابية و يعاقب بالسجن 20 عاما و بخطية قدرها مائة ألف دينار كل من يتعمد ارتكاب الأفعال التالية:...**

2- توفير بأي وسيلة كانت أسلحة أو متفجرات او ذخيرة... "

و حيث اقتضى الفصل 5 جديد من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال أنه " **يعد مرتكبا للجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون ويعاقب بنصف العقوبات المقررة لها كل من:**

- يحرض بأي وسيلة كانت على ارتكابها عندما يولد هذا الفعل، بحكم طبيعته أو في سياقه خطرا باحتمال ارتكابها.

- يعزم على ارتكابها إذا اقترن عزمه بأي عمل تحضيري لتنفيذه..."

و حيث ان جريمة العزم المقترن بعمل تحضيري على توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة تقتضي لقيامها ركنين مادي و معنوي.

- **في الركن المادي للجريمة:**

و حيث أن الركن المادي لجريمة العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب تلك الجريمة يقتضي أولا وجود عنصر العزم على ارتكاب جريمة إرهابية و ثانيا اقتران ذلك العزم بأعمال تحضيرية.

و حيث لم يعرف المشرع التونسي العزم إلا أنه يعرّف لغة بأنه القصد و النية و الثبات و الشدة في الأمر و يعرّف اصطلاحا بأنه إرادة الفعل و عقد النية عليه و اعتبر الفقهاء و شرّاح القانون أن العزم على الفعل هو التفكير في أمر ما و البحث في سبل تنفيذه و العزم هو ما عُقد عليه القلب من أمر يروم فعله و هو ما يختلج في النفس من أفكار و رغبات و مشاريع مقترنة بنية تنفيذها.

و حيث أن مجرد العزم لا يعتد به ضرورة أنه و باعتباره مجرد اختلاج أفكار في نفس المرء لم يتجاوزها إلى خارج الذات الانسانية و لم تتمظهر في أي عمل خارجي باعتبار ان الأحاسيس و الأفكار لا تجرم وهو من المبادئ الأساسية الثابتة في القانون الجزائي.

و حيث و تأسيسا على ذلك فإن العزم باعتباره احد عناصر الركن المادي لجريمة الحال لا يعتبر مجرّما قانونا إلا إذا اقترن بعمل تحضيري و هو العنصر الثاني للركن المادي لجريمة الحال.

و حيث لم يعرف المشرع التونسي مفهوم الأعمال التحضيرية إلا أن فقهاء القانون و شرّاحه أجمعوا على أنها الأعمال السابقة لتنفيذ الفعل في جريمة المحاولة عموما و بأن الأعمال التحضيرية هي الأفعال التي يكون الهدف منها التحضير و إعداد العدة لتنفيذ الجريمة.

و حيث تبين من الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيه **كمال اللطيف** تولى إعداد مجموعات من المرتزقة قصد الاستعانة بها عند الحاجة للسيطرة على دواليب الدولة بقوة السلاح و قام بتكليف المظنون فيه **رفيق الشعبوني** بعملية توفير الدعم المالي و الأسلحة و تهريبها إلى تونس، كما قام المظنون فيه **كمال اللطيف** بتكليف المظنون فيه **علي الحليوي** -باعتباره مختص في عمليات التهريب و له علاقات بإطارات أمنية عليا على الحدود التونسية – للقيام بعمليات تهريب أسلحة نحو البلاد التونسية.

و حيث أن المظنون فيه **كمال اللطيف** كان عازما على توفير أسلحة من الخارج و إدخالها إلى التراب التونسي عبر مسالك التهريب الحدودية بالاستعانة ببعض المهربين و اقترن عزمه ذلك بأعمال تحضيرية تمثلت في التخطيط لذلك و تم عقد اجتماعات بالخارج تديرها المظنون فيها نجلاء لطيف و حضرها بعض المتهمين المتحصنين بالفرار في قضية الحال و بعض الأطراف الأجنبية بما فيها عناصر أمنية، كما تولى اختيار العناصر التي يمكنها مساعدته في توفير تلك الأسلحة و إدخالها للتراب التونسي لاستعمالها وقت الحاجة فتولى اسناد مهمة شراء الاسلحة للمظنون فيه **رفيق الشعبوني** باعتباره تاجر أسلحة، كما كلّف المظنون فيه **علي الحليوي** بتوريدها و ادخالها خلسة الى التراب التونسي باعتبار ان هذا الأخير خبير و مختص في تهريب البضائع عبر الحدود التونسية البرية او البحرية و ذلك بغاية تسليح مجموعة من المرتزقة للقيام باعمال إرهابية تتمثل في اغتيال السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد و السيطرة على دواليب الدولة.

و حيث و تبعا لذلك يكون المظنون فيه **كمال اللطيف** قد استجمع الركن المادي لجريمة الحال.

- **في الركن المعنوي للجريمة:**

و حيث أن الركن المعنوي يتمثل في القصد العام للجريمة و في قصد خاص.

– **في القصد العام:**

و حيث يتمثل القصد العام لجريمة الحال في توفر ركن الإرادة الحرة و المميزة و ركن العلم بأن ما يقوم به الجاني هو فعل مجرم و غير شرعي.

و حيث ان المظنون فيه **كمال اللطيف** قد ارتكب فعل العزم المقترن بعمل تحضيري على توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة و هو يملك إردة مميزة و حرة و لم يثبت في الأبحاث ما من شأنه ان يثبت خلاف ذلك، كما ان المظنون فيه المذكور كان على علم و دراية أنه يقوم بارتكاب ذلك الفعل المجرم قانونا و ثبت في حقه القصد العام.

و حيث ان جريمة الحال و إضافة لتوفر عنصر القصد العام فهي تستوجب لقيامها عنصر قصد خاص.

– **في القصد الخاص:**

و حيث أن جريمة الفصل 35 من قانون الإحالة المتمثلة في العزم المقترن بعمل تحضيري على توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية المنصوص عليها بذلك القانون تقتضي قصدا خاصا.

و حيث يتمثل القصد الخاص في جريمة الحال في نية الجاني توفير الأسلحة بغاية ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية التي نص عليها قانون الإرهاب موضوع الإحالة و هو ما يقتضي تعريف مفهوم الجريمة الإرهابية التي قصد الجاني ارتكابها.

و حيث و أمام غموض مفهوم الإرهاب درج الفقه و سار القضاء على ان الإرهاب فعل سياسي بالضرورة هدفه خلق مناخ من الخوف والرعب لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية و أن آلية الإرهاب عموما و وسائله في التغيير تكون غير مشروعة و تعتمد العنف و الترهيب و ذلك لتغيير النظام السياسي القائم بنظام سياسي جديد يخدم مصالح و اهداف التنظيمات أو الوفاقات الإرهابية، و أن المقصود بالإرهاب في هذا الخصوص هو ضرب من العنف له هدف محدد يسعى من خلاله مرتكبيه إلى التمكن من السلطة و بسط السيطرة على الناس و المكان عن طريق الاستقطاب و التحريض والتطرف في إثارة الرأي العام و إحداث القمع

7 بنيان الدولة بواسطة فرض الهيمنة على مؤسساتها فهو عمل عمدي و قصدي بالضرورة من أجل زعزعة و تدمير الحياة السياسية و الدستورية و اللإقتصادية و الاجتماعية لبلد أو لمنظمة دولية و هو حسب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب كل فعل عنيف أو يهدد بالعنف كيفما كانت دوافعه أو أهدافه بتنفيذ فردي أو جماعي لمشروع إجرامي يهدف إلى نشر الرعب بين السكان و وضع حياتهم و حريتهم و أمنهم في خطر.

و حيث أن الجريمة الإرهابية كيفما عرّفها المشرع التونسي صلب الفصل 13 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 أنه:" **يُعدّ مرتكبا لجريمة إرهابية كل من يتعمد بأي وسيلة كانت تنفيذا لمشروع فردي أو جماعي ارتكاب فعل من الأفعال موضوع الفصل 14 والفصول من 28 إلى 36 من هذا القانون ويكون ذلك الفعل هادفا، بحكم طبيعته أو في سياقه، إلى بث الرعب بين السكان أو حمل دولة أو منظمة دولية على فعل أو ترك أمر من علائقهما**"

و حيث أن الجريمة الإرهابية في هذا الخصوص تتجلى في كل استخدام أو محاولة الاستخدام المنظم للعنف الذي يسلطها الأفراد أو الجماعات على المواطنين من أعمال تخريبية قصد بث الرعب والفزع بين السكان من مواطنين وأجانب و يكون القصد الرئيسي من ورائها تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في إجبار هيئة عامة على اتخاذ موقف معين أو الامتناع عن اتخاذه.

و حيث أن نية المظنون فيه **كمال اللطيف** بما قام به من أفعال مادية على النحو السالف ذكره و المتمثلة في عزمه على توفير الأسلحة و المتفجرات و الذخيرة انصرفت إلى ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية التي وردت بالقانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ 07 أوت 2015.

و حيث أن المظنون فيه **كمال اللطيف** قد عزم على توفر أسلحة على النحو الذي تم ذكره و تفصيله بالركن المادي لهذه الجريمة و قد انصرفت نيته من وراء ذلك الى ارتكاب أفعال إجرامية إرهابية المتمثلة أساسا

في القتل و العنف بمختلف أنواعه باستعمال تلك الأسلحة و ذلك بغاية اسقاط النظام القائم بتونس بالقوة عبر بث الرعب و الرهبة و الخوف بين مختلف أطياف الشعب التونسي و الاستعاضة عنه بنظام سياسي موالي له و يحقق مصالحه السياسية و الاقتصادية و المالية بعد أن أضرت الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الدولة بتاريخ 2021/07/25 بمصالحه، و توفر بذلك القصد الخاص في جانبه.

و حيث توفرت بذلك في حق المظنون فيه **كمال اللطيف** الركن المادي و المعنوي لجريمة **العزم المقترن بعمل تحضيري على توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة طبق احكام الفصول 5 جديد و 13 جديد و 35 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال والمنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019** بعد اعتبار جريمة **توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة** المنسوبة له من ذلك القبيل.

<u>في جريمة محاولة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي المرتبطة بجريمة إرهابية في حق المظنون فيهم كمال اللطيف و محمد خيام التركي و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني بعد اعتبار جريمة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة المنسوبة لهم من ذلك القبيل:</u>

و حيث نص الفصل 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 أنه:" **يحدث بدائرة محكمة الاستئناف بتونس قطب قضائي لمكافحة الإرهاب يتعهد بالجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون وبالجرائم المرتبطة بها...**"

و حيث نص الفصل 72 من المجلة الجزائية أنه:"**يعاقب بالإعدام مرتكب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان على مهاجمة بعضهم البعض بالسلاح أو إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي**"

و حيث نص الفصل 59 من المجلة الجزائية أنه:"**كل محاولة ارتكاب جريمة يعاقب مرتكبها بالعقاب المقرر للجريمة نفسها إذا كان تعطيلها أو عدم حصول القصد منها مسببا عن أمور خارجة عن إرادة فاعل الجريمة لكن لا يترتب على المحاولة عقاب في كل الصور التي لا توجب الجريمة فيها السجن أكثر من خمسة اعوام إلا إذا نص القانون على خلافه.**"

و حيث لم يثبت من الأبحاث المجراة في القضية ان المظنون فيهم **كمال اللطيف و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني و محمد خيام التركي** قد استهلكوا و اكتملوا ارتكاب جريمة الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة ضرورة انه تم التفطن لهم قبل استكمال كامل أركان تلك الجريمة و خاصة ركنها المادي المتمثل في ارتكاب أي اعتداء هدفه تغيير هيئة الدولة و انما اقتصر الأمر على الشروع في تنفيذ ذلك الاعتداء و قد حال إيقافهم على ذمة قضية الحال دون إتمامهم لذلك الفعل الإجرامي الأمر الذي يكون ما قاموا به من أفعال يندرج في إطار **محاولة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان عى مهاجمة**

بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي على معنى أحكام الفصلين 59 و 72 من المجلة الجزائية.

و حيث أن جريمة محاولة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان عى مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي تقتضي ركنا ماديا و آخر معنويا و الذي بتوفرهما تقوم تلك الجريمة.

- **<u>في الركن المادي للجريمة</u>:**

و حيث اجمع الفقهاء و شرّاح القانون على ان جريمة محاولة الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة و الشروع في تنفيذ الجريمة تقتضي وجود عنصر الشروع في تنفيذ الجريمة و ارتباط ذلك بعنصر العدول غير التلقائي و الإرادي من قبل الجناة عن مواصلة ارتكاب الفعل المجرم.

و حيث أن المظنون فيهم **كمال اللطيف** و **نور الدين البحيري** و **الصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** و **محمد خيام التركي** قد عقدوا العزم على تغيير النظام القائم بتونس بعد استهدافه في شخص السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد بكل الوسائل الممكنة التي تقتضيها تلك القوة سواء بالانقلاب العسكري و ما يستتبع ذلك من استعمال للأسلحة و ما يقتضي ذلك من تجاوز مرحلة التقارر ثم العزم إلى مرحلة الشروع في التنفيذ من قبل المظنون فيهم في ارتكاب الجريمة إذ تولى المظنون فيه **محمد خيام التركي** دعوة الجيش التونسي إلى القيام بانقلاب ضد رئيس الجمهورية سواء باعتماد العنف و القوة أو بالقيام بانقلاب طبي أو عبر تسليح البعض من المرتزقة و العناصر المنحرفة و بعض الأمنيين الذين تولى المظنون فيه **كمال اللطيف** زرعهم في مراكز حساسة بالدولة التونسية في محاولته الاعتداء على الدولة لتبديل هيئتها و تغيير النظام القائم بها، في حين ارتأى المظنون فيه **نور الدين البحيري** أن يكون تغيير النظام القائم بتونس باستعمال العنف بواسطة عناصر متشددة دينيا و بعض الخلايا النائمة بالجهات و الأحياء الشعبية بالتنسيق مع رؤساء البلديات التابعة له مستعينا في ذلك بالمظنون فيهما **الصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** الذين هم يعدون من العناصر الميدانية و يتولون أعمال الاستقطاب و التنفيذ لذلك المشروع و تبعا لذلك فبعد أن تقارر المظنون فيهم المذكورين في إطار وفاق شرعوا في تنفيذ ما عزموا عليه و تجاوزا مرحلة العمل التحضيري للشروع في التنفيذ و ذلك بان قادوا حملات إعلامية سواء عبر وسائل الاعلام السمعية و البصرية أو مواقع التواصل الاجتماعية قصد تشويه النظام القائم بتونس ممثلا في السيد رئيس الجمهورية و كل من انخرط في مشروعه السياسي من رئاسة حكومة و وزراء أو عبر التظاهر بشوارع العاصمة والاعتصام فيها و قد ناشد المظنون فيه **محمد خيام التركي** الجيش التونسي للتدخل و قلب النظام القائم بتونس بعد أن قام بتكوين وفاق في الغرض على النحو السابق ذكره وأقام عدة لقاءات مع بعض رؤساء البعثات الأجنبية و الدبلوماسية وتحريضهم ضد النظام القائم بتونس و أساسا ضد رئيسه السيد قيس سعيد لتضييق الخناق عليه و إضعاف جبهته الداخلية تمهيدا للانقلاب عليه، كما تولى المظنون فيهم **نور الدين البحيري** و **الصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** إعداد بعض المنحرفين و المتشددين دينيا لاستعمالهم وقت الحاجة و قد شرع المظنون فيه **كمال اللطيف** في الإعداد لمخططه المذكور بأن قام بتكليف المظنون فيه **رفيق**

الشعبوني بتوفير أسلحة و المظنون فيه **علي الحليوي** بإدخالها و تهريبها إلى التراب التونسي تمهيدا لاستعمالها في عمل مسلح ضد الدولة التونسية بعد أن تم عقد اجتماعات بالخارج مع ممثلي دول أجنبية لاعانة المتهمين المذكورين على قلب نظام الدولة و الحكم و هو ما يجعل العنصر الأول للركن المادي لجريمة محاولة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان عى مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي المتمثل في الشروع في التنفيذ متوفرا في جانب المظنون فيهم المذكورين على النحو السالف بيانه فإن الركن المادي لتلك الجريمة يشترط وجود عنصر ثان و هو العدول غير التلقائي من قبل المظنون فيهم على القيام بما عزموا عليه و ان يكون ذلك العدول خارجا عن إرادتهم الحرة.

و حيث أن المظنون فيه **كمال اللطيف و محمد خيام التركي و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني** كانوا ماضين فيما عزموا عليه بصفة لا رجوع فيها لتغيير النظام القائم بتونس برئاسة رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد و استبداله بنظام جديد موال لهم خاصة و ان الإجراءات الرئاسية الاستثنائية التي تمت بتاريخ 25 جويلية 2021 مست بمصالح المتهمين المذكورين بعد ان كانوا يسيطرون طيلة سنوات على دواليب الدولة و الحكم.

و حيث أن المظنون فيهم سخّروا كل طاقاتهم مستفيدين من سنوات الحكم التي قضّوها على رأس الدولة و العلاقات الداخلية و الخارجية التي قاموا بتكوينها سياسيا و اقتصاديا و إعلاميا لتنفيذ مخططهم التآمري المتمثل في اسقط النظام القائم بتونس باستعمال القوة إلا أنه و بعد تفطن مصالح الدولة لذلك المخطط و المشروع الإجرامي أدى لانطلاق أبحاث أمنية و قضائية ضدهم انتهت بإيقافهم الأمر الذي حال دون اتمام ما عزموا على تنفيذه ضرورة ان عدولهم عن تنفيذ ما عزموا عليه كان لسبب خارج عن إرادتهم و هو إيقاف بعضهم على ذمة قضية الحال و تفطن أجهزة الدولة لمخططهم التآمريو هو ما يشكل في جانبهم تمام الركن المادي لجريمة محاولة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان عى مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي.

و حيث أن جريمة الفصل 72 من المجلة الجزائية تستلزم لقيامها إضافة لركنها المادي وجود ركن معنوي.

- **<u>في الركن العنوي للجريمة</u>:**

و حيث ان الركن المعنوي للجريمة المذكورة يقتضي قيام قصد عام و قصد خاص.

– **<u>في القصد العام</u>:**

و حيث يتمثل القصد العام لجريمة الحال في توفر ركن الإرادة الحرة و المميزة و ركن العلم بأن ما يقوم به الجاني هو فعل مجرم و غير شرعي.

و حيث ان المظنون فيهم **كمال اللطيف و محمد خيام التركي و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني** قد ارتكبوا فعل محاولة الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان عى مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي و هم يملكون إردة مميزة و حرة و لم يثبت في الأبحاث ما من شأنه ان يثبت خلاف ذلك، كما ان المظنون فيهم المذكورين كانوا على علم و دراية

أنهم يقومون بمحاولة ارتكاب جريمة الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة و أن ذلك الفعل غير شرعي يجرمه القانون و ثبت في حقهم القصد العام.

و حيث ان جريمة الحال و إضافة لتوفر عنصر القصد العام فهي تستوجب لقيامها عنصر قصد خاص.

- **في القصد الخاص:**

و حيث أن غاية المظنون فيهم **كمال اللطيف و محمد خيام التركي و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني** مما قاموا به من أفعال كان المقصود منها تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان عى مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي و هو عنصر القصد الخاص لجريمة الحال.

و حيث كانت غاية المظنون فيهم بارتكابهم الفعل المادي لجريمة الحال هو تبديل هيئة الدولة سواء من حيث التركيبة أو الشكل.

و حيث تبين من خلال الأبحاث المجراة في القضية و خاصة من خلال المراسلات التي تمت بين المظنون فيه **محمد خيام التركي** و بعض المتهمين في قضية الحال أنهم كانوا يخططون لمرحلة ما بعد الرئيس قيس سعيد بعد استهدافه بالانقلاب أو بالاغتيال أو بكل وسائل القوة الأخرى و على ذلك الأساس تبادل المظنون فيه محمد خيام التركي مع غيره من المتهمين بعض المقترحات و البرامج للاجراءات الواجب اتباعها بعد الإطاحة بالسيد رئيس الجمهورية من ذلك مقترح يتعلق بدعوة البرلمان المنحل للانعقاد ليوم واحد برئاسة شخصية أخرى غير رئيسه راشد الغنوشي و تعيين رئيس حكومة و دعوة لتنظيم انتخابات رئاسية و برلمانية مبكرة...، و على ذلك الأساس أيضا فإن نية المظنون فيهم انصرفت لتبديل هيئة الدولة من حيث التركيبة و الشكل غير التي كانت عليه قبل ذلك، كما كان المظنون فيهم يهدفون بارتكابهم لذلك الفعل إلى إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي و إحداث الفوضى بواسطة بعض المنحرفين و المتشددين دينيا و المرتزقة باستعمال الأسلحة التي سعى بعض المظنون فيهم إلى استيرادها و تهريبها للغرض، من ذلك نذكر نص المحادثة الاكترونية التي دارت بين المتهمين كالاتي :

(ان الهدف الوحيد من هذا التقدم هو زرع الشك و الذعر بين اولئك الذين اختاروا دعمه....).

و حيث تجدر الاشارة الى ان الذعر يعني لغويا هو بث الخوف في صفوف السكان و اصطلاحا هو الغاية المنشودة من وراء ارتكاب عمل ارهابي نص عليه الفصل 13 من قانون الاحالة ومحاولة ارتكاب الاعتداء المنصوص عليه بالفصلين 59 و 72 من المجلة الجزائية.

و بذلك استقام عنصر القصد الخاص لجريمة الحال و بتوفره قامت جريمة **محاولة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي.**

و حيث أن محاولة ارتكاب جريمة الفصل 72 من المجلة الجزائية كانت في إطار وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية على النحو الذي تم تفصيله و تحقيقه سابقا الأمر الذي يجعلها من الجرائم المترابطة بجريمة إهابية طبق احكام الفصل 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015.

و حيث و تبعا لكل ذلك فقد توفرت في جانب المظنون فيهم **كمال اللطيف و محمد خيام التركي و نور الدين البحيري و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني** جميع أركان جريمة **محاولة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان عى مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي المرتبطة بجرائم إرهابية بعد اعتبار جريمة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة المنسوبة المنسوبة لهم من ذلك القبيل طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 59 و 72 من المجلة الجزائية.**

<u>في جريمة التآمر على أمن الدولة الداخلي المرتبطة بجريمة إرهابية المنسوبة للمظنون فيهم كمال اللطيف و محمد خيام التركي و نور الدين البحيري و عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي ورضا بالحاج و عبد الحميد الجلاصي و حطاب سلامة وأحمد نجيب الشابي و شيماء بنهقي ومحمد الزهر العكرمي وشكري بحرية و محمد الحامدي و نور الدين بوطار و رضا شرف الدين والصحبي عتيق وسيد الفرجاني و كمال بن البدوي و محمد البدوي:</u>

و حيث اقتضى الفصل 68 من المجلة الجزائية أنه :"**يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام مرتكب <u>المؤامرة</u> الواقعة لارتكاب أحد الاعتداءات ضد أمن الدولة الداخلي المبينة بالفصول 63 و 64 و 72 من هذه المجلة**"

و حيث ارتبطت جريمة المؤامرة على معنى أحكام الفصل 68 من المجلة الجزائية في قضية الحال بالفصل 72 من نفس المجلة الذي اقتضى أنه:"**يعاقب بالإعدام مرتكب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج والقتل و السلب بالتراب التونسي**"

و حيث أن جريمة المؤامرة موضوع نص الإحالة في قضية الحال تكونت في إطار الفصل 72 من المجلة الجزائية و باعتبار أن قضية الحال ارتبطت بالضرورة حسب وقائعها بالفصل 72 من المجلة الجزائية دون غيره من الفصلين 63 و 64 من نفس المجلة طالما ثبت على النحو المبين سابقا اكتمال أركان محاولة ارتكاب جريمة الفصل 72 في قضية الحال ضرورة أن ارتكاب فعل المؤامرة الوارد بالفصل 68 المنسوب للمتهمين كان بغاية تبديل هيئة الدولة و حمل السكان على مهاجمة بعضهم البعض بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي.

و حيث اقتضى الفصل 69 من المجلة الجزائية أنه:"**تحصل <u>المؤامرة</u> بمجرد الوفاق و التقارر و العزم على الفعل بين شخصين أو اكثر**"

و حيث و تبعا لذلك فإن جريمة المؤامرة أو التآمر التي ارتكبها المتهمون المذكورون كانت غايتها تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي تقتضي قيام ركن مادي و آخر معنوي و الذي بتوفرهما تقوم تلك الجريمة.

• **في الركن المادي للجريمة:**

و حيث ان الركن المادي لتلك الجريمة يحصل و يتكون بمجرد الوفاق و التقارر و العزم على الفعل.

و حيث أن المظنون فيهم **محمد خيام التركي** و **كمال اللطيف** و **نور الدين البحيري** و **عصام الشابي وجوهر بن مبارك** و **غازي الشواشي** و **رضا بالحاج** و **عبد الحميد الجلاصي** و **حطاب سلامة** و **أحمد نجيب الشابي** و **شيماء بنهقي ومحمد الزهر العكرمي** و **محمد الحامدي** و **شكري بحرية** و **نور الدين بوطار** و **رضا شرف الدين** و **كمال بن البدوي** و **محمد البدوي والصحبي عتيق وسيد الفرجاني** توافقوا و تقارروا و عزموا على الاعتداء بقصد تبديل هيئة الدولة و إثارة الهرج و القتل والسلب بالتراب التونسي كل بما قام به من أفعال على النحو الذي تم بيانه و شرحه فيما سبق ضرورة أن المظنون فيهم المذكورين قد توافقوا فيما بينهم و شكّلوا وفاقا تقارروا صلبه و وضعوا برامج و خطط ثم قاموا إثر ذلك بوضع تلك الخطط موضع التنفيذ عبر تقاسم الأدوار و إعداد العدة و ذلك قصد الاعتداء على أمن الدولة الداخلي الذي تم تعريفه بكونه فعل حفظ السلم داخل حدود دولة ذات سيادة أو غيرها من مناطق الحكم الذاتي و يتم ذلك عموما من خلال الحفاظ على القانون الوطني و التصدي لكل مخاطر الأمن الداخلي.

و حيث أن المظنون فيهم **كمال اللطيف** و **محمد خيام التركي** و **نور الدين البحيري** و **عصام الشابي وجوهر بن مبارك وغازي الشواشي** و **رضا بالحاج** و **عبد الحميد الجلاصي** و **حطاب سلامة** و **أحمد نجيب الشابي** و **شيماء بنهقي ومحمد الزهر العكرمي** و **شكري بحرية** و **محمد الحامدي** و **نور الدين بوطار** و **رضا شرف الدين والصحبي عتيق** و **سيد الفرجاني** و **كمال بن البدوي** و **محمد البدوي** قد استنفذوا فعل المؤامرة بمراحلها المادية الثلاث بداية بالمرحلة النفسية المتمثلة في الوفاق و هي المرحلة التي خطرت الجريمة في ذهن المظنون فيهم المذكورين و تصوروها و فكّروا فيها و عقدوا العزم على ارتكابها ثم انتقلوا إلى المرحلة الثانية من تلك الجريمة و هي المرحلة التحضيرية أين هيئوا الوسائل و اعدوا العدة لاقتراف مشروعهم الإجرامي كل بما قام به من أفعال مادية في إطار وفاقات كوّنها المظنون فيهم **كمال اللطيف** و **محمد خيام التركي** و **نور الدين البحيري** و انضم إليها بقية المتهمين المذكورين و ارتكبوا جريمة المؤامرة الموصوفة أي التي استتبتعها أعمال تحضيرية بعد التقارر و الاتفاق على المخطط الإجرامي ما دليل على التنسيق بينهم للإطاحة بالنظام الحاكم و علمهم المسبق بكونهم بصدد الاتيان على عمل يمس بامن الدولة هو طبيعة التحادث فيما بينهم بمناسبة انطلاق وقائع قضية الحال من ذلك نذكر المحادثة التي عاينها الخبير المنتدب نصها كالاتي

(كان يتوقف خيام يمشيو الكلهم...)

و استوفى بذلك المظنون فيهم الركن المادي لجريمة التآمر.

• **في الركن المعنوي للجريمة:**

و حيث ان الركن المعنوي لجريمة التآمر على أمن الدولة الداخلي يقتضي قيام قصد عام و قصد خاص.

- **في القصد العام:**

و حيث يتمثل القصد العام لجريمة الحال في توفر ركن الإرادة الحرة و المميزة و ركن العلم بأن ما يقوم به الجاني هو فعل مجرم و غير شرعي.

و حيث أن المظنون فيهم **كمال اللطيف و محمد خيام التركي و نور الدين البحيري و عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و عبد الحميد الجلاصي و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي و شيماء بنهقي ومحمد الزهر العكرمي و محمد الحامدي و شكري بحرية و نور الدين بوطار و رضا شرف الدين و كمال بن البدوي و محمد البدوي والصحبي عتيق وسيد الفرجاني** قد ارتكبوا فعل جريمة المؤامرة لارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي و هم يملكون إرادة مميزة وحرة و لم يثبت في الأبحاث ما من شأنه ان يثبت خلاف ذلك، كما ان المظنون فيهم المذكورين كانوا على علم و دراية أنهم يقومون بارتكاب جريمة المؤامرة لارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة و أن ذلك الفعل غير شرعي يجرمه القانون وثبت في حقهم القصد العام.

و حيث أن جريمة الحال و إضافة لتوفر عنصر القصد العام فهي تستوجب لقيامها عنصر قصد خاص.

- <u>في القصد الخاص</u>:

و حيث أن غاية المظنون فيهم **كمال اللطيف و محمد خيام التركي و نور الدين البحيري و عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و عبد الحميد الجلاصي و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي و شيماء بنهقي ومحمد الزهر العكرمي و محمد الحامدي و شكري بحرية و نور الدين بوطار و رضا شرف الدين و كمال بن البدوي و محمد البدوي والصحبي عتيق و سيد الفرجاني** مما قاموا به من أفعال كان المقصود منها التآمر لتبديل هيئة الدولة أو حمل السكان عى مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي باعتبار أن الفصل 69 من المجلة الجزائية ربط جريمة المؤامرة بجريمة الفصل 72 من المجلة المذكورة كركن مشدد لها و هو ما اقتضته وقائع قضية الحال ضرورة أن المظنون فيهم بارتكابهم الفعل المادي لجريمة التآمر على أمن الدولة كانوا يرومون تبديل هيئة الدولة سواء من حيث التركيبة أو الشكل و هو عنصر القصد الخاص لجريمة الحال.

و حيث تبين من خلال الأبحاث المجراة في القضية و خاصة من خلال المراسلات التي تمت بين المظنون فيه **محمد خيام التركي** و بعض المتهمين في قضية الحال أنهم كانوا يخططون لمرحلة ما بعد الرئيس قيس سعيد بعد استهدافه بالانقلاب أو بالاغتيال أو بكل وسائل القوة الأخرى و على ذلك الأساس تبادل المظنون فيه **محمد خيام التركي** مع غيره من المتهمين بعض المقترحات و البرامج للاجراءات الواجب اتباعها بعد الإطاحة بالسيد رئيس الجمهورية من ذلك مقترح يتعلق بدعوة البرلمان المنحل للانعقاد ليوم واحد برئاسة شخصية أخرى غير رئيسه راشد الغنوشي و تعيين رئيس حكومة و دعوة لتنظيم انتخابات رئاسية و برلمانية مبكرة...، و على ذلك الأساس أيضا فإن نية المظنون فيهم انصرفت لتبديل هيئة الدولة من حيث التركيبة و الشكل غير التي كانت عليه قبل ذلك، كما كان المظنون فيهم يهدفون بارتكابهم لذلك الفعل لجريمة الاعتداء المذكور و إضافة لتبديل هيئة الدولة إلى إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي و إحداث الفوضى

بواسطة بعض المنحرفين و المتشددين دينيا و المرتزقة باستعمال الأسلحة التي سعى بعض المظنون فيهم إلى استيرادها و تهريبها للغرض، و بذلك استقام عنصر القصد الخاص لجريمة الحال و بتوفره قامت جريمة التآمر على أمن الدولة الداخلي.

و حيث أن ارتكاب جريمة الفصل 68 من المجلة الجزائية كانت في إطار وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية على النحو الذي تم تفصيله و تحقيقه سابقا الأمر الذي يجعلها من الجرائم المترابطة بجريمة إهابية طبق احكام الفصل 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015.

و حيث و تبعا لكل ذلك فقد توفرت في جانب المظنون فيهم **محمد خيام التركي و كمال اللطيف و نور الدين البحيري و عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و عبد الحميد الجلاصي و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي و شيماء بنهقي ومحمد الزهر العكرمي و شكري بحرية و نور الدين بوطار و رضا شرف الدين و كمال بن البدوي و محمد البدوي و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني** جميع أركان جريمة **التآمر على أمن الدولة الداخلي المرتبطة بجرائم إرهابية طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 68 و 72 من المجلة الجزائية.**

<u>في جريمة التآمر على أمن الدولة الخارجي المرتبطة بجريمة إرهابية المنسوبة للمظنون فيهم كمال اللطيف و محمد خيام التركي و عصام الشابي و جوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي و شيماء بنهقي و محمد الزهر العكرمي و نور الدين بوطار:</u>

و حيث اقتضى الفصل 61 مكرر من المجلة الجزائية انه "**يعد مرتكبا للاعتداء على أمن الدولة الخارجي ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالفصل 62 من هذه المجلة كل تونسي أو أجنبي: ...**

2: يربط مع أعوان دولة أجنبية اتصالات الغرض منها أو كانت نتيجتها الإضرار بحالة البلاد التونسية من الناحية العسكرية أو من الناحية الدبلوماسية."

و حيث حرص المشرع التونسي على ترسيخ مفهوم السيادة الوطنية للدولة التونسية على أراضيها و على ذلك الأساس فقد جرّم أي عمل من شأنه المس من السيادة الوطنية أو الاضرار بمصالحها الدبلوماسية أو العسكرية.

و حيث أن جريمة الحال تقتضي قيام ركن مادي و آخر معنوي.

- **<u>في الركن المادي للجريمة:</u>**

و حيث يتمثل الركن المادي في جريمة الاعتداء على امن الدولة الخارجي في قيام المتهمين بأفعال مادية تتمثل في ربط اتصالات مع أعوان دولة أجنبية الغرض منها أو من نتيجتها الاضرار بحالة البلاد التونسية من الناحية العسكرية و الدبلوماسية إلا أن المشرع التونسي لم يحدد شكل تلك الاتصالات إن كانت مباشرة أو غير مباشرة، إلا انه لا شك أن الاتصال مع الأجنبي مهما كان شكله لا يعد مجرما في حد ذاته طالما لم تكن الغاية منه أو نتيجته الإضرار بمصالح الدولة التونسية، كما أن نص الإحالة لم يحدد أيضا من هم أعوان الدولة الأجنبية المعنيين ضرورة أن ذلك النص قد ورد مطلقا و يهم كل أعوان الدول الأجنبية بمختلف صفاتهم و درجاتهم و

على ذلك فإن المشرع التونسي حظر كل اتصال مباشر أو غير مباشر مع أي عون من أعوان الدول الأجنبية طالما أن ذلك العون يمثل الدولة الأجنبية أو مصالحها و أن من نتيجة تلك الاتصالات الإضرار بالدولة التونسية.

و حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** قد أجرى عدة اتصالات مع اعوان دول أجنبية على غرار كل من المدعو Marcus و Paxti عن المجلس الأوروبي و سفراء اسبانيا Ardizone Guillermo و Lorenzo Fanara و السفير الفرنسي بتونس Andre Parant و بعض الأعوان الفرنسيين على غرار Benjamin Auje و Fredric Boudin و ممثلي السفارة الأمريكية بتونس المدعوة Heather Kalmbach و Natasha S.franceschi و مع المظنون فيه **المنجي الذوادي** الذي يحمل الجنسية الأمريكية و يدير شبكة علاقات بالولايات المتحدة الأمريكية تستهدف المصالح التونسية و غيرهم من الأجانب، كما التقى المظنون فيهم **عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي** بالسفير الفرنسي و مستشاره مدير شؤون افريقيا و الشرق الأوسط و كاهية مديره للشؤون الافريقية، كما تواصلت المظنون فيها **شيماء بنهقي** مع عديد اعوان دول أجنبية على غرار ممثل السفارة الفرنسية المدعو Diego France و التقت بمعية المظنون فيه **رضا ادريس** بوفد أجنبي بباريس و أيضا بوفود ألمانية و بلجيكية و بعض الشخصيات من تلك الدول، كما تواصل المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** صحبة المظنون فيه **محمد خيام التركي** بالسفير الإيطالي بمقر إقامة هذا الأخير بتاريخ 2022/05/08 و مع وفد من البرلمانيين الأوروبيين يوم 2022/05/24 بأحد النزل بجهة المرسى، كما التقى المظنون فيه **أحمد نجيب الشابي** بالسفير الاسباني و ممثلة السفارة الأمريكية Natasha S.franceschi، كما التقى المظنون فيهم **رضا بالحاج و جوهر بن مبارك و شيماء بمهقي** بممثلة السفارة الأمريكية Heather Kalmbach بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** بجهة سيدي بوسعيد، كما أظهرت الصور الفوتوغرافية و المعاينات أن المظنون فيه **حطاب سلامة** قد حضر اجتماعا بمنزل المظنون فيه **محمد خيام التركي** بمعية أطراف أجنبية، كما التقى المظنون فيه **محمد الأزهر العكرمي** بعدة أطراف ليبية مشبوهة بالتراب الليبي، كما التقى المظنون فيه **نور الدين بوطار** بسفراء أجانب منهم السفيرين الفرنسيين "لورنزو فانارا" و "اندري بارون" و بالسفير الاسباني "انديزون قارسيا كيلارمو" خاصة و ان تلك اللقاءات تعددت بعد الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية، إضافة لتقديمه عدة معلومات حول الوضع القائم بتونس لبعض السفراء الأجانب على غرار السفير الأرجنتيني "كلاوديو جافيي رزو اينكوأينغ"، كما ثبت من الأبحاث أن المظنون فيه **كمال اللطيف** قد التقى بالمظنون فيه **هانري برنار ليفي** المعروف بلقب "عراب الانقلابات في العالم" بمدينة لكسمبورغ اثر الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و كان موضوع ذلك اللقاء هو التآمر على الدولة التونسية و أساسا على الناظم القائم بها بعد ان هددت تلك الإجراءات مصالح المتهمين المذكورين، وقد بينت التحركات الحدودية للمظنون فيهم في قضية الحال أن بعضهم قام بتكثيف سفره نحو البلدان الأجنبية سواء كانت غربية أو عربية بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و ازداد تصاعد وذروة ذلك اواخر سنة 2022 أي قبل انطلاق الأبحاث في قضية الحال من ذلك ان المظنون فيه **محمد خيام التركي** قد سافر خلال تلك الفترة إلى فرنسا

و اسطمبول و جينيف و فرانكفورت عديد المرات (إضافة إلى أنه ثبت من الأبحاث أنه سافر إلى أمريكا و اعترف بذلك تحقيقا و قابل مجموعة من أعضاء "الكونغرس" والبيت الأبيض)، كما تولى المظنون فيه **كمال اللطيف** السفر عديد المرات إلى بعض الدول الغربية والأوربية أساسا بداية من تاريخ 2021/11/03، كما تبين ان المظنون فيهما **رضا بالحاج و غازي الشواشي** سافرا معا في اتجاه مطار شارل ديغول بباريس بتاريخ 2022/11/06 وعادا بنفس التاريخ إلى تونس و لكن في رحلتين متفرقتين حيث رجع المظنون فيه **غازي الشواشي** إلى تونس قادما من مدينة ليون الفرنسية في حين عاد المظنون فيه **رضا بالحاج** قادما من مطار باريس أورلي، كما شهدت التحركات الحدودية للمظنون فيه **عبد الحميد الجلاصي** تردده المتكرر على تركيا في 8 مناسبات منها 6 رحلات تمت بعد الإجراءات الاستثنائية لرئاسة الجمهورية بتاريخ 2021/07/25، كما يتضح ان حركة المظنون فيها **شيماء بنهقي** الحدودية كانت كثيفة خلال نفس الفترة حيث تم تسجيل 14 سفرة نحو الفضاء الأوروبي منها سفرتين نحو مدينة بروكسال الأولى بتاريخ 2022/01/25 و الثانية بتاريخ 2022/06/13، هذا و قد تردد المظنون فيه **العياشي الهمامي** في 3 مناسبات على الفضاء الأوروبي خلال تلك الفترة، كما تبين من التحركات الحدودية للمظنون فيه **رياض الشعيبي** تردده على تركيا و قطر خلال تلك الفترة، كما تم تسجيل تردد المظنون فيه **نور الدين بوطار** على عدة عواصم غربية لأكثر من 15 مرة خلال الفترة المذكورة، و تردد المظنون فيه **الصحبي عتيق** عديد المرات على العاصمة التركية اسطمبول خلال تلك الفترة، كما أكدت التحركات الحدودية للمظنون فيهم **كمال القيزاني و علي الحليوي و رضا شرف الدين** أنهم سافروا عديد المرات إلى بعض الدول الغربية و الخليجية بشكل مكثف، كما تبين ان المظنون فيه مصطفى **كمال النابلي** كان يتردد باستمرار و بشكل مكثف على عديد الدول الغربية، كما اتضح ان المظنون فيه **عبد المجيد الزار** تردد على عدة دول غربية بما فيهم اسطمبول بشكل ملفت للانتباه، كما ترددت المظنون فيها **تسنيم الخريجي** في مناسبات عديدة على تركيا، كما ثبت أيضا أن المظنون فيه **محمد كريم قلاتي** تردد على عديد الدول الغربية و أساسا فرنسا، كما أظهرت التحركات الحدودية للمظنون فيه **رفيق الشعبوني** تردده على بعض الدول الغربية و تحديدا بعض الجزر الإيطالية المشبوهة، كما تبين من التحركات الحدودية للمظنون فيها **نجلاء اللطيف** انها تتردد باستمرار على مدينتي بروكسال وفرانكفورت، كما أبرزت التحركات الحدودية للمظنون فيه **رضا ادريس** أنه يتردد بصفة مكثفة على عدة عواصم غربية ومدينة الدار البيضاء المغربية و مدينة اسطمبول التركية، و تردد المظنون فيه **منجي الذوادي** على العاصمة الفرنسية وعلى الدولة التركية، كما تبين من التحركات الحدودية للمظنون فيه **حمزة المؤدب** أنه يتردد بصفة مكثفة على عدة دول غربية بما فيها بريطانيا و فرنسا و إيطاليا و ألمانيا و تركيا و بعض الدول العربية، كما تبين تردد المظنون فيه **محمد رؤوف خلف الله** على فرنسا بشكل مكثف و على مدينة جينيف، كما بينت التحركات الحدودية تردد المظنون فيه **محمد كمال الجندوبي** الدائم و المكثف على بعض الدول الغربية فرنسا و سويسرا، كما بينت التحركات الحدودية للمظنون فيه **نور الدين بن تيشة** تردده المستمر على دول الإمارات العربية و مصر و تركيا و فرنسا و هو ما يبين حجم الفعل التآمري في قضية الحال.

و حيث و تأسيسا على ما سبق ذكره و شرحه فقد استجمعت جريمة الاعتداء على أمن الدولة الخارجي ركنها المادي المتمثل في ربط اتصالات مع أعوان دول أجنبية في حق المظنون فيهم المذكورين.

و حيث و إضافة إلى توفر الركن المادي فإن قيام جريمة التآمر على أمن الدولة الخارجي يقتضي ركنا معنويا والذي يتمثل في القصد العام و القصد الخاص.

- **في الركن المعنوي للجريمة:**

- في القصد العام:

و حيث يتمثل القصد العام لجريمة الحال في توفر ركن الإرادة الحرة و المميزة و ركن العلم بأن ما يقوم به الجاني هو فعل مجرم و غير شرعي يعاقب عليه القانون.

و حيث ان المظنون فيهم **كمال اللطيف و محمد خيام التركي و عصام الشابي و جوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي و شيماء بنهقي و محمد الزهر العكرمي و نور الدين بوطار** قد ارتكبوا فعل جريمة التآمر على امن الدولة الخارجي و هم يملكون إردة مميزة و حرة و لم يثبت في الأبحاث ما من شأنه ان يفند ذلك، كما ان المظنون فيهم المذكورين كانوا على علم و دراية أنهم يقومون بارتكاب جريمة التآمر على امن الدولة الخارجي و أن ذلك الفعل غير شرعي يجرمه القانون و ثبت في حقهم القصد العام.

وحيث ان تبرير المتهمة شيماء بنهقي بان الدفاتر المحجوزة لديها لم تتول تدوين ما ضمن بها لايستقيم من حيث الواقع والقانون و هي مجرد محاولة منها للتقصي من المسؤولية بالنظر لخطورة المعاني التي احتواها المحجوز من وراء كتابة ما يلي:

(سيكون هناك تصعيدا غير مسبوق ... الحل العمل على تجييش الشارع الاجتماعي لتحصيل اللحمة مع الشارع السياسي اليوم نعارض الانقلاب بالشارع الساسي وتنتقل الى مرحلة مقاومة الانقلاب).

الى التنسيق مع البقية للتآمر على أمن الدولة وقلب النظام وبث الرعب بين السكان.

و حيث أن جريمة الحال و إضافة لتوفر عنصر القصد العام فهي تستوجب لقيامها عنصر القصد الخاص.

- في القصد الخاص:

و حيث عرّف الفقهاء و شراح القانون ان القصد الخاص هو الهدف و الغاية المرجوة من تحقيق الجريمة ذاتها.

و حيث ان القصد الخاص في جريمة الحال هو انصراف نية الجاني إلى الاضرار بحالة البلاد التونسية من الناحية الدبلوماسية او العسكرية عبر ما قام به من أفعال مادية

و حيث تبين أن الاتصالات التي أجراها المظنون فيهم **محمد خيام التركي و كمال اللطيف و عصام الشابي و جوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي و شيماء بنهقي و محمد الزهر العكرمي و نور الدين بوطار** في قضية الحال قد أضرت بالدلوماسية التونسية ضرورة انه نتج عن تلك التحركات والاتصالات التي قاموا بها مع ممثلي الدول الاجنبية على النحو السابق شرحه إلى صدور قرارات

صادرة عن الكونغرس الأمريكي و عن المجلس الأوروبي ضد المصالح التونسية، إضافة إلى أن تلك الاتصالات أنتجة صعوبات مالية للدولة التونسية و لا سيما تلك المتعلقة بصندوق النقد الدولي و ما تبع ذلك من مفاوضات عسيرة معه لمحاصرة البلاد ماليا من الخارج كان بفعل المظنون فيهم في قضية الحال و نتيجة مباشرة للاتصالات التي أجروها مع أعوان الدول الغربية لتضييق الخناق على الدولة التونسية و على الناظم القائم بها وهو الأمر الذي أضر بالدبلوماسية التونسية بالداخل والخارج.

و حيث انصرفت نية المظنون فيهم المذكورين من خلال ما قاموا به من أفعال مادية تمثلت في التواصل مع أعوان بعض الدول الأجنبية إلى الاضرار بالدولة التونسية من الناحية الدبلوماسية و هو عنصر القصد الخاص لجريمة الحال.

وحيث خلافا لما تمسك به المتهم احمد نجيب الشابي بكون التواصل مع اطراف اجنبية لا يجرمه القانون فان الالتجاء الى التحادث مع الخارج للمساعدة على الاطاحة بالنظام القائم بالبلاد و المساس بأمنه وبث الذعر بين السكان هو عمل محضور و اجرامي قائم الذات يعاقب عليه وعلى مرتكبيه الفصول 3 و ما بعده من قانون الاحالة.

و حيث و بالنظر لكل ما سبق فقد قام القصد الخاص لجريمة الحال في حق المظنون فيهم المذكورين و استجمعت جريمة التآمر على أمن الدولة الخارجي جميع أركانها المادية و المعنوية في جانبهم.

و حيث أن ارتكاب جريمة الفصل 61 مكرر من المجلة الجزائية كانت في إطار وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية على النحو الذي تم تفصيله و تحقيقه سابقا الأمر الذي يجعلها من الجرائم المترابطة بجريمة إهابية طبق احكام الفصل 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015.

و حيث و تبعا لكل ذلك فقد توفرت في جانب المظنون فيهم **محمد خيام التركي و كمال اللطيف و عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي و شيماء بنهقي و محمد الزهر العكرمي و نور الدين بوطار** جميع أركان جريمة **التآمر على أمن الدولة الخارجي المرتبطة بجرائم إرهابية طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 61 مكرر و 62 من المجلة الجزائية.**

<u>في جريمة ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة المرتبطة بجريمة إرهابية المنسوبة للمظنون فيهم جوهر بن مبارك و غازي الشواشي و شيماء بنهقي و شكري بحرية:</u>

و حيث اقتضى الفصل 67 من المجلة الجزائية:**"أنه يعاقب بالسجن مدة 3 أعوام و بخطية مالية قدرها مائتين و أربعون دينارا أو بإحدى العقوبتين فقط كل من يرتكب أمرا موحشا ضد رئيس الدولة في غير الصور المبينة بالفصلين 42 و 48 من مجلة الصحافة"**

و حيث أن رئيس الجمهورية باعتباره رمز وحدة الدولة مكّنه القانون من حماية خاصة ضد ما يمكن أن يتعرض له من اعتداءات و من ضمن تلك الاعتداءات اتيان أمر موحش ضده.

و حيث ان جريمة ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة يستدعي ركنا ماديا و آخر معنوي.

• **في الركن المادي للجريمة:**

حيث أن الركن المادي لجريمة ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة تقتضي فعلا ماديا أولي و هو ارتكاب الأمر الموحش بالقول أو الفعل و ثاني و هو أن يكون ذلك الأمر الموحش موجه ضد رئيس الدولة.

و حيث لم يعرف المشرع التونسي معنى ارتكاب الأمر الموحش إلا أن محكمة التعقيب اعتبرت أن الأمر الموحش هو كل عمل يمس من كرامة رئيس الدولة و اعتباره و صورته أمام العموم سواء كان بالشتم أو القذف أو النعت الفاسد لشخصه، و إضافة إلى ذلك يقتضي ان يكون الأمر الموحش موجه ضد رئيس الدولة باعتباره رمز الدولة و ما يمثله لدى الشعب التونسي من رمزية موجبة للحماية بنص زاجر.

و حيث تولى المظنون فيه **غازي الشواشي** أثناء تواصله مع المظنون فيها **شيماء بنهقي** نعت رئيس الدولة قيس سعيد بالقول :"**مجنون آخر زمان**"، كما وصفت المظنون فيها **شيماء بنهقي** السيد رئيس الدولة بـ"**المجرم**" أثناء تواصلها مع المظنون فيه **غازي الشواشي** و ذلك بالقول حرفيا:"**قوس هذا المجرم لابد ان نغلقه سريعا**"، كما تولى المظنون فيه **جوهر بن مبارك** خلال إحدى الوقفات الاحتجاجية بشوارع العاصمة افتكاك المصدح من المظنون فيها **شيماء بنهقي** وألقى كلمة امام العامة تولى خلالها سب رئيس الجمهورية قيس سعيد و اعتبره "**معتوه**"، كما وصف المظنون فيه **شكري بحرية** خلال إحدى المحادثات على مجموعة " **Les Amis de Jesour**" عبر تطبيقة "واتساب" السيد رئيس الدولة بـ"**القرد**" و ذلك بالقول حرفيا: "**تعم المطلوب افتكاك المبادرة من القرد وفرض أجندة بديلة...**".

و حيث و تبعا لذلك فقد توفر الركن المادي لجريمة ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة.

• **في الركن المعنوي للجريمة:**

و حيث و إضافة إلى توفر الركن المادي فإن قيام جريمة ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة يقتضي ركنا معنويا والذي يتمثل في القصد العام و القصد الخاص.

- **في القصد العام:**

و حيث يتمثل القصد العام لجريمة الحال في توفر ركن الإرادة الحرة و المميزة و ركن العلم بأن ما يقوم به الجاني هو فعل مجرم و غير شرعي.

و حيث ان المظنون فيهم **غازي الشواشي و شيماء بنهقي و جوهر بن مبارك و شكري بحرية** قد ارتكبوا فعل جريمة ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة و هم يملكون إردة مميزة و حرة و لم يثبت في الأبحاث ما من شأنه ان يثبت خلاف ذلك، كما ان المظنون فيهم المذكورين كانوا على علم و دراية أنهم يقومون بارتكاب جريمة ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة و أن ذلك الفعل غير شرعي يجرمه القانون و ثبت في حقهم القصد العام.

و حيث أن جريمة الحال و إضافة لتوفر عنصر القصد العام فهي تستوجب لقيامها عنصر القصد الخاص.

- **في القصد الخاص:**

و حيث عرّف الفقهاء و شراح القانون ان القصد الخاص هو الهدف و الغاية المرجوة من تحقيق الجريمة ذاتها.

و حيث ان القصد الخاص في جريمة الحال هو انصراف نية الجاني إلى المس من كرامة رئيس الدولة و اعتباره وصورته أمام العموم سواء كان بالشتم أو القذف أو النعت الفاسد لشخصه عبر ما قام به من أفعال مادية.

و حيث تبين ان المظنون فيهم **غازي الشواشي و شيماء بنهقي و جوهر بن مبارك و شكري بحرية** تلفظوا في حق رئيس الدولة بنعوت تضمنت شتما و قذفا و نعتا فاسدا لشخصه و كان الهدف من ذلك للمس من كرامته و اعتباره وصورته أمام العموم و هو ما يشكل عنصر القصد الخاص لجريمة الحال.

و حيث و بالنظر لكل ما سبق فقد قام القصد الخاص لجريمة الحال في حق المظنون فيهم المذكورين و استجمعت جريمة ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة جميع أركانها المادية و المعنوية في جانبهم طبق احكام الفصل

و حيث أن ارتكاب جريمة الفصل 67 من المجلة الجزائية كان في إطار وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية على النحو الذي تم تفصيله و تحقيقه سابقا الأمر الذي يجعلها من الجرائم المترابطة بجريمة إهابية طبق احكام الفصل 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015.

و حيث و تبعا لكل ذلك فقد توفرت في جانب المظنون فيهم **غازي الشواشي و شيماء بنهقي و جوهر بن مبارك وشكري بحرية** جميع أركان جريمة **ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة المرتبطة بجرائم إرهابية طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصل 67 من المجلة الجزائية.**

<u>في جريمة التبرع بأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية في حق المظنون فيهم كمال اللطيف و محمد خيام التركي و نور الدين البحيري بعد اعتبار جريمة إخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية المنسوبة لهم من ذلك القبيل:</u>

و حيث نص الفصل 36 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 أنه:"**يعد مرتكبا لجريمة إرهابية و يعاقب بالسجن من ستة أعوام إلى اثني عشر عاما و بخطية من خمسين ألف دينار إلى مائة ألف دينار كل من يتعمد بأي وسيلة كانت بصفة مباشرة أو غير مباشرة ارتكاب أحد الأفعال التالية:**

1. **التبرع بأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها مع العلم بان الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون و ذلك بقطع النظر عن شرعية أو فساد مصدر هذه الأموال....**

3. **إخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرام الإرهابية و ذلك بقطع النظر عن شرعية أو فساد مصدر هذه الأموال..."**

و حيث أن جريمة التبرع بأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية تقتضي قيام ركن مادي و أخر معنوي.

و حيث و بخصوص الركن المادي للجريمة فهو يتمثل في عملية التبرع بالأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها.

و حيث أن الفعل المادي لعملية التبرع بالأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها لا يجرم في حد ذاته إلا إذى ارتبط بالقصد الجنائي بأن الغاية من تلك الأفعال تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية.

و حيث أن الركن المادي لتلك الجريمة المتمثل في التبرع بالأموال و جمعها و تقديمها و توفيرها و إن لم يعرفه المشرع التونسي فقد جاء عاما ليشمل كل الأفعال المتعلقة بالتصرف في الأموال سواء بالتبرع أو الجمع او التقديم أو التوفير و ان قيام عمل واحد من تلك الأعمال يكفي لتكون الركن المادي لجريمة الحال و لا يقتضي الأمر تجميع كل تلك العناصر و الأعمال مع بعضها البعض.

و حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية ان المظنون فيه **نور الدين البحيري** يشرف على وفاق إرهابي هدفه قلب نظام الحكم بالبلاد و ان من بين الأعمال التي يشرف عليها المظنون فيه **نور الدين البحيري** صلب ذلك الوفاق إدارة الأموال التي يتم التبرع بها لفائدة ذلك الوفاق بمعية المظنون فيهما **تسنيم الغنوشي** و **عبد المجيد الزار** و العناصر المرتبطة بذلك الوفاق بجهة حي التضامن بالعاصمة، و قد أشرف أيضا المظنون فيه **نور الدين البحيري** على عناصر متشددة بالجهات لاستعمالها وقت الحاجة و أنه و لتحقيق تلك الغاية تم بذل أموال في الغرض حسب ما أكده الشاهد المحجوب الهوية "XXX"، كما تبين من الأبحاث ان المظنون فيه **محمد خيام التركي** كان يعقد لقاءات مع بعض المتهمين في قضية الحال و كان يلتقي بعض السفراء الأجانب و بعض اعوان السفارات الأجنبية بتونس و بالخارج و يقوم بتنظيم اجتماعات في إطار الوفاق الذي كوّنه مع غيره من المتهمين و شن حملة اعلامية ضد النظام القائم بتونس و ضد رئيس الدولة و بذل و قدّم أموالا لفائدة ذلك الوفاق من أجل الغاية الإجرامية التي كان يرمي إليها و هي تغيير النظام القائم بتونس و استهداف رئيس الدولة بكل وسائل العنف الممكنة، كما تبين ان المظنون فيه **كمال اللطيف** قد تولى توفير أموال لشراء أسلحة و كلّف

المظنون فيه **رفيق الشعبوني** بشرائها باعتباره تاجر أسلحة و كلّف المظنون فيه **علي الحليوي** بتهريبها باعتباره مختص في تهريب البضائع عبر الحدود التونسية و ذلك لغاية استعمال تلك الأسلحة في ارتكاب جرائم إرهابية.

و حيث توفر الركن المادي لجريمة التبرع بأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية في حق المظنون فيهم **نور الدين البحيري** و **كمال الطيف** و**محمد خيام التركي**.

و حيث أن جريمة الحال تقتضي قيام ركن معنوي و المتمثل في القصد العام و القصد الخاص للجريمة.

و حيث يتمثل القصد العام للجريمة في توفر ركن الإرادة الحرة و المميزة و ركن العلم بأن ما يقوم به الجاني هو فعل مجرم و غير شرعي.

و حيث ان المظنون فيهم **نور الدين البحيري** و **كمال الطيف** و **محمد خيام التركي** قد ارتكبوا فعل التبرع بأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها ة بالجرائم الإرهابية و هم يملكون إردة مميزة و حرة و لم يثبت في الأبحاث ما من شأنه ان يثبت خلاف ، كما ان المظنون فيهم المذكورين كانوا على علم و دراية أنهم يقومون بارتكاب جريمة التبرع بأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية و أن ذلك الفعل غير شرعي يجرمه القانون و ثبت في حقهم بذلك القصد العام.

و حيث أن جريمة الحال و إضافة لتوفر عنصر القصد العام فهي تستوجب لقيامها عنصر القصد الخاص.

و حيث يتمثل القصد الخاص لجريمة الحال في نية تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون، و قد انصرفت نية المظنون فيهم **نور الدين البحيري** و **كمال الطيف** و **محمد خيام التركي** بتبرعهم و توفيرهم لتلك الأموال على النحو السابق ذكره إلى تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية و قام بذلك عنصر القصد الخاص في جانبهم.

و حيث استجمع المظنون فيهم المذكورين بذلك كل الأركان المادية و المعنوية على النحو السابق ذكره و تفصيله لجريمة **التبرع بأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية** بعد اعتبار جريمة **إخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية** المنسوبة لهم من ذلك القبيل **طبق احكام الفصلين 13 جديد و 36 من القانون الأساسي لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019.**

في جريمة الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر المنسوبة للمظنون فيهم كمال اللطيف و محمد خيام التركي و محمد الأزهر العكرمي و رضا شرف الدين:

و حيث اقتضى الفصل 14 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال أنه:" **يعد مرتكبا لجريمة إرهابية كل من يرتكب فعلا من الأفعال الآتية: ...**

خامسا: الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر."

و حيث أن جريمة الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر تقتضي قيام ركن مادي و أخر معنوي.

و حيث و بخصوص الركن المادي للجريمة فهو يتمثل في عملية إلحاق ضرر بالأمن الغذائي أو البيئة أو تعريض صحة المتساكنين للخطر بأي شكل من الأشكال.

و حيث أن الركن المادي لجريمة الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر هو ذلك المتمثل في إلحاق ضرر بالأمن الغذائي أو البيئة أو تعريض صحة المتساكنين للخطر و إن لم يعرف المشرع التونسي مفهوم الإضرار بالأمن الغذائي إلا ان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد سنة 1996 عرّف الأمن الغذائي بأنه "**وضع يتحقق عندما يتمتع جميع المواطنين في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي و الاقتصادي على أغذية كافية و سليمة و مغذية تلبي احتياجاتهم و أفضالياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة و صحية**" أما بخصوص مفهوم الإضرار بالبيئة و تعريض صحة المتساكنين للخطر فقد جاء عاما ليشمل كل الأضرار التي من الممكن أن تمس بالأمن الغذائي والصحي للمواطنين و كل ما يرتبط بذلك من اضطراب في مسالك التوزيع أو احتكار أو اتلاف المواد الأساسية الغذائية او الأدوية و غيرها من الأضرار، كما يتبين من نص الفصل 14 خامسا أنه لا يجب لتقوم جريمة الحال تظافر كل تلك العناصر بل يكفي توفر أحد تلك العناصر من الإضرار بالأمن الغذائي أو بالبيئة أو بما يخل من توازن المنظومات الغذائية أو البيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر لتقوم الجريمة في حق مرتكبها دون تجميع كل تلك العناصر برمتها.

و حيث أن جريمة الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر تقتضي قيام ركن معنوي يتمثل في القصد الخاص و باعتبارها جريمة خاصة تقتضي قيام القصد الخاص.

و حيث أن القصد العام في جريمة الحال هو أن يقوم الجاني بذلك الفعل المجرم بإرادة حرة و يعلم أن ما يقوم به من فعل يعاقبه القانون و قد تبين ان المظنون فيهم **محمد خيام التركي و كمال اللطيف و محمد الزهر العكرمي و رضا شرف الدين** بقاموا بالفعل المادي لجريمة الحال بإرادة حرة و كانوا على علم أنهم بصدد ارتكاب فعل يجرمه القانون.

و حيث و إضافة للقصد العام المتوفر في قضية الحال فإن جريمة الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر باعتبارها جريمة خاصة تقتضي القصد الخاص أيضا و الذي يتمثل في قصد الجاني الاضرار الأمن الغذائي أو البيئة أو تعريض صحة المتساكنين للخطر و الإخلال بتوازن المنظومات الغذائية أو البيئية او الموارد الطبيعية أو تحريض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر.

و حيث ثبت من وقائع القضية أن المظنون فيهما **محمد خيام التركي** و **محمد الأزهر العكرمي** كانا التقيا بتاريخ 2023/01/25 بمطعم "باب الشرق" بجهة حي النصر ثم تحولا إلى مقهى قريب من ذلك المطعم أين تطرقا إلى الحديث حول مخطط معارضة سياسة رئيس الجمهورية و استعانتهما في ذلك بعدة أطراف خارجية، كما تطرقا للحديث حول عمليات ترفيع الاسعار التي حصلت آنذاك لتأجيج الوضع العام و اظهار فشل رئيس الجمهورية و تعبئة الشارع لاسقاطه و تنصيب رئيس جديد للدولة موال لهم و العمل على إذكاء ذلك كمبرر للانقلاب على النظام السياسي و إقصاء رئيس الجمهورية من الحكم و يبرز ذلك من خلال المحادثة التي جمعت بين الناشطين صلب **جمعية جسور للسياسيات العمومية** التابعة للمتهم خيام التركي بالقول **"الامور لن ستمر طويلا من دون ضغط اجنبي عبر الجيش والذهاب الى الانفجار الاجتماعي** وهي حاملة لمعاني بث اضطراب على مستوى الاقتصاد التونسي ومعبرة عن مقاصد المس من قوت وحاجيات المواطن التونسي .

و حيث تبين أيضا حسب ما أكده الشاهد المحجوبة هويته "XXX" أن المظنون فيه **كمال اللطيف** قام بالتنسيق مع المظنون فيه **رضا شرف الدين** لخلق اضطراب بمسالك توزيع بعض الأدوية عبر تحويل كميات هامة من الأدوية التي كانت تصنعها الشركة التونسية "SIPHAT" و التي كان سيتم توزيعها على المستشفيات و الصيدليات التونسية إلى حساب المدعو **رضا شرف الدين** والذي يتولى بيعها بأثمان باهظة للمواطن التونسي و هو ما خلق اضطرابا كبير في توزيع الأدوية على الصيدليات و المستشفيات.

وهو ما تزامن من حيث الواقع مع فترة الاحتكار وتذبذب الاقتصاد في مواد اساسية معينة وهو امر اكده الخبير المنتدب صلب تقريره المضاف.

و حيث أن المظنون فيهم **محمد خيام التركي** و **محمد الأزهر العكرمي** و **كمال اللطيف** و **رضا شرف الدين** بما قاموا به من أفعال على النحو السالف بيانه يكونوا قد استجمعوا في جانبهم الأركان المادية و المعنوية لجريمة **الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر على معنى أحكام الفصل 14 من القانون الأساسي لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019.**

في جريمة الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية أو احتمال ارتكابها المنسوبة للمظنون فيهم عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و عبد الحميد الجلاصي و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي وشيماء بنهقي ومحمد الأزهر العكرمي وشكري بحرية و العياشي الهمامي و محمد الحامدي و رياض الشعيبي و نور الدين بوطار و رضا شرف الدين و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني وكمال بن البدوي و محمد البدوي:

و حيث نص الفصل 37 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 أنه:"**يعد مرتكبا لجريمة إرهابية و يعاقب بالسجن من عام إلى خمسة أعوام و بخطية من خمسة آلاف دينار إلى عشرة آلاف دينار كل من يمتنع و لو كان خاضعا للسر المهني عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال و ما بلغ إليه من معلومات او إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون أو احتمال ارتكابها...**"

و حيث تبين مما له أصل ثابت في الأبحاث أن المظنون فيهم **عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و عبد الحميد الجلاصي و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي وشيماء بنهقي ومحمد الأزهر العكرمي وشكري بحرية والعياشي الهمامي و محمد الحامدي و رياض الشعيبي** على علم بارتكاب المظنون فيه **محمد خيام التركي** لجريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية دون ان يقوموا بإعلام السلط المختصة بتلك الجريمة الإرهابية.

و حيث ثبت أيضا أن المظنون فيهما **نور الدين بوطار و رضا شرف الدين** كانا على علم بارتكاب المظنون فيه **كمال اللطيف** لجريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية دون أن يقوما بإعلام السلط المختصة بتلك الجريمة الإرهابية.

و حيث تبين من الأبحاث أيضا أن المظنون فيهم الصحبي عتيق و سيد الفرجاني و كمال بن البدوي و محمد البدوي كانوا على علم بارتكاب المظنون فيه نور الدين البحيري لجريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية دون أن يقوموا بإعلام السلط المختصة بتلك الجريمة الإرهابية.

و حيث و بذلك ثبت ارتكاب المظنون فيهم **عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج وعبد الحميد الجلاصي و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي وشيماء بنهقي ومحمد الأزهر العكرمي وشكري بحرية والعياشي الهمامي و محمد الحامدي و رياض الشعيبي و نور الدين بوطار و رضا شرف الدين و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني و كمال بن البدوي و محمد البدوي لجريمة الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية أو احتمال ارتكابها طبق أحكام الفصل 37 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015.**

و حيث توفر ما يكفي من القرائن و الحجج على ارتكاب المظنون فيهم **محمد خيام التركي و كمال اللطيف و نور الدين البحيري و عصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و عبد الحميد الجلاصي و حطاب سلامة و أحمد نجيب الشابي وشيماء بنهقي ومحمد الأزهر العكرمي وشكري بحرية و العياشي الهمامي و محمد الحامدي و رياض الشعيبي ونور الدين بوطار و رضا شرف الدين و كمال بن البدوي و محمد البدوي و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني** لما نسب إليهم من جرائم على النحو السالف بيانه و شرحه و ذلك باعترافاتهم الجزئية تحقيقا و المعززة بشهادة الشهود والاختبارات المجراة في الغرض و المعاينات و بحجة المحجوز كتعزز كل ذلك بتقرير لجنة التحاليل المالية و التحركات الحدودية لبعض المتهمين على النحو الذي تم تفصيله في باب الحجة الواقعية ضد المتهمين فضلا عن الاختبار المجرى بواسطة الخبير المنتدب السيد اسامة لحمر و بعد التحرير عليه من طرف قلم التحقيق اتى بنتائج ايجابية ولئن كانت مقتضبة ومقتصرة على متهمين دون اخرين وذلك لاسباب عدة اهمها تعمد اغلبهم ازالة شرائح نداء وإتلاف هواتف جوالة والامتناع عن الإدلاء بكلمة السر Mode pass الخاصة بهواتفهم الجوالة المتطورة تقنيا مما تعذر القيام بأعمال الاختبار الفنية بخصوصها و هذا جاء مؤيدا باعتراف من صدر عنهم ذلك لدى قلم التحقيق فضلا عن عامل ضيق الوقت الذي افرزته مماطلة المتهمين ثم امتناعهم عن تمكين الخبير من ذلك .

ولضمان سير الأبحاث واحتراما لمؤسسة الايقاف التحفظي انهي أعماله كما تضمنها الاختبار المضاف محملة بنتائج الكترونيه واقعية وفق منهج علمي دقيق ومعطيات موضوعية ثابتة لها وجه الفصل في قضية الحال واتجه اعتمادها .

و حيث أنه و بخصوص جريمة تكوين وفاق قصد الاعتداء على الأملاك و الأشخاص و جريمة إبداء الرأي لتكوين المؤامرة المنسوبة للمظنون فيهم المذكورين أعلاه قد استوعبتهما بقية الجرائم التي تم توجيهها على المتهمين المذكورين واتجه تبعا لذلك حفظ الجريمتين المذكورتين في حقهم لذلك السبب.

و حيث لا شيء بملف القضية يفيد ارتكاب المظنون فيهم **محمد خيام التركي و كمال اللطيف و نور الدين البحيري وعصام الشابي وجوهر بن مبارك و غازي الشواشي و رضا بالحاج و عبد الحميد الجلاصي و أحمد نجيب الشابي وشيماء بنهقي ومحمد الأزهر العكرمي وشكري بحرية و العياشي الهمامي و محمد الحامدي و رياض الشعيبي ونور الدين بوطار ورضا شرف الدين و كمال بن البدوي و محمد البدوي و الصحبي عتيق و سيد الفرجاني** لبقية التهم التي نسبت إليهم أمام إنكار المظنون فيهم المذكورين لتلك التهم و عدم توفر أية قرينة واقعية او قانونية تعزز الاتهام واتجه تبعا لذلك حفظها مؤقتا في حقهم لعدم كفاية الحجة.

بخصوص المتهمين بحالة فرار:

و حيث تعذر استنطاق المظنون فيهم **نجلاء اللطيف و كريم القلاتي و رفيق الشعبوني و برنار هنري ليفي و علي الحليوي و منجي الذوادي و رضا ادريس و محمد عبد الرؤوف خلف الله وكمال القيزاني و مصطفى**

كمال النابلي و محمد كمال الجندوبي و نور الدين بن تيشة و كوثر الدعاسي و نادية عكاشة وحمزة المؤدب و عبد المجيد الزار و تسنيم الغنشي رغم استدعائهم طبق القانون و قد صدرت في حقهم بطاقات جلب تعذر انجازها لتحصنهم بالفرار.

1. **في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه مصطفى كمال النابلي:**

حيث أفادت الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيه **كمال اللطيف** و رغبة منه في السيطرة على دواليب الدولة التونسية و على المشهد السياسي بها قام بربط عديد العلاقات مع رجال أعمال و بعض الشخصيات السياسية التونسية والأجنبية محاولا التغلغل داخل مفاصل الدولة من خلال تعيين بعض الوزراء و الإطارات العليا وحتى رؤساء الحكومات ومن ذلك تدخله لتعيين المظنون فيه **مصطفى كمال النابلي** كمحافظ للبنك المركزي خلال سنة 2011 و ذلك لضمان سيطرته على التوجهات المالية و النقدية للبلاد التونسية خدمة لمصالحه و لضرب الحكومات المعارضة لتوجهاته و قد قام **مصطفى كمال النابلي** في ذلك الإطار بخلاص قرض بقيمة 1.8 مليار دولار قبل اوانه اقترضته الدولة التونسية من الجانب الإيطالي بنسبة فائدة تتراوح بين 1 و 2 بالمائة ثم اقترض مجموعة من القروض المالية من عدة دول أوربية بنسبة فائدة مرتفعة تتراوح بين 6 و 8 بالمائة لإثقال كاهل الدولة التونسية ماليا و تأزيم الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بتونس و حث الدول و المؤسسات المانحة و خاصة البنك الدولي على عدم تمكين الدولة التونسية من أية تمويلات خارجية قصد ضرب الاستقرار المجتمعي و النيل من صورة الحكومة الحالية أمام الشعب في إطار الوفاق التآمري الذي يهدف للإطاحة برئيس الجمهورية التونسية و تغيير النظام القائم بها باستعمال القوة، كما تبين من التحركات الحدودية أن المظنون فيه مصطفى **كمال النابلي** كان يتردد باستمرار و بشكل مكثف على عديد الدول الغربية.

2. **في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه محمد عبد الرؤوف خلف الله:**

حيث أفادت الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون **محمد عبد الرؤوف خلف الله** كان يستغل جريدته الالكترونية والورقية "أخر خبر" في كشف و نشر المحاضر الأمنية و معطيات التحقيق القضائية السرية ليطلع عليها من يهمه الأمر من العناصر الفارة و خاصة العناصر الإرهابية المتورطة في تلك التحقيقات و ذلك بتعليمات من المظنون فيه **كمال اللطيف** و في إطار نفس التعليمات تولى المظنون فيه **محمد عبد الرؤوف خلف الله** استقطاب بعض إطارات وأعوان الأمن الرئاسي و قام بتكليفهم بتجميع المعلومات المتعلقة بتحركات رئيس الجمهورية و ذلك لفائدة المظنون **كمال اللطيف** الذي يقوم لاحقا باستغلال تلك المعلومات تمهيدا لاستهداف السيد رئيس الجمهورية، كما تم تكليف المظنون فيه **محمد عبد الرؤوف خلف الله** من قبل المظنون فيه **كمال اللطيف** بمرافقة رئيس الحكومة الأسبق **يوسف الشاهد** أينما تنقل خارج أرض الوطن و موافاته بتقارير حول نشاطه، كما ثبت من خلال تقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية أن للمظنون فيه المذكور عدة حسابات بنكية تلقى من خلالها عدة تحويلات مكثفة و مشبوهة و غير مبررة، كما تبين من التحركات الحدودية أن المظنون فيه **محمد رؤوف خلف الله** تردد على فرنسا بشكل مكثف و على مدينة جينيف.

. **في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه علي الحليوي:**

وحيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيه **كمال اللطيف** كلّف المظنون فيه **علي الحليوي** بتمويل الحرب الإعلامية ضد الرئيس قيس سعيد بالنظر لعلاقاته مع العديد من القيادات الامنية و العسكرية والاقتصادية والإعلامية قصد ايصال المعلومة و توجيههم للتحريض على رئيس الجمهورية و تأليب الرأي العام ضده كما ان المظنون فيه **علي الحليوي** هو رابط اتصال بين المظنون فيه **كمال اللطيف** و المظنون فيهم **رضا شرف الدين** و **رضا بالحاج** لحضور اجتماعات يتم خلالها التخطيط و التحضير للبرنامج التآمري ضد رئيس الدولة، كما أكد الشاهد المحجوبة هويته "XXX" أن المظنون فيه **كمال اللطيف** كلّف المظنون فيه **علي الحليوي** بتهريب الأسلحة التي سيتولى شراءها من تاجر الأسلحة المظنون فيه **رفيق شعبوني** و إدخالها للتراب التونسي لاستعمالها في اسقاط النظام القائم بتونس، كما ثبت من خلال تقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية أن للمظنون فيه المذكور عدة حسابات بنكية تلقى من خلالها عدة تحويلات مكثفة و مشبوهة و غير مبررة، كما أكدت التحركات الحدودية للمظنون فيه **علي الحليوي** سافر عديد المرات إلى بعض الدول الغربية و الخليجية بشكل مكثف.

4. **<u>في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه حمزة المؤدب</u>:**

و حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيه **محمد خيام التركي** أنشأ مجموعة افتراضية على تطبيق "واتساب" تحمل اسم "les amis de Joussour" و التي ضمت المظنون فيه **حمزة المؤدب** و قد صرّح المظنون فيه **محمد خيام التركي** عبر تلك المجموعة بالقول حرفيا "**أن الأمور لن تستمر طويلا دون ضغط أجنبي عبر الجيش**" و بحتمية حدوث انقلاب عسكري أو طبي ضد رئيس الجمهورية و ان أي حل سيتم "**غصبا عنه**"، كما تضمنت تلك المحادثات ألفاظ نابية و أمر موحش ضد السيد رئيس الجمهورية و نعته بالقرد و تمت الدعوة صلب تلك المجموعة الافتراضية لاستعمال القوة قصد فرض أجندة ضده و عدم المواصلة في رد الفعل تجاه مساره بالقول حرفيا:"**تعم المطلوب افتكاك المبادرة من القرد و فرض أجندة بديلة و عدم المواصلة في رد الفعل على مساره في فرض الأمر الواقع...و ذلك ما يمكن أن يربك القوى الصلبة و الأطراف الدولية و يدفعها لتطوير مواقفها...**" و "**الحل قد يكون مركبا بترك المجال للانفجار الاجتماعي و الانسداد المالي ثم التدخل الأجنبي في الوقت المناسب**"، كما أعلم المظنون فيه **محمد خيام التركي** أعضاء تلك المجموعة أنه سيعقد لقاء مع سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية و "**أن لديه الكثير من الأشياء التي سيخبرهم بها**"، كما تبين من التحركات الحدودية للمظنون فيه **حمزة المؤدب** أنه يتردد بصفة مكثفة على عدة دول غربية بما فيها بريطانيا و فرنسا و إيطاليا و ألمانيا و تركيا و بعض الدول العربية على غرار مصر و قطر.

5. **<u>في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه منجي الذوادي</u>:**

حيث تبين من الأبحاث المجراة في القضية ان المظنون فيه **المنجي الذوادي** الذي يترأس جمعية " Tunisian united network" و يدير نشاطا تآمريا ضد رئيس الدولة قيس سعيد و يستعمل علاقاته داخل الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على الدولة التونسية و الاضرار بمصالحها السياسية و الدبلوماسية لاصدار قرارات امريكية تستهدف مصالح الدولة التونسية، كما تولى المظنون فيه **محمد خيام التركي** التواصل مع مستغل

الرقم الهاتفي الانجليزي 447895202649+ الذي ارسل له وثيقة الكترونية بتاريخ 2022/12/13 تحتوي على 61 صفحة و هي عبارة عن تقرير محرر من باللغة الانجليزية يتناول الوضع السياسي في تونس و يدعي وجود بعض الانتهاكات التي قام بها النظام القائم بتونس و المسؤولين عليه و نقد لسياسة رئيس الجمهورية و الوزراء المكلفين بالحكومة في كيفية تسيير دوليب الدولة و صور لبعض الوزراء في حكومة السيد رئيس الجمهورية و اعلمه صاحب ذلك الرقم ان تلك الوثيقة وصلت و تم إيداع ذلك التقرير بوزارة الخارجية الأمريكية و قد اكد الاختبار الفني المجرى في الغرض ان تلك الوثيقة تعتبر وثيقة سرية و لا يمكن لغير المسؤولين الأمريكيين بوزارة الخارجية الاطلاع عليها، كما ثبت من الأبحاث أن المظنون فيه **المنجي الذوادي** منضم للوفاق التآمري الذي يديره المظنون فيه **محمد خيام التركي**، كما تبين من التحركات الحدودية تردد المظنون فيه **منجي الذوادي** على العاصمة الفرنسية و على الدولة التركية.

6. <u>في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه كمال القيزاني:</u>

و حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيه **كمال القيزاني** منضم للوفاق التآمر الذي يديره المظنون فيه **محمد خيام التركي** و قد تواصلا معا عبر تطبيقة "سينيال" في إطار توحيد الصفوف لمواجهة و إسقاط نظام الحكم القائم بتونس، كما أكدت التحركات الحدودية للمظنون فيه **كمال القيزاني** سافر عديد المرات إلى بعض الدول الغربية و الخليجية بشكل مكثف.

7. <u>في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه رضا ادريس:</u>

حيث أفادت الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيه **رضا ادريس** انضم إلى الوفاق التآمري الذي يديره المظنون فيه **محمد خيام التركي** و قد تآمر على الدولة التونسية و على النظام القائم بها و ذلك من خلال تواصله انطلاقا من حسابه على تطبيق "واتساب" المرتبط بالرقم الهاتفي 99.260.378 مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** وأرسل له مجموعة من الوثائق الالكترونية المتمثلة في دراسة لمراحل العمل و المنهجية المعتمدة و الأهداف المرغوب الوصول إليها و النتائج المنتظرة لتوحيد التحرك ضد الرئيس **قيس سعيد** قصد إزاحته من الحكم، كما سعى بمعية المظنون فيه **محمد خيام التركي** وبالاستعانة بعلاقاتهم الدبلوماسية الخارجية و خاصة على المستوى الأوروبي إلى الضغط على المجلس الأوروبي لاستصدار قرارات ضد الإجراءات الاستثنائية لرئيس الجمهورية قيس سعيد و فعلا صدر قرار عن ذلك المجلس بتاريخ 2021/07/27 ضد الدولة التونسية و ان المظنون فيه **رضا ادريس** هو من كانا سببا رئيسيا في صدور قرارات دولية ضد مصالح الدولة التونسية حسب ما ثبت من المحادثات التي تمت معاينتها على تطبيق "واتساب" بجهاز الهاتف الجوال للمظنون فيها **شيماء بنهقي**، هذا و تواصلت المظنون فيها **شيماء بنهقي** بالمظنون فيه **رضا ادريس** وهنئته بقرار الاتحاد الأوروبي مؤكدة له بالقول أنه **"ثمرة عملنا"**، كما ثبت من خلال تقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية أن للمظنون فيه المذكور عدة حسابات بنكية تلقى من خلالها عدة تحويلات مكثفة و مشبوهة و غير مبررة، كما تبين أيضا من التحركات الحدودية للمظنون فيه **رضا ادريس** أنه يتردد بصفة مكثفة على عدة عواصم غربية و مدينة الدار البيضاء المغربية ومدينة اسطمبول التركية.

8. في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه محمد كمال الجندوبي:

حيث أفادت الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيه **محمد كمال الجندوبي** منظم للوفاق التآمري الذي يديره المظنون فيه **كمال اللطيف** و هو الواسطة بين هذا الأخير والمظنون فيه **محمد خيام التركي** بالداخل والخارج وذلك في إطار تآمر تلك المجموعة على الدولة التونسية و النظام القائم بها عبر محاصرتها اقتصاديا و ماليا من الخارج، كما أن المظنون فيه **محمد كمال الجندوبي** قام و بتأثير من المظنون فيه **كمال اللطيف** بجلب عدة شخصيات أجنبية للبرلمان التونسي قصد التأثير على القوانين و القرارات الصادرة عن ذلك البرلمان، كما بينت التحركات الحدودية تردد المظنون فيه **محمد كمال الجندوبي** الدائم و المكثف على بعض الدول الغربية فرنسا و سويسرا.

9. في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه نور الدين بن تيشة:

حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيه **نور الدين بن تيشة** منضم للوفاق التآمري الذي يدره المظنون فيه **كمال اللطيف** و يشرف على شبكة من المدونين والصحافيين و قد استغل تلك الشبكة في نشر العديد من الأخبار الزائفة قصد توتير الأوضاع الاجتماعية و شن هجمات إعلامية على شخص رئيس الجمهورية و ذلك بارتباط وتنسيق مع المظنون فيه **كمال اللطيف** و بعض القيادات بحزب "حركة النهضة"، و ان المظنون فيه **نور الدين بن تيشة** كان يلتقي بمنزل كائن بجهة المرسى تابع لامرأة تدعى **سلوى** و تكنى "TATA" قصد عقد اجتماعات سرية بين العديد من رجال الأعمال و مديري بنوك و بعض المتهمين في قضية الحال على غرار **رضا بالحاج وكمال اللطيف ومحمد خيام التركي و مصطفى كمال النابلي**، كما ثبت من خلال تقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية أن للمظنون فيه المذكور عدة حسابات بنكية تلقى من خلالها عدة تحويلات مكثفة و مشبوهة و غير مبررة، كما بينت التحركات الحدودية للمظنون فيه **نور الدين بن تيشة** تردده المستمر على دول الإمارات العربية ومصر و تركيا و فرنسا.

10. في الوقائع المنسوبة للمظنون فيها نادية عكاشة:

حيث أفادت الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيها **نادية عكاشة** منظمة للوفاق التآمري الذي يديره المظنون فيه **كمال اللطيف** و قد استغلت صفتها باعتبارها كانت مدير الديوان الرئاسي و تولت التنسيق مع المظنون فيه **كمال اللطيف** قصد مده بجميع المعلومات و المعطيات التي تتوفر لديها بحكم مهامها داخل القصر الرئاسي و المتعلقة أساسا بتحركات رئيس الجمهورية تمهيدا لاستهدافه، كما تولت تسريب بعض المعلومات المظللة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتشويه رئيس الجمهورية قصد تأليب الشارع التونسي ضده تمهيدا لاسقاطه بالقوة، كما تبين أن المظنون فيها **نادية عكاشة** لها علاقة تواصلية أيضا مع المظنون فيه **محمد خيام التركي** الذي تواصل مع صاحبة الرقم الهاتفي 28.505.698 وأمدها بالرقم الهاتفي التابع للمظنون فيها **نادية عكاشة**.

11. في الوقائع المنسوبة للمظنون فيها كوثر الدعاسي:

و حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيها **كوثر الدعاسي** منظمة للوفاق التآمري الذي يديره المظنون فيه **نور الدين البحيري** و كانت تنشط صلب شبكة من الاعلاميين و المدونين تحت إشراف المظنون فيه **كريم القلاتي** هدفها نشر الإشاعات و الأخبار الزائفة لتوتير الأجواء بتونس و تأليب الرأي العام ضد رئيس الجمهورية، كما تقوم تلك الشبكة باستقطاب بعض السياسيين و الأمنيين و القضاة للحصول على المعلومات التي تخص الشأن الداخلي لتونس لاستغلالها لاحقا في الانقلاب على النظام القائم بتونس، كما ان للمظنون فيها **كوثر الدعاسي** ارتباط و تواصل مع المظنون فيه **سيد الفرجاني** في عملية الاستقطاب و الدعاية.

12. في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه عبد المجيد الزار:

و حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية ان المظنون فيه **عبد المجيد الزار** منظم للوفاق التآمري الذي يدره المظنون فيه **نور الدين البحيري** و قد استغل منصبه على رأس اتحاد الفلاحين في التحكم في السوق و السيطرة على مسالك توزيع المواد الغذائية و الاضرار بها لخلف شح في المواد الغذائية بالسوق التونسية و تأليب الرأي العام ضد النظام القائم بتونس و أساسا السيد رئيس الجمهورية، كما قام المظنون فيه باعتباره أصيل منطقة حي هلال بالعاصمة بتكوين مجموعة من المنحرفين أصيلي تلك المنطقة و إعداده للقيام بتحركات ليلية و أعمال شغب هدفها الاطاحة بالنظام القائم بتونس و بذل في سبيل ذلك اموال لاستقطاب تلك العناصر المنحرفة، كما اتضح من التحركات الحدودية ان المظنون فيه **عبد المجيد الزار** تردد على عدة دول غربية بما فيهم اسطمبول العديد من المرات الملفتة للانتباه.

13. في الوقائع المنسوبة للمظنون فيها تسنيم الغنوشي:

و حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية ان المظزنون فيها **تسنيم الغنوشي** منظمة للوفاق التآمري الذي يدره المظنون فيه **نور الدين البحيري** و تولت بالاستعانة بالمظنون فيه **عبد المجيد الزار** في استقطاب مجموعة من المنحرفين بجهة حي هلال و سيدي حسين و حي التضامن و بعض الأحياء بضواحي العاصمة للقيام بتحركات ليلية و أعمال عنف هدفها الاطاحة برئيس الجمهورية و الناظم القائم بتونس، و قد قامت المظنون فيها **تسنيم الغنوشي** في ذلك الاطار بتوزيع الأموال على العناصر المنحرفة بتونس الغربية قصد استغلاله في القيام بأعمال الشغب الليلية المذكورة، كما تبين من التحركات الحدودية أن المظنون فيها **تسنيم الخريجي** ترددت في مناسبات عديدة على تركيا.

14. في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه كريم القلاتي:

و حيث ثبت من الأبحاث الجراة في القضية أن المظنون فيه **كريم القلاتي** يشرف على شبكة من المدونين من بينهم المظنون فيها كوثر الدعاسي و له علاقة ببعض المواقع و الصفحات الاخبارية التي تقوم بنشر الإشاعات و توتير الأجواء بتونس و له ارتباط ببعض الدول الأجنبية و لاسيما فرنسا و له نشاط استخباراتي معها للاضرار بمصالح الدولة التونسية، و قد تواصل نشاط المظنون فيه **كريم القلاتي** في التآمر على الدولة التونسية خاصة بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها السيد يرئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و أجرى المظنون فيه **كريم القلاتي** لقاءات سرية ليلية مع المظنون فيها **نجلاء اللطيف** بدولة لكسمبورغ هدفها التخطيط

للاطاحة برئيس الجمهورية قيس سعيد، كما التقى بالمظنون فيه برنار هنري ليفي بدولة لكمبورغ بعد أن نسّق المظنون فيه **كريم القلاتي** في ذلك مع المظنون فيه **كمال اللطيف** و ان هذا الأخير يعتبر المظنون فيه **كريم القلاتي** ضابط الاتصال مع مختلف تلك الاطراف بالخارج للتآمر على الدولة التونسية، هذا و قد تبين أيضا من التحركات الحدودية ان المظنون فيه **كريم قلاتي** تردد على عديد الدول الغربية و أساسا فرنسا.

15. في الوقائع المنسوبة للمظنون فيها نجلاء اللطيف:

و حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيه **كمال اللطيف** يقف وراء المخطط التآمري لعزل الرئيس قيس سعيد و قد كلّف المظنون فيها **نجلاء اللطيف** بربط اتصالات بعدة أطراف تونسية و أجنبية و جهات أمنية ودبلوماسية بالسفارة التونسية ببروكسال بلجيكا دون علم السفير التونسي هناك و عقدت معهم عدة اجتماعات بمقر السفارة المذكورة بحضور مجموعة من موظفي تلك السفارة الأمريكية للتحضير لعملية الانقلاب، و قد عقدت هذه الأخيرة عدة اجتماعات بدولة لكسمبورغ حضرها المظنون فيه **كريم القلاتي** الذي يعد رابط الاتصال للمظنون فيه **كمال اللطيف** مع تلك الأطراف و مع المظنون فيه **برنار هنري ليفي** و الذي يعد من الأشخاص التي تقف وراء الانقلابات بالوطن العربي بما يعرف "الربيع العربي" و كانوا جميعا يخططون للتآمر على الدولة التونسية و الإطاحة بالنظام القائم بها و إنشاء نظام سياسي جديد بتونس موالي للمظنون فيها **نجلاء اللطيف** و من يقف وراءها من المتهمين المذكورين و بعض الأطراف الأجنبية، كما تبين من التحركات الحدودية للمظنون فيها **نجلاء اللطيف** أنها تتردد باستمرار على مدينتي بروكسال وفرانكفورت.

16. في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه رفيق الشعبوني:

و حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيه **رفيق الشعبوني** على ارتباط بالمظنون فيه **كمال اللطيف** ويعد من العناصر التي يعتمد عليها هذا الأخير بالخارج باعتباره تاجر أسلحة و مصنف من أخطر العناصر في مجال تهريب الأسلحة بين مالي و ليبيا، و قد تم تكليف المظنون فيه **رفيق الشعبوني** من قبل المظنون فيه **كمال اللطيف** بحضور الاجتماعات التي عقدتها المظنون فيها **نجلاء اللطيف** بدولة لكسمبورغ مع بعض الأطراف التونسية و الأجنبية وبحضور المظنون فيه **هنري برنار ليفي** و جرى التحضير خلال تلك الاجتماعات للانقلاب على النظام القائم بالدولة التونسية برئاسة السيد قيس سعيد و إرساء نظام جديد موال لهم و يخدم مصالحهم و مصالح الأطراف الأجنبية التي تقف خلفهم، و قد تولى المظنون فيه **كمال اللطيف** تكليف المظنون فيه **رفيق الشعبوني** باقتناء بعض الأسلحة و إدخالها إلى التراب التونسي بمساعدة المظنون فيه **علي الحليوي** قصد استعمالها وقت الحاجة للقيام باعمال عنف مسلحة الهدف منها قلب نظام الحكم بتونس، كما تبين من التحركات الحدودية للمظنون فيه **رفيق الشعبوني** أنه يتردد على بعض الدول الغربية و تحديدا بعض الجزر الإيطالية المشبوهة.

17. في الوقائع المنسوبة للمظنون فيها بشرى بالحاج حميدة:

و حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية أن المظنون فيها **بشرى بالحاج حميدة** انخرطت في الوفاق الذي كوّنه المظنون فيه **محمد خيام التركي** و ذلك لاسقاط النظام القائم بتونس و تواصلت مع المظنون فيها شيماء

بنهقي عبر شبكات التواصل الاجتماعي و تبين من تلك المحادثات التي جمعتهما أن المظنون فيها **بشرى بالحاج حميدة** كانت تمثل الواجهة الإعلامية و الحقوقية لذلك الوفاق، كما أكد الشاهد "XXX" ان المظنون فيها **بشرى بالحاج حميدة** تم تكريمها من قبل الرئيس الفرنسي "ماكرون" من اجل تقديم خدمات جليلة للدولة الفرنسية باعتبار أنها عنصر اتصال مع المخابرات الفرنسية و كانت تقوم بعملية تبييض لحركة النهضة لدى القيادات الفرنسية لأسباب مالية وسياسية و هي مرتبطة من خلال ذلك بالمظنون فيه **نور الدين البحيري**.

18. <u>في الوقائع المنسوبة للمظنون فيه برنار هنري ليفي:</u>

و حيث ثبت من الأبحاث المجراة في القضية أن **برنار هانري ليفي** يملك بعض الاستثمارات بتونس تحت أسماء مستعارة مع بعض اليهود التونسيين و يحمل العديد من الجنسيات على غرار الجنسية الجزائرية و له علاقة بالأعمال التخريبية و حركات الانفصال الأمازيغية بالجزائر وله علاقات بالجماعات الإسلامية المسلحة بالجزائر (GIA) وهو من المنتمين لأجهزة اسرائلية على غرار "الموساد" (جهاز الاستخبارات) و "الشاباك" (مقاومة التجسس) و "القيبون" (مختصة بعمليات الاغتيال خارج اسرائيل) وقد حاول منذ سنة **2013** إلى حدود سنة **2018** أن يضع موطئ قدم بتونس و الجزائر و ليبيا قصد خدمة الكيان الصهيوني و الدول المتحالفة معه استغلالها لمخرجات الربيع العربي، كما له علاقات ببعض الشخصيات والمؤسسات الإعلامية على غرار شبكة "سكاي نيوز" و "BFM"، كما أن المظنون فيه **هانري ليفي** تآمر على الدولة التونسية و ذلك بتعطيل إنتاج مادة الفسفاط اعتمادا على بعض الجمعيات و الشخصيات المشبوهة بتونس وخاصة بالحوض المنجمي لفائدة بعض دول الجوار التي من مصلحتها ذلك باعتبار أن تونس تنافسها في ذلك المجال، كما أن الهدف من ذلك كان الإضرار بالاقتصاد التونسي تمهيدا لإرضاخها للتطبيع مع الكيان الصهيوني، كما أن المظنون فيه **هانري ليفي** متبني الفكر الماسوني و يرتبط ببعض المتهمين في قضية الحال الحاملين لذلك الفكر و الذين كانوا يحضرون بعض حفلات النوادي الماسونية بتونس على غرار "نادي روتاري" و "نادي ليونس" التي تنشط بالبلاد التونسية بصفة مكثفة لنشر ذلك الفكر الماسوني الذي يسعى للسيطرة على الاقتصاد و السياسات و سوق الأسلحة في العالم بطريقة متوحشة، كما ثبت من الأبحاث المجراة في الغرض أن المظنون فيه **برنار هنري ليفي** له علاقة بالمظنون فيه **كمال اللطيف** و التقاه العديد من المرات خارج أرض الوطن خاصة بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/07/25 و رتّب له لقاءات جمعته بدولة لكسمبورغ بالمظنون فيها **نجلاء اللطيف** و بعض الأطراف التونسية و الأجنبية بحضور كل من المظنون فيهما **كريم القلاتي** و **رفيق الشعبوني** للتآمر على الدولة التونسية و إسقاط النظام القائم بها و إقامة نظام جديد موال لكل تلك الأطراف و الدول الأجنبية التي تقف وراءها.

و حيث توفر تبعا لذلك ما يكفي من القرائن و الحجج على ارتكاب المظنون فيهم **نجلاء اللطيف و رفيق الشعبوني و كريم القلاتي و برنار هنري ليفي و علي الحليوي و منجي الذوادي ورضا ادريس و محمد عبد الرؤوف خلف الله وكمال القيزاني و مصطفى كمال النابلي و محمد كمال الجندوبي و نور الدين بن تيشة و كوثر الدعاسي و نادية عكاشة وحمزة المؤدب و عبد المجيد الزار و تسنيم الخريجي و بشرى بالحاج حميدة** لجرائم **تكوين تنظيم و وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية و العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب**

جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف واستعمال تراب الجمهورية و تراب دولة أجنبية لانتداب و تدريب شخص و مجموعة من الأشخاص بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية داخل تراب الجمهورية و خارجه و الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر و التحريض بأي وسيلة كانت على ذلك و توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة و إخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية وذلك بقطع النظر عن شرعية أو فساد مصدر هذه الأموال و غسل الأموال من قبل وفاق باستغلال التسهيلات التي خولها خصائص النشاط المهني المرتبطة بالجرائم الإرهابية المذكورة و إفشاء و توفير و نشر معلومات مباشرة وبواسطة بأي وسيلة كانت، لفائدة تنظيم و وفاق إرهابي و لفائدة أشخاص لهم علاقة بالجرائم الإرهابية بقصد المساعدة على ارتكابها و التستر عليها والاستفادة منها و عدم عقاب مرتكبيها و الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني، عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية أو احتمال ارتكابها و كانت كلها جرائم مرتكبة عبر وطنية و تكوين وفاق بقصد الاعتداء على الأملاك و الأشخاص والتآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي و إبداء الرأي لتكوين مؤامرة بقصد ارتكاب أحد الاعتداءات ضد أمن الدولة الداخلي و الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة و ربط اتصالات مع أعوان دولة أجنبية الغرض منها الإضرار بحالة البلاد التونسية من الناحية الدبلوماسية و ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة طبق الفصول 1 و 3 و 5 جديد و 10 و 13 جديد و14 و 32 و35 و37 و40 و 92 و93 و94 و95 و96 و97 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 و الفصول 61 مكرر و 62 و67 و68 و69 و70 و72 و131 و132 من المجلة الجزائية، الثابت منهم ذلك بتصريحات الشاهدين محجوبي الهوية "XX" و "XXX" و المعززة بالاختبارات الفنية المجراة في الغرض و بتقارير اللجنة التونسية للتحاليل المالية التي أثبتت اتملك بعضهم لعدة حسابات بنكية و قيامهم من خلالها بعدة عمليات مالية و تحويلات مكثفة ومشبوهة و غير مبررة وتعزز ذلك أيضا بقرينة تحصنهم بالفرار.

و حيث كان المظنون فيهم نجلاء اللطيف و رفيق الشعبوني و كريم القلاتي و برنار هنري ليفي و علي الحليوي و منجي الذوادي ورضا ادريس و محمد عبد الرؤوف خلف الله و كمال القيزاني و مصطفى كمال النابلي و محمد كمال الجندوبي و نور الدين بن تيشة و كوثر الدعاسي و نادية عكاشة وحمزة المؤدب و عبد المجيد الزار و تسنيم الخريجي و بشرى بالحاج حميدة فاعلين أصليين للجرائم المذكورة الأمر الذي يتجه معه حفظ جريمة المشاركة في حقهم لعدم توفر الأركان القانونية.

و حيث لا شيء بملف القضية يفيد ارتكاب المظنون فيهم محمد بنضو و أحمد دولة و محمد المنصف بن عطية والمعز حسيون و رضوان ارقاز و مصطفى بن أحمد و كمال العكروت و عبد الكريم الزبيدي و بشرى

بالحاج حميدة وتوفيق بوعون و سليم الجبالي و رباب السباعي و وليد البلطي للأفعال المكونة للأركان المادية والمعنوية للجرائم المنسوبة إليهم و لم يتوفر في حقهم ما يكفي من الحجج و القرائن الدالة على ارتكابه لتلك الأفعال واتجه تبعا لذلك حفظ جميع التهم في حقهم لعدم كفاية الحجة.

وحيث لم يفض البحث للكشف عن تورط غير من ذكر فقد اتجه حفظ جملة الجرائم في حق كل من عسى ان يكشف عنه البحث مؤقتا إلى حين التوصل لمعرفة هوية الجاني.

و حيث ان قرار ختم البحث لما انتهى إلى توجيه التهم في حق المتهمين كان متجها واقعا و قانونا و اتجه تأييده واعتباره صادرا عن هذه الدائرة سندا ونصا.

و حيث يتجه بناء على ذلك توجيه التهم على المظنون فيهم و إحالتهم على الدائرة الجنائية المختصة بمحكمة تونس الابتدائية لمقاضاتهم من اجل ذلك.

❖ **بخصوص جملة مطالب الافراج**

- **مطالب الافراج الموصوفة بالوجوبية .**

و حيث خلافا لما ذهب اليه الدفاع فان الافراج الوجوبي المنصوص عليه بالفصلين 85 من مجلة الاجراءات الجزائية الذي نص في فقرته على ما يلي (....و لا يمكن ان يترتب عن قرار دائرة الاتهام باحالة الملف الى قاضي التحقيق لمواصلة بعض الاعمال التي تقتضيها تهيئة القضية للفصل تجاوز المدة االقصوى للايقاف التحفظي للمتهم الذي يتحتم في هذه الحالة على قاضي التحقيق او دائرة الاتهام حسب الاحوال الاذن بالافراج عنه مؤقتا دون ان يمنع ذلك من اتخاذ التدابير اللازمة بضمان حضوره.) وقد اضيفت هذه الفقرة بموجب القانون عدد75 لسنة 2008 المؤرخ في 11 ديسمبر 2008.

وحيث ان وضعية الموقوفين في قضية الحال لا تنطبق عليها احكام الفقرة المبينة اعلاه طالما ان هذه الدائرة تعهدت بالملف قبل انقضاء الاجل الاقصى للايقاف التحفظي و ان قرارها كان صادرا في الاصل بالاحالة على الدائرة الجنائية المختصة وتكون بالتالي وضعية المتهمين الموقوفين خاضعة لاحكام الفصل 107 من مجلة الاجراءات الجزائية في فقرته الثانية التي نصت على مايلي(.....وستمر مفعول بطاقة الإيداع أو قرار التدبير إلى أن تبت دائرة الاتهام في القضية ما لم ير قاضي التحقيق خلاف ذلك).

مما يجعل بطاقات الايداع الصادرة في حق المتهمين سارية المفعول الى حين البت في ملف القضية لدى دائرة الاتهام التي خصها المشرع للغرض بضرورة النظر و البت فيما تعهدت به في غضون العشر ايام الموالية لتعيين القضية و هو اجل استهاضي احتراما للإجراءات و لمصلحة المتهم الشرعية .

وحيث ونظرا لخطورة الافعال المنسوبة للمتهمين فان هذه الدائرة ترى عدم الاستجابة لمطالب الإفراج المقدمة في حق المظنون فيهم وتصرح برفضها اصلا.

لـذا و لهذه الأسبـاب

قررت الدائرة قبول مطالب الاستئناف شكلا وفي الأصل تاييد قرار ختم البحث وإحالة المظنون فيهم :

1. **كمال بن يوسف بن سليمان اللطيف.**
2. **محمد خيام بن ابراهيم بن مصطفى التركي.**

3. نور الدين بن عبد الله بن سالم البحيري.
4. عصام بن عبد العزيز بن أحمد الشابي.
5. جوهر بن عز الدين بن محمد الحبيب بن مبارك.
6. غازي بن محمد بن الهادي الشواشي.
7. رضا بن البشير بن محمد بلحاج.
8. عبد الحميد بن القادر بن محمد الجلاصي.
9. حطاب بن فتحي بن حطاب سلامة
10. أحمد نجيب بن عبد العزيز بن أحمد الشابي.
11. شيماء بنت عيسى بن ابراهيم بنهقى.
12. محمد الأزهر بن علي بن احمد العكرمي.
13. شكري بن محمد بن بنعيسى بحرية.
14. العياشي بن أحمد بن رابح الهمامي.
15. محمد بن مبروك بن محمد الحامدي.
16. رياض بن خميس بن عمار الشعيبي.
17. نور الدين بن أحمد بن يونس بوطار.
18. رضا بن علي بن الجيلاني شرف الدين.
19. الصحبي بن مسعود بن سالم عتيق.
20. سيد بن محمد بن البوراوي الفرجاني.
21. كمال بن البشير بن محمد بن البدوي.
22. محمد بن البشير بن محمد البدوي.
23. علي بن المحجوب بن محمد الحليوي.
24. حمزة بن محمد رجب بن علي المؤدب.
25. منجي بن صالح بن العربي الذوادي.
26. كمال بن سالم بن سعيد القيزاني.
27. رضا بن محمود بن محمد ادريس.
28. مصطفى كمال بن الحاج علي بن محمود النابلي.
29. محمد كمال بن حسونة بن عمارة الجندوبي.
30. نور الدين بن حامد بن بلقاسم بن تيشة.
31. كوثر بنت محمد الكامل بن عمارة الدعاسي.
32. محمد عبد الرؤوف بن عبد الرحمان بن محمد الوصيف خلف الله.
33. عبد المجيد بن عمر بن أحمد الزار.

34. تسنيم بنت راشد بن محمد الخريجي.
35. نادية بنت الباجي بن الحطاب عكاشة.
36. كريم بن فريدلوران بن محمد القلاتي.
37. رفيق بن أحمد بن عبد الرحمان الشعبوني.
38. نجلاء بنت اللطيف بن خليفة اللطيف.
39. بشرى بنت محمد بن أحمد بالحاج حميدة
40. برنار هنري ليفي. Bernard Henry Livy

على الحالة التي هم عليها صحبة ملف القضية و **المحجوز** على الدائرة الجنائية المختصة بالمحكمة الابتدائية بتونس لمقاضاتهم من اجل ارتكابه لجرائم:

- **فالأول و الثاني و الثالث لجريمة** تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية و التبرع بأموال أو جمعها أو تقديمها أو توفيرها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية **بعد اعتبار جريمة** إخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية المنسوبة لهم **من ذلك القبيل** طبق الفصول 1 و 13 جديد و 32 و 36 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019.
- **ويضاف لهم بمعية التاسع عشر و العشرين جريمة** محاولة ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان عى مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي المرتبطة بجرائم إرهابية **بعد اعتبار جريمة** ارتكاب الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة المنسوبة لهم **من ذلك القبيل** طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 59 و 72 من المجلة الجزائية .
- **و من الرابع الى الثاني و العشرين لجريمة** الانضمام إلى وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية **بعد اعتبار جريمة** تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية المنسوبة لهم **من ذلك القبيل** و الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية أو احتمال ارتكابها على معنى أحكام الفصول 1 و 13 جديد و 32 و 37 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي

عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 **و يضاف للأول و الثالث و التاسع عشر و العشرين جريمة** العزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من أنواع العنف طبق احكام الفصول 5 جديد و 13 جديد و 14 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 .

- **و يضاف للأول جريمة** العزم المقترن بعمل تحضيري على توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة طبق احكام الفصول 5 جديد و 13 جديد و 35 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 **بعد اعتبار جريمة** توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات وذخيرة المنسوبة له **من ذلك القبيل** .
- **و من الأول إلى الثالث عشر بمعية الخامس عشر و من السابع عشر إلى الثاني والعشرين جريمة** التآمر على أمن الدولة الداخلي المرتبطة بجرائم إرهابية طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 68 و 72 من المجلة الجزائية .
- **و الأول و الثاني و الرابع والخامس و السادس و السابع و التاسع و العاشر و الحادية عشر و الثاني عشر و السابع عشر لجريمة** التآمر على أمن الدولة الخارجي المرتبطة بجرائم إرهابية طبق أحكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصلين 61 مكرر و 62 من المجلة الجزائية.
- **و الخامس و السادس و الحادية عشر و الثالث عشر لجريمة** ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة المرتبطة بجرائم إرهابية طبق احكام الفصل 1 و 13 جديد و 40 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 و الفصل 67 من المجلة الجزائية .
- **و الأول و الثاني و الثاني عشر و الثامن عشر لجريمة** الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخل بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر على معنى أحكام الفصل 14 من القانون الأساسي لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 .
- و من الثالث و العشرين إلى الأربعين جرائم تكوين تنظيم و وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية والعزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح و ضرب و غير ذلك من

أنواع العنف واستعمال تراب الجمهورية و تراب دولة أجنبية لانتداب و تدريب شخص و مجموعة من الأشخاص بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية داخل تراب الجمهورية و خارجه و الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخلّ بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو الموارد الطبيعية أو يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر و التحريض بأي وسيلة كانت على ذلك و توفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات و ذخيرة و إخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها أو قبول إيداعها تحت اسم مستعار أو إدماجها مع العلم بأن الغرض منها تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية وذلك بقطع النظر عن شرعية أو فساد مصدر هذه الأموال و غسل الأموال من قبل وفاق باستغلال التسهيلات التي خولها خصائص النشاط المهني المرتبطة بالجرائم الإرهابية المذكورة و إفشاء و توفير و نشر معلومات مباشرة وبواسطة بأي وسيلة كانت، لفائدة تنظيم و وفاق إرهابي و لفائدة أشخاص لهم علاقة بالجرائم الإرهابية بقصد المساعدة على ارتكابها و التستر عليها والاستفادة منها و عدم عقاب مرتكبيها و الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني، عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية أو احتمال ارتكابها و كانت كلها جرائم مرتكبة عبر وطنية و تكوين وفاق بقصد الاعتداء على الأملاك و الأشخاص والتآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي و إبداء الرأي لتكوين مؤامرة بقصد ارتكاب أحد الاعتداءات ضد أمن الدولة الداخلي و الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة و ربط اتصالات مع أعوان دولة أجنبية الغرض منها الإضرار بحالة البلاد التونسية من الناحية الدبلوماسية و ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة طبق الفصول 1 و 3 و 5 جديد و 10 و 13 جديد و14 و 32 و35 و37 و40 و 92 و93 و94 و95 و96 و 97 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 و الفصول 61 مكرر و 62 و67 و68 و69 و70 و72 و131 و132 من المجلة الجزائية .

- ✓ **و الحفظ** في حقهم مؤقتا فيما زاد عن ذلك لعدم كفاية الحجة .
- ✓ **كحفظ** جميع التهم في حق كل من **محمد بن ضو بن محمد بنضو و أحمد بن محمد نجيب بن أحمد دولة و وليد بن منصف بن وناس البلطي و محمد المنصف بن محمد مختار بن عطية و المعز بن ميلاد بن علي حسيون و رضوان بن محمد بن عبد الرحمان ارقاز و كمال بن المؤدب بن داود بن النوري العكروت ومصطفى بن محمد بن محمد بن أحمد و توفيق بن ابراهيم بن مصطفى بوعون وسليم بن**

الطاهر بن المهدي الجبالي ورباب بنت نور الدين بن محمد السباعي و عبد الكريم بن حسن بن حسين الزبيدي لعدم كفاية الحجة .

- ✓ **و الحفظ في** حق كل من عسى ان يكشف عنه البحث مؤقتا إلى حين التوصل لمعرفة هوية الجاني .
- ✓ **و رفع تحجير** السفر الصادر ضد **أحمد بن محمد نجيب بن أحمد دولة في** قضية الحال .
- ✓ مع الإبقاء على قراري منع الظهور في الأماكن العامة و تحجير السفر في حق المظنون فيهم **محمد الأزهر العكرمي و شيماء بنهقي و العياشي الهمامي** .
- ✓ كالإبقاء على قرار منع التداول الإعلامي في حيثيات قضية الحال إلى حين إحالة ملف القضية على المحكمة المختصة بالنظر في الأصل./.
- ✓ **ورفض مطالب الافراج** عملا بأحكام الفصل 107 من مجلة الاجراءات الجزائية ./.

وحرر في تاريخه